جـــــامعة الجـــــزائر -2-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع
تخصص علم الاجتماع الحضري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بعنوان:

أولاد مــوسى من قــرية إلى مــديــنة

دراسة مونوغرافية لمدينة أولاد موسى الناشئة

إعــداد الطالب:
سفيــان قـــــريش

إشراف الأستـــاذ:
الدكتور محمد بومخلوف

السنة الجامعية 2010/2009

التشكـــرات

الحمد والشكر لله أولا الذي وفقنا بفضله ومنّه لإتمام هذا العمل المتواضع

ثم أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور " محمد بومخلوف"

وإلى كل المبحوثين الذين فتحوا قلوبهم ووضعوا ثقتهم في شخصي ومن ثم في الباحث

ووضعوا ثقتهم في الباحث الجزائري، وأثبتوا حبهم وقابليتهم لدعم البحث العلمي

إلى يوسف لكحل

إلى كل من ساهم في البحث العلمي و لم تطأ قدماه الجامعة أو مخابر البحث

إلى كل هؤلاء جزيل الشكر

الإهـــداء

إلى الوالدين والأهل

إلى بذرة " الأمل والسعادة "

التي أنارت لي طريق المستقبل

...هدية حياتي...

الفهـــــرس

مقدمة ---------- أ

البـــــاب المنهجـــــي والنظـــــري

الفصل الأول: المدخل المنهجي

1. الإشكالية ---------- **5**

2. أهداف البحث ---------- **7**

3. صعوبات البحث ---------- **9**

4. مناهج البحث والصعوبات المصاحبة لها ---------- **10**

5. مقاربات منهجية وتقنيات البحث ---------- **12**

6. وسائل البحث ---------- **14**

7. عـــينة البحـــث ---------- **15**

8. وحدة التحليل ---------- **15**

9. سبب اختيار الأسرة كوحدة تحليل ---------- **16**

الفصل الثاني: المدخل النظري

1. تحديد المفاهيم ---------- **19**

2. المفهوم الإجرائي ---------- **22**

3. المقاربات النظرية ---------- **23**

4. دراسات سابقة ---------- **30**

بـــــاب البحـــــث الميـــــداني

الباب الجزئي الأول: البحث الإستكشافي

الفصل الثالث: المقاربة التاريخية والجغرافية لمدينة أولاد موسى الناشئة

تمهيد: سبب اختيار أولاد موسى كحالة دراسة ---------- **47**

الفصل الفرعي الأول: معطيات إحصائية توثيقية

المبحث الأول: تطور التجمعات السكانية ببلدية أولاد موسى ---------- **50**

المبحث الثاني: أولاد موسى بالأرقام (حسب إحصائيات تعداد 1998 للسكن والسكان) ---------- **50**

المطلب الأول: خصائص إحصائية عامة للتجمع الرئيسي لبلدية أولاد موسى (المركز الحضري) -- **50**

المطلب الثاني: الحالة المدنية (حسب إحصائيات 1998) ---------- **51**

المبحث الثالث: المقاربة الجغرافية لبلدية أولاد موسى عموما وللمركز الحضري خصوصا ---------- 53
المطلب الأول: الموقع الفلكي ---------- **53**
المطلب الثاني: الموقع الجغرافي لأولاد موسى ---------- **53**
المطلب الثالث: الانحدار ---------- **53**
المطلب الرابع: التكوين الصخري ---------- **54**

الفصل الفرعي الثاني: مقاربة تاريخية (محاولة)

المبحث الأول: المراحل التاريخية لتعمير مدينة أولاد موسى ---------- 56
المطلب الأول: المرحلة ما قبل الاستقلال ---------- **56**
المطلب الثاني: المرحلة ما بعد الاستقلال ---------- **57**
المبحث الثاني: الإستراتجيات السكنية ---------- 61
المطلب الأول: السكنات الفردية ---------- **61**
المطلب الثاني: منزل تقليدي أو فيلا ذات هوية سوسيوثقافية محلية ---------- **61**
المبحث الثالث: تاريخ تسمية أولاد موسى (من قبة سيدي سليمان إلى سان بيار-سان بول إلى أولاد موسى) ---------- 63
المطلب الأول: مراحل التسميات الثلاثة (قبة سيدي سليمان/ سان بيار-سان بول/ أولاد موسى) --- **63**
المطلب الثاني: بطاقة فنية عن موسى بن عبد القادر صاحب الحوش ---------- **68**
المطلب الثالث: الرمزية في المعرفة العامية لسكان الإقليم الأصليين ---------- **69**
المطلب الرابع: الرمزية في تاريخ الإقليم ---------- **70**

الفصل الرابع: السلطة في المدينة المدروسة

المبحث الأول: البناء الطبقي لمجتمع المدينة والطبقة المحتكرة للسلطة بأولاد موسى ---------- 75
المطلب الأول: التركيبة الإجتماعية لمدينة أولاد موسى، بمنظور ماركسي (التقسيم الطبقي لمجتمع المدينة المحلي) ---------- **75**
المطلب الثاني: توزيع الجماهير المختلفة للمجتمع ---------- **79**
المبحث الثاني: السلطة تؤول إلى أبناء العصبية المحلية بمدينة أولاد موسى الناشئة ---------- 82

الفصل الخامس: واقع العقار بمدينة أولاد موسى وأثره على الشكل المورفولوجي والتركيبة الاجتماعية لها

المبحث الأول: دور المصادرة في اكتساب عقارات ذات مساحات شاسعة من الأراضي ذات الملك العام وواقع هذه المصادرة في مدينة أولاد موسى الناشئة ---------- 84
المطلب الأول: معادلة الأرض: المكان والمساحة المناسبة لعملية التعمير ---------- **84**
المطلب الثاني: واقع سوق العقار بأولاد موسى وأثره في شكل العمران ---------- **84**

المطلب الثالث: لكن من أين للدولة وكذا البلدية -كممثل للدولة محليا- بهذه الأراضي -------- **85**
المبحث الثاني: دور المضاربة في تحديد شكل التركيبة السوسيومجالية لمدينة أولاد موسى --------- **87**
المبحث الثالث: واقع المضاربة العقارية من حيث طبيعة الناشطين فيها ، مقارنة بين المضاربة بالجزائر والمضاربة في الولايات المتحدة الأمريكية ---------- **88**
المطلب الأول: واقع المضاربة في الجزائر ---------- **88**
المطلب الثاني: واقع المضاربة في الولايات المتحدة الأمريكية---------- **89**

الباب الجزئي الثاني: البحث الوصفي

الفصل التمهيدي: خصائص عينة البحث

تمهيد ---------- **93**
1. خصائص العينة ---------- **93**
2. الحراك السوسيومجالي الداخلي ---------- **95**

الفصل السادس: دور عامل الأقدمية في توجيه الحراك السوسيومجالي وتحديد التركيبة السوسيومجالية للمدينة (الحالة المدروسة)

تمهيد ---------- **102**
1. تحليلات واستنتاجات مستقاة من الجدول رقم (5) ---------- **103**
2. تحليلات واستنتاجات مستقاة من الجدول رقم (6) ---------- **110**
3. تحليلات واستنتاجات مستقاة من الجدول رقم (7) ---------- **117**
4. تحليلات واستنتاجات متعلقة بالمقارنة بين معطيات الجدولين (8) و(9) ---------- **123**
5. تحليلات واستنتاجات متعلقة بالمقارنة بين معطيات الجدولين (10) و(11) ---------- **125**
استنتاج الفصل---------- **131**

الفصل السابع: دور العوامل الاقتصادية في توجيه الحراك السوسيومجالي وتحديد التركيبة السوسيومجالية للمدينة (الحالة المدروسة)

تمهيد ---------- **134**
1. تحليلات واستنتاجات مستقاة من معطيات الجدول رقم (12) ---------- **134**
2. تحليلات واستنتاجات مستقاة من معطيات الجدول رقم (13) ---------- **136**
3. تحليلات واستنتاجات مستقاة من معطيات الجدول رقم (14) ---------- **139**
4. تحليلات واستنتاجات مستقاة من معطيات الجدول رقم (15) ---------- **141**
5. تحليلات واستنتاجات مستقاة من معطيات الجدول رقم (16) ---------- **156**
6. تحليلات واستنتاجات متعلقة بمعطيات الجدول رقم (17) ---------- **167**

استنتاج الفصل ---------- **169**

الفصل الثامن: دور التخطيط الحضري في توجيه الحراك السوسيومجالي وتحديد التركيبة السوسيومجالية للمدينة (الحالة المدروسة)

تمهيد: التخطيط وعلاقته بالحراك المجالي للسكان (مقاربة نسقية) ---------- **171**

الفصل الفرعي الأول: مقاربة نسقية

المبحث الأول: نسق التخطيط الحضري للمدينة (السلطة المحلية) وأثره على الحراك السوسيو-مجالي -- **173**

المطلب الأول: مصادر المدخلات (المطالب) ---------- **174**

المطلب الثاني: مصير المدخلات ذات المصدر الداخلي (قبول أو رفض المطالب) ---------- **174**

المطلب الثالث: مصير المدخلات ذات المصدر الخارجي (قبول أو رفض المطالب) ---------- **175**

المبحث الثاني: ميكانيزمات عمل جهاز التخطيط -كنسق الجزئي- للمدينة المدروسة –كنسق عام- (غربلة المدخلات، قبول أو رفض المطالب) ---------- **176**

1. تحليل الجدول رقم (18) ---------- **179**

2. تحليل الجدول رقم (19) ---------- **180**

3. تحليل الجدول رقم (20) ---------- **180**

المبحث الثالث: كيفية تجلي أثر و/أو دور نسق البناء البيروقراطي للتخطيط الحضري في توجيه الحراك السوسيو مجالي لأسر المدينة من خلال عينة البحث ---------- **182**

الفصل الفرعي الثاني: تحليل الجداول (21-22-23)

1. تحليلات واستنتاجات متعلقة بالجدول رقم (21) ---------- **185**

2. تحليلات واستنتاجات متعلقة بالجدول رقم (22) ---------- **190**

3. تحليلات واستنتاجات متعلقة بالجدول رقم (23) ---------- **198**

استنتاج الفصل ---------- **205**

الخلاصة العامة: استنتاجات الدراسة ---------- **206**

قـــائمة المراجع ---------- **210**

الملاحق

فهــرس الجــداول

الرقم	عنــوان الجــدول	الصفحة
1	مراحل تطور المساكن أو/وعملية التعمير بالبلدية وبالتجمع الحضري	60
2	توزيع أفراد العينة (الأسر) حسب مناطق الموفد منها إلى المدينة بالارتباط مع موقع التمركز (ضواحي-مركز)	93
3	اتجاهات الحراك السوسيومجالي لأسر العينة	95
4	توزيع أفراد العينة بالارتباط بين المنطقة المهاجر مها وموقع التمركز المجالي بالمدينة (مركز/ضواحي) برقابة نمط الأسرة	99
5	توزيع الأسر بالإرتباط بين الأقدمية ونمط الأسرة برقابة العامل السوسيوتاريخي	103
6	توزيع أفراد العينة (الأسر) حسب الأقدمية و توزيعها عبر مجالات المدينة	110
7	توزيع أفراد العينة (الأسر) حسب الأقدمية –وفق السؤال رقم 44-وتوزيعهم عبر مجالات المدينة (مركز/ أطراف)	117
8	توزيع أفراد العينة (الأسر) حسب الأقدمية -وفق السؤال 49- وتوزيعهم على أو عبر مجالات المدينة، بمراقبة نمط الأسرة (المرحلة السوسيو تاريخية الأولى)	121
9	توزيع أفراد العينة (أسر) حسب الأقدمية –حسب السؤال 44، في المرحلة السوسيو تاريخية الأولى، وتوزيعها عبر مجالات المدينة بمراقبة عامل نمط الأسرة	123
10	توزيع أفراد العينة -الأسر- حسب الأقدمية وفق السؤال 49، من المرحلة السوسيو تاريخية الثانية وتوزيعهم (اتجاهات استقرارهم) بمراقبة نمط الأسرة	125
11	توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية-وفق السؤال رقم 44- في المرحلة السوسيو تاريخية الثانية، وتوزيعهم عبر مجالات المدينة بمراقبة عامل نمط الأسرة	128
12	توزيع عناصر العينة (الأسر) حسب مستوى الدخل وتوزيعها عبر المجال الحضري	134
13	توزيع عناصر العينة (الأسر) حسب مستوى الدخل الشهري للأسر وتمركزها عبر مجالات المدينة، بمراقبة نمط الأسرة	136
14	توزيع أفراد العينة حسب فئات الدخل الشهري ونمط المسكن	139
15	توزيع الأسر النووية من أسر العينة حسب مستوى الدخل الأسري وعلاقته بنمط المسكن المشغول	141
16	توزيع الأسر الممتدة من أسر العينة حسب مستوى الدخل الأسري وعلاقته بنمط المسكن المشغول	156
17	يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى الاقتصادي وظروف الحصول على رخصة بناء من طرف البلدية	167
18	فروق بالحصول على رخصة البناء	179

19	صعوبات الحصول على رخصة البناء	180
20	سبب عدم وجود صعوبات في الحصول على رخصة البناء	180
21	توزيع التموقع المجالي للسكان وتأثيره على الموقف من الحصول على رخص البناء	185
22	التموقع المجالي وأثره على تبريرات الموقف من الحصول على رخصة بناء	191
23	التموقع المجالي للأسر المبحوثة ونوع التبريرات	198

فهـــرس الأشكـــال

الرقم	عنـــوان الشكـــل	الصفحة
1	مخطط يمثل العناصر المكونة لعملية نمو المدينة (أو ظاهرة التحضر)	8
2	الوجه البعيد من طرف غاري لاسن	17
3	مجتمع مدينة أولاد موسى بمنظور ماركسي (طبقات مجتمع المدينة)	81
4	مخطط توضيحي لاتجاهات الحركات السوسيو -مجالية لأسر مدينة أولاد موسى	98
5	تطور أنساق السوسيو ثقافية المعقدة	132
6	النظرة الماركسية	132
7	المسيرة السكنية للحالة 85	155
8	المسيرة السكنية للحالة 33	155
9	تداخل ادوار العوامل الاقتصادية، التخطيط الحضري وعامل الزمن في الحراك السوسيومجالي وتحديد التركيبة السوسيومجالية	159
10	مخطط التغذية الرجعية (الارتدادية) للنسق (أ.م)	181

مقدمة:

إن هذه المذكرة المقدمة لنيل شهادة الماجستير، تندرج ضمن البحوث السوسيولوجية ذات الاهتمام بالظواهر الاجتماعية الحضرية، أي تدخل في نطاق حقل علم الاجتماع الحضري.

والظاهرة المدروسة في هذه المذكرة، بطبيعة الحال، هي ظاهرة حضرية يتميز بها عالمنا المعاصر، أكثر مما كان عليه حال العالم في الأزمنة الغابرة، ألا وهي ظاهرة " تحضر العالم "[1]... ويتجسد هذا التحضر الذي يميز عالمنا المعاصر، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية[2]، في توسع المدن الكبيرة والعريقة.. ولكن أيضا، يتجسد في بروز كيانات حضرية جديدة، عبارة عن نويّات (أقطاب عمرانية صغيرة) إما تابعة للمدن الأم أو المتروبوليسية من جهة، وإما مستقلة عنها من جهة أخرى.

وقد تظهر هذه المراكز الحضرية الجديدة إما بصورة طبيعية، حيث تنمو ديموغرافيا وعمرانيا من قبل سكانها الأصليين أو/والمهاجرين إليها لأغراض أمنية أو تلك المتعلقة بالشغل، فيتم الاستقرار من قبل هؤلاء المهاجرين.

وقد تأخذ عملية التحضر هذه عبر الزمن، مسافة قد تطول من بضع سنين إلى عشرات أو بضع مئات من السنين، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، قد يكون نمو هذه الأقطاب الحضرية نتيجة لعملية التخطيط أو/ولقرار سياسي، بصورة مستعجلة قد لا تتعدى عشرية من الزمن، أي نمو حضري مخطط، ومن بعض الأقطاب الحضرية ما يكون تحضرها ونموها مختلط بين التحضر الطبيعي والمخطط، حيث تتحول من منطقة ذات العمران المشتت إلى تجمع ريفي (قرية)، لتتحول إلى قطب (أو نوية) حضرية، تمارس الوظائف الحضرية كغيرها من مدن الشبكة الحضرية المنتشرة في العالم المعاصر.

وللتطرق إلى هذا الموضوع المتعلق خاصة بتحضر الأرياف عموما، هذه الظاهرة التي تشهدها الجزائر، سيما منذ التسعينات، تم اختيار مدينة أولاد موسى الناشئة كحالة لدراسة سوسيولوجية استكشافية، مونوغرافية ووصفية، نتطرق من خلالها إلى الميكانيزمات التي لعبت دورا في تحول هذا الكيان العمراني من منطقة ذات نمط مشتت قبل مرحلة الاستعمار، إلى تجمع ذو وظيفة زراعية موجه للمعمرين الأوروبيين أثناء فترة الاستعمار، إلى قطب حضري يمارس الوظائف الحضرية كغيره من أقطاب الشبكة الحضرية في الجزائر.

ومن جهة أخرى نتطرق إلى العوامل المؤثرة في عملية الحراك السكاني عبر المجال الجغرافي وكيفية تشكل التركيبات الاجتماعية عبر المجالات العمومية لمدينة أولاد موسى.

وقد تم توزيع محتوى هذه المذكرة على النحو التالي:

* باب أول يحتوي على فصلين، هما:

| الفصل الأول: وفيه المدخل المنهجي حيث تم إدراج الإشكالية وأهداف البحث، بالإضافة إلى مناهج، تقنيات ووسائل البحث.

[1] Claude Chaline, les villes nouvelles dansl e monde, (éd) P.U.F, Paris, 1985, pp 9-12.
[2] Ibid, p 3.

| أما الفصل الثاني فيتعلق بالمدخل النظري حيث يحتوي على تحديد المفاهيم والمفاهيم الإجرائية، بالإضافة إلى المقاربات النظرية والدراسات السابقة، وهذه الأخيرة تم التطرق فيها إلى دراستين سابقتين لحالتين هما عبارة عن مدن ناشئة وجديدة، الأولى هي مدينة "سيدي موسى" جنوب العاصمة، وتقع في نفس الإقليم المتروبوليسي للعاصمة من جهة، وفي الإقليم المتيجي من جهة أخرى، حيث تقع أولاد موسى، والحالة الثانية هي مدينة ناشئة تقع بنيوجرسي بالولايات المتحدة الأمريكية، وهذا للوقوف على واقع نشأة ونمو المدن الجديدة في كل العالم المتقدم اقتصاديا –والولايات المتحدة الأمريكية هي الرائدة في هذا العالم- والعالم السائر في طريق النمو.

* أما الباب الثاني فهو باب البحث الميداني، وقد تم تقسيمه بدوره إلى بابين جزئيين هما:

- باب جزئي أول: وهو باب جزئي متعلق بالبحث أو الدراسة الاستكشافية لمدينة أولاد موسى وإقليمها.

| وفيه فصل حول المقاربة التاريخية والجغرافية للمدينة.

| وفصل حول السلطة والطبقات والنخب التي تحتكرها في مجتمع المدينة المدروسة وأثره على الشكل المورفولوجي والتركيبة الاجتماعية للمدينة المدروسة.

| وفصل حول العقار بالمدينة المدروسة وأثره على الشكل المورفولوجي والتركيبة الاجتماعية للمدينة المدروسة.

- بالإضافة إلى باب جزئي ثاني، ويتعلق بالبحث الوصفي حيث يتم اختيار العوامل التي تلعب دورا في توجيه الحراك المجالي وكذلك تحديد التركيبة السوسيولوجية لمدينة أولاد موسى (الحالة المدروسة) وهذا من خلال تحليل محتويات الجداول التي تضم المعطيات المتعلقة بعينة البحث، وهي عبارة عن 99 أسرة من الأسر الساكنة بالمدينة المدروسة.

وقد تم تقسيم هذا الباب الجزئي الثاني إلى ثلاث فصول، هي:

| فصل متعلق بعامل الأقدمية، وأثرها على الحراك السوسيومجالي لأسر العينة.

| فصل متعلق بالعوامل الاقتصادية.

| وفصل أخير متعلق بعوامل التخطيط والسياسات الحضرية بالمدينة وأثرها على الحراك السوسيومجالي، وبالتالي أثرها على تحديد شكل التركيبة السوسيومجالية للمدينة المدروسة.

ونختتم هذه الدراسة بخلاصة عامة تحتوي على الاستنتاجات النهائية للمذكرة.

البـــــاب

المنهجـــي والنظـــري

الفصـــل الأول

المدخـــل المنهجـــي

1. الإشكالية:

لقد تم التطرق في هذه الدراسة السوسيولوجية -ذات التخصص الحضري- إلى عدة ظواهر سوسيو-حضرية، في واقع الأمر تبدو مترابطة للغاية متعلقة كلها بظاهرة النمو الحضري، نشأة المدن، والحركات المجالية للسكان -التدقيق هنا في الحراك المجالي من حيث هو تغيير الإقامة وليس الانتقال من البيت إلى العمل مثلا، وغيرها من الحراك الذي لا يتم بموجبه تغيير الإقامة[1] ومن ثم تحديد شكل التركيبة الاجتماعية للمجال الحضري [*]، أو التركيبة السوسيومجالية للمدينة.

ولو علمنا أن أيّ ظاهرة أو حدث أو مشكل في المدينة " قبل أن يكون سياسيا، اقتصاديا، تقنيا، معماريا... فهو في الحقيقة مشكل اجتماعي... أي مشكل [ظاهرة أو حدث] مجتمع "[2] .

وعموما فإن المجتمع المحلي مرتبط بالمجتمع الكلي[3]، ومنه فقد تم التطرق إلى ظاهرة الحراك السوسيومجالي، وأثره على التركيبة السوسيومجالية في المجالات الحضرية للمجتمع الجزائري من خلال التجمع الحضري المحلي لمدينة "أولاد موسى" ، هذه المدينة الناشئة كحالة دراسة.

لكن ما المقصود بالحراك السوسيومجالي وبالتركيبة السوسيومجالية للمدينة ؟

إن هذه الدراسة تنصب على دراسة مدينة أولاد موسى [**] كتجمع ذو خاصية معينة (موقع استراتيجي، ملتقى العديد من المحاور الوطنية والولائية الهامة، خاصة المحور.

وهذان العنصران، أي الجانب المبني للمدينة والآخر الاجتماعي والإنساني، وجهان لا يمكن فصلهما، ويندرجان ضمن العمران البشري [***] كما يسميه ابن خلدون، أو لنسميه -كمفهوم إجرائي- التركيبة السوسيومجالية للمدينة (أو أي تجمع سكاني آخر).

ومنه، فلم يتم الفصل بين الجانبين، الجانب المبني والجانب السكاني للمدينة، حيث تم اقتراح هذه الصياغة " التركيبة (البناء) السوسيومجالية للمدينة ".

---

[1] Ahmed Zaki Badawi,Dictionnairy of Social Sciences , English, Franch Arabic , Librairie de Liban, Bierut 2000 (Social mobility).

[*] كحالة من الحالات المتمثلة في المدن الجديدة والناشئة ذات الحجم الصغير والمتوسط التي تثري الشبكة الحضرية الوطنية، وتؤثر وتتأثر بها.

[2] François .Guichard ,Ville en projet ;projet de ville : Essai-de stratification ou les ages de babel in ville en projet colleque de 1995 (sous la direction de J.P charié.éd.M.S.A. Telenie 1996) , P28

[3] François Guichard,Ibid.P29

[**] أو ما تم التعبير عنه بالمفهوم إجرائي " التركيبة السوسيولوجية مجالية" بحكم أن هناك علاقة وطيدة بين شكل التركيبة الإجتماعية للسكان، و تموضعها ، -أو كيفية توزيعها- عبر المجال الفيزيقي، حيث يؤثر كل واحد من هذان العاملان في الأخر، فظاهرة الملكية العقارية و انتقالها إلى فاعلين اجتماعيين آخرين ، -عن طريق الإرث أو البيع- تؤثر على اتجاهات الحراك المجالي للأفراد و الأمر ، و بالتالي ، نستنتج عنه ، أي انتقال الملكية من مالك أصلي إلى مالك فيعي- أثر على شكل التركيبة الإجتماعية للمدينة . " أي التركيبة السوسيومجالية للمدينة" (أو أي مجال أخر).

[***] العمران: تركيبة معمارية + ما يملؤها من معمرين للمعمار والعمارات، أو بعبارة أخرى، العمران البشري يتكون من مكونين أو/و عنصرين مترابطين لا يمكن الفصل بينهما، هما عمارة أو/و مجال مبني، ومجتمع يعمر هذه العمارة أو المجال المبني حيث تدخل عناصر كل من الوجهين المتعلقة بأي عمران بشري في علاقة تأثير وتأثر متبادل فيما بينها.

وقد تطرق علماء مدرسة شيكاغو إلى هذا الجانب من مسائل المدينة المعقدة بتعقد الظاهرة ذاتها (أي المدينة)، حيث أنه مما توصلوا إليه من خلال أبحاثهم على مدينة شيكاغو، هو كون المدينة ناشئة، وبوتيرة متسارعة مقارنة بالوتيرة التي تتطلبها المدن لظهورها وتطورها تعرف أزمات ومشاكل، ومشاكل المدينة قبل أن تكون تقنية أو معمارية أو سياسية فهي مشاكل اجتماعية.

ففي مدينة شيكاغو مثلا، كانت هناك تشنجات في العلاقات الاجتماعية وشيئا من التفرقة في التوزيع المجالي على أساس إثني، حتى صارت تدعى بقرية كبيرة مركبة من قرى صغيرة كان ناج ذلك ظاهرة الإجرام والأعمال المافياوية، وقد توصل علماء مدرسة شيكاغو إلى نتيجة مفادها أن الاندماج هو السبب أو العامل الرئيسي الذي أحال مجتمع المدينة إلى الوضع الذي آلت إليه، سنوات الستينات خاصة.

ومن هنا نرى أنه من الضروري على المدينة أن تقوم بعمليات أو أن تعمل -ويتم ترجمة هذا العمل ميدانيا من قبل السياسيين والمنظمين والتقنوقراطيين المختصين في التعمير والتنمية الحضرية- على تذويب الفوارق الجهوية والعرقية، أو تفكيك " عناصر الجزيئات "[*] التي يتركب منها مجتمع المدينة الجديدة أو السريعة الظهور والنمو، وإعادة دمجهم في تركيبات جديدة مختلطة بحيث ينتج مجتمع مدينة آخر غير الذي كان عليه في بداية نشأتها، بتركيبة اجتماعية شاملة لكل عناصره باختلاف أعراقهم، وأصولهم الجغرافية، تربطهم علاقات ثانوية مبنية على المصلحة المشتركة... كما رأى علماء مدرسة شيكاغو، سيما أزار بارك.[1]

والنقطة الأخيرة هي بيت القصيد لما تم سرده سالفا، أي أن المدينة التي تناولتها الدراسة، شهدت في الفترة الأخيرة -أي من النصف الثاني للتسعينات إلى اليوم على وجه الخصوص- نماء وكثافة سكانية كبيرين، من حيث الجانب الديمغرافي وكذا الجانب السكني والمبني. كان هذا حقيقة لزيادة طبيعية للسكان من جهة، ولكن من جهة أخرى، وبشكل أكبر عن طريق حركات الهجرة الداخلية[**] التي ازدادت وتيرتها سنوات التسعينات، حيث عرف إقليم مدينة أولاد موسى توافد موجات كبيرة من المهاجرين داخليا، نظرا للظروف الأمنية التي عرفتها البلاد آنذاك، وبحكم دور الجذب -من حيث توفر الأمن نسبيا مقارنة مع أقاليم أخرى من الوطن-

فهدف هذه الدراسة هو معرفة التركيبة السكانية للمدينة، أو بعبارة أخرى كيف يتوزع سكانها عبر مجالاتها الجغرافية، ما هو شكل التركيبة السوسيومجالية للمدينة ؟ هل مدينة أولاد موسى عبارة عن قرى داخل قرية ؟ هل هي مدينة صغيرة أم قرية كبيرة ؟

---

[*] الجزيئات، الأفراد الاجتماعيين، من أشخاص وأسر، أما الجزيئات فهي القرى أو الجماعات الإثنية أو الجهوية التي تركب مجتمع المدينة الناشئة.

[1] Robert Ezra Park , La ville in : Y.Ggrafmeyer et autre. l'école de Chicago , Naissance de l'écologie unbaine (éd) Aubier. Paris, 1990, pp 92-94.

[**] سواء على مستوى البعد المحلي (أي إقليم السهل المتيجي وما يحتويه) أو على مستوى البعد الوطني أي المهاجرين من مختلف ولايات الوطن.

هل يتوزع السكان الوافدون الجدد عبر مجالات ومحاور المدينة على أساس جهوي ؟ أم هو على أسس موضوعية حتمية خارجة عن نطاق إرادة الأفراد متعلقة بالعوامل الاقتصادية من جهة، وأخرى سياسية تتعلق بالتخطيط الحضري ؟

كيف يتوزع السكان عبر مجالات مدينة أولاد موسى وعلى أيّ أساس ؟

هل يلعب عامل الأقدمية دورا في تحديد اتجاهات الحراك السوسيومجالي للسكان والأسر ؟ أي بتذويب الفوارق الجهوية بين جماعة المهاجرين وذلك بدمجهم وإنتاج تركيبة سوسيومجالية جديدة للمدينة.

هل تلعب العوامل الاقتصادية دورا في سلوك تغيير الإقامة لدى السكان (أفراد، أسر) واختيار الوجهة من عدمه* ؟

هل لعب التخطيط الحضري -من خلال السياسات الحضرية والتخطيط المحلي المزاول من قبل القيادة المحلية للمدينة- دورا في تحديد وجهة الحراك السوسيومجالي عبر مجالات المدينة ؟

2. أهداف البحث:

من عدة تساؤلات ، نستنتج الأهداف التي يرغب في الوصول إليها و من كون لبعض العوامل أثر على التركيبة السوسيومجالية* ، ولنفترض أن للأقدمية دورا في تحديد اتجاه الحراك السوسيومجالي ولسكان مدينة أولاد موسى، وبالتالي تحديد شكل التركيبة السوسيومجالية لها بحكم أن الحراك السوسيومجالي عبارة عن سلوك يقوم به الأفراد متأثرين بعلاقات الجيرة لكن عبر مدة زمنية ما.

- كما أنه يتم محاولة معرفة كون للعوامل الاقتصادية دور في توجيه ظاهرة الحراك السوسيومجالي.
- بالإضافة إلى الأقدمية والعوامل الاقتصادية، فإنه على ما يبدو أن لعامل التخطيط دوره الخاص به الذي يؤثر به على ظاهرة الحراك السوسيومجالي (داخليا، من وإلى مدينة أولاد موسى) وبالتالي تحديد شكل التركيبة السوسيومجالية للمدينة.

وكما يظهر من خلال الأهداف و التي هي على شكل الفرضيات فإن العوامل المقترحة تشكل كل العناصر المشكلة أو/ والتي تدخل في عملية نمو المدن، أو ظاهرة التحضر مثلما يظهره المخطط التالي:

* حيث أن غياب العامل الاقتصادي يفقد الفاعل الاجتماعي الحرية والقدرة في اختيار فعله في تلبية حاجاته الاجتماعية، كحاجة الارتقاء الاجتماعي للساكن الحضري بتغيير مسكنه.

* من حيث الحراك و الشكل التركيبة

الشكل رقم (1): مخطط يمثل العناصر المكونة لعملية نمو المدينة (أو ظاهرة التحضر)[1]

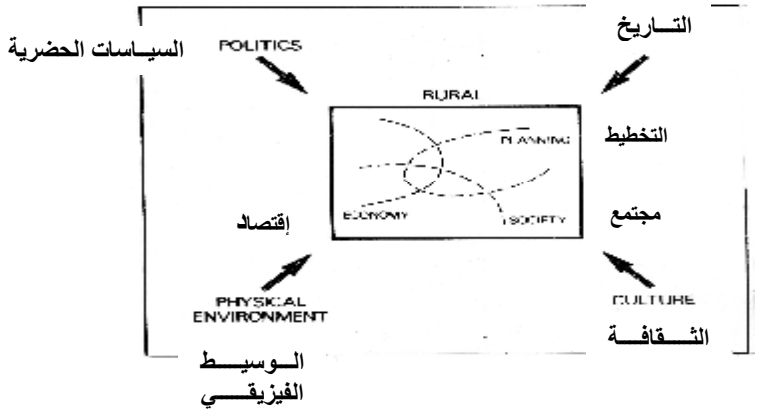

حيث أن متغيرات الفرضيات الثلاث مرتبطة على الترتيب بالعناصر التالية: التاريخ، الاقتصاد والتخطيط (وكذلك السياسات)، وكل هذه العناصر تدخل ضمن، أو تؤثر في عناصر المجتمع، وهذا الأخير ذو هوية ثقافية معينة، كل هذا يحدث على رقعة جغرافية أو وسط (بيئة) فيزيقية... طبعا، حيث للفرد هامش للنشاط والمبادرة يختار في إطاره سلوكه الاجتماعي.[2]

إن من أهم أهداف هذه الدراسة أيضا ذات البحث الاستكشافي والوصفي، وكذلك التنبؤي، والتي تحمل في طياتها منهجية بحث تحقيقي وكذا إكلينيكي بحكم أن أهدافها هي "...وصف، جمع معطيات عن سكان [المدينة المدروسة]، احتياجاتهم في بعض الحالات، لاكتشاف الارتباطات بين متغيرات ما " منسجمة، وكذا الدراسة المعمقة لحالة [فريدة] الواقع المعاش، تأثرات بعض الأفراد [سواء كان فردا أو منظمة أو مجموعة] بالارتباط بوضعية (x) " وهذه الأخيرة ستظهر -في الباب الثالث من هذه الدراسة- عند ملاحظة بعض حالات الدراسة (خاصة الأفراد ممثلي الأمر) عند التعبير عن تصورهم لمجال المدينة أو عاطفة الانتماء إليها بالارتباط مع الأقدمية، أو المستوى الاقتصادي لهم مثلا...

قلت من أهم أهداف الدراسة هي:

- محاولة معرفة كون المدن الصغيرة أو المتوسطة الحجم الجديدة* والناشئة، ثم خاصة التي تدخل ضمن الشبكة الحضرية الوطنية، تلعب دورا في تنظيم الحركات السكانية، وامتصاص الصدمات الديمغرافية والضغوطات الديمغرافية التي تعاني منها المدن الكبرى.

---

[1] شكل مقتبس من العناصر المجال الريفي من كتاب:

Guy.M.Robinson, Conflect , and. Change in the counterside , Belhaven Press. London. 1990. pxxi

[2] Robert Compeau et autres : Individu et société, introduction à la sociologie, Gaétan morin éditeur, Montréal, 1993, p 10.

* عددها – بحسب التعداد العام للسكان 1998م- هو 155 تجمع حضري جديد ، ظهر إلى الوجود إما في شكل (Z.H.U.N) و إما جديدة بكامل مرافقها ... كمدينة سيدي عبد الله ... ، أنظر محمد بومخلوف، المشكلات الحضرية الراهنة و التحديات المستقبلية للمدن الجزائرية ، في ملتقى أزمة المدن الجزائرية ، مقرر عقده في 2003/02/20 ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، ص13.

- هل هناك أدوار أخرى تلعبها التجمعات الحضرية الصغيرة والناشئة مثل التجمع الحضري لأولاد موسى ؟
- محاولة فهم أو معرفة كون المدينة الجزائرية (سيما الصغيرة) تلعب دورا في صناعة فرد أو/وساكن بهوية وانتماء يختلف عما كان لديه قبل حلوله في المدينة أم لا، وإن كان لها دور فما هي العوامل التي تدخل في ذلك ؟
- هذا يقودنا إلى مسألة التمثلات سواء الفردية منها أو الجماعية عند السكان الحضريين (حديثي الإقامة أم القدماء-الأصليين-)، تمثلاتهم لذاتهم، لجماعتهم، لمدينتهم... لمجالهم بصفة عامة.
- محاولة معرفة شكل التركيبة السكانية للمجال المدروس أو بالأحرى كمفهوم إجرائي- التركيبة السوسيومجالية للمدينة.
- الكيفية أو/والأسس التي يتوزع عليها السكان في مدينة أولاد موسى الناشئة: هل هي على أساس التأثيرات الاقتصادية، التاريخية، أم هي عوامل متعلقة بالأقدمية وطول مدة الحضور بالمدينة.
- معرفة كون المدن الصغرى الجديدة والناشئة تعمل على تذويب الفوارق الجهوية والقرابية والاقتصادية... لسكانها.
- معرفة كون هذه النويات الحضرية المجاورة للمدن الميتروبولوجية تقوم بدور الإدماج لمختلف عناصرها، وخاصة مدينة أولاد موسى المتميزة بخصائصها الجغرافية والتاريخية والاجتماعية.
- تمدّن أولاد موسى هل هو مكسب أم خسارة، حسب وجهة نظر سكانها (خاصة الأصليين) ؟

3. صعوبات البحث:

إن لكل بحث علمي صعوباته، تتراوح ما بين معقدة وبسيطة، مابين متوقعة -حيث أن الباحث في العلوم الإنسانية مستعد لمواجهتها بسلاحه الفكري والخبرات التي سبقه إليها علماء سابقون- ومفاجئة قد تهدده بوقف البحث أو على الأقل تغيير مساره وتعديله تعديلا قد يكون جذريا. فالباحث في العلوم الإنسانية عموما وفي علم الاجتماع خصوصا، ليس مرحبا به دائما[1] بين المبحوثين.

- كون موضوع البحث المزاول هو دراسة مجتمع محلي، حتى لا أقول أنني أنتمي إليه وأعيش فيه، فأنا أتعايش معه وكثير الاحتكاك به[2]، حيث أن أفراده، رغم التعقيدات في شبكات العلاقات التي تفرضها أحوال التحضر التي تطرأ على المجال الطبيعي لهذا المجتمع المحلي من جهة، وعلى تركيبة المجتمع المحلي ذاته، من جهة أخرى، فإن أفراد هذا المجتمع يتعارفون فيما بينهم[3] هذا ما يؤدي إلى نوعين من المخاطر التي تهدد "الموضوعية" في البحث:

---

[1] صالح شقير، التفكير الاجتماعي منذ مطلع العصور الحديثة إلى الثورة الفرنسية في مجلة الشؤون الاجتماعية. ع 82 سنة 2004. ص 61.

[2] Ulf. Hannerz. Explorer la ville. Traduit par .I. Josephe. Ed minuit, paris, 1983, P 18.

[3] خاصة السكان الأصليين.

1- كون الباحث يدرس مجتمعا محليا ينتمي إليه، قد يوقعه في فخ الانحياز وإصدار الأحكام القيمية وإتباع علاقاته المرجعية. سواء من حيث يدري أو من حيث لا يدري هذا من جانب الباحث.

2- أما من جانب المبحوثين، فكونهم يعرفون المبحوث جيدا ويعرفون جماعته الأولية، وكذا جماعته المرجعية، فقد يقعون في أحد الأخطاء الثلاثة التالية: فهم إما أن يتحيزون للباحث ويبالغون، وإما يتحيزون ضده ويكذبون، وإما يمتنعون من الاستجواب.

بالإضافة إلى تحفظ المبحوثين والمخبرين على تزويد الباحث في العلوم الإنسانية عموما وفي السوسيولوجيا خصوصا بالمعلومات والبيانات المطلوبة، خاصة الشخصية منها. فقد يفرض على الباحث إلغاء تقنية البحث بالاستمارة أو المقابلة أصلا. ليستعين بتقنيات حيث يكون الباحث المراقب من الخارج أي من خارج المجموعة أو المنظمة المدروسة.

4. مناهج البحث والصعوبات المصاحبة لها:

إن التاريخ وإبستمولوجيا العلوم تعترف كلية اليوم بأنه لا توجد وصفة (كيفية تحضير) جاهزة، " لمنهجية علمية أو لغرتم معروف للاكتشاف العلمي... لا يعرف إجراء آلي سمح باختيار فرضية ما أو نظرية ما انطلاقا من بعض الأفعال الملاحظة بسلسلة منتهية ومحددة من المراحل[1].

حيث أنه وفي الكثير من الأحيان، تفرض طبيعة الموضوع أو/و الظاهرة المدروسة على الباحث السوسيولوجي الاعتماد على خياله السوسيولوجي من أجل تكييف وتعديل المناهج السوسيولوجية، وكذلك الأمر بالنسبة للتقنيات والوسائل البحثية في علم الاجتماع، ومنه فيمكن للباحث السوسيولوجي استعمال منهج بحث واحد أو أكثر وذلك حسب ما تتطلبه الدراسة أو/و الظاهرة الاجتماعية المدروسة. كما يمكن للسوسيولوجي أن يكون مرنا في اختيار أو استعمال تقنيات البحث ووسائل البحث السوسيولوجي، وذلك حسب الظروف وتختلف هذه الظروف من مادية، شخصية خاصة بالباحث، اجتماعية، سياسية،...إلخ. حيث أن هذه الأخيرة تفرض شروطها بقوة على الباحث في علم الاجتماع. بالإضافة إلى هاجس الوقت، حيث أن الباحث مطالب لإنجاز بحثه وتقديمه خلال مدة زمنية محددة.

* **المنهج المتبع**: تم إتباع كل من المنهج الكمي من جهة وكذا المنهج الكيفي وهذا لسببين هما:

1- كون وجوب الرؤية إلى الحقيقة الظاهرة السوسيولوجية من وجهين، الأول ذو طابع كمي أما الثاني فذو طابع كيفي.

2- كون الدراسة المزاولة هي دراسة حالة، ومن متطلبات الدراسة من نوع دراسة حالة أنها تستعين بعدة مقاربات ونماذج نظرية وبالتالي بعدة تقنيات ووسائل اقتراب إلى الظواهر السوسيولوجية، تندرج ضمن المنهجين الكيفي والكمي.

[1] Yves Grafmeyer et autre. opcit. p56.
Aussi : Pierre Jacob ; présentation de l'épistémologie, dans l'age de la science (vol :II,(ed) odile, paris. 1989. p10.

* **العلاقة بين المنهجين**:[1] إن الدراسات الكمية تنتهي عادة بإثبات أو نفي للفرضيات المقترحة والتي تم اختبارها عن طريق جمع البيانات الكمية والعددية، وبالاستعانة بالتحاليل الإحصائية.

أما الدراسة الكيفية فهي في الأغلب تنتهي إجابات مؤقتة قصد التجريب، أو فرضيات حول ما تم ملاحظته. هذه الفرضيات الموجهة للتجريب قد تشكل القاعدة لدراسات مستقبلية (قد تكون كمية في طبيعتها) موجهة لإختيار هذه الفرضيات.

بهذه الطريقة، نلاحظ أن المقاربتين الكيفية والكمية تشكلان جزأين متكاملين في عملية البحث السوسيولوجي.

وعموما، فمثلما هو الحال بالنسبة للبيانات الكمية حيث تستعمل الـــ « S.P.S.S » بنسختين (11.0) و(8.0)، حيث ان (11.0) هو الأكثر تناسبا مع الطلاب الجامعيين حسب "بول د. ليدي".

وهذا الحل كان نتاج لمجهودات المختصين في العلوم الانسانية والتكنولوجية، وتعاونهم من أجل تسهيل وتوسيع عمليات البحث وتحليل المعطيات، وجعلها في متناول الباحثين المبتدئين والطلاب من جهة، والباحثين المحترفين (مخابر البحث) الذين يستعينون بالمنهج الكيفي في بحوثهم السوسيولوجية.

* **الجمع بين المنهجين الكمي والكيفي**: إن الظاهرة الاجتماعية في الواقع جد معقدة، ومتشابكة ومتداخلة في آن واحد، وحتى يمكن تفكيك رموزها علينا ألا نكتفي بمنهج واحد، ولا بتقنية واحدة، خاصة إذا تعلق الأمر بدراسة سوسيولوجية مونوغرافية التي قد تربط العديد من الحقول العلمية، فما بالك بالمناهج والتقنيات، فالمونوغرافيا تتطلب جهدا كبيرا، ويمكن تحقيقها بعمل جماعي ومتعدد التخصصات كما أشار شمبار دولو (Chambart de lawe) في كتابه[2]: (l'espace social d'une grande cité Paris et l'agglomération parisienne,). هذا ما يفرض علينا التوجه إلى الاستعانة بالمنهجين الكمي والكيفي، قصد الاستفادة قدر الإمكان من ايجابيات كل منهما، لمحاولة فهم الظاهرة الاجتماعية، خاصة مظاهر ظهور المدن، تطورها، تفاعلاتها الداخلية والخارجية (أي في إطار شبكة المدن)، وكذلك محاولة فهم العوامل التي تؤثر في الحراك المجالي لسكانها (داخليا وخارجيا).

يرى العديد من السوسيولوجيين المعاصرين خاصة، ضرورة المزج بين المنهجين أو/و المقاربتين، حيث أن الكمي والكيفي متكاملان حسب ما يراه ريمون لودروي (Raymond Ledrut) في كتابه (الكيفي والكمي)[3] ، بل هي متداخلة ومتشابكة مثلما ذهب إليه "كوم بيسي Combessie Jean-claud" حيث استعان بدراسة أو بحث سوسيولوجي أجراه بالريف الإسباني، في مقال:

(«A propos de méthodes : effets d'optique, heuristique et objectivation » , bulletin de méthodologie sociologie, 10 avril 1986, pp 424)

يرى غرانجر (Granger. Gille-Garton) في (Modèles quantitatif dans la connaissance scientifiques sociologie et société, XIV 1 Avril 1982, pp 7-14)، إن الوعي بالطبيعة المعمقة

[1] Paul. D. Leedy and others. Pratical research; planning and design. Pearson .Merrill prentice Hall. New. Jersey, Olio. 8th edition. 2009. pp 94-97.

[2] Yankel.Fijalkow.Sociologie de la ville (éd)La Découverte ,Paris.2002.

[3] Ledrut Raymond : le qualitatif et quantitatif dans recherches sociologiques, XVI, 2 Avril 1985, pp 229-236. In Stéphane Dufour et autre : L'enquête de terrain en siences sociales ; L'approche monographique et méthodes qualitatives, édition St Martin, Québec, 1994, p163.

للتفكير العملي يمكن ترميزه بصورة جد مبسطة بثلاث أقسام، في كل قسم بترجمة بطريقة معينة، وتصحيح للقسم الذي يسبقه. كان في البداية يقال ليس من علم إلا ما كان كلياني، ثم قيل ليس من علم إلا ما يمكن قياسه ، يجب أن نقول اليوم أن ليس من العلم إلا يمكن بناؤه ، هذا التوكيد لا يلغي إطلاقا القسمين السابقين، بل ينزع منهما صفة الإطلاق، ويعطي معنى جديد للكلياني والذي يمكن قياسه، فبهذه الطريقة يمكن حسب الكاتب، معرفة دور ومكانة النماذج الكيفية في التفكير العلمي.[1]

فعلى ضوء ما تقدم ذكره قد تم المزج بين المنهج الكمي والمنهج الكيفي، وبالتالي بين تقنيات المنهج الكمي وتقنيات المنهج الكيفي.

وقد تجسد ذلك في الاستعانة بالتقنيات والأدوات البحثية المتمثلة في: الملاحظة بالمشاركة، الملاحظة البسيطة، الدراسات المكتبية أو التوثيقية (خاصة وثائق إحصائية، وعقود وخرائط قديمة للمنطقة تعود أقدمها إلى 1840م)، بالإضافة إلى استعمال الاستمارة بالمقابلة[2].

استعملت التقنيات والوسائل الأتنروبولوجية، استعملت الأسلوب الأنتروبولوجي في السرد أيضا في بعض المواضع كالموضع الذي تم التطرق فيه إلى الرمزية في المعرفة العامية لسكان الإقليم.

5. مقاربات منهجية وتقنيات البحث:

* **المنهج الانتروبولوجي**: بما أن نوع هذه الدراسة هو دراسة مونوغرافية، حيث أنها عبارة عن بحث تفصيلي لظاهرة واحدة تشمل جميع جوانبها[3]. وقد ظهر في التخصص الحضري ما يعرف بالأنتروبولوجيا الحضرية. وهي دراسة معمقة حول تفاصيل الحياة الاجتماعية في المدينة. حيث أن المنهج الأنتروبولوجي عبارة عن منهج شمولي يهدف إلى الإحاطة بجميع عناصر الحياة. وتسعى الدراسات الأنترويولوجية نحو تحديد جميع عناصر لثقافة والنظم الاجتماعية في مجتمع ما.[4]

وأما فيما يتعلق بهذه الرسالة الخاص. فإنه منصب على دراسة تجمع سكاني معين – أولاد موسى– حيث تطور عبر مراحل تاريخية من مجال ريفي إلى مجال حضري. وهذا إذا أخذنا بالمقاييس المتبعة في الجزائر لتحديد التجمع السكاني الحضري.[5]

* **المنهج المقارن**: وهو يكتسي أهمية في العلوم الإنسانية خاصة الحضرية[6]. وقد استعمل في هذه الرسالة. بإتباع طريقة المقارنة الآنية أو المتزامنة، حيث تم المقارنة بين ثلاث مدن هي مدينة أولاد موسى المدينة

---

[1] Stéphane Dufour et autre : L'enquête de terrain en sciences sociales ; L'approche monographique et les méthodes quantitatives, édition St Martin, Québec, 1994, pp 162-163.

[2] التي تحوي بيانات كمية بالإضافة إلى بيانات كيفية.

[3] François Greshe et autres. Dictionnaire des sciences humaines. Sociologie psychologie sociale anthropologie.(ed) nathan.human. Paris. 1990. (article de la monographie).
Ahmed Zaki Badawi : Op. cit. (monography).

[4] محمد بومخلوف. التحضر. مرجع سابق، ص 89.

[5] نفس المرجع، ص 24.

[6] نفس المرجع، ص 86.

المدروسة، مدينة سيدي موسى كتجمع حضري مدروس في إطار الدراسات السابقة. وبحكم كونه من نفس الإقليم (من جهة المجال المتروبوليسي للعاصمة، ومن جهة أخرى الانتماء إلى سهل متيجة وتحاذيهما جنوبا سلسلة الأطلس البليدي). بالإضافة إلى مدينة توين ريفرز كمدينة تمثل المدن الصغيرة الغربية على رأسها الولاية الأمريكية... من حيث حجمها وعلاقة سكانها بمجلاتها.

ونظر لما سبق ذكره من الأسباب، وخصوصا فيما يتعلق بطبيعة الدراسة – دراسة الحالة- التي تتطلب تعدد المقاربات وبالتالي تعدد المناهج وتقنيات ووسائل البحث نتيجة لذلك تم الاستعانة بعدة التقنيات ووسائل منهجية سوسيولوجية وإنسانية، منها.

- تم الاستعانة بالملاحظة بالمشاركة، حيث لا يلاحظ الباحث الجماعة المدروسة في حياتها اليومية. فالأمر يتعلق حقيقة بالملاحظة المباشرة، وفي الكثير من الأحيان متعددة الأبعاد...لا يجب أن نفرح برأي يعطى من (ساكن أو آخر) فحسب، نحن لا نجمع تعليقات من الفعل، بل نبحث في الفعل بحد ذاته[1].

فالمدينة عبارة عن كائن حي، دائم التحول والتغير والنمو في عناصره، فالملاحظة المباشرة ضرورية لملاحظة مثل هذه الظواهر الاجتماعية الحضرية.

* **الملاحظة بالمشاركة**: إن الملاحظ بالمشاركة، حسب كوبر (D. Cooper) مع "الآخر"، يجب عليه أن يكون متموضعا، هو نفسه كطرف في حقل الدراسة، أثناء دراسته لهذا الحقل مع "الآخر"[*]. واللذان يبينانه معا. بهذه الأخيرة يتمكن تحقيق الاندماج[2] لدى الباحث كطرف آخذ للبيانات وفي نفس الوقت كطرف دال[3] وما مكن الباحث من الاستعانة بهذه التقنية الأنتروبولوجية هو كونه من سكان الأصليين للإقليم، فينتج عن هذا استعمال هذه التقنية بصورة آلية.

* **البحث التوثيقي**: وهو من أهم تقنيات البحث ولا يمكن لأي بحث سوسيولوجي أن يخلو منه.

لقد قمت بجمع، بمختلف الطرق الرسمية وغير الرسمية[**]، مختلف الوثائق اللازمة للدراسة المزاولة في هذه الرسالة من خرائط حديثة، وأخرى من الأرشيف الجزائري – خاصة محافظة الحفظ العقاري ، والفرنسي (خريطة الجزائر المقسمة على شكل قبائل).

بالإضافة إلى الأدبيات السوسيولوجية بصفة عامة وكذا أدبيات التخصص. "كتب متخصصة في علم الاجتماع الحضري".

---

[1] Madeleine Grawitz. Méthodes des sciences sociales. (ed)DALLOZ. 11e édition. Paris. 2001 .P.527

[*] الآخر: هنا هو مفهوم أنتروبولوجي، وهو العنصر المدروس.

[2] Omar Aktouf. Méthodologie des sciences sociales et approche quantitatives des organisations ; une introduction à la démarche classique et une critique. PMQ. 3e impression Août. Québec. 1992. p168.

[3] محمد بومخلوف، التحضر، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، دار الأمة، الجزائر، ط1، 2001، ص 90.

[**] إن استعمال الطرق الرسمية لمحاولة الحصول على البيانات الأرشيفية، تجعل الباحث في الكثير من الأحيان معاقا...وعلى الباحث تلبية حاجته الملحة للبيانات والمعطيات (data/donnés). قد يكلفه ذلك كثيرا. من اجل الحصول عليها بطرق تكون ملتوية في بعض الأحيان وفيها الكثير من المخاطرة.

6. وسائل البحث:

إن الوسيلة المستعملة في إطار تحديده عينة البحث، فهي أداة الاستمارة بالمقابلة. حيث توفر هذه الأداة البحثية، إمكانيات والتحفيزات التي يتميز بها البحث الكمي. من حيث حجم العينة وتوفير بيانات إحصائية وعددية. والإمكانيات التي يمكن توافرها في البحث الكيفي، من حيث التركيز والتدقيق إلى المعلومات الرمزية التي يمكن استنتاجها من خلال إجابات المبحوثين على الأسئلة المفتوحة، والتي تكثر في الاستمارة بالمقابلة.

وكل من التقنيات السالفة الذكر من تقنيات الجماعات وتقنيات الفردية ، الأولى متعلقة بالملاحظات، والثانية متعلقة بالاستجوابات، وكلاهما تقنيات البحث الحية[1] بالإضافة إلى تقنيات التوثيقية[2]، هي تقنيات متكاملة، واختلافها هو اختلاف تكامل. حيث تعطي مجتمعة مساحة أو نطاق أوسع للملاحظة من أجل جمع أكبر قدر من البيانات السوسيولوجية مع أكبر قدر من التنوع[3].

إن تاريخ وابستمولوجيا العلوم تعترف كلية بأنه لا يوجد وصفة ، لمنهجية علمية أو "لغرتم" معروف للاكتشاف العلمي لا يعرف إجراء (أو إطار عمل) آلي يسمح بالتسبب في صنع نظرية ما انطلاقا من بعض الأفعال الملاحظة. بسلسلة محددة من المراحل[4] المنهجية.

من أجل فهم تطور الواقع الحضري للمدينة، وفهم سلوكات الحضرية لسكان المدينة. والحراك السوسيومجالي واحد من هذه السلوكات. يجب توفير نسق من الفرضيات، وانطلاقا من مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالاختبار. وكذا مجموعة من مناهج التحليل[5].

فبالإضافة إلى تعدد مناهج التحليل المستعملة وكذا المقاربات النظرية. وهذا ينتج عنه تنوع في وسائل البحث الخاصة بكل منهج تحليل ومقاربة نظرية. وبالتالي تساعد على تجسيد الليونة في النزول إلى الميدان وطرق اختبار العينة "حيث أن التحقيق الميداني، في مقابل الصعوبات المتمثلة في نفس الوسائل المادية والإنسانية، تجعل من المستحيل أحيانا احترام تقنيات السير وانتقاء العينة من أجل التمكن من انتقاء عينة تمثيلية للسكان المراد التحقيق معهم"[6].

وفي الظروف الصعبة للنزول الميداني. تظهر أهمية الانتقاء العشوائي للعينة – العينة العشوائية- وهذه الكلمة القرنية الأخيرة، كان معناه في القرن التاسع عشر هو انتقاء عينة أو كمية صغيرة من السلع من أجل التعرف أو أخذ نظرة بواسطتها على النوعية الخاصة بالسلع الأخرى[7]. وهي كتقنية من تقنيات السبر. تريد

[1] Madeleine. Grawitz. Op. cit. P528.
[2] Ibid. p529.
[3] Ibid. pp 530-532.
[4] Pierre Jacob.opcit p10.
[5] Maurice Godolier. Les sciences de l'homme et de la société en France. Paris. La documentation Française. 1982. p24. in Stéphane Dufour et autres. Op. cit. p56. aussi Yankel .F.opcit P28.
[6] Nasredine Daoudi, L'impacte de la fécondation sur l'infrastructure scolaire du primaire dans la commune d'Oran. Département de démographie. Faculté des sciences sociales. Université d'Oran. Esseman act du séminaire. Espace- population 14-15 Avril 2002. Oran.
[7] André Akoun et autres. Dictionnaire de sociologie, (éd) robert et seuil, Paris,1999, p166.

انتقاء من المجتمع الأم (M) عينة بحث تمثيلية (m). حيث تتم دراسة أثر العامل (Y) على (m) ويكون هذا التأثير نفسه على المجتمع الأم (M)[1].

وأما اختيار الانتقاء العشوائي لعينة البحث. نظرا لعدة ميزات خاصة بهذه العينة العشوائية وهي: كون كل الأفراد نفس حضوض الانتقاء. من جهة، ومن جهة أخرى الصعوبات التي تزيد من المخاطر المنهجية لدى الباحث عند انتقاء عينة البحث بطرق العينة الانتقائية.

7. عـيـنة البحـث :

النشطاء أو الفاعلين في المدينة اولاد موسى.

ان رواد أو مستعملي المجالات الحضرية ينقسمون الى ثلاث فئات أو أنماط من الفاعلين هي : 1- الساكنين المقيمين بالمدينة ، 2- العاملين بالمدينة (أي مزاولون لنشاطات اقتصادية متوزعة عبر مجالاتها خاصة نطاقاتها المخصصة للقطاعات الإقتصادية الثلاثة، أي الفلاحي ، الصناعي و الخدماتي ، المتوفرة بالمدينة) ، 3- عابري سبيل بالمدينة.

فأي الفاعلبن الإجتماعيين هم المعنيون بالبحث و بالتالي الذين يدخلون ضمن عينة الحبث؟

ان النمط الأول من انماط الناشطين في المدينة هو المعني بعينة البحث ، أي سكان المدينة المستقرين بها ، وكذلك الممارسين للحراك السوسيومجالي داخلها من جهة و كذا من و إلى المدينة ...[2]

8. وحدة التحليل:

إن وحدة التحليل هي الأسرة. بحكم أن الأسرة "بصورة قاعدية هي فعل المجتمع"[3] ونتاجه. حيث يمكن هذا من إعطاء معلومات أكثر عن واقع السكاني والاجتماعي لمجتمع المدينة المدروسة. بالإضافة إلى كون ظاهرة الحراك السكني – الحراك السوسيومجالي- هو عمل تقوم به الأسرة أكثر من كونه عمل يقوم به فرد اجتماعي. فالفرد قد يكون فاعل استكاني يتبع سلوك الأسرة في الهجرة خاصة إذا كان غير مستقل اقتصاديا او اجتماعيا...

وقد تم التطرق إلى الأسرة من خلال فرد من أفراد الأسرة. بدون الاهتمام بكون الفرد ممثل الأسرة مدرب الأسرة، أم لا. بالإضافة إلى عدم تحديد النوع الاقتصار على نوع واحد أي ذكور أو إناث. بل كانت العينة المنتقاة للمبحوثين ممثلي الأسرة، من كلا النوعين (ذكور وإناث) ومن مختلف الفئات العمرية والمهنية. وهذا يوفر فرصة أكبر للتصرف على أكبر قدر من التصورات، والسلوكات والمواقف الاجتماعية الحضرية. لدى أكبر قدر ممكن من الفئات الاجتماعية (النوع، العمرية، المهنية، التعليمية...).

---

[1] opcit. p198.
[2] Yankel.Fijalkow. opcit. P 23.
[3] Marie. Théres, Lacourse et autres. individu et société. Chenelière, Mc Graw. Hill. 1e édition. Québec. 1994. p5.

9. سبب اختيار الأسرة كوحدة تحليل:

- تم اختيار الأسرة كوحدة تحليل في البحث ، لأن هذا الأخير يهتم بدراسة و تحليل ظاهرة الحراك السوسيومجالي ...و هذا الفعل يكون في الغالب مشروع أسرة اكثر من كونه مشروع فرد ، حتى في حالة ما اذا طان الفرد ذو تأثير كبير على موقف الأسرة اتجاه هذه الظاهرة ، أي تغيير مقر الإقامة ، (كأن يكون رب أسرة مثلا و ذو سلطة اقتصادية على أسرته مثلا) ، أو من جانب المكانة الإقتصادية و الجاه حتى و لو لم يكن رب الأسرة ، ابن ، بنت ، جد ، أم أو غيرها من الأدوار التي يلعبه الفرد في الأسرة التي تنتمي اليها ... ، إلا أنه لا يمكن الغاء ، كلية ، دور الضغط الممارس من طرف الأسرة ككيان اجتماعي على الفرد ... و الذي قد يصل الى المنع و تغيير الموقف جذريا اتجاه الظاهرة المتعلقة بالحراك السوسيومجالي ، تغيير مقر الإقامة ...

والإنسان اجتماعي بطبعه ، فمهما بلغت به سلطته أسرته الممتدة أو حتى النووية ، والمستمدة من العوامل الإقتصادية و الإجتماعية ... و التي قد توفر له حتى " الإستقلالية عن أسرته ، ولكن هناك عوامل سيكولوجية عاطفية ، ولو انها عوامل خاصة بذاتية الفرد، تردع الفاعل الإجتماعي (الفرد) من ترك الأسرة ، وهجرها دون رضى الوالدين مثلا ... و هنا يدخل عامل أخلاقي و هو عامل أخر أي اجتماعي.

و من هنا تظهر اهمية الأسرة ، هذا الكيان الإجتماعي كوحدة تحليل ، خاصة عندما يتعلق الأمر بظاهرة تعني الأسرة أكثر نت الفرد ، أو بقول أخر ، تعني الفرد كعضو مرتبط بأسرته في تفاعلاته الإجتماعية ... بغض النظر عن الدور الإجتماعي الوظيفي الذي يؤديه في أسرته (أب ، أم ، ابن ، بنت ... الخ).

* كيف يتم التطرق الى الأسرة أو كيف يتم النفاد الى داخليها و معرفة موقفها (سلوكها) فيما يتعلق بالحراك السوسيولوجي ؟

يتم التطرق الى الأسرة ، بواسطة أحد أعضائها بغض النظر عن جنسه ــو فئته العمرية ... و من جهة أخرى بغض النظر عن الدور الوظيفي الذي يؤديه في الأسرة (أب ، أم ، أبناء ، زوجة ، ابن ، الجد ...).

- لماذا لم يتم التطرق الى الأسرة من خلال رب الأسرة مثلا بدل التنويع ؟

قد تم هذا التنوع في تمثيل أسر العينة من اجل التمكن من التطرق و النفاذ الى أسر العينة من أي منفذ أمكن ...

ان صعوبات البحث في الكثير من الأحيان تفرض منطقا على الباحث السوسيولوجي الذي يجري وراء البيانات السوسيولوجية ، خاصة في البحوث الميدانية ، أين التعامل المباشر مع الفاعلين الإجتماعيين ، فقد لا يتأتى في اسرة ما التعامل مع الأب ، فيتم التعامل مع اعضاء اخرين يتفهمون عامل الباحث السوسيولوجي و"يتقوى" فيه. أي تليين و سيولة طرق وسائل التطرق من أجل مص الصدمات التي تعترض الباحث في عمله في ميادين الدراسات السوسيولوجية ... فكما قال " ليفي ستروس ": " الباحث في العلوم الإنسانية ليس دائما مرحب به"[1].

كما يوضح ذلك بجلاء الكاريكاتير، فعلى الباحث أن يستغل أي منفذ للولوج في أعماق الأسر المبحوثة .

[1] James.M.Henslin, sociology down to earth-aproch, 6th edition A and B, New York, 2003, p133.

- شـكـــــل رقـــــم (2) -

الوجه البعيد من طرف غاري لاسن

" أثروبولوجيون ! أثروبولوجيون ! "

إن الهاجس الرئيسي للسوسيولوجين و علوم اجتماعية أخرى هو كون مناهج بحوثهم لا تؤثر في اكتشافاتهم ، إن المستجوبين كثيرا ما يقرون سلوكهم ، عندما يعلموا أنهم صاروا مدروسين.

الفصـــل الثـــاني

المدخـــل النظـــري

1. تحديد المفاهيم:

1/أ. المدينة :

(تاريخيا، جغرافيا) مركز إسكان مجمّع مناقض للإسكان المبعثر (القرية)، بأوجهه الكمية (عدد السكان أكثر من 2500 موزعين في المجال)، والنوعية (طرق احتلال متنوعة وغير زراعية: من عمارات مدنية أو دينية)، تدخل ضمن شبكة حضرية ما، يمكنها أن تكون من أبنية متجانسة أو تحوّل إلى تجمعات ممتدة إلى الضواحي، ومدن ثانوية قريبة (Conurbation)* أو (Ville satellite).[1]

(سوسيولوجيا) مدينة جديدة: نتيجة لعملية تحضر إرادية (أو مقصودة) نتيجة لبرنامج عمل شامل ، وجوب خلق في نفس الوقت مع الإسكانات كل ما هو ضروري للحياة (محلات، أماكن اللعب، وسائل النقل)، تحقيقات عديدة حول الحالة العقلية، انتقادات، تمنيات السكان في التجمعات الكبرى.[2]

وحسب الدكتور محمد بومخلوف، فإن المفهوم الجغرافي للمدينة قد زال بزوال أسوارها وحدودها، على الأقل جغرافيا، بسبب التوسعات التي طرأت عليه، وكذا ظهور الأقاليم الحضرية محتفظة بجوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المبنية في الخصائص الحضرية.[3]

مما سبق، فإن المدينة تتكون من عنصر بشري وآخر جغرافي مجالي، وهذا ما نجده في كثير من التعريفات لعلماء الاجتماع، فحسب Yves Grafmeyer فهي في نفس الوقت رقعة جغرافية وسكان، إطار مادي ووحدة حياة اجتماعية، تجسيد لأشياء مادية، وروابط من العلاقات بين الكائنات الاجتماعية.[4]

كما أن المدينة تعتبر نتاجا اقتصاديا واجتماعيا: أول من فكرة تخطر على الذهن في هذا الصدد هي الفرق الموجود بين المدينة والريف، فالمدينة تتميز بالتركز السكاني، وكذا تركز المؤسسات، والإنتاج... عكس الريف المتميز بتبعثر هذه العناصر[5]، فحسب Karl Marx، فإن الثنائية ريف-مدينة هي انعكاس اقتصادي[6] وحسب Max Weber فالمدينة عبارة عن كيان سياسي-إداري مكلف بتسيير اقتصاد سياسي حضري، الذي يتميز بالرغبة في ضمان تزويد منتظم بالضروريات، من غذاء، تخفيض الأسعار، واستقرار نشاط المنتجين والتجار.[7]

والمدينة أيضا هي عبارة عن كل (مجموع) متنوع من السكان، النشاطات والمؤسسات متمركزة في نفس القطر[8] حسب غرافماير (Yves Grafmeyer).

---

* تجمع مشكل من عدة مدن متجاورة حيث نجد الضواحي متصلة ببعضها البعض.

[1] Madeleine Grawitz, lexique des sciences sociales, Dalloz, 6ed, 1994, pp 395-396.

[2] Ibid, p 396.

[3] محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص ص 36-37.

[4] Yenkel Fijalkow. op.cit. P8

[5] Ibid.P10

[6] Ibid, P 9.

[7] André Akoune, opcit, p 564.

[8] Ibid. p564.

وحسب نفس العالم، فإن عدد السكان لا يعتبر هاما جدا في تصنيف المجال الحضري، فهو يختلف من بلد لأخر ، ففي فرنسا نجده لا يقل عن 2000 نسمة بينما في بلدان أخرى كالجزائر نجده لا يقل عن 5000 نسمة .

وعموما فإن المدينة هي عبارة عن كيان اجتماعي ومادي، مشكّلة (مفصلة) بعوامل التبادلات، والتعاونيات التي تقوم بين البشر، وهذا دائما حسب غرافماير (Yves Grafmeyer).[1]

وهي عبارة عن الانتقال من نمط حياة معين إلى نمط حياة آخر مختلف عن النمط الأصلي، وهو غالبا ما يكون بالانتقال من نمط حياة مبني على القرابة والعلاقات
الأولية إلى نمط حياة مبني على المصلحية والعقلانية ومبني على العلاقات الثانوية، حيث أن معظم حال التمدن مبني على أساس الانتقال من المجال الريفي الزراعي إلى المجال الحضري الذي يغلب عليه التصنيع والخدمات، تختلف فيه الأعراق والألوان البشرية، وتكون عملية الانتقال هذه قصد الارتقاء الاجتماعي.

ومجال الدراسة -أولاد موسى- أقرب إلى هذا التصنيف أي " المدينة " إلا أنها حديثة العهد مع التمدن.

1/ب. المدينة الناشئة :

ظهرت في العالم بكثرة بعد الحرب العالمية الثانية، وهي عملية إرادية من طرف السلطات المعنية بتخطيط المدن بإنشاء:

1/ج. المدينة الجديدة:

في القرن العشرين، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، آلاف التجمعات عبر العالم يمكن القول عنها أنها جديدة، إما أنها لم تكن موجودة من قبل، وإما أن الطفرة (النقلة النوعية) التي أثرت فيها وصلت إلى وفرة كهذه، حيث عمليا لا شيء فيها له صلة مع الماضي، من آثار هذا الأخير ما دمر كلية بسبب الحرب، من طرف كارثة طبيعية، أو بالإضافة إلى هذا بسبب رغبة مفاجئة للعصرنة، مثل هذا يلاحظ في شبه الجزيرة العربية...[2] وأما في الجزائر فنجد محاولات خلق مدن جديدة مثل مدينة "سيدي عبد الله" كمدينة تخلق من العدم أي ليس لها امتداد لتجمع سكاني حضري سابق، وكما سجّل بناء مدينة جديدة بعين تيموشنت بعد الزلزال الذي ضرب المنطقة.

كما أن هناك مدن جديدة لها امتداد لتجمع ريفي بعد نموّه العمراني والسكاني، وكذا تطور نشاطه الزراعي والتحول إلى النشاط الصناعي والتجاري... فتخلق بهذا مدينة جديدة...

وحالة أولاد موسى من هذا الصنف الأخير: ولنسميها إجرائيا بالمدينة الناشئة -أي مدينة أولاد موسى الناشئة- إذ أنها تحت الدراسة لمعرفة كونها حقا مدينة صغيرة أم قرية كبيرة، سيما من جانب نوع التضامن

[1] Opcit. p 564.
[2] Claude Chaline , les villes nouvelles dans le monde , Que sais-je? (éd) ,P.U.F. Paris 1985.PP 9,1

الذي يربط سكانها* وطبيعة العلاقات** التي تربطهم ببعضهم البعض من جهة، ومع مجالهم السكاني من جهة أخرى.

2/ الاندماج:***

" ...إن مجموعة اجتماعية ما، حسب دوركايم، تكون مندمجة في حالة أين يكون أعضاؤها:

1. يمتلكون وعيا مشتركا يجعلهم يتقاسمون نفس المعتقدات والممارسات.

2. هم في تفاعل بعضهم مع بعض.

3. يشعرون بأنهم نذروا (مكرّسين) لتحقيق أهداف مشتركة ... ".[1]

أما زانديكر (Zandeker) فقد ميز أربع أشكال للاندماج الاجتماعي، وهي كالتالي:

1. " الاندماج الثقافي أو الربط بين القيم داخل النسق الثقافي لمجتمع ما.

2. الاندماج المعياري، أو تماشي السلوكات مع المعايير (القيم).

3. الاندماج الاتصالي (التواصلي)، يقاس بكثافة العلاقات فيما بين الأفراد داخل مجموعة، أو الاتصالات بين الجماعات الفرعية للسكان.

4. الاندماج الوظيفي، أو التكامل (الاتكال المتبادل) المنتِج لتبادلات بين عناصر نسق ما، أين يوجد تقسيم العمل ".

نجد عند ماركس والماركسيين أن الخصومة والصراع والتضاد بين الطبقات يعتبر بديلا للاندماج، طالما أن المقابلة والمواجهة (التناقض) بين وسائل الإنتاج وقوى الإنتاج تعوّض الاندماج النسقي.[2]

حيث أن التفسير عند نظرية الصراع عموما، فيما يتعلق بقاعدة أو أساس التفاعل الاجتماعي قائم على " الصراع، القوة والإكراه "[3] بين الطبقات الاجتماعية، فبدلا من استعمال مفهوم الاندماج داخل الجماعة تستعمل مدرسة الصراع مفهوم " الوعي الطبقي " أي الوعي بالانتماء إلى طبقة اجتماعية ما.[4]

وحسب علم النفس الاجتماعي، فإنه في داخل جماعة ما فالاندماج يعبّر عنه بمجموع التفاعلات بين الأعضاء مثيرا لعاطفة التماثل (التطابق) مع الجماعة ومع قيمها. إن الصعوبة ترتكز على التوفيق بين هذه التفاعلات، حيث أن كل مواطن بإمكانه الانتماء إلى عدّة جماعات[5]، خاصة الجماعات الفرعية.

---

* من تضامن عضوي أم آلي.

** كونها علاقات أولية او ثانوية.

*** إن المعنى اللغوي لكلمة الاندماج باللغة اللاتينية ومن ثمة في اللغات التي انحدرت منها كالفرنسية مثلا: « integrare » وتعني تجديد، جعل الشيء يكتمل او مكتمل.

[1] Raymond Boudon et autre, Dictionnaire de Sociologie, Larousse Bouradas/HER .Paris , 1999 , P126

[2] Ibid , P127

[3] James W.Vander Zanden , The social expérience , An Introduction to Sociologie (éd) R.G.N York 1988 , P37.

[4] Ahmed , Zaky Badawi. Op cit. (Class Consensus).

[5] Madeleine Grawitz, Op cit , P.126

3/ النخبة:

مجموعة الأشخاص معتبرين الأفضل في ممارسة اجتماعية خاصة وموهوبون خاصة بالسلطة (الحكم) وبالنفوذ السياسي.[1]

إن الأمر مشترك بين مختلف النظريات كونها تفرق بين " النخبة " والجماهير المستعملة من طرف الأمريكيين لتعويض أو في مكان صراع الطبقات المعبر به عند مدرسة الصراع.

4/ الحراك السكني أو الجغرافي:

بالمعنى الدقيق، هو تغيير السكن طارئ (من قبل فرد ما)، وهنا نلاحظ أن مفهوم الحراك السكني أكثر دقة وتحديدا من مفهوم الحراك الجغرافي الذي قد يشمل مجموع التنقلات (التي يقوم بها الأفراد) في المجال[2] من أجل بعض شؤونهم المتعلقة بقضاء بعض الحاجات الاجتماعية كالعمل، التنزه ...الخ.

فالحراك الإيكولوجي هو انتقال الأفراد من منطقة إلى أخرى بتغيير سكنهم، أما انتقال الأفراد من السكن إلى العمل فلا يعتبر حراكا إيكولوجيا[3]، والنوع الأول من الحراك -أي الحراك السكني أو الإيكولوجي- هو المراد والمقصود من طرف هذه الدراسة.

2. المفهوم الإجرائي:

* **الحراك السوسيومجالي**:

حركات الفاعلين الاجتماعيين (أفراد، أسر وجماعات...) عبر المجال الجغرافي، متأثرين بتفاعلهم، أولا- فيما بينهم، وثانيا- فيما بينهم وبين المجال الطبيعي الذي يعيشون فيه. هناك ظروف، عوامل اجتماعية، علاقات قرابية، علاقات اجتماعية أخرى مختلفة... يتفاعل في إطارها الفاعلون الاجتماعيون، مؤشرات اقتصادية، انتقال الملكيات عبر الزمان والمكان، عن طريق الإرث من الأصول إلى الفروع، سياسات التخطيط الحضري، وظروف بيئية ...الخ، تسيّر وتوجّه هذا التفاعل بين الفاعلين الاجتماعيين، عبر المجال الجغرافي الذي تعيش فيه جماعات الفاعلين الاجتماعيين.

* **التركيبة السوسيومجالية**:

هي نتاج عملية الحراك السوسيومجالي، عند الاستقرار في نقطة زمنية ومكانية ما، ولو أن هذا السكون في الحراك السوسيومجالي يكون استقرارا نسبيا ومؤقتا. والأمر يتعلق بالحاجة الاجتماعية التي لابد من تلبيتها من قبل الفاعلين الاجتماعيين... من خصائص تلبية الحاجة كما هو معروف أنها تلبية مؤقتة، فالتركيبة السوسيومجالية هي النهاية التي يصبو إليها، وينتهي إليها الحراك السوسيومجالي، فالتركيبة السوسيومجالية -كمفهوم إجرائي- هي تموضع وتموقع السكان عبر مجالات المدينة المختلفة، ويكون اختيار السكن (أو المجال السكني) وفق ظروف سوسيولوجية جماعات المرجعية التي تتحكم بالفاعل الاجتماعي، ظروف اقتصادية، درجة الاندماج وعلاقات الجيرة، عوامل التخطيط الحضري والسياسات الحضرية ...الخ.

---

[1] André Akoune,Op cit , P178

[2] François Gresle et autres. Dicitionnaire des sciences humaines anthropologie, Sociologie , Nathan .Paris 1994, P240

[3] Ahmed Zaky , Badawi , Op cit P271

3. المقاربات النظرية:

" إن العلوم الإنسانية تحلل أو تدرك الواقع انطلاقا من نموذج تحليل، نظرية، تيار فكري، وكذا مذاهب علمية، على خلافها بعضها مع بعض، فهي متكاملة في الكثير من الأحيان "[1].

بالإضافة إلى كون بعضها تكون أنسب مع تخصص محدد، في حين أن البعض الآخر من هذه المقاربات والمناظير تكون مستعملة لمجموع العلوم الإنسانية، فعلى سبيل المثال نجد:

- الوظيفية، المادية في علم الاجتماع.
- التاريخانية في التاريخ.
- البنياوية في الأنتروبولوجيا.
- السلوكية، الجشتالطية في علم النفس.
- نظرية كينز في الاقتصاد.
- الحتمية في الجغرافيا.

وعموما، فإن المنظورات السوسيولوجية تنقسم إلى مستويين رئيسيين للتحليل السوسيولوجي، يندرج ضمن كل منهما نظريات ونماذج تحليلية مختلفة.

هذان المستويان للمقاربات السوسيولوجية يتمثلان في الماكروسوسيولوجيا والميكروسوسيولوجيا.

ومستوى التحليل الماكروسوسيولوجي، هو عبارة عن اختبار لمقطع ذو مقياس واسع من المجتمع، عكس مستوى التحليل الميكروسوسيولوجي حيث أنه اختبار لمقطع ذو مقياس صغير من المجتمع.

وفي المستوى الأول نجد النظريات والنماذج التي تدخل ضمن إطار الوظيفية والصراع، أما المستوى الثاني نجد التفاعلية الرمزية في دراستها للتفاعل الاجتماعي، والتفاعل الاجتماعي هو ما يفعله الناس عندما يكونون في حضرة بعضهن البعض.

وقد يرجع تنوع المقاربات النظرية السوسيولوجية واختلافها -أحيانا اختلاف تناقض، وأحيانا أخرى اختلاف تكامل- إلى تعقد وتنوع وتشابك الظاهرة الاجتماعية، سيما الظاهرة السوسيولوجية المدروسة في هذا البحث، وهي " المدينة " حيث أنها عبارة عن كيان اجتماعي معقد، مركب من عدة كيانات اجتماعية جزئية تدخل في تشكيلها مؤسسات اقتصادية، خدماتية، مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، الشارع، مساحات لعب الأطفال، المدارس، المسجد...)[2]، بالإضافة إلى الأفراد سكان المدينة الذين يتأثرون ويؤثرون في مجالهم الحضري.

وبحكم كون الدراسة المتناولة في هذه الرسالة هي عبارة عن دراسة حالة، وما يتطلبه هذا النوع من الدراسات، من تعدد المقاربات من حقول أخرى من العلوم الإنسانية[3]. إذ أن موضوع هذه الدراسة هو دراسة وتحليل وإدراك ظاهرة الحراك السوسيومجالي، لكن في مكان محدد أو بطريقة أخرى متعلقة هذه الدراسة

---

[1] Sylvie Dagenais. Sciences humaines et méthodologie , Introduction pratique à la recherche ,(ed) Beauchemin Itée , Laval (Québec) 1991, P34

[2] James M.Henslin , opcit, P.P 81-88

[3] Jean Claud Combessie , la méthode en Sociologie , Approches , (éd) casbah , Alger, 1998 , P13 et 16.

بمدينة أو بحالة مدينة معينة تدخل ضمن الشبكة الحضرية الوطنية ذات خصائص جغرافية، مناخية، سياسية، اجتماعية واقتصادية معينة ، فيجب هنا النزول الميدان إلى مدينة أولاد موسى ، حيث أنها في نفس الوقت موضوع و مجال دراسة.[1]

وهذه المدينة الصغيرة الناشئة تضم في ثناياها مجتمع محلي متجانس وبسيط في علاقاته الاجتماعية، في البداية، لكن التحول نحو التعقيد في العلاقات والتحول في أنماط التضامن الاجتماعي بين أفراده قائم.

وبما أن المجتمع عموما، وهذا المجتمع المحلي -مجتمع مدينة أولاد موسى على اختلافهم من أصليين وحديثي الحضور بها- في واقع الأمر " يرتبط بالشمولية والتناقض، حيث أن تحليل أيّ مجتمع يجب أن يستند للتناقضات الكائنة من دون اختزالها في إطار نسق فكري تعسفي[2] " كما يرى هابر ماس*.

من هذا تم الاستعانة بالمنظورات الأساسية الثلاثة للعلم الاجتماعي، أي: الوظيفية ذات المستوى الماكروسوسيولوجي التي ترى أن طبيعة المجتمع كونه نسق مكون من عناصر مترابطة ومتلازمة فيما بينها، كما أنها ترى أن القاعدة التي على أساسها تكون التفاعلات الاجتماعية هي كون الموافقة الاجتماعية مشتقة من المعتقدات والقيم المشتركة.

تركيز دراسة الوظيفية على التنظيم الاجتماعي وصيانة النسق الاجتماعي من خلال تأدية الوظائف الأساسية.

وعموما، فإن من أهم خاصيات وميزات هذا المنظور أو المقاربة في كونهما تصور صورة كبيرة للحياة الاجتماعية، خاصة عندما تجد تعليقات فيما يخص سلوكات المتواترة القرابية، والمؤسسات.

إلا أن أهم نقائصهما هي كونهما تجد صعوبة التعامل مع التاريخ وعمليات التغيير والتطور الاجتماعي.[3]

- مقاربة الصراع:[4]

ذات المستوى الماكروسوسيولوجي. حيث -حسب هذه المقاربة- فإن طبيعة المجتمع تتمثل في كون النظام الاجتماعي متميز بجماعات المصالح المتنافسة. كل واحدة من هذه الجماعات تدافع وتلاحق غاياتها الخاصة.

وحسب المنظور المادي فإن قاعدة التفاعل الاجتماعي هي: الصراع، القوة أو القدرة، القهر والجبر...

كما أن الدراسات ذات المنظور المادي الماركسي. تركز على المصالح التي تقسم أعضاء المجتمع على طبقات الصراع... وكذا التغير الاجتماعي.

من ميزاتها هي كونها –عكس المقاربة الوظيفية- تملك قابلية في التعامل مع التاريخ، ومعالجة التغير التعلق الاجتماعي والمؤسساتي.

---

[1] Ibid , P15

[2] إلياس خضير البياتي ، النظرية الإجتماعية ، جذورها التاريخية وروادها ، الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، ليبيا ، 2002م ، ص 56.

* و يعتبر هابر ماس من الجيل الاخير للمدرسة النقدية (فرانكفورت)، حيث نقد الأتجاه الوضعي من حيث كون الوضعية محافظة و لا تأخذ بالإعتبار دور التحولات التاريخية في تشكيل المجتمعات.

[3] James .W.Vander Zanden, Op cit P37.

[4] Ibid , PP 31,33.

ومن نقائص هذه المقاربة هي –عكس المقاربة الوظيفية- كونها لديها صعوبات في التعامل مع الإجماع الاجتماعي، الاندماج والتوازن والاستقرار.[1]

وكما نلاحظ فكل نظرية أو مقاربة من المقاربتين تستمد قوتها وكمالها وخصائصهما من نقص الأخرى، وحيث تفسر الأخرى. والمجتمع أشمل من أن يرى بمنظور واحد، كما أنه أكثر تعقيدا من أن يرى على مستوى تحليل واحد. إذ أن كل من المنظورين السابقين-الوظيفية والصراع- ذواتا مستوى تحليلي ماكروسوسيلوجي.حيث أنه توجد حاجة إلى مستوى تحليل أدق، وهو مستوى تحليل ميكروسوسيولوجي. لكي نتمكن من التدقيق في فهم الوحدات الصغيرة للمجتمع. وممثل هذا المستوى التحليلي هو المنظور التفاعلي.

- **المنظور التفاعلي**: حيث أن هذا المنظور ذو المستوى الميكروسوسيولوجي، يرى لطبيعة المجتمع أو الواقع الاجتماعي تخلق ويعاد خلقه من جديد. عندما يتفاعل الأفراد مع بعضهم البعض.[2]

ويتركز التفاعلي الاجتماعي-حسب هذا المنظور التفاعلي- على قاعدة مفادها: أنه المعاني للأفراد والأشياء والأحداث عن طريق الرموز. فلكل حادث إجتماعي أو شيء ما (أكل، لباس، مقتنيات مختلفة، أشخاص) عبارة عن رموز، حيث تستنتج معاني الأفعال والتفاعلات من خلال الرموز التي يمثلها كل من الأفراد، الأشياء، أو الرموز...

- **بؤرة الدراسة**:

نمو أو إنماء الذات والتأثير المتبادل الديناميكي بين الفرد والمجتمع.

من أهم ميزات هذه المقاربة، هي تصوير الأفراد ككائنات فاعلة، والتي تملك القدرة على التفكير. وتهيئه الحياة الاجتماعية.

وطبعا وبما أن كل شيء خاضع للنسبية، فهذه المقاربة (أو المنظور) بحد ذاتها لديها نقائص وهي: كون لها صعوبة في التعامل مع الوجه التنظيماتي ذو البعد الأوسع للمجتمع. وكذلك في التعامل مع العلاقات فيما بين المجتمعات.

مما سبق تظهر ضرورة الاستعانة بكل هذه المنظورات السوسيولوجية، من أجل التمكن من التحكم بالحالة المدروسة المتمثل في مدينة أولاد موسى ككيان اجتماعي حيوي. مستمر التحول والتغير، يؤثر كله على أجزائه، وتؤثر أجزاؤه على كله. فلا بد بالنظر إلى هذه الحالة (مدينة أولاد موسى) من كل المناظير السوسيولوجية. حين يمكن فهم طبيعة ونمط نموه -من طبيعي أم مخطط-، وكذا واقع الحراك السوسيومجالي وكذا شكل التركيبة السوسيومجالية لمجالات هذه المدينة الناشئة.

*** اهم النماذج السوسيولوجية المتبعة في الدراسة**:

وأكثر تحديدا، فقد تم الاستعانة بالنماذج المقترنة بأهم رواد علم الإجتماع.

1/ ماركس: فنجد الاستعانة بالمنظور الماركسي، (ماركس)* . وقد تم التطرق إلى استعمال هذا المنظور عند التطرق إلى تصوير الطبعي لمجتمع المدينة واستخراج مختلف القوى الاجتماعية الموزعة عبر الطبقات

[1] Ibid , P 37
[2] Ibid , PP 29,31 - P37

السوسيواقتصادية وكذا الجماهير المختلفة، إلى تدخل في عملية التفاعلات الاجتماعية في مجتمع المدينة. وكان هذا الاستعمال بصورة مباشرة.

كما تم الاستعانة بهذا المنظور بصورة غير مباشرة، من حيث التطرق إلى التطور التاريخي والتغير الحاصل في مجالات المدينة ووضعياتها الديموغرافية والسكنية، باختلاف المراحل الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية. حيث أن لكل مرحلة تاريخية نمط إنتاج وتوجه اقتصادي مختلف يؤثران بالتالي على الواقع الاجتماعي لمجتمع المدينة وكذا اتجاه نموها الحضري. فنذكر على سبيل المثال فقط فترة الثورة الزراعية، وبناء القرى الفلاحية بها، فالثورة الصناعية وأثرها على توجه السكان من العمل في الأرض إلى العمل في المصانع ذات الدخل الشهري المضمون. وما تحدثه هذه الظروف الاقتصادية الطارئة على أفراد مجتمع المدينة تحولات في العلاقات القرابية و الأسرية ، بالإضافة إلى فترة التسعينات حيث التوجه إلى اقتصاد البازار والربح السريع. ومزاولة النشاطات التجارية إلى الفترة ما بعد سنة 2000 حيث تم في إقليم المدينة حينها ترسيم الملكيات الخاصة للأراضي بعد مسح الأراضي من قبل محافظة العقارية لبومرداس. فنشأت ظاهرة انتشرت كالنار في الهشيم وهي ظاهرة بيع الأراضي بالتجزئة (السلسلة)*.

فكل هذه الأحداث والظروف المادية من جهة والتاريخية من جهة أخرى، كان لها أثرها الكبير على التغير والتطور في إطار متحضر تجمع أولاد موسى المحلي. فتحول من تجمع كلونيالي فترة الاستعمار إلى تجمع (بلدية) ذو طابع ريفي، ثم وأخيرا إلى تجمع حضري ذو وظيفة اقتصادية هامة كما تظهره المؤشرات. ستضيف وظائف جديدة لهذه المدينة متعلقة بالإيواء وهي وظيفة الفندق الجديدة على هذا التجمع بعد انجاز اكبر سوق جملة عصري بالجزائر*.

2/ دوركايم: كما تم الاستعانة بالنموذج المرتبط بسوسيولوجي الفرنسي، وهو رائد المدرسة السوسيولوجية الفرنسية بحق. إيميل دوركايم (Emile Darkheim) 1858-1917. حيث يعتبر أول درس من درس السوسيوجيا في إطار "جامعي" بفرنسا، وهو منشئ لتيار سوسيولوجي. يسمى بالمدرسة الفرنسية لعلم الإجتماع.[1]

لقد تم التطرق إلى استعمال هذا النموذج النظري بالاستعانة بأهم الأدوات المفهومية التي أتى بها هذا السوسيولوجي، وأهم هذه المفاهيم هي: التضامن الآلي والتضامن العضوي، بالإضافة إلى الفعل الاجتماعي.

* كتعبير محلي يدل على بيع القطع الأرضية الواحدة تلو الأخرى ، نظرا لزيادة حاجيات و مصاريف الفرد كان ينتمي إلى طبقة سوسيواقتصادية دنيا ، فقفز الى طبقة سوسيواجتماعية أعلى ، وما ينجر عن هذا من زيادة المصاريف جراء زيادات في الحاجات الاجتماعية ، فيضطر هذا الفرد لتثبيت انتمائه الطبقي الجديد الى بيع قطع أخرى.

* إلا أنه يتم تعطيل أنجازه بسبب الدخول في المحاكمات من طرف المحليين ، لأنه يقع على أراضي مشاعة بين أبناء عرش الأكحل الذي ينتمي نسبه عند بن شكير (أو بن صغير) ، وقد صدر الحكم بمحكمة بودواو لصالحهم شهر جوان 2009 ، إلا أنه لم يتم الفصل نهائيا في مصير هذا السوق (Rungis).

[1] Clair Drenis et autres : opcit, P42

أما التضامن الآلي فيكون في البدايات الأولى لظهور تجمع سكاني محلي (تجمعي سان بول وسان بيار الزراعيين سنة 1840)، موجه الأوروبيين خاصة. تم ضمهما بإنماء إداري موحد. (commune de Stp-Stp) سنة 1900.

وبحكم توجه الامتيازات الحضري لهذا الأخير كان لصالح المعمرين الأوروبيين فكان التضامن الآلي هو الغالب بين الأهالي (أي السكان الأصليين) ، الذين كانوا يعيشون ضمن نسق اجتماعي موازن للنمو الاجتماعي للمعمرين الأوربيين في نمط سوسيواقتصادي ريفي زراعي.

ونمط التضامن الآلي هو التضامن المميز للمجتمعات الأكثر بساطة، الذي ينمو بالتجمع والاجتماع بين الأفراد.[1]

أما التضامن العضوي فبدأ يظهر في مدينة أولاد موسى الناشئة خاصة في النصف الثاني من التسعينات، حيث بدأ الولوج بصورة ملفتة نحو التفاعلات الاجتماعية. حتى فيما بين أفراد الأسر المحلية ذوو العصبية المحلية القوي ذات النهايات والغايات المصلحية، بسبب الضروف والمناخ الاقتصاديين اللذان ميزا هذه الفترة من جهة وكذا التشنجات في العلاقات الاجتماعية بسبب الحالة الأمنية، حيث فقد "الثقة" التي تعتبر روح ودعامة أي علاقة اجتماعية. حتى بين أفراد العائلة الواحدة بسبب ما يسمى "بالحرب الأهلية" التي تسببت في عداوات أسريه تستمر بعضها إلى اليوم. حيث أن هناك أرواح قتلت، قاتلها قد يكون قريبها أسريا أو مجاليا (أي تربط معها علاقة جوار). الأمر الذي جعل المناخ خصب لظهور مثل هذه العلاقات المبنية على التضامن العضوي.

هذا التضامن العضوي الذي هو وليد التعاون بين الأفراد الذين يحتل كل واحد منهم وضيفة مختصة. في مجمع أكبر حجم مثل تلك الموجودة في المجتمعات الصناعية أين نجد سيطرة ما يسمى بظاهرة تقسيم العمل...[2]

أما الفعل الاجتماعي: إن مفهوم الفعل الاجتماعي سوف لن نجده عند دوركايم، بالصورة التي تصوره نظرية الفعل المبينة بصورة واضحة على قاعدة (أساس)، فردائي وذاتي. فعكس هذا المنطلق، فإن نظرة دوركايم للفعل الاجتماعي هي على أساس جماعي، موضوعي.[3] من هذا المنطلق نقول إن الفعل الاجتماعي هو: " كل ماله علاقة بحياة الناس، من الأكثر تنظيما (وتعقيدا) إلى الأكثر آنية. وحسب دوركايم، يجب اعتبار الأفعال الاجتماعية كأشياء يمكن تحليلها باستعمالنا نموذج المنهجي الذي تستعمله علوم الطبيعة.[4]

3/ ماكس فيبر (Max Wiber): 1864-1920 أو المدرسة الفهمية. أي العلم الذي يبحث في فهم العقلانية ومعاني الأفعال الإنسانية[5]. كما يقول كلود بولان (Claude Polin) فإن علم الاجتماع عند ماكاس فيبر هو علم الفعل، أي معلم الكائن الإنساني ككائن فعال ومبادر. فالشروح أو التفسيرات السوسيولوجية تركز على

---

[1] Ibid , P43
[2] Stephen .P.Turner.Eurner.Emaile Durkhein, Sociologist and moralist (éd) Routhedy the . London, 1993 , P43
[3] Ibid , P139
[4] Claire , Denis et autres , Op.cit .P 42
[5] Ibid , P42

استخراج معاني الأفعال الإنسانية[1]. وهنا تكمن صدارة فيبر، الذي أراد وضع علم إجتماع يدرس "الفرد" وفعله. علم الفعل: علم الاجتماع هو علم فهمي لأنه يحاول فهم العقلانية وأهداف الفعل الإنساني. فعمل السوسيولوجي، يختلف عن عمل المؤرخ الذي يحاول فهم الكائنات البشرية كما كانوا، كما فكروا وفعلوا.

ولفهم الأفعال الإنسانية ومعانيها اقترح وسيلة معينة، وهي ما أعطاها مفهوم "النموذج المثالي. الذي يسمح بفهم تفكير وسلوك المستثمرين الرأسماليين.[2]

باستعمال ماكس فيبر لنموذج العلوم الإنسانية والثقافة، فقد بيّن بذلك فيبر، سوسيولوجيا بصورة تعارض سوسيولوجيا دوركايم. فحسب رأي بولين (Claud Polin)، ففي فكر فيبر(Max Weber) لا وجود لأفعال اجتماعية تعتبر كأشياء يمكن قياسها كالأشياء، كما يثبت دوركايم (Durkheim).

بل هناك تأويلات وتفسيرات سوسيولوجية للأفعال الإنسانية. لا يؤمن فيبر بوجود قوانين في علم الاجتماع، فبحيث لا توجد إلا نماذج لأفعال اجتماعية.

4/ المدرسة الألامريكية: ما تم الاستعانة به من نموذج تحليل ماكس فيبر هو مفهومه للبيروقراطية، من جهة وكذا تسليط الضوء على الفرد الاجتماعي كفاعل لديه هامش تصرف يمكن من خلاله اختيار فعل بالإضافة إلى ماركس، دور كايم و ماكس فيبير، أي السوسيولوجيا الألمانية والمدرسة السوسيولوجية الفرنسية* تم الاستعانة بالمدرسة السوسيولوجية الأمريكية. والمتميزة بالبعد الميكروسوسيولجي الذي يركز على دراسة الجماعات الصغيرة. وهذا ما ميز الدراسات المنجزة من طرف رواد مدرسة شيكاغو. من جهة ومن طرف غارفنكل وأتباعه الاتنوميتودولوجيا حيث يتم بدراسة الإثنيات والجماعات العرقية في المدن الكبرى، مثل ما قام به إزرابارك وأتباعه، أو النخب مثل ما توصل إليه س.ورايت ميل (C.Wright Mills) في تحليلاته لدور نخب القوة في المجتمع الأمريكي، حيث لا تزال تحليلاته هذه تحتل الصدارة عند العديد من السوسيولوجيين خاصة الأمريكيين.[3]

أ. إزار بارك وميلز: وقد تمت الاستعانة بكل من بارك وميلز كمنظورين يمكن من خلالهما التطرق إلى الجماعات الصغيرة من الأجانب، الوافدين الجدد إلى مدينة أولاد موسى، مناطق تموقع كل جماعة (إثنية) أو جهوية. أي إثنية جغرافية لا عرقية، تميز المجتمع الجزائري بتاريخه وخصوصياته وثقافته .أي في التطرق لفهم التركيبة السوسيومجاليه لمجتمع المدينة المدروسة.

---

[1] Polin Claud , Max Weber , la Sociologie , Encycolpédie larousse , Paris 1987 .P100.104 in Clair D enis, Ibid , P44

[2] Clair.Denise et autres , Op.cit.P44

* نقول المدرسة السوسيولوجية الفرنسية ، ولا نقول المردسة السوسيولوجية الألمانية ، لأن الألمان لم يتمكنوا من تشكيل المردسة السوسيولوجية مثل ما فعل دوركايم . وذلك لأسباب تاريخية ، راجعة للدكتاترية النازية التي قمعت كل مظاهر التفكير السوسيولوجي و الإيديولوجي التي لا تخدمها ، فأضطر الكثير من العلماء و منهم السوسيولوجيون الألمان النازحون من المحرقة الى الهروب و الهجرة الى الولايات المتحدة.

- Madlein.Grawitz, Méthodes des Sciences Sociales (9édition) (éd) Dalloz , Paris 1993 , P89 et PP 102 -103

[3] James .M.Henslin , Op cit .P20

ب. غار فنكل: أما منظور غار فنكل (Harold Garfinkel). 1917 نيويورك رائد المقاربة الإتنوميتودولوجية التي تهتم بدراسة المناهج أو الإجراءات التي يستعملها الأفراد، لتأدية مختلف عملياتهم التي يمارسونها في حياتهم اليومية.[1]

وقد تم الاستعانة بهذه المقاربة الأخيرة من الجانب المنهجي لها، وكذا مناهج وتقنيات البحثية. سيما مراقبة وتحليل المحادثات كتلك التي تكون في مقاهي المدينة خاصة اثنان من المقاهي الرئيسية بالمدينة، حيث تكتسيان أهمية متعددة الأوجه. فكونهما يقعان في موقع استراتجي (مركز المدينة كثير الحركة) من جهة، ولكن من جهة أخرى إحداهما تابعة (أو ملك) لعائلة رئيس البلدية الحالي. وأما المقهى الثاني فهي ذات أهمية من حيث الأقدمية وريادتها بالمدينة، في مقاهي من نمط صالون شاي. إن تحليل المحادثات والدخول في حوارات مع مختلف الأفراد الإجتماعيين من سكان المدينة القدامى والأصليين وكذا الحديثين الحضور بالمدينة، وبمختلف الفئات العمرية والاجتماعية.

إن هذه التقنيات لرصد وجمع البيانات، تمكننا من تخطي صعوبات البحث السوسيولوجي المتعلقة بجمع البيانات.، حيث أن الطرق الكلاسيكية لجمع البيانات (الإستمارة، المقابلة...) قد تحرمك من الحصول على الكثير من المعلومات من المبحوثين كما تحرمك من التأكد من كون البيانات صحيحة أم الكاذبة. مادمت تتعامل مع كائن إنساني، إجاباته عن أسئلة الاستمارة هي عبارة عن سلوك لديه إطار مرجعي للفعل بالإضافة إلى أهداف وغايات. فتؤثر هذه العوامل على صدق إجابات المبحوثين. بالإضافة إلى صعوبة خلق عامل "الثقة" أو "الفيتامين الحيوي" الذي ينشط العلاقة بين المبحوث والباحث.

فضمان صدق إجابات المبحوثين من جهة، وكذلك ضمان الثقة. بين الملاًحظ والملاحَظ، من جهة أخرى يمكن أن تتأثر عن طريق الدخول في حوارات مباشرة معهم. ليس بصفتك باحث، بل بصفتك فرد اجتماعي عادي دخل في حوار مع جماعة ما بصورة تلقائية في إطار الملاحظة بالمشاركة.

وفي الأخير، يمكن القول أنه لا غرابة في تعدد المقاربات و المناظير السوسيولوجية. في هذه الرسالة طالما أن الدراسة هي عبارة عن "دراسة حالة" وهي تتطلب عدة مقاربات مادامت تنظر إلى الحالة من عدة أوجه ومستويات.[2]

- ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أنه:

إذا علمنا أن في علم الاجتماع هناك ثلاث نماذج تحليلية[3] هي:

1. **الحتمية الاجتماعية**: وهي تتموضع على مجموعة من الفرضيات مفادها تكريس أسبقية المجتمع على الفرد.
2. **الفردانية**: وهو نموذج سوسيلوجي مبني على مجموعة من الفرضيات التي تركز على فعل الفرد على المجتمع. أي أن هذا الأخير(المجتمع) هو نتاج التفاعلات بين الأفراد والجماعات.

[1] sous la direction d'Alex Mucchielli. Dictionnaire des méthodes qualitatives en sciences humaines ,2e édition. Armond colin.Paris.2004 , P88.
[2] Jame,Claude , Combessie , Op cit ,P12 et P16
[3] Robert Campeau et autre , Op .cit PP 8-11

3. نموذج الترابطية: نظرية سوسيولوجية تجمع في طياتها مجموعة من الفرضيات مفادها أن المجتمع يمارس التأثير على الفرد، وهذا الأخير بدوره لديه هامش للتحرك من أجل الفعل.

فلابد الإشارة إلى كون دور كايم بالإضافة إلى كومت(Augueste Compte) 1798- 1857، ماركس(karl Marx) 1818- 1883، ومرتون(Marton) 1910-2003 يعتبر من رواد النموذج التحليلي السوسيولوجي الحتمي. أي الحتمية الإجتماعية.

أما في النموذج الفردائي فنجد ماكس فيبر(Max Weber) 1864- 1920، زيميل (George Simmel) 1858- 1918، وغوفمان(Coffman Ewing)1922-1982 ...الخ.

وعلى ما يبدو عند المتأخرين من السوسيولوجيين فإن النموذج الثالث هو الأنسب إذ يكون أشمل بحيث ينطلق من منطلق أن النموذجين الأول و الثاني مختلفين لكن اختلاف تكامل لا تضاد[1] ويفيد هذا النموذج التحليلي الأخير وما يحتوي عليه من نظريات، باراديقمات ومن ثم من مناهج وتقنيات في دراسات الحالة.

4. دراسات سابقة:

1/ تناولات عامة:

لقد تطرق كثيرون من علماء الاجتماع إلى موضوع المدينة، كل من زاويته الخاصة، خاصة الجماعة السكنية الصغيرة، فمنهم من تطرق إليها مبينا الفرق بين المدينة كوحدة سكنية والمجتمع كنسق عام يحتوي داخله شبكة الوحدات السكانية (المدن بأنواعها، الكبيرة والصغيرة بينها) أو الجماعة السكنية المحلية تتميز حسب بكونها جماعة من السكان مرتبطين فيما بينهم. تتميز العلاقات فيما بينهم بالقراب، الاحترام، الارتباط الشخصي، الحفاظ على العادات، علاقات تجانس فيما بين السكان متمثلة أو مبنية على أساس التقديس، الاحترام .حيث يعرف الناس بعضهم البعض. وهذا البعد خاص بالجماعة السكانية المحلية، التزام الفرد تجاه أو/وبالجماعة. هذا من خلال البعد المتعلق بالجماعة المحلية. أما النظري إلى التجمع السكاني الأوسع أي المجتمع الكلي فتدل خاصة على تجريد أكثر، التجريد عن الاعتبارات الشخصية. نسق مشكل للقواعد الإجتماعية، الأدوار، والمؤسسات المتسمة بالعلاقات المنتقات. حسابات عقلانية، تبادل رسمي، ومصالح وأهداف متفق ومفاوض عليها.[2]

لكن هذه الزاوية عامة جدا ولا يصح استعمالها على أساس أنتونيز يريد التفريق بين المجال الحضري (المدينة) والمجال الريفي (البلدة).

بل وبصفته من متمدرسي هوبس(Hobbes)، فقد بقى واستكمل النظرية، التي تسلم بالنقلة التطورية من سلطة الطبيعة إلى مجتمع منظم عقلانيا. أي من مجتمع أعضاؤه محكومين (ومسيرين) من طرف وحش أسطوري إلى سلطة ذات سيادة.[3]

[1] Cahnmam (Wermer),J.Weber and ttTonnies : Comparative Sociology in historial perspective,New Brinuvich,Transaction Publishery 1995, P81 in Suzanne Keller ,Community; Pursuing , the dream , living the reality , Princeton university press, Princeton , N. Jersey 2003 , P41

[2] Suzanne Keller , opcit , PP 41-42

[3] R.E.Park, étranger , in l'école de Chicago , PP 35.

وعموما فإن تونيز يتحدث عن تطور المجتمع الإنساني من البساطة والطبيعة إلى التعقيد و التنظيم العقلاني في سياق عام، أي المجتمع الإنساني ككل. لكن ما نبحث عنه هو التطرق أو/و التناول الذي يتحدث عن التطور من البساطة إلى التعقيد في سياق التحرك المجالي من مجال ريفي إلى مجال حضري. أي من مجتمع قروي محلي صغير إلى مجال مدني (متروبوليسي) حضري كبير حيث تظهر ظواهر الإغتراب[2] وعدم الإلتزام بالجماعة. فتكون العلاقات مصلحيه تقام بصورة عضوية تفاوضية لا بصورة آليه مثلما تكون في المجلات الريفية.[1]

كما أن تونيز(Tonnis) أخذ أيضا من مين(Maine) من تحليله الرائد لمفتاح التحول التاريخي من المكانة (المنزلة، المقام، الموروثة) إلى العقد كقاعدة الحياة الجماعية، أولي مبني على القرابة، مكانة اجتماعية موعزة (مسندة)، وامتلاك الحقوق مشترك، أثنى الآخر (الثاني)، وهو متأصل ومتركز على العقد الإجتماعي، والحقوق "الفردية"[2].

لقد رأى (Tonnies) إلى الغيمنشافت والغيسلشافت كنموذج مثالي، كنقلة تاريخية: وكنموذج للعلاقات الاجتماعية الفرق بين الجماعة المحلية والمجتمع، حسب Tonnis يقتضي الثلاثة معا في نفس الوقت لكن أكد عليها أكثر كنموذج مثالي، أنظر المخطط التصنيفي التالي:

الجماعة المحلية مبنية على:	المجتمع العصري:
- العادات الجماعية	- الاهتمام بالذات
- الثقة العمياء والإعتقاد	- التشكيك، النقد
- تقاليد والعادات	- الحسابات العقلانية
- العواطف	- العقل

وهذه التصنيفات أو هذا النموذج لنمطين أساسيين من أنماط المجتمع. نشم فيه رائحة نظرة رواد العلم الاجتماعي للمجتمع الإنساني. وهي نظرة ذات صبغة تطورية، ترى إلى المجتمع بمنطلق مقارن على أسس تطورية، أي انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي بدائي المختلف والمتحول أو/والمتغير إلى مجتمع المعاصر أو العمري، عقلاني. والتصنيف هذا يركز في تميزه بين أنماط المجتمعات إلى الزاوية المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية التي تنظم هذه المجتمعات وخصائصها. بالانتقال من مجتمع إلى آخر سواء على محور الزمني أي بالانتقال من مكان لآخر. حيث أن المكان يلعب دورا في التأثير على نمط المجتمع. كما كان يرى ابن خلدون في تأثير البيئة والمناخ على سلوك البشر بالتالي المجتمعات، وفيما بعد بأوربا من القرن السادس عشر حيث بدأ التفكير في النواحي التقنية والهندسية للأمراض التي كانت في المدن حيث بدأت الإقتراحات الهوباوية التي قاعدتها إذا حسنا المجال الحضري فبذلك نحسن المجتمع. أو كما رأى سان سيمون(S.Simon). "الإسكان في مجال مناسب من أجل إصلاح المجتمع" إلى القرن 19 حيث الطوباوية

[1] إبراهيم عثمان ، علم الإجتماع ، مقدمة في علم الإجتماع ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، 1999م ، ص166-139

[2] Maine , Henry , Ancient law , N.york Charbes of sonbner ,1864 in S.Keller , Ibid , P42

الجديدة. وأهم ممثليها هو الإنجليزي العصامي، الفريد من نوعه، روبرت أوين(Robert Owen) الذي انتقل إلى حياته من بائع بسيط بمتجر إلى رجل أعمال، وفيما بعد إلى الصناعة ، ورجل سياسية ناجح. ومن علامة تفرده في زمن "الأوقات الصعبة" الذي عاش فيه هو كونه نحن منح مناقض النظريات السميتية التي كانت تمثل قاعدة سلوك شبه شاملة لدى سياسي عصره. لقد قام أوين رفقة عدد من الشركاء بإنشاء مساحات بـــ(New Lmark)، بالإيكوس (Ecosse)، سنة 1799. حيث أنشئو مصنعا تركيا نموذجيا. وأنشؤ معه كمرافق لعمال المصنع. مدرسة ابتدائية، ومساحات لعب للأطفال وحدائق وهذا الأمر كان السابقة في كل انجلترا.

ثم القرن20، ورواده في الحق السوسيولوجي "الحضري" حيث ظهرت محاولات سوسيولوجية متفردة. في هذا الشأن مثل محاولات موريس هلباكس* (Maurice Halbwachs). وروبرت أزرى بارك (Robert Ezra Park) تلميذ سيمل ورائد المدرسة الإيكولوجية.

فكل هؤلاء الرواد أجمعوا على دور البيئة أو المحيط أو الوسط المعيشي، او المجالات العمومية في التأثير على السلوك البشري، وبالتالي التفاعلات الاجتماعية ومنه المجتمع ككل. حيث ظهر بهذا الوعي بضرورة إصلاح المجالات و المناظر الحضرية والريفية. أي حسب تعريف هوباوي القرن 19، موريس (William Morris)، الهندسة العصرية.

وعلى العموم ليس المجال هنا للتعمق في موضوع تأثير المجال على نوع أو/و نمط المجتمع المتشكل من خلال تغير التفاعلات الاجتماعية لأعضائه. بل يهمنا في هذا الموضع هو ذكر الدراسات السابقة التي تناولت المدينة وتطورها، والحراك السوسيومجالي و اتجاهاته.

وإذا أردنا أن ندقق أكثر في الموضوع لا بأس أن نتطرق إلى ما قام به رائد المدرسة السوسيولوجية الفرنسية، ومنشئ سنة علم الاجتماع وهو إميل دوركايم هذا العالم الاجتماعي وكذا الباحث في أخلاق البشري.[1] مع مفهوم دوركايم للتضامن، يمكننا الاقتراب أكثر من موضوع دراستنا، ألا وهو المدينة كمجال سكني حضري متميز عن المجال الريفي مورفولوجيا وكذا من حيث نمط العلاقات الاجتماعية. تتميز بصمة دوركايم في مفهوم التضامن في التميز بين نوعين من التضامن هما: التضامن الآلي و التضامن العضوي.

أما التضامن الآلي فيتميز التضامن الذي تبنا عليه العلاقات الاجتماعية في المجالات الريفية من جهة والمجتمعات البدائية من جهة أخرى. أما التضامن العضوي،[2] فهو ذلك التضامن الذي تبنى على أساسه العلاقات الاجتماعية في المجالات الحضرية وذلك في إطار عملية تقسيم العمل، التي تنتقل من البساطة والوضوح في المجالات الريفية أو البدائية إلى التعقيد، وبالتالي ضرورة عقلنتها بقوانين وقيم أخلاقية وضعية حسب دوركايم طبعا.[3]

* مع العلم ان موريس هالباكس قد تطرق الى دراسة ظاهرة الهجرة وحركات الهجرة بالاضافة الى الأشكال السكنية في المدن، مكملا بذلك مواطنه ومعلم المدرسة السوسيولوجية الفرنسية دوركايم.

[1] Stephan , P.Turner and other Op cit PP1-21 and P.P 1994-1995.
[2] Clair Denis , Opcit , P43.
[3] Stephan .P.uner and others , Ibid , P194

لقد توصل دوركايم إلى أن "انتقال التضامن الآلي إلى التضامن العضوي، يفهم بكل بساطة من خلال الأفعال الاجتماعية، كتكاثر حجم سكان المجتمعات العصرية وكذا كثافتها".[1]

سيطرة التضامن العضوي يحفز في نفس الوقت التحرر بتحقيق اكتفاء الذات ، وكذلك التبعية. أما التحرر و الفردانية فبفضل تقسيم العمل، لكن التبعية وعدم الاستقلالية فبسبب كون الأفراد لا يستعطون أبدا في المجتمعات الصناعية و العصرية الاكتفاء بالعيش ولوحدهم. بل تعقد وازدياد الحاجات وتنوع المطالب تجعل الفرد تابع رغما عنه لمؤسسات المجتمع العصري من اجل تلبية حاجاته من الخدمات والسلع المتخصصة.

بالإضافة إلى دوركايم، نجد أيضا ماكس فيبر[2] 1884- 1920 حيث أن هذا الآخر تطرق إلى موضوع المدينة وما يتعلق بها من ظواهر خضرية كمكان أو المجال الريفي، وعلى عكس دوركايم وكومت لم يأخذ ماكس فيبر كنموذج لدراسته السوسيولوجية العلوم الطبيعية، بل ـــخد فكر فيبر كمصدر له خليط فكري، بألمانيا آن ذاك، المثارة من خلال الالتقاء بين الفلسفة، التاريخ، والاقتصاد السياسي. حسب كلود بولين (Claude Polin) فإن علم الاجتماع عند فيبر هو علم الفعل، أي هو علم الكائن الإنساني ككائن فعال (يختار فعله حسب نهاياته وطموحاته)، والشرح السوسيولوجي يحرص على إخراج معنى الفعل الإنساني. وهنا تأتي صدارة فيبر في جعل السوسيولوجيا تهتم بالفرد وفعله.[3]

ومن الأفعال الإنسانية نجد ظاهرة الهجرة ، فبالاستعانة بمنظور ماكس فيبر ستتم محاولة فهم هذا السلوك الإنساني. سيما ما يتعلق بالحالة المدروسة، ألا وهي مدينة أولاد موسى الناشئة.

وتجدر الإشارة إلى أن ماكس فيبر قد أعجب بعمل تونير المتمثل في ابتكاره لمفهومي (gesellschaft et gemeinschaft) وقد اعتمدهما في كتابه المشهور "أخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية" المبني على أساس التفريق الذي وضعه تونير بين الجماعات المحلية والمجتمع.

وعموما تبقى هذه التناولات لرواد علم الاجتماع ضرورية للاستعانة بوسائلها وتقنياتها النظرية. من أجل التطرق إلى الحالة المدروسة (أولاد موسى، المدينة الناشئة) والى أهم فعل اجتماعي يميز الحياة الحضارية للمدينة. وهي فعل الهجرة والحراك السكاني أو الحراك السوسيومجالي الذي يمارسه سكان المدينة من مقيمين أصليين، أم مقيمين حديثا بها. محاول فهم الأسس الاجتماعية التي تقوم عليها هذه الظاهرة و أسباب حدوثها.

2/ تناولات خاصة:

قلت إن هذه التناولات ضرورية كمحفز وموجه نظري ومنهجي سوسيولوجي لهذه الرسالة، لكن تبقى عامة ومن اجل التطرق بصورة أكثر دقة وتحديد، لا بأس أن نذكر دراستين جد هامتين كدراسات سابقة يستعان بها في هذه الرسالة هما:

---

[1] Clair Denis , opcit meme page

[2] Madelein Grawitz , Méthodes des Sciences Sociales autres ,Dictionnaire des Sciences humaines ; Sociologie ,Prichologie social anthropologie (éd) Natgan , Luçon 1990 PP 347-348

[3] Clair Denis , ibid , P44

- دراسة الأستاذ محمد بومخلوف التي تناول فيها مدينة (أو التجمع الحضري) سيدي موسى* جنوبي العاصمة أو منطقة وسط متيجة.
- دراسة سوزان كيلر(Suzanne Keller) التي تناولت نيه كحالة دراسة دامت ثلاثون سنة من المتابعة الميدانية. مدينة (أو تجمع حضري محلي) توين ريفرس (Twin Rivers) بضواحي نيوجرسي (New jersey).

ومن أجل التطرق إلى هذان الدراستان السابقتان. سيتم اعتماد أسلوب المقارنة بين الحالات المدروسة في كل من الدراستين والحالة المدروسة في هذه الرسالة، بعبارة أخرى سيتم التطرق لكل من الحالة المدروسة من قبل محمد بومخلوف أي تجمع الخضري لسيدي موسى. والأخرى المدروسة من قبل سوزان كيلز (Suzanne Keller) أي التجمع السكني الحضري المحلي، أو الجواري لنيوجرسي وهي توين ريفرز، بحكم الحالتين الأوليتين ضمن نفس النطاق الجغرافي. تجمعين حضريين على سهل متيجة، بالإضافة إلى كونهما ضمن النطاق أو الإقليم المثروبولوسي للعاصمة مقابل حالة توين ريفرز، فهي تقع ضمن إقليم ولاية نيوجرسي ، هذه الولاية الواقعة شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية**.

وبداية سيتم التطرق للمقارنة بين حالة سيدي موسى وحالة أولاد موسى. وليكن البدء بأوجه الشبه بين التجمعين الحضريين:

أ. سبب المقارنة بين أولاد موسى و سيدي موسى ؟

يبدو أن أفضل طريقة لعرض تجارب أو دراسات سابقة تناولت نفس الظاهرة السوسيولوجية ... هي المقارنة و هذا لأجل تبيان أوجه الشبه بينهما من جهة و من جهة اخرى من أجل تبيان اوجه الإختلاف باختلاف تموضع الظواهر المقارن بينهما في الزمان و المكان ... السوسيولوجية الحضرية – باعتبار هذه الدراسة تنطوي ضمن الدراسات ذات التخصص الحضري –

إما فيما يتعلق بالمقارنة بين حالتي سيدي موسى و أولاد موسى ، فهذا راجع لعدة أسباب منها :

- دراسة حالة سيدي موسى ، كما جاءت في كتاب التحضر[1] ... و ليس بين الدراستين فاصل زمني طويل ... أي تقريبا هناك نفس الظروف السوسيولوجية ، الإقتصادية و الجغرافية ... تميز هذان المرحلتان الزمنيتان – زمن انجاز الدراسة الأولى ، وزمن انجاز الدراسة الثانية أي "أولاد موسى".

يقع كل من القطبين الحضريين – سيدي موسى و أولاد موسى – في نفس المجال المتروبوليسي للجزائر العاصمة ، وتقريبا يبعدان عن العاصمة بنفس المسافة ، إلا أن سيدي موسى ، تقع ناحية الجنوب.

---

* نلاحظ أن كبار السن من سكان إقليم سيدي موسى خاصة الأصليين منهم تحلو لهم مناداة سيدي موسى باسم "بني موسى"، وهذا لم يكن من فراغ فدائرة سيدي موسى تقع على رقعة جغرافية، هي ملك بني موسى وبعد اغتصاب أراضيها من قبل الحكم الكلونيالي (الاستيطاني) ثم فيما بعد ورثت السلطة الجزائرية عدة عقارات وجعلتها ملك عمومي ... انظر: carte de l'Algérie partagé par tribu en 1846

** يمكن أخذ هذه الحالة- أي توين ريفرس- كممثل لتجمعات أو النوايات الحضرية الواقعة بضواحي المدن المترو بوليسية الغربية, أو المنتمية للعالم الأول اقتصاديا ، و الولايات المتحدة رائدة هذا العالم ... (Ville métropolitaine occidental)

[1] محمدبومخلوف، التحضر،مرجع سابق،

أما حالة أولاد موسى ، فتقع ناحية الشرق بالإضافة إلى كونهم ضمن الرقعة الجغرافية لسهل متيجة ، فأولاد موسى تقع ضمن متيجة الشرقية و السيدي موسى ضمن متيجة الغربية[1].

تقاسم كل من الحالتين نفس القضية و المتعلقة بواقع و أوجه امتلاك العقار و أثره على نمط البناء وحجمه ... و طبيعته (خاص أو عام) و هويته الثقافية ...

ب. المقارنة بين أولاد موسى وسيدي موسى:

- **أوجه الشبه بين أولاد موسى وسيدي موسى:**

نرى إلى وضعية الإسكان والنمو العمراني لكل من أولاد موسى وسيدي موسى، لرأينا الحرية شبه المطلقة عند سكان كل من التجمعين الحضريين، سيما الملاك الخواص المستفيدين من توزيع الأراضي الموجهة للبناء، في صنع ما يشاءون بقطعهم الأرضية حيث يمكن للمستفيد من القطع الأرضية أن يبني مسكنا من نمط "المسكن، ورشة"[1] أو بناء مصنع أو أي شيء شاء.

أي أن التخطيط الحضري المحلي. وهو بدوره خاضع للتخطيط الوطني المركزي لا يضبط أولا يوجه السكان و الخواص في مجال التعمير إلى الالتزام بنمط سكني أو نوع هندسي للبنايات ولا حتى وظائفها الحضرية، كونهما بناية تؤدي وظيفة سكنية إدارية خدماتية، أم وضيفة صناعية ولا أسلوب معين للمباني.

وهذا نقص في المادة العاشرة من الأمر (74- 26)، مؤرخ 27 محرم 1392 هـ موافق لـ 1974/02/20 م، والمتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات. إن هذا الاحتياطات العقارية التي يضمنها للبلديات. هذا الأمر سالف الذكر ستوجه للتعمير وتنشيط عملية التحضر(أو ظاهرة التحضر من الجانب العمراني لا الديمغرافي). فكانت هذه الاحتياطات العقارية لكل من أولاد موسى وخاصة سيدي موسى، ذات وضيفة الدعاية لعملية تهيئة المناخ المناسب للنمو العمراني، الموجه لموجات المهاجرين إلى سهل متيجة. وذلك قصد الإشتغال بالمناطق الصناعية المنتشرة عبر السهل المتيجي في إطار مشروع الثورة الصناعية. فتم إنشاء مناطق صناعية وبالقرب منها تم إنشاء أحياء تظم مساكن إجتماعية عمومية أو فردية أحيانا. لصالح عمال تلك المناطق (ZHMN)، سيما سنة 1986 حيث زحزح احتكار نقل الملكيات العقارية لصالح البلديات وذلك وضع الأمر(86،02) الذي ينضم العقارات و السكنات وكذا الأمر(86،03) الذي يجبر البلديات على المرور على جهاز(AFN) من أجل التصرف برصيدها العقاري.[2]

رغم كل ما ذكر من محاولات سياسية لتوجيه وتخطيط العمران الحضري إلا أنه لم يكن إلزاميا لإخضاع السكان والخواص بنمط معين من البناء، في إطار خصخصة المجالات الحضرية، من حيث الوظيفة السوسيواقتصادية لكل مجال حضري من المجالات العمومية التي تحتويها المدينة*.

---

[1] محمد بومخلوف ، التحضر التوظيف الصناعي ، وقضايا المعاصرة ، مرجع سابق، 2001.

[2] K.falek , les instrument d'urbainisme evolution et eddets, in : ville entre les instrumments et la realité , Mibaine , 2004 , P3.

* إن ما يميز المدينة ما لعد الصناعية (Postinaustrial town / ville post industrielle) هو التخصص في أدوار المجالات الحضرية العمومية ، فنجد المركز التجاري ، منطقة النشاط الصناعي ، اقامات الطلقات الدنيا ... نظاقات الشركات ثقيلة الوزن ... الخ ، أنظر :.James M.Henslin Op cit , P619 خاصة الشكل 11 ، 20 من نفس الصفحة.

فنجد أنه في كل من التجمعين الحضريين "سيدي موسى" نجد كوكتالا إذا صح التعبير. من تصميمات المنازل الفردية غير المكتملة الإنجاز، سيما إذا تعلق الأمر بالوجه الخارجي للبنايات حيث أن القوانين 74-26 ، 86-3 ، 90-25 و الأمر 90،29[1] تشهدا فراغا ونقصا في هذه الناحية من عملية التنمية الحضرية والتعمير أي الجانب المتعلق بالمظهر الخارجي (الجمالي، الفني والثقافي الذي يعكس الهوية المحلية) للبنايات الحضرية.

وحتى في البنايات العمومية التي تظهر فيها عملية التخطيط المركزي جليا ومحكمة فإن حرية الساكن الحضري الجزائري سيما بأولاد موسى وسيدي موسى تظهر في جعل كل شقة بوجه يعكس حاجات ساكنها الاجتماعية. بعد قيام هذا الأخير بالتعديلات وبعض الرتوشات عليها. وهذا من أوجه الشبه بين أولاد موسى وسيدي موسى من الجانب العمراني.

أما من الناحية الجغرافية ومن ثم المناخية فهما ينتميان إلى نفس المجال الجغرافي أي "سهل متيجة" وبحكم كونهما ضمن الرقعة الجغرافية لسهل متيجة المعروف بخصوبة أراضية، فإن هذا يجعل التجمعين يتميزان بنفس الخاصية المتعلقة بالأرض(la sole) أي أرضية ذات طابع سهلي خصب بتربة ذات نوعية سوداء وبنية في العموم. أي أرض مرتفعة الخصوبة وهذا كان له أثر بالغ على تحديد نمط التجمعين الريفي خاصة قبل سنوات التسعينات. أما منذ التسعينات ومطلع القرن ال21 م ظهرت ضرورة ملحة لتوسع العاصمة على نطاقها المتروبوليسي الشرقي والجنوبي. على حساب الأراضي الزراعية التابعة للملك العام في البداية ثم انتقلت العدوى إلى الخواص من السكان الأصليين الذين سوو وضعية ملكية أراضيهم وصار بإمكانهم بيعها. و من جانب اخر زيادة الطلب على القطع الأرضية قصد البناء من طرف موجات المهاجرين من الولايات الداخلية للوطن (الهضاب) بسبب الظروف الأمنية و الإقتصادية الخانقة سنوات التسعينات.

هذه الأحداث و الظروف السوسيولوجية جعلت من المتجمعين يشهذان نموا حضريا بوتيرة متسارعة[2]، وهذا الأخير يعتبر وجها من أوجه الشبه بين التجمعين " أولاد موسى " و " سيدي موسى" من حيث عملية تحضير كل منهما.

يبدو من خلال كل من دراسة الأستاذ محمد بومخلوف لتجمع سيدي موسى وكذا دراسة الحالة التي تناولتها هذه الرسالة الأستاذ محمد – أس مدينة ــأولاد موسى- أن كلا من التجمعين شهد نوعين من التنمية الحضرية ، هما تحضر (أو نمو) طبيعي و كذا تحضر (نمو) مخطط ، و يتجلى هذا الأخير في انشاء مناطق النشاط ، الطرقات و بكل من التجمعين المدروسين ، وكذلك انشاء بعض الأحياء العمومية (العمارات ...) .

و من أوجه الشبة بين التجمعين ، و المتعلق بظاهرة الحركات الديمغرافية الكبرى المتعلقة بالمجتمع الجزائري هو كون منطقة متيجة قد شهدت أثناء ثورة تحرير الجزائر (1965-1962م) حركة نزوح كثيفة خاصة من المناطق الجبلية المجاورة – سلسلة الأطلس البليدي.

[1] Ibid PP 2-4.

[2] محمد بومخلوف ، مرجع سابق ، ص 163-166 ، و خاصة ص 168.

ج. سبب المقارنة بين أولاد موسى وتوين ريفيرز (Twin Rivers) ؟

يبدو من الوهلة الأولى أن هذه الفكرة غريبة من حيث ، عدم مقارنة مالا يمكن مقارنته (me comoarer pas l'incomparable) ، ولكن إذا عرف السبب بطل العجب، اذ ان هدف هذه المقارنة هو معرفة حال وضعية التجمعات المحلية الحضرية أو النوبات الحضرية التابعة للمركز المتروبوليسية الكبرى ... في كل من العالم السائر في طريق النمو (أولاد موسى تنتمي إلى نطاق هذا العالم و الأحرى (أو مثيلاتها)) الموجودة في عالم المتقدم اقتصاديا ، و اهم هذه الدول و قائدتهافي هذا الشأن* و هي الولايات المتحدة الأمريكية ... و أهم مدنها و أوائل ال"أقطاب الحضرية بهذه الأخيرة هي المدن الواقعة خاصة بالشمال الشرقي ، نيوجيرزي من أهم هذه الأقطاب الحضرية ، حيث تعتبر Twin Rivers تجمع حضري مخطط بالكامل ، يقع ضمن نطاق مدينة نيوجرسي المتروبوليسي ...

لهذه الأسباب و أخرى** تتم المقارنة بين مدينة أولاد موسى ، و توين ريفرز.

د. المقارنة بين توين ريفرز (Twin rivers) ومدينة أولاد موسى:

*** أوجه الشبه بين توين ريفرز وأولاد موسى:**

من حيث الموقع الجغرافي، والانتماء الإقليمي فإن كلا من مدينة "توين ريفرز" ومدينة أولاد موسى يقعان في منطقة جد إستراتجية محليا، وطنيا، وعالميا. فنجد "توين ريفرز" تقع بالشمال الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو المجال الجغرافي الأكثر كثافة وازدهارا في الولايات المتحدة الأمريكية – على الأقل مقارنة بالولايات الجنوبية[1]- والأمر يتعلق هنا بولاية "نيوجرسي" جنوب ولاية نيويورك.

تبعد توين ريفرز عن البحر بحوالي 30 كيلومتر[2] فهي قريبة لحد ما إلى البحر مقارنة مع مثيلاتها من المدن الصغيرة الأمريكية.

أما فيما يتعلق بمدينة أولاد موسى، فتقع في الشمال الجزائري، بالإقليم المتروبولوسي للجزائر العاصمة، نحو الشرق. وهو الإقليم المتروبوليسي رقم واحد من حيث الأهمية الإستراتجية. السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى أهميته من حيث الكثافة السكانية والإسكانية للوطن.

كما أن أولاد موسى بدورها لا تبعد عن البحر إلا بحوالي 10 كيلومترات فقط ***وهي لا تبعد عن ميناء الجزائر حوالي 22 كيلومتر أي للوصول إلى الميناء الدولي لا يستغرق سوى 20 دقيقة من السير بالسيارة.[3]

تمكن كل من كيان توين ريفرز وأولاد موسى من تشكيل هوية وإنتماء خاصين لدى سكان كل منهما!

---

* و التي تحاول قيادة دفة العولمة على حساب مقلسها و تطلعاتها (الأمريكية في خطاء العولمة.(Amercation (hlobalisation wear

** و من بين الأسباب الاخرى ، في كون دراسة " توين ريفرز " ، دراسة اكاديمية تشبه دراسة اولاد موسى من حيث أن كلاهما دراسة حالة لظاهرة غريبة ...

[1] James M.Henslin. Op-cit. p297.

[2] حسب موقع (google earth)، خريطة ممزوجة (صورة حية للقمر الصناعي، عليها مخطط الطرق والأبعاد...).

*** google earth.

[3] Lesoir d'algérie,(30/11/2006.

إن كلا من أولاد موسى وتوين ريفرز، ككيانين تابعين لمنطقتين متروبوليسيتين هامتين على المستوى الوطني بالنسبة لكل منهما. نجحا في تشكيل انتماء وهوية خاصة بسكان كليهما. ذلك رغم وقوع كليهما قرب قطبين هامين من حيث تاريخهما، ومن حيث حجمهما السياسي والاقتصادي -الجزائر العاصمة- بالنسبة لأولاد موسى ونيوجرسي (وكذا نيويورك). بالنسبة "لتوين ريفرز" وكمثال في ذلك من عينة البحث الميداني – بالنسبة لأولاد موسى- نجد المبحوث ممثل الأسر رقم 97 – ذكر، 25 سنة من العمر يقطن بالمركز، بحي طريق قوادرية- حيث يعبر مجيبا عن السؤال: "أصبحت لدينا قناعة بأننا سكان أولاد موسى متأصلين بدون أي رغبة في العودة إلى بلاد الجد..."، كما أن تصوره للمدينة وتمثل المجالي لديه لأولاد موسى، يبين أن المبحوث كغيره من الكثير من المبحوثين يرون أن أولاد موسى أصبحت "مدينة" وليست قرية مثله مثل المبحوث ممثل الأسرة رقم 20 – ذكر،27 سنة يقطن بحي 20 أوت أي بالمركز.

نمط البناء الغالب:

أما من حيث نمط البناء الغالب، فنجد أن البنايات الفردية (villa) هو الغالب في كل من التجمعين السكنيين. يتم شراؤها جاهزة من الجهات الرسمية المكلفة بالتعمير. أما بأولاد موسى فيتم شراء على العموم القطع الأرضية، وللمستفيد الحرية في بناء ما شاء ومتى شاء*.

أما من حيث التطور الكرونولوجيكي، فإن فترة السبعينات[1]، تعتبر فترة حاسمة لكل من التجمعين للظهور والتطور على الوجه الحالي. ولو أن أولاد موسى كأول تجمع ريفي كان لصالح المعمرين، كما تم ذكره في الموضع الخاص بتطور العمراني لأولاد موسى، هما تجمعين: سان بيار وسان بول سنة 1840 ثم سنة 1900 ثم تشيد المركز الحضري الحالي للبلدة، بإنشاء دار البلدية والمعبد المسيحي**. أما توين ريفرز فتم ترحيل أول السكان إليها سنة 1970 هي منازل فردية جاهزة، المبنية بساعد السكان. ولو أن هذا قد يندرج في أوجه الاختلاف وعموما فقد تم إكمال انجاز كل البنايات سنة 1977، وتدشينها كتجمع سكاني حضري محلي في نفس السنة 1977.

وعلى العموم فإن بالنسبة لأولاد موسى، وحسب إحصائيات التعداد العام للسكان لسنة 1998. فإن حوالي 90%[2] من البنايات هي ذات نمط البنايات الفردية.

ولو أن إنشاء حي 1700 سكن في ظرف طارئ بسبب ما ترتب من أحداث وحاجات اجتماعية وحضرية من جراء زلزال بومرداس 2003. قد زعزع هذه الوضعية في نسبة أنماط البناء المسيطرة، لكن تبقى النسبة الغالبة هي لصالح البنايات الفردية، خاصة بعد توسع المركز الحضري نحو الضواحي، عن طريق بناء الملاك الخواص بناياتهم الفردية، أما بالنسبة لتوين ريفرز فإن نسبة البنايات الفردية تمثل 100%.[3]

---

* ولو أن هذا سينك التطرق إليه في الموضع المخصص بأوجه الإختلاف بين التجمعين الحضريين المحليين.

[1] تم استنتاج النسبة من طرف الباحث من خلال الجدول المحرر من طرف ONS، 1998.أنظر الملاحق.

** كما تظهره الصورة (St pierre St paul-fondouk-.1904)

[2] التعداد السكني العام 2008: (مخطط التجمع السكاني...).

[3] Suzanne. Keller. OP. cit. pp 51-52.

*** أوجه الاختلاف بين توين ريفرز وأولاد موسى:**

هناك الكثير من أوجه الاختلاف بين التجمع الحضري "لتوين ريفرز" وتجمع الحضري لأولاد موسى. وذلك من عدة نواحي أهمها:

نمط التخطيط:

إن تجمع الحضري لتوبن ريفرز أو مدينة توين ريفرز، مدينة صغيرة مخططة مركزيا. 100 %. أما فيما يتعلق بأولاد موسى، فنموها الحضري مختلط بين نمو مخطط في المرحلة الأولى (1849-1962) ثم نمو طبيعي من 1962 إلى فترة الثمانينات. حيث ظهر فيما بعد خليط من النمو الحضري الطبيعي متمثل في شغل الأراضي بالبنايات من طرف الملاك الخواص للأراضي من السكان الأصليين أم من ألائك الذين اشتروا قطع أرضية مجزئة، سواء كان هذا الشراء من البلدية أم من الخواص ملاك الأراضي من السكان الأصليين. ومن جهة أخرى نموا حضريا مخططا يتجسد في البنايات العمومية كحي الاجتماعي (200 سكن)* وحي ذو بنايات عمومية تابع للبنك الوطني للسكن « CNEP » وكذا الحي الذي تم انجازه في إطار إعادة بناء ما هدمه الزلزال سنة 2003 وتم الفراغ من ترحيل السكان إليه سنة 2006، حيث عبر عليه رئيس الحالي للبلدية: "عشرة ألاف نفس، أنه مدينة لوحده"[1].

هل يستشار السكان من كل من التجمعين، عند محاولة انجاز أي مشروع أو تهيئة مجالية (عمومية) في مدينتهم؟

بتوين ريفرز هناك لجنة متابعة دائمة مكون من مختصتين في التعمير، وأطباء وأخصائيون نفسانيون يتابعون تطور المنشأة السكنية المحلية للتجمع السكني المحلي الجديد قبل، وأثناء وبعد إنشائها عكس ما يحدث في مدينة أولاد موسى وكذا سيدي موسى.

في حالة "توين ريفرز" توزع سنويا، ودوريا استمارات على سكان التجمع بالإضافة إلى المقابلات وذلك رغم صعوبة إجرائها بسهولة مع السكان، فكل في شأنه في المجتمع الأمريكي[1]، أما أولاد موسى فالمساحة الوحيدة لإشراك ساكن المدينة في عملية التهيئة العمومية والتعمير هي بدار البلدية. حيث نجد مساحات إعلانية إشهارية تظهر إما إعلان عن الشروع بإقامة مشاريع، ويتم طلب رأي السكان فيها. وإما إشهار عقد ملكية الأرض لمدة معينة قصد التأكد من عدم وجود معارضين. وعموما بالنسبة لمدينة أولاد موسى تبقى هذه المحاولات شكلية وقليلة الفعلية.

واقع نمط البناء في كل من التجمعين:

إن نمط البناء بتوين ريفرز منظم ومضبوط رغم أنه بناء تساهمي، إلا أنه يتبع نمط موحد متجانس، وهي وحدات سكنية فردية مصفوفة بطريقة تضمن اقتصاد المساحات الأرضية، الزمن الذي يتطلب التنقل الجهد والطاقة. بالإضافة إلى كونها متوزعة بطريقة تقتصد تكاليف التهيئة العمومية (أنابيب الغاز، قنوات المياه الصالحة وقنوات التصريف).

---

* الأول بدأ بنائها في النصف الثاني من الثمانينات، والثاني مع منتصف التسعينات.

[1] ELWATAN.N° 17/06/2003.

وقد تم تخطيط التجمع الحضري المحلي "توين ريفرز" من قبل جهاز التعمير والتخطيط الحضري بالولايات المتحدة الأمريكية تنمية الوحدات المخططة[1] عكس ما هو عليه الحال في التنمية الشبه الحضارية – إذ إن الأمر هنا يتعلق بتحضر الضواحي فكل من أولاد موسى وتوين ريفرز هما تجمعين تابعين لقطب ميتروبوليسي هام. فأولى تابعة للإقليم المتروبوليسي للجزائر العاصمة من الجهة الشرقية، أما الثانية فتابعة لمجال المتروبوليسي لمدينة نيوجرسي - بالجزائر. في أولاد موسى، ما عدى القوانين التي تدخل في تنظيم الأرضيات، فلا نجد - إلى غاية نهاية التسعينات- قوانين أو أجهزة تنظم وتفرض نمط هندسي معين[2] متعلق بالحاجات الاقتصادية ولكن كذلك متعلق بالحاجات الثقافية والهوية المحلية. التي تلبيها ديكورات وهندسة البنايات الداخلية ولكن الديكورات والهندسة الخارجية للبنايات أيضا

نمط الأسر الذي يشغل السكن الواحد في كل من تجمع توين ريفرز من جهة وكل أولاد موسى وسيدي موسى من جهة أخرى.

إن الدراسات التي قام بها مجلس الأمناء المكلف بتسيير وحكم التجمعات السكانية المبعثرة وتلك المتواجدة بالضواحي (trust advisory board)[3] بالنيوجرسي، توصلت إلى أن بتوين ريفرز نجد ما يسمى بـــ: نمط العائلة الواحدة (النووية) في مسكن. وهذا النموذج المعيشي الذي يميز سكان توين ريفرز يتلاءم تماما مع عقليات (الهوية الثقافية)، والإطار المرجعي للفعل لدى الأمريكيين والمتميز بالفردانية وهذا منذ السبعينات - حسب نتائج دراسات مجلس الأمناء-. أما فيما يخص دراسة حالة أولاد موسى، وكذا دراسة حالة سيدي موسى فسمحت باكتشاف أسلوب حياة اجتماعي يتلاءم مع الإطار المرجعي للفعل، وكذا ثقافة الفاعل الاجتماعي الجزائري وهو عائلة (ممتدة) في منزل[4] فنجد مثلا في: أولاد موسى* ما يسمى بمنزل فردي جماعي.

إن هذا الأخير، يبدو أنه راجع لعاملين الأول اقتصادي والثاني اجتماعي. أما العامل الأول (الاقتصادي) فنجد أن غياب الرخاء الاقتصادي لدى الفاعل الاجتماعي (الفرد)، يلغي مبادر إستراتجياته الفردية في السكن فيجعل الفرد الذي يكون أسرته النووية عاجز على توفير سكن خاص لها، فيضطر للبقاء في منزل الوالدين والإخوة أي منزل العائلة الممتدة. أما فيما يتعلق بالعامل الثاني (الاجتماعي)، فيتعلق بميل الأسر خاصة تلك التي تقطن بالضواحي (الأرياف)، تميل إلى التعاضد و التضامن الآلي. أي تفاعلات اجتماعية ذات نمط العلاقات الأولية. فتشجع هذه الرغبة في المحافظة على التضامن الآلي لدى أسر الضواحي (المجالات الريفية) في تشكيل الأسر الممتدة.

---

[1] S. Keller. OP. Cit. pp 301-308.

[2] ibid. pp 56-57 and p 85 and p 88.

[3] وذلك رغم وجود القانون المنظم لمهنة الهندسة والمهندسين...الذي جاء ليكمل نسق [قوانين التعمير الحضري] بالتدقيق على شروط ممارسة وضيفة المهندس وإجراءات و القبول الاعتماد. أنظر K. Falek. Op. cit. p4.

[4] محمد بومخلوف، مرجع سابق. ص 230.

* حسب ما أثبتته الملاحظات المتعلقة بهذه الرسالة.

وهذا قصد ضمان البقاء والمحافظة على حياة الأسرة و ديمومتها ومثلا على هذا في عينة البحث الحالة (12) حيث تعلق الأمر بأسرة ممتدة كبيرة الحجم كلما تزوج أحد الإخوة فيكون له الحق في غرفة نوم ومطبخ بعد إجراء تعديلات في البيت الكبير... حسب ما لمح إليه المبحوث ممثل هذه الأسرة.

الجانب التنظيمي والتسييري (الحكم) المحلي لكل من تجمع السكني الحضري لتوين ريفرز وأولاد موسى.

إن نظام الحكم المحلي لمدينة أولاد موسى يتطابق مع القانون والثقافة السياسية والتسييرية للجزائر، ويتمثل في كون مدينة أولاد موسى من الناحية الإدارية عبارة عن بلدية ذات شخصية معنوية، وهذا النظام الإداري والسياسي مكون من رئيس البلدية ومنتخبين*. وعموما هذه الأنساق الإدارية ذات طابع حكومي، أما ما يتعلق بالطابع غير الحكومي. فما عدى فرع تابع للهلال الأحمر الجزائري وهو كثير النشاط خاصة في فترات الكوارث وكذا شهر رمضان حيث يقدم المتطوعون فيه وجبات مجانية. وجمعية أخرى ذات طابع نسوي، صارت منعدمة الآن فلا يوجد نشاط موازي للنشاط الحكومي. أي لا وجود لمؤسسات المجتمع المدني بأولاد موسى وقد ينطبق الأمر أيضا على سيدي موسى.

ويبدو أن هذا من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم إشراك ساكن المدينة الجزائرية، في معظم حالات المدن الجزائرية في عمليات التهيئة العمومية لمجالاتهم الحضرية. حيث تتفرد بهذا العمل الهيئات والأنساق الإدارية الحكومية. مما ينتج في الكثير من الأحيان ظاهرة "عدم الرضا" لدى ساكن المدينة الجزائري، على المجال السكني. كما يعتبر أحد المبحوثين "الحي ألي قدام دار رئيس البلدية كيما la suisse لخاطرش هو يسكن ثم (هناك)"، وعبارات أخرى أدلاها مختلف من تم مقابلتهم سواء أولئك الذين تضمنهم عينة البحث أو آخرين خارج عينة البحث. وملخص الإجابة عن هذا الإشكال - أي عدم إشراك السكان مع الحكام المحليين في عملية التنمية الحضرية أو التهيئة العمومية لمجال الحضري- هو عدم توازن بين طرفي معادلة تسيير المدينة، فنجد أن المجتمع المدني لا يقوم بدوره بل هو غائب يعاني من لا توظيف وهذا لعدة أسباب ليس هنا المجال لذكرها. في مقابل ذلك نجد النسق البيروقراطي ذو الطابع الحكومي لا يجد لا من يعارض ولا من يساند (رسميا)* لدى الأمم.

أما توين ريفرز فالعكس تماما، حيث نجد أن النسق البيروقراطي الحكومي يلي ويأخذ بالحساب مطالب السكان المستقبليين لأي تجمع حضري مخطط. وهذا الاهتمام من الجهات الرسمية الحكومية للولايات المتحدة الأمريكية ليس لسواد عيون السكان المدنيين (الحضريين)، بل لأن الطرف الثاني للحبل يجد قوة

* بالإضافة إلى تقنوقراطيين مختصين يعملون مختلف المصالح المتعلقة بالتعمير، التخطيط، ومصلحة الإحصاء ...إلخ يعملون كتقنيين.

* ما يميز مدينة أولاد موسى وسيدي موسى عموما معظم المدن الجزائرية هو غياب تمثيل المواطنين و المدنيين في إطار رسمي، فنجد من حين لآخر أعمال شغب من طرف المدنيين سكان مدينة أولاد موسى من أجل المطالبة ببعض الحقوق و أهمها هو ما قام به سكان حي فيدو (vido)، وهو عبارة عن حوش تابع لسيدة فيدو وهي معمرة فرنسية حيث قاموا بقطع الطريق الولائي رقم 122 المتوجه من أولاد موسى شمالا إلى رغاية والطريق الوطني رقم 5، بحرق الإطارات المطاطية وضع الحجارة منذ أربع سنوات وهاهو نسق التخطيط المحلي يوفر ويلبي لهم مطلب تسوية وضعيتهم السكنية بترسيم قطع أرضيه لهم في نفس الحي وإعطاء إعانات مالية من أجل بناء مساكن فردية سنة 2008.

أخرى تمثل المدنيين تقوم بوظيفتها وأدوارها الاجتماعية المناضلة لها، فتقوم بجذب الحبل من جهتها. فتفرض على النسق البيروقراطي الحكومي الممسك بالطرف الآخر من الحبل - والحبل هنا يشير مجازا إلى واقع التسيير والتخطيط الحضريين- للخضوع إلى المطالب وذلك عن طرق المفوضات.

ففي توين ريفرز نجد من الطرف الحكومي، عدة آليات ووسائل وهيئات متخصصة في التخطيط والتنمية الحضرية مثل: مخطط التنمية الحضرية المتعلق بإنشاء نويات حضرية في الضواحي، وهو تنمية الوحدات المخططة المصادق عليه قانونيا بنيوجرسي سنة 1967.

- سنة 1967 قامت عينة خاصة بالتنمية الحضرية* بتمرير مخطط (PUD) ليصادق عليه بالإجماع.

- سنة 1968 مجلس التخطيط لإبست وندسور(East Windsor Board) بالمصادقة على تطبيق مخطط (PUD) بالإجماع.

- سنة 1969(The First Charter National Bank) تم توظيفه لصالح هيئة أمناء توين ريفرز لمدة سبعة سنوات.

- سنة 1971 تم تنصيب لجنة استشارت هندسية قصد توجيه وحسن سير تجسيد توين ريفرز في مقابل ذلك نجد هيئات أخرى تمسك بالطرف الآخر لعملية تنظيم الحياة الحضرية وتخطيط وتنمية المدن، وهي هيئات التي تندرج ضمن مؤسسات مجتمع المدني.

- سنة 1970 تم تأسيس جمعية سكان (ملاك المساكن) توين ريفرز. شكلت لتمثيل سكان تورين ريفرز من أجل القضايا الداخلية للتجمع السكني(TRHA). حيث حدثت أول دعوة محاكمة من طرف(TRHA) تمثل السكان ضد الهيئات المكلفة بالتنمية الحضرية المحلية، وأمناء الأوصياء على توين ريفرز (الطرف الحكومي).

وكلمة أول تعني أنها ليست المرة الأخيرة التي ستحدث المطالبات والمدافعات من طرف السكان والمدنيين، وفي مواجهة الهيئات الحكومية لكن بصورة عقلانية ورسمية، أي عن طريق جمعيات في إطار العلاقات ذات التضامن العضوي.

في مقابل ذلك لا تسمح الهيئات الحكومية بترك وضيفتها ودورها في التسيير والتخطيط الحضريين، خاصة فيما يتعلق الأمر بالتجانس في شكل ولون والمظهر الخارجي عموما لبنايات المجالات الحضرية. إذا سنة 1975 تم مقاضاة أربع سكان (الملاك لمساكنهم)[1] بتهمة عدم احترام والتخريب الشكل الهندسي وكذلك اللون المعتمد لكل البنايات.

من هذا نرى التوازن في عملية التنمية الحضرية لمدن الولايات المتحدة الأمريكية.

تقول مديرة قسم المنظمات غير الحكومية لدى الأمم المتحدة السيدة حنيفة مزوي "تأسف لحال الجمعيات الجزائرية" خاصة الجمعيات ذات النشاط الإيكولوجي العمراني. حيث أن حنيفة مزوي تشرف على 3000 هيئة دولية تغيب عنها الجمعيات الجزائرية.

* هي مقاطعة بالنيوجرسي (East windsor).

[1] إذ أن الإسكان بتوين ريفرز كان ذو طابع أو نمط تساهمي: أنظر Suzanne. Keller. Op. cit. pp 51.

وختاما لهذه المقارنات بين أولاد موسى (وكذا سيدي موسى) من جهة، ومدينة توين ريفرز من جهة أخرى. تجدر الإشارة إلى أن ما يميز النمو الحضري لمدينة أولاد موسى الناشئة وكذا سيدي موسى (والمدن الجزائرية عموما) هو النمو المختلط ما بين نمو حضري طبيعي ونمو حضري مخطط. أما النمو الحضري الخاص بتوين ريفرز (والمدن الأمريكية من جهة والفردية من جهة أخرى عموما) فهو نمو حضري مخطط. وكان هذا نتاجا لجهود فكرية فلسفية وسوسيولوجية كثيفة تعود إلى القرون الوسطى، وفي صورة مدن طوباوية مجسد من طرف التيار الطوباوي للقرون الوسطى وكذا الطوباوية الجديدة منذ القرن السابع عشر[1]

إن غياب مؤسسات المجتمع المدني، الذي تمثل الوسيلة الرسمية والمدنية التي تعبر عن رغبات ومطالب المدنيين ليس في أولاد موسى أو سيدي موسى - الكيانين المحليين- بل يشمل كل الشبكة الحضرية الوطنية. تعبر عن هذا الوضع لغياب دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، السيدة حنيفة مزوي* "تأسف لحال الجمعيات الجزائرية". وبحكم كونها مسؤولة بالأمم المتحدة طيلة 25 سنة، كمسيرة للمنظمات غير الحكومية وإبراز فاعليتها في العالم، فهي - حسب تعبيرها- تشعر بالألم والأسى لغياب جمعيات جزائرية ضمن اللجنة الأممية" التي تشرف عليها.

كيف يمكن إصلاح المحلي، مادام البعد الأشمل منه - الوطني- مريض؟

[1] Suzanne. Keller. OP.cit. PP 16-36.

* حنيفة مزوي مديرة قسم المنظمات غير الحكومية لدى الأمم المتحدة ، كما جاء في يومية الخبر ، العدد الصادر يوم السبت 30 أوت 2008م ، 28 شعبان 1429هـ . ص 23.

بـــــاب

البحـــث الميدانـــي

البـــاب الجـــزئي الأول

البحـــث الإستكشـــافي

الفصـــل الثـــالث

المقاربة التاريخية والجغرافية لمدينة أولاد موسى الناشئة

تمهيد: سبب اختيار أولاد موسى كحالة دراسة

إن الجزائر على غرار مثيلاتها من الدول العربية شهدت عملية تصنيع موجهة، نمت بوتيرة سريعة، حيث أن التصنع لم يخضع للعوامل الطبيعية والتاريخية التي مر بها التصنيع في أوروبا والغرب عموما. وقد انتهجت نهج الإتحاد السوفياتي في فترة السبعينات والثمانينات، وقد ظهرت آثار ذلك على عملية التعمير وإنتاج (المدن الجديدة)[1].

وظهرت على شكل مناطق سكنية تابعة لأقطاب عمرانية أو مدينة أخرى تسمى (ZHUN). ومن خصائص هذه الأخيرة كونها:

- سكنات اجتماعية .
- مساكن جماعية (عمارات).
- تقع على أراضي ذات ملكية عمومية (ملك الدولة).
- عموما هي مجموعة من العمارات تبنى بوتيرة سريعة، الأمر الذي ينجر عنه تسمية بعضها بالأرقام لا بالأسماء (حي 1200 مسكن، ببومرداس، حي 200 مسكن بأولاد موسى...).
- لديها منفذ أو منفذين للاتصال بمحيطها (سواء المركز الحضري المنتمية إليه أو المدينة التابعة لها).
- في فترة السبعينات والثمانينات عرفت أوج ظهورها.
- عبارة عن مراقد لعمال المناطق الصناعية.

كل هذه الخصائص السالفة الذكر لا تنطبق على الحالة المدروسة في هذا العمل السوسيولوجي الحضري، حيث أن بلدية أولاد موسى وهي من أقدم بلديات العاصمة حسب أحد المخبرين مهندس في الإحصاء يعمل بمصلحة الإحصاء ببلدية أولاد موسى.

حيث أن هذه البلدية مرت من بلدية لا يوجد فيها إلا مقر البلدية وبمحاذاتها توجد كنيسة محاطتان بأشجار الإكليبتس وحقول على مد البصر، حيث كانت ترعى الخنازير* والذئاب حسب تعبير أحد السكان القدماء والمحليين. حيث كانت بلدية فلاحية مثلما تظهره الصورة التي تعود إلى سنة 1903 إلى بلدية بدأت تتحول شيء فشيء إلى الصناعة خاصة مع ظهور منطقة نشاطات ومنطقة صناعية. وهذا كان على وجه الخصوص منذ النصف الثاني من التسعينات إلى اليوم.

ومن أهم خصائص مدينة أولاد موسى هي:

- ملكية الأراضي في معظمها أراضي خاصة.[2]

---

[1] Mokhtar Kheladi et autres, contribution à l'analyse des structures de la ville Algérienne à partir du cas de la ville Bejaia. dans les cahiers du cread. N 56, 2eme trimestre. 2001. p24 et pp 29-35.

* مثلما توضحه الصورة التي تصور ضواحي (Fondouck) خميس الخشنة حاليا، حيث تظهر وسط مدينة (st Paul et st Pierre) أولاد موسى حاليا، حيث يوجد على يمين الصورة جزء من الكنيسة ودار البلدية في الوسط، خلف أشجار الإكلبتوس (الصورة من إعداد Zeroux .

[2] أنظر خريطة الملكية العقارية (خريطة رقم 1).

- حتى الأراضي الموجودة بالأطراف ملك البلدية هي إرث من المستعمر الذي قد صادرها من العائلات الكبرى المحلية، حيث ظهرت رغبة عند العديد من أفرادها الآن في استرجاعها بعد اكتشاف المخططات القديمة والعقود التي ترجع إلى 1840.
- معظم بنايات المدينة عبارة عن بنايات فردية سواء تبنى من قبل أسرة ممتدة، حيث تأخذ كل أسرة نووية متفرعة عنها غرفة ومطبخ من المسكن الكبير أو مسكن مستقل منجز من طرف أسرة نووية.
- حيث تفوق البنايات الفردية نسبة 90% من بنايات المدينة وهذا حسب إحصائيات التعداد العام لسنة 1998 ولا يبدو أن الواقع تغير في هذا الجانب رغم ظهور أحياء عمومية (عمارات) في الفترة الأخيرة خاصة بعد زلزال 2003.
- كما أن تسيير شؤون السكان والإسكان محلي.
- بالإضافة إلى تطورها وتأثرها بالعوامل الطبيعية والتاريخية.
- بالإضافة إلى كون المدينة تضم مجتمعا محليا يشهد نمو متزايد من جانب الزيادة الطبيعية، وكذا من جانب الزيادة الناتجة عن الهجرة الداخلية وكذا الهجرة الخارجية للوطن (مثل وجود جالية فردية لا بأس بها من فلسطينيين، سوريين وبصورة أقل مصريين يشتغلون في معظمهم في قطاع التربية واستثمارات صناعية). أي الدور الذي تقوم به هذه المدينة الصغيرة المحلية، في إطار وظائف المتوسطة للشبكة الحضرية الوطنية.
- باعتبارها قريبة من العاصمة، أي هي ضمن المجال المتروبوليسي للعاصمة، فهل هي في مستوى الاستراتيجي لهذا الموقع الجغرافي؟ هل أثرت هذه المعطيات الجغرافية والإقليمية في مسيرة تطور هذا المجتمع المحلي للمدينة؟
- محاولة معرفة وضعية المعادلة التي تربط بين السياسيين والمختصين في التعمير والتخطيط. بحيث انه –حسب هربرت إتش. سميث (Harber th.Smith): "فإن المنتخبين المحليين هم يحددون فسيولوجية وسياسة البلدية وكنتيجة لهذا فإن توصيات لجان التعمير والتي لا تتبع اتجاه خط الواقعية السياسية كثيرا ما تكون متجاهلة"[1]. هذا طبعا في المدن الأمريكية وهذا بالفعل ما أظهرته التحقيقات الميدانية الأولية في المدينة المدروسة. فالفضول السوسيولوجي يجر إلى التأكد من وضعية هذه المعادلة في هذه المدينة (مدينة أولاد موسى الناشئة).

[1] Herbert. H. Smith, Urbanisme le guide du citoyen. Trad par Monique Berry. Ed Nouveaux Horizons Mamille Philippines, 1998, p 73.

الفصـــل الفرعـــي الأول

معطيـــات إحصـــائية توثيقـــية

المبحث الأول: تطور التجمعات السكانية ببلدية أولاد موسى

لقد شهدت بلدية أولاد موسى العديد من التحولات في المجال السكاني والإسكاني، حيث انتقلت من بلدية مشكلة من تجمعين سكانيين، الأول تجمع سكاني رئيسي حيث مركز البلدية ومقرها. عدد سكانه سنة 1966 كان 4108 نسمة، وكذا تجمع ثانوي واحد حيث كان عدد سكانه 850 نسمة سنة 1966 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

وقد تطور واقع السكان بالبلدية مع مرور السنوات ليكون على النحو التالي:[1]

- أما بالنسبة للتجمع الرئيسي: فمن 4108 نسمة سنة 1966 إلى 6338 سنة 1977، فإلى 9261 نسمة سنة 1987 ليصل عدد سكانه سنة 1998 إلى 16900.
- بالنسبة للتجمع الثانوي: فمن 850 نسمة سنة 1966 إلى 1144 نسمة سنة 1977 فإلى 1598 نسمة سنة 1987. ليصل عدد السكان فيه سنة 1998 إلى 2010 نسمة.

إلا أنه مع نمو هذه البلدية ديموغرافيا وجغرافيا وكذا مع ظهور نوع من الكثافة السكانية لبعض المناطق المبعثرة، بالإضافة إلى النشاط الإنساني المتعلق ببيع القطع الأرضية بكثرة خاصة في سنوات التسعينات والسنوات السبع الأخيرة (من سنة 2000 إلى يومنا هذا) فظهر إلى الوجود تجمعين سكانيين ثانويين هما: "حوش المخفي" و"مويلحة" واللذان لم يكن لهما وجود في التعدادات السكانية 1966، 1977، 1987، حيث انتظرت حتى تعداد 1998 لتظهر كتجمعين ثانويين لبلدية أولاد موسى.

المبحث الثاني: أولاد موسى بالأرقام (حسب إحصائيات تعداد 1998 للسكن والسكان)

المطلب الأول: خصائص إحصائية عامة للتجمع الرئيسي لبلدية أولاد موسى (المركز الحضري)

بإعتبار الدراسة تنصب عليه كمدينة صغيرة ناشئة فكان لا بد من التعمق في خصائصه الإحصائية العامة للسكان والإسكان وأحوالهما. فحسب الديوان الوطني للإحصاء، لاسيما في تعداده الرابع للسكان (1998) نستنتج المعلومات التالية:

- تقسيم التجمع الرئيسي لبلدية أولاد موسى إلى 18 مقاطعة ذات الترقيم من 11 إلى 28. تتوزع على هذه المقاطعات 78 تجمعا سكانيا مشكلة أو مركبة لهذه المقاطعات. وكلاهما تشكل التجمع الرئيسي للبلدية. وهذا الأخير يحتوي على 1972 بناية، حيث أن المشغول منها يبلغ 1913 بناية ومثيل المشغول منها يبلغ 155 بناية و15 بناية موجهة للاستعمال المهني. وعموما فإن مجموع البنايات والسكنات هو 2083.

- يبلغ عدد الأسر 2470 أسرة ويتوزع على المجال الرئيسي للبلدية 16880 نسمة منهم 8470 ذكور و8152 إناث.

أما عن النشاط الاقتصادي فنجد المشتغلين بالفلاحة يصل عددهم 294، أما في النشاطات غير الفلاحية فيبلغ عددهم 2399. وعموما نجد أن عدد المشتغلين بهذا التجمع الرئيسي للبلدية يصل إلى 2693 مشتغل.

[1] أنظر الخريطتين رقم (4) و(5) المتعلقتين بقطاعات ومراحل التعمير.

حسب التعداد العام للسكان لسنة 1998 فإن عدد سكان المقاطعات الـــ 18 للتجمع الرئيسي للبلدية هو 16021 (8272 ذكور، 7749 إناث).

المطلب الثاني: الحالة المدنية (حسب إحصائيات 1998)

بالنسبة لمدينة أولاد موسى (ACL):

يصل عدد العزاب حسب آخر تعداد سكاني (1998) إلى 10636 عازب أي 66% من المجموع الإجمالي للسكان الموزعين على مقاطعات التجمع الرئيسي. مقابل 4952 من المتزوجين أي بنسبة تقدر 30،90%. أما الحالات الأخرى (مطلق(ة)، أرمل(ة)...) فعددهم 432 فرد حيث يمثلون نسبة 2،69%.

3. الوضعيات الفردية:

- يبلغ عدد المشتغلين القاطنين بتجمع الرئيسي العدد 2575 مشتغل، أما عدد الباطلين فيبلغ 1734 بطال، مع الأخذ بعين الاعتبار البطالة بنوعيها أي str1+str2. أما عدد المحالين على التقاعد والمستفيدين من المنح الاجتماعية فيبلغ عددهم 479 شخصا.

- أما المتمدرسين والطلبة فيبلغ عددهم 4125.

- حالات أخرى يبلغ عددهم 7102.

4. حالات الإعاقات الجسدية:

يبلغ عدد المعاقين جسديا بمدينة أولاد موسى 263 معاق، بالإضافة إلى المصابين بالأمراض المزمنة (كالسكري أو السرطان...) 251. وفي فئة "آخر" نجد العدد 564 فردا.

5. قطاعات التشغيل:

نجد عدد المشتغلين بقطاع الفلاحة يبلغ 311 مشتغلا، في حين نجد 633 حالة تشتغل في القطاع الصناعي أما الخدمات الأخرى نجد المشتغلين فيها يصل عددهم إلى 432.

وما نلاحظه هو العدد الكبير للمشتغلين في الأرض قد يكون بعضهم شباب يشتغلون بصورة متقطعة وموسمية حسب المحاصيل الزراعية في الحقول الواسعة المحيطة بالتجمع الرئيسي لبلدية أولاد موسى، يشتغلون بالنظام اليومي أي يتقاضون أجورهم باليوم، ويبلغ عددهم 1129 مشتغل.

6. خصائص البناء والسكن (تجهيز المنزل):

يبدو من خلال إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء والمتعلقة بالتعداد السكاني لسنة 1998، فإن النوع الطاغي على السكنات هو المنازل الفردية، حيث يبلغ عددها 1428، وهي في معظمها بنايات حديثة الإنشاء وتمثل 91%.

وتأتي في المرتبة الثانية البنايات الهشة حيث نجد 86 وحدة تمثل نسبة 5،48% من أنواع البنايات السائدة في المجتمع الرئيسي لبلدية أولاد موسى.

ويأتي في المرتبة الثالثة البناء الجماعي أو العمارات حيث نجد 38 بناية تمثل 2،42%*.
كما تبقى للمنازل التقليدية مكانتها في مدينة أولاد موسى الناشئة حيث أحصى ديوان الوطني للإحصاء 12** وحدة نجدها تمثل نسبة 0،76%. أما في فئة "آخر" نجد 5 وحدات أي 0،31%.
وعموما نجد البنايات أو المنازل المشغولة عددها 1976 أي ما يعادل نسبة 93،16% وعدد المنازل المشغولة هو 145 منزلا أي نسبة 6،83%.

- **تجهيز المنزل**:

وعموما فإن المنازل المتواجدة في التجمع الرئيسي للبلدية ولاسيما مدينة أولاد موسى الناشئة منذ الآن تحتوي على عدد التجهيزات الضرورية والموزعة على هذا المنوال:

- مطعم: 1760 وحدة.
- غرفة حمام: 1355 وحدة.
- مرحاض: 1862 وحدة.

- **المياه المستعملة**: نجد 1462 منزل ضمن شبكة صرف المياه المستعملة أي نسبة 74،10%، 511 تستعمل طرقا أخرى لصرف المياه نسبتها 25،89%.[1]

7. مصادر الطاقة:

أما عن مصادر الطاقة فنجد بالدرجة الأولى استعمال غاز البوتان حيث نجد 1765 أي نسبة 89،45%، أما غاز الطبيعي 150 أي 7،60%. ونجد مصادر أخرى عددها 58 أي بنسبة 2،93%.

8. طبيعة تملك المساكن:

نجد الملكية عن طريق التعاونيات تأخذ حصة الأسد، إذ نجدها تمثل 80،55%، وتأتي المرتبة الثانية نجد التملك للسكنات بالمجان وهذا حسب تصنيف الديوان الوطني للإحصاء ويبدو من الميدان أنها ملكيات خاصة، أي مدينة من طرف أصحابها وهي عموما سكنات فردية أو فيلات. وعموما يبلغ عددها أصل 2360 حالة تملك بمختلف الطرق 370 حالة أي 15،67%.

أما طبيعة التملك عن طريق الكراء فيبدو أن معظمها عمارة بشقق العمارات المبنية من طرف (OPGI)، حيث نجد عددها يبلغ 89 حالة أي تمثل نسبة 3،77%.

---

* يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الإحصائيات متعلقة بتعداد 1998 في حين أن هذا النوع من السكنات يجد نشاط مكثف خاصة في قطاع OPGI وAADL وكذا الإعانات الإنسانية بعد زلزال بومرداس. حيث تلقت 200 وحدة سكنية كهدية من الصين في إطار الإغاثة ومن جهة أخرى لدعم العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

** نجدها تتوزع على مقاطعات التجمع الرئيسي (المدينة الناشئة) كما يأتي: 3 بمقاطعة رقم 27، ونجد في كل مقاطعة من المقاطعات (15،24،28). 2 وحدة ونجد 1 وحدة سكنية في كل من المقاطعة (14، 16 و18).

[1] Christophe Demaziére, Entreprises développement économique et espace urbain. in collection LA VILLES dirégée par Denise Pumain, éd Anthropos, Paris, 2000, p 76.

المبحث الثالث: المقاربة الجغرافية لبلدية أولاد موسى عموما وللمركز الحضري خصوصا

المطلب الأول: الموقع الفلكي

ارتفاع المركز الحضري للمدينة عن سطح البحر هو 132م (436 قدم).

تقع أولاد موسى على خط الطول 32.14.48° شرقا وخط عرض 36.40.48° شمالا.

المنطقة الزمنية التي تقع بها المدينة هي +1 ساعة نحو الشرق (شرق خط غرينتش).

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي لأولاد موسى

تقع بلدية أولاد موسى شرقي ولاية بومرداس، وهي بذلك تحتل موقع استراتجيا في هذه الولاية، حيث قربها من الجزائر العاصمة. يحدها من الشمال بلدية أولاد هداج أما من الشمال الشرقي ومن الشرق فتحدها بلدية بودواو، من الجنوب تحده بلديتي الخروبة والأربعتاش، أما من الغرب فتحدها بلدية خميس الخشنة. حيث مركز الدائرة التابعة لها بلدية أولاد موسى.

المطلب الثالث: الانحدار

الانحدارات* عبر الرقعة البلدية عموما، يمكن تقسيمها إلى قسمين من الانحدارات حيث أن كل قسم منها ينقسم بدوره إلى قسمين آخرين للانحدارات، حسب درجة الانحدار ومساهمته في إمكانية التعمير على المدى البعيد أو المتوسط.

ويكون توزيع هذه الأقسام على ساحة البلدية على هذا النحو:

أ- **قسم الأول**: ويضم الانحدارين التاليين:

- أقل من 2%.
- من 2% إلى 12%.

وهي تتمركز في الجهة الشمالية وكذا الغربية من البلدية، كما تتمركز في أقصى شرق البلدية. ومن أهم إيجابياتها أنها تساعد على التعمير مستقبلا. خاصة لو علمنا أن التجمع الحضري يقع في هذا النطاق.

ب - **قسم الثاني**: ويضم النوعين التاليين من الانحدارات هما:

- انحدارات من 12% إلى 25%.
- انحدارات أكبر من 25%.

وتتوزع خاصة بالجهة الجنوبية للبلدية. حيث أن الانحدار (12% إلى 25%) يمتد من الجنوب إلى الشمال الشرقي. أما الانحدار (أكبر من 25%) يتواجد جنوبا أي ناجية "قارة مصطفى"، فهو لا يساعد على التعمير إلا بعد إنفاق تكاليف عالية لتهيئة الرقعة.

---

* المعادلة التي تحسب بها درجة الانحدار هي: P=DH/M.E

P: درجة الانحدار.

DH: الفاصل الرئيسي.

M: المسافة بين خطي الكنتور.

E: المقياس.

المطلب الرابع: التكوين الصخري

أما فيما يخص التركيب أو/و التكوين الصخري فنجده ينقسم عبر إقليم البلدية عموما إلى ثلاث أقسام متميزة حسب التكوين الرسوبي والصخري للأرض. وعموما تكوينها يرجع إلى الزمن الرابع الحديث ويكون توزيع هذه الأقسام على هذا النحو: [1]

1- الصخور الصلبة المتكونة من صخور نارية وتتمركز في جنوب إقليم البلدية. تمتد على مجال صغير ذو انحدار شديد (أكبر من 25%).

2- نطاق الأرض التيستية والمتكونة من صخور قابلة للتفتت والانكسار، يفوق انحداراها 25% واقعة جنوبا أيضا، لا ينصح بها كثيرا للبناء.

3- أما القسم الثالث من الأراضي فهي عبارة عن أراضي ذات صخور هشة على طول الأودية تعود إلى الزمن الرابع الجيولوجي، وهي تمتد على مساحة شاسعة في إقليم البلدية. وهي عبارة عن سهل تنتهي إلى أوائل التنبؤات بجنوب التجمع السكاني.

حيث أن هذه البنية الرسوبية المعقدة لا تصلح للبناء إلا بعد دراسات واختبارات وإخضاعها إلى تقنيات متخصصة كي توفر المقاييس التي تجعلها صالحة للبناء، وهذا مكلف خصوصا وأن المنطقة زلزالية (زلزال متوسط القوة) بالإضافة إلى تواجد طبقات أو كتل مائية قليلة العمق وشبكة هيدروغرافية تجعل من المنطقة "فيضية" إلى حد "مستنقعيه" ما يجعل هذا السهل الذي يشكل أغلب مساحات البلدية، يدخل في نطاق "التجمع الرئيسي المدروس" أراضي صالحة للزراعة، خصبة.

والخلاصة أن الاحتياط العقاري للبلدية المناسب جدا للبناء والتعمير مستقبلا، يقع في الجنوب والجنوب الشرقي للبلدية. رغم طبيعة تضاريسها الانحدارية (25%) بنسبة الانحدار.

[1] الخريطة رقم (2): خريطة الليتولوجيا.

الفصل الفرعي الثاني

مقاربة تاريخية (محاولة)

المبحث الأول: المراحل التاريخية لتعمير مدينة أولاد موسى

يمكن تقسيم المراحل التاريخية التي مرت بها مدينة أولاد موسى إلى سبع مراحل هي:

المطلب الأول: المرحلة ما قبل الاستقلال

تنقسم بدورها إلى ثلاثة مراحل :

- **مرحلة ما قبل 1900م**: حيث كان مركز المدينة حاليا خاليا على عروشه، حيث ظهر في البداية تجمعين صغيرين ذوا طابع ريفي هما (سان بيار saint pierre)* آن ذاك أي في بداية ظهوره كان يسمى "القرية السفلية". وموقعه جنوب التجمع الحضري الحالي. أما في الشمال يوجد تجمع (سان بول saint paul) وكل من القديسين مكلف كل واحد منهما بتجمعه السكاني والمخصص أصلا للأوروبيين المعمرين.

ثم بعد فترة، وتدخل في نفس المرحلة الزمنية، تم إنشاء دار للبلدية تماما في المركز حاليا، مقر بلدية أولاد موسى لتصبح من أقدم البلديات التابعة للجزائر. وهذا كان في إطار إنشاء تجمع سكني سنة 1900 حيث كان عبارة عن تجمع كل التجهيزات العمومية كمقر البلدية، مدرسة مختلطة ويقع هذا التجمع في سطح يبعد بـــ 500 متر جنوبا عن "سان بول" و 1000 متر غرب "سان بيير".

لقد أخذت مباني التجمعات الثلاثة نفس التيبولوجيا حيث تتميز بمجموعة من الصفات منها:

تموضع المباني بشكل طولي مساحة داخلية متعلقة على شكل ساحة للمنزل، مشالك للعبور ذات نظام تراتبي، البنايات ذات مستوى أرضي ذات سقف من القرميد مائل، وقد استعملت كمواد بناء الحجارة والطين من أجل إلصاق الحجارة.

كما أن هذه المباني ذات وضيفة ريفية تفي بمتطلبات الحياة الريفية، إذ تحتوي على تجهيزات مثل مخزن، ورشة، حظيرة، مستودع...إلخ من مستلزمات التي تساعد على التخزين والجمع لمختلف المحاصيل الزراعية.

أما البنايات العمومية ذات الوظائف الإدارية، فتختلف تيبولوجيا عن البنايات ذات الوظيفة السكنية. وكما تظهره الصورة، حيث أنها من النوع "نيومورسك" (néomoresque).

- **المرحلة ما بين 1900-1945**:

تقريبا نفس الخصائص التيبولوجية، حيث شهدت نموا عمرانيا بمحاذاة التجمعات المبنية في المرحلة الأولى بالإضافة إلى بناء ثكنة عسكرية.

كما تتميز هذه المرحلة بدأ استغلال المساحة التي تفصل بين التجمعات الثلاثة شيئا فشيئا. وعموما لم يتجاوز علو البنايات الطابقين السفلي والعلوي.

- **المرحلة ما بين 1954-1962**:

شهدت دائما نفس الخصائص التيبولوجية. وما يميز هذه الفترة هو تأكيد ظاهرة التعمير في المساحات التي تفصل التجمعات الثلاثة (سان بيير، سان بول والمركز ذو الوظيفة الإدارية لسان بيير-سان بول. بالإضافة إلى التعمير بمحاذاة الطريق الولائي رقم 122 بالاتجاه نحو الجنوب (أولا عمر).

* تقع بسيدي سالم وتم تشييدها كقرية استعمارية وفق مرسوم 1857.

وقد شهدت هذه المرحلة الزمنية عملية التعمير لأول مرة في أول قطب ثانوي تابع للمركز الإداري الأول بالمنطقة (مركز بلدية سان بيير وسان بول) وهذا القطب الثانوي يسمى "قوادرية".

وما يميز هذه المراحل الزمنية الثلاثة عموما هو كونها تنتمي كلها إلى مرحلة تاريخية هامة ومؤثرة على الحياة الاجتماعية وعمرانية للمجتمع الجزائري عموما وللمجتمع المحلي خصوصا، وهي مرحلة الاستعمار الفرنسي حيث التواجد الأوروبي (فرنسيين، إسبان وإيطاليين ومالطيين بالإضافة إلى تواجد اليهود، حيث المعبد الذي كان متواجد بالقرب من مقر البلدية. وحسب المخبرين الكبار في السن من السكان الأصليين للمنطقة وحتى المستفيدين يقولون أنه نصب يخلد رجل دين يهودي.

فالتعمير كان موجها للمعمرين حيث كان يبنى بنمط موجه لتلبية الوظائف، تعكس الثقافة الأوروبية وتخدمها، حيث كان السكان المحليين خاصة الأصليين منهم يسكنون منشئتين عبر رقعة واسعة تمثل أراضيهم ذات الملكية الخاصة والتي نجت من عملية المصادرة من قبل الجيش والإدارة الفرنسية. كان الجزائريون أو الأهالي الذين لم يطبعوا العلاقات مع الاستعمار الفرنسي يسكنون في بيوت من الطين والقصب والقش. ومنزل الأهالي متكون عموما من غرفتين، غرفة موجهة لعدة وظائف: مرقد، مطبخ، غرفة ضيافة، غرفة موجهة للمواشي خاصة الأبقار والثيران... وعند المشرع الفرنسي لم تكن تلك السكنات تذكر في الوثائق القانونية مثل العقود أو الفرائض على أنها مساكن بل أشباه مساكن.

ثم تأتي فترات زمنية ثانية، تضم ما تبقى من المراحل التاريخية الثلاثة المتبقية. وما يميزها هو زوال عامل تواجد الأوروبيين حيث انتقلت السلطة إلى يد الجزائريين بعد الاستقلال سنة 1962 طريقة انسحاب الأوروبيين وكيفية التنازل عن العقارات الفلاحية الهائلة، وكذا وضعيته السكان الجزائريين الذين عبروا من المناطق الجبلية المجاورة إلى محتشدات عبر نطاق البلدية حيث أن منهم من عاد إلى موطنه الأصلي وهناك من فضل الاستقرار بالبلدية بالإضافة إلى السكان الأصليين ومحاولة استرجاع ممتلكاتهم المصادرة أثناء المرحلة التاريخية الأولى (الاستعمار الفرنسي). بالإضافة إلى ما سيطرأ من سياسات الثورة الزراعية والثورة الصناعية المنتهجة من طرف السلطة الوطنية الجزائرية. فيما بعد سيكون كل ما ذكر عبارة عن عوامل جديدة تميز الفترات المتبقية فيما يتعلق بتطور التعمير الحضري لمدينة أولاد موسى. وبالتالي على عملية الحراك السوسيومجالي.

المطلب الثاني: المرحلة ما بعد الاستقلال

بدورها تم تقسيمها إلى ثلاث مراحل :

- المرحلة ما بين 1962-1977:

ما ميز هذه المرحلة هو الركود شبه الكلي لعملية التعمير. فباستثناء بعض عمليات البناء الفردي من طرف بعض العائلات في مناطق كانت تعد خارج نسيج التجمع الحضري للمدينة. والمتمركزة خاصة بأولاد عمر لاسيما بمحاذاة الطريق الولائي 122 إلى جنوب التجمع الحضري والمتوجه نحو الخروبة، حيث بعدها عن مركز التجمع الحضري للبلدية بين 1 كلم و1،5 كلم فقط. كما أن منها ما هو بمحاذاة الطريق البلدي المتوجه نحو قار مصطفى.

ما عدى ذلك فقد لجأ السكان بعد الاستقلال مباشرة إلى ملئ الفراغ أو العقارات الفارغة المتروكة من طرف المعمرين الأوروبيين حيث عمل السكان المحليون على إجراء تعديلات على هذه السكنات ذات النمط الأوروبي، وفق ما تخدمه حاجاتهم اليومية ويخدم ثقافتهم وهويتهم المحلية. ومن أهم التعديلات التي طرأت على المباني الأوروبية هي: توسيع عمودي بإضافة طابق مثلا، توسيع أفقي بالبناء باستغلال المساحة الهامة لفناء المنزل، بالإضافة إلى تحويل المرأب أو المخزن إلى غرف إضافية قصد الإيوائية أو المطبخية. نظرا لكبر حجم العائلة الجزائرية، خاصة في تلك المرحلة الزمنية حيث كانت تتميز بنزعة الإنجاب من أجل تعويض النقص في أفراد الأسرة. هذه الأسرة التي هي بالإضافة إلى كونها وحدة اجتماعية فهي وحدة اقتصادية، حيث أن كل أفراد الأسرة لديه دوره الخاص به حسب السن والجنس والوظيفة الاجتماعية في الأسرة (أب، جد، ابن، أم، جدة، بنت...).

كما أن من أسباب ركود عملية التعمير في هذه الفترة هو هجرة السكان نحو المدن الكبرى المجاورة خاصة العاصمة.

- المرحلة ما بين 1977-1987:

ما يميز هذه المرحلة هو الانطلاقة السريعة لعملية التعمير، حيث ظهر ولأول مرة بنايات من نمط السكن الجماعي خاصة في نهايات هذه المرحلة الزمنية. وتدخل تلك السكنات الجماعية في إطار البناء الاجتماعي من طرف "OPGI" إلا أن هذه الأخيرة تبقى تمثل نسبة ضئيلة في تلك المرحلة. إذ يقتصر المشروع الذي انطلق في النصف الثاني من سنوات الثمانينات، والمتمثل في حي 200 مسكن، شمال مركز المدينة بمحاذاة الشارع الرئيسي (الطريق الولائي رقم122). ما عدى ذلك فالسكنات كانت ذات شكل أو نمط فردي، ومن أهم ولعل من أهم العوامل التي أثرت على نمط التعمير الذي يغلب عليه
طابع السكنات الفردية هو كيفية أو/و صورة تملك العقار (القطع الأرضية)، حيث أن في مجملها تعتبر ملك خاص حتى تلك التي صورت من طرف الدولة، في إطار الثورة الزراعية في المرحلة التي سبقت هذه المرحلة. فقد استرجعت في نهاية هذه المرحلة وفي بداية المرحلة الزمنية التي تليها أي (1987-1998).

ومما يلاحظ هو أن عملية التوسع العمراني كانت تتجه نحو شمال المركز الحضري، حيث اتبع المحور المتوجه نحو الرغاية والمحور المتوجه من المركز بودواو غربا، بالإضافة إلى تجمعات أخرى بمحاذاة الطريق الوطني رقم 29 جنوب المركز الحضري للمدينة وبمنطقة أولاد عمر جنوبا أيضا، حيث لم تزل منفصلة جزئيا عن التجمع الحضري، وهذا بمحاذاة الطريق الولائي رقم 122 متجه جنوبا نحو الخروبة.

في هذه المرحلة الزمنية ظهر ميلاد قطب أول ثانوي تابع للمدينة وهو التجمع الثانوي "قويدرية"، يربطه بها طريق بلدي طوله 3,2 كلم وعرضه 5 أمتار. هذا القطب الذي سيصبح في المراحل الزمنية المقبلة ذو أهمية كبيرة على الحياة السياسية للمدينة، حيث أن معظم سكانه من السكان الأصليين للمنطقة وتربطه علاقات قرابة وعصبيات قوية مع العائلات الأصلية المسيطرة على الحكم في المدينة. فيقول على هذا القطب الثانوي الأول للمدينة في كل مناسبة انتخابية مثلا. من أجل المحافظة على الوضع السياسي

الراهن للمدينة، حيث السيطرة فيه للعائلة رقم واحد تاريخيا فيما يخص هذا الكيان أي مدينة أولاد موسى وهي عائلة "موساوي".

- المرحلة ما بين 1987-1998:

ما يميز هذه المرحلة الزمنية هو تأكيد الارتفاع في وتيرة التعمير بالمركز الحضري لبلدية أولاد موسى والذي بدأت تتجلى فيه بوضوح ملامح التمدن. حيث شهدت عملية التهيئة العمومية نشاطا كبيرا لم يشهده من قبل هذا المركز، حيث وبغض النظر عن الهياكل القاعدية (من أرصفة، الساحة العامة المركزية...) التي تعرضت للترميم والصيانة، فقد استفادت مناطق أخرى بالمركز الحضري والتي تبعد عن وسط المدينة من عمليات الأشغال العمومية (من تعبيد الطرقات المحلية وإنشاء الأرصفة ومصاعد الراجلين وتجديد وتوسيع شبكة الإنارة) وهذا كان بوزارة مع عملية البناء والتعمير، والتي كانت في معظمها عبارة عن مشاريع بناء خاصة، حيث كانت كل البنايات عبارة عن مساكن فردية ما عدى بعض القطاعات من المركز الحضري، حيث شهدنا بناء بنايات عمومية (عمارات) وهي تحت إشراف بنك التعمير " CNEP" بمحاذاة طريق الرئيسي شمال التجمع (طريق رقم 122).

كما ظهر تجمعين ثانويين (رسميا) هما "مويلحي" بالشمال الشرقي بمحاذاة الطريق الوطني رقم 29 باتجاه "بودواو. وكذا "حوش المخفي" شمالا، حيث يمكن الوصول إليه على الطريق المحلي الذي يمر "بالمزرعة شمالا"، وأهمية هذين التجمعين ستظهر في المرحلة الزمنية الأخيرة، بالنسبة للتجمع الحضري المحلي. إذا لا يوجد بينهما وبين التجمع الرئيسي للبلدية عقاري، كما توضحه خريطة الملكية العقارية، حيث معظم المساحات الواقعة بين التجمع الرئيسي للبلدية والتجمعين الثانويين المذكورين عبارة عن أراض تابعة للقطاع العام، وهي عموما ملك للبلدية.

في هذه المرحلة أيضا، ظهرت البنايات العصرية مكان البنايات التقليدية بالتجمع الثانوي (قطب العام للمدينة) "قوادرية".

نظرا لحالة الأمن الذي كان تميز مدينة أولاد موسى عن البلديات والمدن المجاورة لها، صارت تمثل قطب جذب هام للسكان والوافدين من كل المناطق المجاورة من جهة خاصة الجبلية وكذا من ولايات الوطن خاصة الشرقية منها. وعزز عامل الأمن عامل آخر وهو توزيع الأراضي على السكان والمستفيدين قصد البناء بأسعار جد معقولة مما مهد إلى دخول مرحلة زمنية أخرى عرفت تغيرات تكاد تكون جذرية على صورة المرفلوجية للمدينة سواء من ناحية تيبولوجية البناء أو التركيبة الاجتماعية للمجال.

- المرحلة من 1998 إلى يومنا هذا:

أما ما يميز هذه المرحلة هو زيادة في توسع هذا القطب الحضري الجديد، وكان وفق وتيرة ذات تزايد هندسي. إذ اكتسح مساحات هائلة نحو الأطراف والضواحي خاصة الشرقية والشمالية منها، ليبتلع التجمعين القطبيين الثانويين "المويلحة" و "حوش المخفي". بالإضافة إلى ظهور قطبين ثانويين جديدين

بالجنوب هما "بوكسوة" و "تقرية" وبدورهما مرشحان لأن يكونا مندمجين داخل القطب الحضري في غضون بضع سنوات القادمة.[1]

كما أن ما يميز هذه المرحلة الزمنية هو الكارثة الطبيعية التي مست المنطقة والمتمثلة في زلزال بومرداس 2003. مما انجر عنه إنجاز حي شاليهات. هذا الكيان الجديد الذي أدخل على النسق العام للمدينة حيث أحدث أثرا دينامكيا على النسق العام للمدينة وعلى شكل التركيبة الاجتماعية لمجاله. سنتعمق في هذا الموضوع في مكان آخر من هذا البحث.

أما من الناحية السياسية والاجتماعية فإن الدور الذي كان من المنتظر أن يلعبه التجمع الثانوي "قوادرية" والذي لا يزال منفصلا فيزيقيا عن مجال المدينة قد حان له الوقت لأن يظهر. فالقوادرية ككتلة ديموغرافية من جهة وككيان عصبي و/أو شبكة من العلاقات القرابية التي تربط عناصر هذا النسق (عائلات) بعناصر نسق المدينة (عائلات المدينة) خاصة العائلة المسيطرة على السلطة المحلية للمدينة وللبلدية وككل.

ومما يتضح جليا تحول قطاع كبير من السكان بالمنطقة عموما وبالمدينة خصوصا، من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي وكذا نشاط التجاري (التصدير خاصة).

كما أن ما ميز هذه الفترة الزمنية للعودة القوية للسكنات العمومية والتي تتمثل خاصة في الحي الذي قامت بإنجازه شركة صينية والذي يتضمن 200 سكن كهدية من دولة الصين تضامنا مع الجزائر لمواجهة الأزمة المترتبة عن زلزال بومرداس 2003. والذي كان موجها خصوصا للمنكوبين ممن رحلوا إلى حي الشاليهات الواقع شمال المدينة وهو حي "1700 مسكن". وإذا ما أردنا اختصار مراحل تطور هذه المساكن أو/و عملية التعمير بالبلدية خصوصا وبالتجمع الحضري (المدينة)، فإننا نلخصها في هذا الجدول التالي:

جدول رقم (1): مراحل تطور المساكن أو/وعملية التعمير بالبلدية وبالتجمع الحضري

	عدد المساكن			الزيادة السكنية					
	1977	1987	1998	1987/1977		1998/1987		1998/1977	
المناطق				العدد	م س م س	العدد	م س م س	العدد	م س م س
المركز ACL	750	888	2083	138	13،8	1195	108،6	1333	63،47
التجمعات الثانويةAS	125	146	673	21	2،1	527	47،90	548	26،09
مناطق مبعثرةZ.E	438	602	449	164	16،4	-153	-13،9	11	0،52
مجموع	1313	1636	3205	323	32،3	1569	142،6	1892	90،08

المصدر: مأخوذ من مذكرة مقدمة من أجل الحصول على شهادة مهندس دولة في علوم الأرض.

[1] أنظر الخريطة التي توضح التجمع الرئيسي سنة 2007، وهي عبارة عن خريطة لبلدية أولاد موسى سنة 1998 ثم قمت بالتصرف فيها حيث أضفت إليها كل التطورات التي طرأت على التجمع الرئيسي بإتساعه، حيث إلتهم تجمعين ثانويين وفق ما يظهره الواقع الميداني وكذا معلومات مصلحة الإحصاء بالبلدية.

المبحث الثاني : الإستراتجيات السكنية

يمكننا تقسيم السكنات بالمدينة إلى ثلاث أنماط: السكنات التقليدية، السكنات الفردية والسكنات العمومية. إلا أن الأولى والثانية هي تأخذ اهتمام سكان المدينة بالدرجة الأولى.

المطلب الأول: السكنات الفردية

وتتلخص في:

أ- البنايات التقليدية أو المنازل المغطاة بالقرميد: وهي عبارة عن مجموعة من الغرف يتوسطها فناء واسع تدعى باللهجة المحلية "بنيان carré"[1] والفناء يدعى "ساحة"، من أهم تجهيزاتها: حمام، مرحاض، مرأب أو مخزن... قبل السبعينات كانت تستعمل كمواد للبناء الطين، القش والخشب بالإضافة إلى القرميد، إلا انه تم هدمها وبناء فوقها مباشرة بنيان بالإسمنت والأجور بالإضافة إلى القرميد.

ب- الفيلات: كبناء عصري ذو جذور غربية حيث كان مقتصرا على بعض العائلات البورجوازية منذ الفترة الاستعمارية، وحتى في بدايات فترة الاستقلال إلا انه سرعان ما بدأت تنتشر بعد سنوات السبعينات وخاصة الثمانيات والتسعينات حيث شهدت تفش كبير، حيث صارت الصفة الغالبة على أغلبية المباني والسكنات المتوزعة عبر مدينة أولاد موسى وضواحيها.

ويتم تجسيد هذه البنايات إما عن طريق أو في إطار مشروع عائلي (العائلة الممتدة)، وإما عن طريق مشروع خاص بأحد الأبناء المتزوجين حديثا (أسرة نووية). ويكون ذلك إما بإلصاقها مع غرفته في البيت الكبير وإما يكون منزلا مستقلا كلية عن المنزل الكبير (بيت العائلة الممتدة).

أما القطعة الأرضية التي يخصص فيها هذا البناء تكون بتوزيع من طرف الأب (قبل وفاته) على الأبناء المتزوجين قصد البناء والتوسع حسب الحاجة، خاصة بعد ظهور الأحفاد أو قد تكون عن طريق الإرث، أما شراء القطع الأرضية فسيكون غالبا من قبل الأجانب وسكان الضواحي.

"فيما يتعلق بسوق السكن فوجود إستراتجيات مرتبط بوجود الموارد الاقتصادية وغيابها معناه غياب الإستراتجية".[2]

المطلب الثاني: منزل تقليدي أو فيلا ذات هوية سوسيوثقافية محلية

لنعود بالكلام عن المنزل التقليدي حيث أن للتطرق للمنزل التقليدي أهميته في البحث الذي تتناوله هذه الرسالة، وذلك من عدة جوانب أهمها:

- من أجل التفريق بين البناء التقليدي والبناء الهش أو القصديري...فالبناء التقليدي ليس بالضرورة بناء يتآكل رث بسبب قدمه...بل هو -في الكثير من الحالات- بناء متين تستعمل فيه مواد بناء وأدوات البناء

[1] على حد تعبير أحد المبحوثين فإن البناء والقرميد carré هو الذي يميز سكان أولاد موسى خاصة وسكان الوسط أو أبناء متيجة عموما. وتظم عموما العائلات الممتدة، ويتحدد عدد غرفها ومطابخها بعدد أفراد الأسرة وكذا عدد الأبناء المتزوجين. على العموم لا تقل عن 6 غرف بالإضافة إلى "دار الضياف".

[2] قرار كريم، آثار عمليات الترحيل على الإندماج الإجتماعي، دراسة ميدانية للسكان المرحلين من القصبة إلى باب الزوار، إشراف أ.مدني صفار الزيتون، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 16.

العصري، إلا أنه وفق نمط تقليدي كان سائدا في إقليم المدينة وسائر سهل متيجة، كان خاصا بالسكان المحليين أثناء فترة الإستعمار.

- من خصائص البناء التقليدي هو عدد غرفه الكثيرة وقابليته للتوسيع...بالإضافة إلى المساحة التي يحتلها...فتمكنه من أن يكون مناسبا لإحتواء الأسر الممتدة والكبيرة العدد...

- أهم دور يلعبه بالنسبة للباحث السوسيولوجي والأنتروبولوجي هو تبيان أصالة وعراقة الأسر التي تقطن المجال السكني من عدمها.

فلو أخذنا على سبيل المثال، الدائرتين الحضريتين باب الزوار والشراقة التابعتين لولاية الجزائر...للاحظنا تواجد بقايا عدة سكنات تقليدية ذات السطح القرميدي وسط بنايات ذات نمط عصري أو غربي -عمارات وفيلات- كل من العمارات والفيلات تم إنجاز بعضها منذ الثمانينات والتسعينات (بالنسبة للعمارات كبنايات عمومية) والنصف الثاني من التسعينات ومطلع القرن الـــ21 (بالنسبة للفيلات).

تم إنجاز هذه البنايات في كل من الدائرتين الحضريتين على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة التي كانت موجهة للفلاحة والنشاط الإقتصادي الزراعي عموما...

حيث كانت تنتشر، متناثرة، بنايات تقليدية للسكان الأصليين لإقليمي كل من الدائرة الحضرية لباب الزوار والدائرة الحضرية للشراقة...أي بمختصر القول، إذا أراد أي باحث اجتماعي إجراء تحقيق على السكان الأصليين للدائرتين وكذا لكافة التجمعات السكانية المنتشرة بضواحي العاصمة وكذلك تلك الموزعة عبر إقليم سهل متيجة...فعليه التوجه إلى سكان هذه المنازل التقليدية ذات السطح القرميدي، فاحتمال إيجاد أسرة أصلية بالإقليم تقطن المنزل التقليدي كبير سيما المنزل كبير الحجم المزود ببئر...

- إيجاد فناء في هذا النمط من البنايات ضروري إذ يمثل المجال الذي تمارس فيه المرأة نشاطاتها المختلفة كنشر الكسكس بعد فتله في الفناء لما يوفره من مساحات مفتوحة ومشعة، بالإضافة إلى تجفيف الملابس...بالإضافة إلى المساحات التي يوفرها الفناء في مناسبات الأفراح والأعياد...لاستيعاب العدد الكبير من أفراد الأسر -خاصة النساء- وهذه الحاجات الإجتماعية والثقافية هي من الأمور التي جعلت هذا المنزل التقليدي يكون بخصائصه التي تميز الثقافة المحلية...حيث تجعل المنزل مصمم وفق مبدأ سوسيوثقافي مفاده أن "المرأة سيدة داخل المنزل والرجل سيد خارجه (أي في الحقل أو العمل)".

- من هذا المبدأ الأخير نفهم لماذا كون المبنى منفتح نحو الداخل لا نحو الخارج، إذ أن معظم نوافذ الغرف مفتوحة نحو الفناء الداخلي...ماعدا نوافذ بعض الغرف ذات نافذة إضافية مفتوحة نحو الخارج، في الحقيقة هي مفتوحة نحو حديقة المنزل المسيج أو المحاط بجدار.

- هذه الخاصية الأخيرة تجعله يشبه إلى حد كبير منازل القصبة ذات الشرفات المفتوحة نحو الداخل، هذا دليل من الأدلة التي تثبت نبوع تصميم المنزل التقليدي الريفي والمنزل الحضري للقصبة...من نفس المرجعية السوسيوثقافية المحلية...

- إن المرجعية الهوية الثقافية والإجتماعية للمنزل التقليدي الريفي والمنزل التقليدي الحضري للقصبة هي مناقضة تماما للهوية الثقافية والإجتماعية للمنازل العصرية ذات نمط الهوية الغربية*...حيث نجد انفتاح الشرفات نحو الخارج.

- هذا النمط من البنايات الفردية (نمط البناء التقليدي) بدأ بالإنقراض -خاصة في الخمس سنوات الأخيرة- بإقليم مدينة أولاد موسى عموما، حيث بدأت تبنى مكانه بنايات فردية ذات نمط "الفيلا"...ذات شرفات مسيجة بالحديد قليلة الإستعمال من قبل أفراد الأسرة خاصة النسوة...

عموما فيمكن اعتبار المنزل التقليدي كفيلا ذات هوية سوسيوثقافية محلية..."ويطبع هذا المسكن رغبات جماعة ما ويميزها عن غيرها"[1]، و"لأنه يجسد ثقافة مجتمع فهو تعبير عن وحدة في الممارسة اليومية"[2].

المبحث الثالث: تاريخ تسمية أولاد موسى (من قبة سيدي سليمان إلى سان بيار-سان بول إلى أولاد موسى)

المطلب الأول: مراحل التسميات الثلاثة (قبة سيدي سليمان[3]/ سان بيار-سان بول/ أولاد موسى)

حسب الروايات التي يرويها الشيوخ كبار السن الذين سكنوا المنطقة أكثر من 100 سنة ، فإن تسمية " أولاد موسى " تعود إلى فترة أقدم " ، من المرحلة التاريخية التي عرفت فيها المنطقة باسم " سان بيار – سان بول " ، حيث أنه كان هناك أخوين (موسى) (عمر) و قد قسم أبوهما (أو قد ورثا أبيهما) في المساحات الأرضية ، حيث أن الرقعة التي كانت تابعة لموسى هي حيث يوجد مقر مركز المدينة و ضواحيها الآن، أما عمر ففي الناحية الجنوبية للمدينة حاليا ، وهكذا انتقلت الملكية بين أبناء أولاد موسى و أولاد عمر إلى اليوم.[4]

أما العائلات التي جاءت فيما بعد – رغم قدمها- فهي ملكت الأراضي الخاصة بها من جهة البنات حيث دخلت و سكنت المنطقة عن طريق المصاهرة ، كانت المرأة تأخذ من الإرث و تجلب معها زوجها وأبنائها ، كما أنها قد تبيع حقها لإخوتها أو للأجانب (من الجزائريين أم من المعمرين) كي تعين زوجها على قوت الأبناء. تقول الروايات المتداولة بين الكبار و المسنين من سكان المنطقة الأصلية (أي أكثر من 100

---

* أهم ما تنادي به هذه الهوية السوسيو- ثقافية الغربية هو "خروج المرأة من داخل المنزل إلى خارجه" إلى الشارع...إلى المصنع...إلخ.

[1] Frank Liyod Wright, in Architecture traditionnelle, ETAU 1973, p 3.

[2] H.Zeffebrere, Le manifeste differencialiste, Ed Gollimard, Paris, 1970. in : قرار كريم، مرجع سابق

[3] C[d] Louis de Rinn, le royaume d'Alger, sous le dernier Dey, presentation de A. Rabahi, (éd) Grand Alger Livres, Alger 2005, pp 53-54.

[4] أنظر خريطة أولاد موسى (من إنجاز الطالب) .

ملاحظة : لم يتم ذكر العائلات بالأسماء ، للأسباب الأخلاقية و الموضوعية ، تشير مصادر استعمارية أن تواجد عائلة (ق) أو (بن ق) في المنطقة منذ 300 سنة قبل تواجد فرنسا (أي 1830م) ، وقد صودر العديد من أراضي العشيرة لتتحول إلى معمرات بسبب دعمهم لجيش الأمير عبد القادر بالجنود و بالمال.

و150سنة) أن أب موسى و عمر ، كان أصله من المشرق أو من " فلسطين" ، اشترى الأرض من عائلة (ق) و (ل) حاليا ، حيث بقي فيما بعد ملكا لعشيرة أولاد موسى و أولاد عمر بدليل أن أول تجمعين موجهين للمعمرين الأوربيين لم يبنيا إلا سنة 1840م ، ولم يكن في المركز الحالي بل في الأطراف حيث الأراضي المهملة غير الصالحة للزراعة ، (سان بول شمالا) و (سان بيار غربا) ، ثم انتظر المعمرين حتى سنة 1900م ليتم بناء مقر بلدية (سان بيار-سان بول) و بالقرب من معبد مسيحي (حسب نفس السكان المحليين كان معبد " اليهودي") و كان هذا في مركز المدينة الحالي ، كما تم انجاز في نفس الفترة الأخيرة ثكنة عسكرية ، (GMS) كانت تضم خيالة فرنسيين ، حيث سكنتها الأسر الجزائرية بعد الإستقلال ، وتسمى حاليا سيتي (la cité)[1]، كانت الثكنة بالقرب من تجمع " سان بول" ، جنوب هذا التجمع الأوربي.

فإذا قد تم بناء مقر البلدية و المعبد المسيحي على ملكية أبناء موسى ، فيما بعد تم بناء بعض البنايات الأوربية و التي لا تزال بعضها موجودا و بعضها هدم من طرف رئيس البلدية الحالي و حوله إلى محلات وفيلات ملك لعائلة منسوبة إلى موسى بن عبد القادر.

فالمدينة الحالية " أولاد موسى " منسوبة إلى موسى و هي مبنية على رقعة أبنائه أو أولاده – أولاد موسى- و نحو الجنوب أولاد عمر ، وقد ألتصق تجمع أولاد عمر بالتجمع الرئيسي لبلدية أولاد موسى[2]، حاليا ، وهذا لجنة التحضير أو خلية الإحصاء التي حضرت و قدمت تقريرها للديوان الوطني قصد القيام بالتعداد العام لسنة 2008م.

لكن الوثائق الأرشيفية* تثبت وجود موسى ابن عبد القادر ، وكل أفراد أسرته منذ 1750م ، إلى 1845م، كما يبينه مخطط شجرة العائلة الوارثة لحوش أولاد موسى بن عبد القادر – أنظر الملاحق- لكن لا وجود لعمر و حمادة.

فلقد يكونا من أبنائه أو أحفاده المتأخرين أو قد يكونا حقا أخواه ، رغم عدم الحصول على الوثائق الرسمية من الأرشيف نظرا لمحدودية قدرة الباحث و خبرته على توفيرها ..

و لكي نشعر بالراحة و الطمأنينة ، سنقتصر على ما أثبتته الوثائق التي تم توفيرها ، من قبل الباحث وخبرته – خاصة ككل- وعموما فثبت أن مدينة أولاد موسى الحالية مبنية على أراضي حوش أولاد موسى ابن عبد القادر.

- إن ما يثبت هذا الزعم- أي كون تسمية أولاد موسى يرجع إلى اسم شخص اسمه "موسى" ترك لأبنائه (حوش) ورثه عن أبيه- كثير من الأدلة المتناقلة شفويا من جيل إلى جيل لأبناء المنطقة الأصليين، لكن وبخاصة الوثائق المكتوبة.

[1] كان هذا خاصة في سنوات السبعينات والثمانينات في إطار ظاهرة النزوح من الولايات الداخلية للوطن إلى الشمال.

[2] حسب إحصاء 2007-2008.

* تم الحصول عليها – بطريقة غير رسمية – فهاجس الباحث اكتشاف البيانات بأي صورة لمواجهة صعوبات البحث ، من المحافظات العقارية خاصة محافظة ساحة الشهداء بمبنى الخزينة العمومية بالجزائر العاصمة.

هذا ما لا يدع مجالا للشك -حسب رأيي- بأن أصل تسمية المدينة الحالية (من سان بيار- سان بول إلى أولاد موسى) هي كون مركز البلدية التي كانت تنتمي إلى المقاطعة الإدارية للجزائر فيما قبل 1962 يقع في حوش أولاد موسى...كما يوضحه العقد التالي: (أنظر الصفحات الموالية).

ما سيتم ذكره الآن فرضية أقرب إلى الحقيقة من كونها نظرية، إذ أنها تعتمد على وثائق وإثباتات رسمية ذات نسخ أصلية تعود إلى سنة 1860، هذه الأخيرة عبارة عن شجرة عائلة ورثة حوش "أولاد موسى ابن عبد القادر" حيث يعود الأصل فيها (أي موسى ابن عبد القادر) إلى حوالي سنة 1750.

هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد وثائق وعقود بيع وشراء وملكية، كما توجد رسائل إدارية تعود إلى سنوات 1870 من قبل بعض أولاد موسى فيها طلب لتبيين الوضعية العقارية لهم ونقل الملكية موجهة إلى محافظة العقارات و"الدومان" للحكم الفرنسي الإستعماري آنذاك.[1]

في البداية كان إقليم بلدية أولاد موسى يسمى في العهد التركي بـــ "قبة سليمان"[2] هذا الإقليم الواقع بشرق سهل متيجة كان ضمن الرقعة التي امتلكتها وعاشت فيها قبيلة كبيرة تدعى بقبيلة "الخشنة".[3]

إن الرقعة الجغرافية التي عاشت فيها هذه القبيلة تمتد إلى برج منايل -حاليا- شرقا حيث يبدأ إقليم قبيلة "تاورقة" آنذاك، هذه الأخيرة تعرضت لعملية مصادرة لأراضيها بتهمة التحالف مع أبناء قبيلة الخشنة الذين "تركوا مساكنهم ومطامرهم (أو تحالفوا مع الفتانين أو العدو"[4] وكذلك بتهم اتباع وإيواء "محي الدين" وأبناءه لوناس وآخرون، حيث تم قتلهم فيما بعد من قبل الجيش الفرنسي بإقليم تاورقة القائمين على طريقة "عبد الرحمان أبي قبرين[5] الفتان[6]" فنظرا لعدة التهم وبشهادة "كوميسير" الثنية الواقعة تحت الحكم الفرنسي لمحافظة الجزائر تم مصادرة أراضي التورقة وكل ممتلكاتها من مطامر الحبوب والبيوت... رفقة قبيلة "الخشنة" بقرار من حاكم الجزائر وفق أوامر تشريعية وفصول من قوانين منها:

- الأمر المؤرخ سنة 1875.
- الفصل 22 من الأمر (الشرعي) المؤرخ في 12 جوان سنة 1851م.

---

[1] أنظر إلى قسم الملاحق في آخر الرسالة (عقود البيع ووثائق أرشيفية أخرى...).

[2] هذه المعلومة تم الحصول عليها من قبل مخبر في أواخر الخمسينات من العمر، فضولي بكل ما يتعلق بالتاريخ، هو من السكان الأصليين للإقليم، حيث ينتهي نسبه إلى الأكحل، هذا الأخير ينتمي نسبه إلى "شكير" حيث أن هذا الأخير عاصر حريه (مالك حوش حريه) ومناد... وأما موسى ابن عبد القادر أو أبناؤه: علي، علال، عمر،...وعموما فهم من قبيلة الخشنة (خشنة الوطية -السهل-) حيث عاشوا فيها -خاصة- منذ سنة 1750م، حسب الوثائق.

[3] أنظر الورقة الإخبارية "المبشر"، كتبها بالعربية الكونت "دوفيدون أمير البحر" على لسان حاكم الجزائر بتاريخ 17 جوان 1871.

[4] أنظر "المبشر" ص267

[5] أنظر الورقة الإخبارية "المبشر"، كتبها بالعربية الكونت "دوفيدون أمير البحر" سنة 1871، ص 276.

[6] ما أشبه الماضي بالحاضر، فمن يحرض على الجهاد ومقاومة المغتصب يدعى بأسماء ومفاهيم معكوسة ومغلوطة مع اختلاف الصياغة فإن المعنى واحد. حيث كان المقاوم والمدافع على أرضه -سر بقائه وحياته- "فتان" أثناء الإستعمار الفرنسي للجزائر، والآن بالعراق ولبنان وفلسطين يسمى المقاوم المدافع عن آخر ما تبقى له من كرامة بـــ "الإرهابي".

- الفصل السابع من قانون ديوان أعيان الدولة المؤرخ في 22 أفريل سنة 1863.
- الأمر المؤرخ في 31 مارس 1871 الموافق عليه وزير "الأمور" الداخلية في يوم 7 ماي بعده.

حيث أن هذه القوانين متضمنة وضع يد الحيازة "على خيرات المبنية والعقارات التابعة لقبيلة تاورقة بدلس وعرب بودواو وخشنة الوطية وخشنة الجبل وبلدة سان بيار سان بول".[1]

من هذا نستنتج كثيرا من الدروس السوسيولوجية أهمها: قوة "التضامن الإجتماعي" و"التكافل" لدى قبائل شمال إفريقيا أو المغرب سواء كان هذا التكافل بين أعضاء القبيلة الواحدة، وإما تكافل القبائل فيما بينها. مع إدراكهم أن التحالف ضد جيش فرنسي قوي ومنظم وفق أحدث الفنون العسكرية والإستراتيجية ولكن من جهة أخرى قد استمد قوته بفضل انضمام بعض أفراد من السكان الأصليين معه حيث أن درايتهم بتضاريس وسكان المنطقة التي عاشوا فيها تم استعمارها من قبل الجيش الفرنسي مثل آخليل وأبنائه الذين عملوا طيلة 12 سنة تحت قيادته، حيث استفاد هو وأبناؤه من تنازلات من الأراضي المصادرة بموجب هذا التحالف[2] قد يجعلهم كل هذا يخسرون أعز ما يملكه سكان شمال إفريقيا وهو "الأرض" حيث أن الأرض لهذه القبائل كالماء بالنسبة للسمكة، ومع ذلك فإن الغريزة التي جبلوا بها والفطرة التي صبغوا عليها جعلتهم يتكافلون ويتضامنون "آليا" فيما بينهم، بالقيام بنفس السلوك الذي قام به أسلافهم في عهود غابرة مع الرومان والوندال والبيزنطيين وهو اللجوء إلى الجبال ذات التضاريس الصعبة، وفي هذه الحال أي حال سكان متيجة هو اللجوء إلى جبال الأطلس البليدي...

أما من الناحية الغربية فتمتد رقعة قبيلة الخشنة إلى ضواحي العاصمة -حاليا- حيث كانت تحدها قبيلة العوفية، حيث أن هذه القبيلة أبيدت عن بكرة أبيها، ولم ينجوا منها إلا فردا واحدا كان في زيارة عند عمته بمنطقة (الشط)، شاطئ الرغاية حاليا، حيث أنه بعد عودته واكتشاف المجزرة سكن بمنطقة باش جراح حاليا حيث كانت تعيش القبيلة، عاد إلى منطقة (الشط) ومن نسله ظهرت حاليا عائلة العوفي المنتشر أعضاؤها بإقليم أولاد موسى وشاطئ رغاية والحراش وحسين داي...حاليا.

بالإضافة إلى عرش زرالدة الذي يمتد إلى تيبازة حاليا، وكذا عرش بني مراد والعفرون ناحية البليدة...وقد يكون هذان الأخيران ضمن قبيلة الخشنة (خشنة الوطية-السهل).

كان موسى ابن عبد القادر شكير، مناد، حريه وهجيرة من أعضاء هذه القبيلة عاشوا قبل فترة الإحتلال (قبل 1830) وبالضبط قبل 1750، لم يتم الحصول بعد على الوثائق التي تثبت أنه من عائلة واحدة أي كونهم من أبناء عبد القادر وبالتالي إخوة موسى، إلا أن الوثائق المتوفرة والأدلة الدامغة تثبت -على الأقل- أنهم من نفس القبيلة، حيث أن ملكياتهم -أحواشهم- متجاورة.

[1] الكمت دو قيدون أمير البحر.مرجع سابق، ص ص 260-263. والملحق رقم (1).

[2] أنظر تقرير Rapport Colonial.

أثناء الفترة الإستعمارية قامت فرنسا بتأسيس الملكية الخاصة، وبهذا قد قضت على الكثير من "الأنساق القبلية"[1]، كما عبر عن ذلك أحد أعضاء قبيلة "أولاد رشاش" معبرا على خطورة تأسيس الملكية الفردية للأرض حيث قال بأن فرنسا ارتكبت جرائم بشعة بعد هزيمتها للمقاومة الشعبية "لقد هزمنا الفرنسيون في سهول السبخة قتلوا شبابنا وأرغمونا على دفع ضريبة الحرب كل هذا كان لاشيء (...) لكن تأسيس الملكية الفردية والتصريح للأفراد ببيع حصصهم من الأرض يعني الحكم على القبيلة بالإعدام"[2].

وهذا ما حدث مع قبيلة الخشنة، فتثبيت الملك الخاص للأرض جعل نسقها ينحل إلى مجموعة من الأنساق المغيرة هي تلك العناصر المتفككة عن النسق الكلي والمتمثل في أسر ينتهي نسبها إلى: موسى، مناد، حريه، شكير[3].

حيث تم تسمية كل القطع الأرضية الشاسعة نسبيا إلى أحواش، تنسب لورثة هذه الأسماء المذكورة، فنجد: حوش أولاد موسى، حوش بن شكير، حوش بن حوريه.

بعد هذا الإجراء صارت هذه الأنساق الجزئية لقمة صائغة بين يدي النظام الإستعماري الإستيطاني الذي بدأ بعملية مصادرة للأراضي لأجزاء شاسعة من كل حوش وفق قرارات إدارية بتهم مختلفة حيث تم مصادرة مساحتين شاسعتين من حوش قريش تنازلت عنهما الحكومة لصالح الفرنسيتين "سان جورج Saint Jeaurge" ويحمل الرمز"C" في مصلحة الحفظ العقاري للحكم الفرنسي وكذا لـــ"سان أورانج Saint Orange" تحمل الرمز "B"[4]، المساحة المتنازل عنها للمعمرتين من هذا الحوش هي على التوالي: C 13هكتار والمساحة B 10هكتار. أما حوش أولاد موسى فقد تقزم من أكثر من 794 *هكتار إلى 373* هكتار بعد مصادرة حوالي 420 هكتار والتنازل عنها لصالح المعمرين بل وحتى المحليين الذين كانوا في خدمة الحكم الإستعماري -لا داعي لذكر الأسماء- وذلك لأسباب أخلاقية، والوثائق المثبتة لتواطئهم موجودة بين يدي الباحث.

---

[1] يمكن تجسيد القبيلة على شكل نسق حقيقي بمدخلاته ومخرجاته، حيث يدخل هذا "النسق القبيلة" في تفاعل مع محيطه بسلوك نوعين من السلوك: سلوك انجذاب وتقبل وتضامن مع أنساق قبيلة أخرى لها نفس العصبية والأعراف والثقافة (بتركيبتها الغوية والدينية والقيم والمعايير والمرجعيات)، أو تنافر ومقاومة تجاه أنساق ليست من نفس النمط والتركيبة الإجتماعية وكذا الثقافية (بمكوناته اللغوية والأخلاقية والقيم والمعايير المرجعيات الخاصة بها) الدعامة التي ترتكز عليها هذه الأنساق. "الأنساق القبلية" هي الأرض.

[2] بلقاسم بوقرة، التاريخ الإجتماعي للجزائر تحت المجهر من الإستبداد الشرقي إلى النظام العالمي الجديد، تحليل نقدي للنظريات الغربية حول المجتمعات الشرقية، O.P.U، الجزائر 2000، ص 150. أنظر أيضا Capitan Verrière, Les ouled recheches, Alger 1863, p 90

[3] بالنسبة للإقليم الشرقي لسهل متيجة من الرقعة الجغرافية التي عاشت فيها القبيلة.

[4] Titre de concession de Houche ben griche, 1865.

* الأرقام الدقيقة هي: 85س69آ373ها بقيت للورثة الأصليين +95س49آ420هـــ = 80س19آ794هـــ ، كما جاء في آخر الرسائل الإدارية من طرف Auguste -Eugène -Marie -Antoine Wadwein. مستشار بمصلحة تقسيم ونقل الملكية بالجزائر (Alger) المكتوبة بالجزائر بتاريخ 12 نوفمبر 1852.

إن أول بناء لفرنسا بإقليم أولاد موسى كان عبارة عن بناء لتجمعين ذوا نمط ريفي، حيث كانت بنايات أرضية مغطاة بالقرميد مزودة بإسطبل لكل منها...فأغراضها وظائفها الزراعية واضحة، تم هذا سنة 1840، يسمى أحد التجمعين سان بيار -جنوب المركز الحضري الحالي- كما سبقت الإشارة إلى هذا، والآخر سان بول شمال التجمع الحضري الحالي[1]. وبعد تمكن السلطة الإستعمارية من مصادرة 400 هكتار من حوش أولاد موسى أواخر الستينات من القرن 19 ثم تأكد لها >لك أكثر سنة 1875 السنة التي تلقت المقاومة الشعبية هزيمة دامية[2]، حيث تمكنت بهذا السلطة الفرنسية من اكتساب احتياط عقاري عام، فتم بموجب هذا وبعد تزايد مطالب وحاجات المعمرين، إنشاء كنيسة ثم إنشاء دار للبلدية (بلدية سان بيار-سان بول) سنة 1900م وهذا كان في نفس موقع مبنى البلدية الحالي، ثم شرع بعدها في بناء مباني موجهة للسكان انطلاقا من المركز الجديد -أي مبنى البلدية والكنيسة- لتنتشر بمحاذاة الطرق والشوارع الرئيسية التي بدأت تتضح معالمها في ذلك الحين.

كانت المباني ذا طابع كولونيالي، يشبه طابع نيومورسك، ذات طابقين عموما، طابق أرضي وآخر علوي، بشرفات حديدية في معظمها.

وتأتي مرحلة الإستقلال، أي ما بعد 1962، حيث تحولت التسمية لهذا التجمع من "سان بيار-سان بول" إلى "أولاد موسى".

وكما أوضحنا فإن السبب يصبح واضحا، إذ أن هذه البلدة الإستيطانية سابقا مبنية على رقعة هامة من الأراضي المصادرة الواقعة على ربوة ذات موقع استراتيجي من حوش أولاد موسى، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن معظم المسيطرين على السلطة المحلية هم من عائلة تنسب إلى أولاد -أبناء- موسى، بالإضافة إلى عائلات أخرى ينتمي نسب كل منها إلى أحد أبناء وبنات موسى ابن عبد القادر، كما توضحه شجرة العائلة لورثة حوش أبناء موسى من 1700م إلى 1865م. قد سيطرت، وإلى اليوم، ديمغرافيا في هذا التجمع السكاني المدروس.

المطلب الثاني: بطاقة فنية عن موسى بن عبد القادر صاحب الحوش

1- من هو موسى؟ هو موسى بن عبد القادر*.

2- من هي زوجته؟ زوجته هي فاطمة بنت عمر.

3- من هم أبناؤه (أولاده)؟ لديه عشرة أبناء:

منهم أربعة بنات هن: 1- عويشة بنت موسى.

2- تركية بنت موسى.

---

[1] طبعا كان هذان التجمعان في رقعة حوش أولاد موسى لكن بأطراف حيث لم تكن تصلح للزراعة بالقرب من الأودية خاصة تجمع سان بول.

[2] Mahfoud Benoune, ElAkbia ; un siècle d'histoire Algerienne ; de 1857-1975, O.P.U, sans date, p 27.

* عاش كل منهما سنة 1700م – أو أواخر القرن 17 (1600)أ ، و قبلها بقليل- فيما يتعلق بالأب عبد القادر، وهذا حسب المعطيات والبيانات الأرشيفية، أنظر شجرة العائلة ورثة موسى بن عبد القادر.

3- أمينة بنت موسى.
4- حليمة بنت موسى.

وستة أبناء ذكور هم: 1- عميرات بن موسى.
2- علال بن موسى.
3- العربي بن موسى.
4- رمضان بن موسى.
5- محمد بن موسى.
6- حمدان بن موسى.

من عاصره وجاوره في المنطقة؟ من أهم معاصريه وقد كانوا جيرانه في الحوش، حيث كان كل واحد من ما سيأتي ذكر اسمه لديه حوش تقريبا بنفس المساحة ماعدا الأنثى... وهم: حريه، مناد، هجيرة، مويلحة، بن شوبان وشكير، وأحد أبناء هذا الأخير -أي شكير- قد صاهر أحد أبناء موسى والأمر يتعلق بمحمد بن شكير الذي تزوج بفاطمة بنت العربي بن موسى.

ما هو اتجاه موسى ومعاصريه وأبنائه؟ هم من عرش المراشدة، الذي يمتد نطاق تواجدهم من منطقة بودواو شرقا إلى نواحي الدار البيضاء وحمادي غربا...إلى الجنوب بمحاذاة سفوح جبال الأطلس البليدي... ومن الشمال يحدها عرش أولاد هداج الذي يشمل نطاق تواجدهم بودواو البحري ورغاية إلى الشاطئ، أما من الشمال الغربي فيحدهم عرش هراوة الذي يشمل الدار البيضاء إلى المرسى وعين طاية وبرج البحري - حاليا- إلى منطقة قبيلة الحراش التي تمتد بمحاذاة الواد الذي يعرف حاليا بواد الحراش.[1] وبصفة عامة فإن عرش المراشدة وحتى عرش أولاد هراوة وأولاد هداج ينتميان إلى نفس القبيلة وهي قبيلة الخشنة.

ولو أخذنا بعين الإعتبارالتقسيم الفرنسي لقبيلة الخشنة الذي قسم إلى قسمين حسب التوضيح المجالي أو الجغرافي وهما "خشنة الوطية" لأفراد القبيلة المستقرين بالسهل و"خشنة الجبل" لأفراد القبيلة المستقرين في سفوح جبال الأطلس البليدي، فنجد عرش المراشدة من "خشنة الوطية".[2]

وعموما فإن قبيلة الخشنة تمتد من منطقة يسّر حيث تبدأ حدود نطاق قبيلة تاورقة... إلى منطقة الحراش وحمادي حيث كانت قبيلة الحراش وعرش بني موسى (سيدي موسى حاليا).

المطلب الثالث: الرمزية في المعرفة العامية لسكان الإقليم الأصليين

لدراسة المعرفة العامية لمجموعة ثقافية ما، يجب أن يوضع في الحسبان أن " المعطيات الأساسية هي معطيات تنبؤية، هي الأحكام التي تعبر عنها جماعة ثقافية بديهية دون تشكيل الحجج التي تتبني عليها تلك الأحكام، على سبيل المثال مجموعة أو أعضاء نفس المجتمع، أيا كان هذا المجتمع، يجمعون على الحكم على أن أمرا ما بأنه مؤذ وخبيث، ولكن لا يمكنهم كلية من تعريف المبادئ والأسس التي تدعم وتبني أحكامهم "[3].

---

[1] Voir plan de l'Algérie partagé par tribus en 1846.

[2] أنظر الورقة الإخبارية الفرنسية الناطقة بالعربية "المبشر" سنة 1870 بقلم الكونت دوفيون أمير البحر عن والي ولاية الجزائر، ص ص 260-263.

[3] Dan Sperber.Ze: Symbolisme en général, collection savoir Hermann, Paris, 1974, p 10.

لطالما سمعت أثناء طفولتي، عبارات تتداول بين السكان المحليين الأصليين (les habitants de souche) للإقليم ككل[1] (تعود إلى الفترة الاستعمارية قبل 1962)، خاصة كبار السن مفادها انه إذا وضع بوزقزة العمامة فإنه حتما ستهطل الأمطار في الغد (إذا دار بوزقزة لعمامة تصب الشتا في الليل)، كان سكان الإقليم يطلقونها دون الحاجة لمعرفة السبب، أو كيفية حدوث هذا، أو لماذا يحدث هذا... كان الجهل... حيث التفكير العامي المعتمد على الأعراف المتناولة شفهيا والمسلّم بها دون نقاش. معظم سكان الإقليم ليسوا مطبعي العلاقات مع الكيان العسكري الفرنسي (أثناء فترة قبل 1962)، كان الاستعمار الذي طبق عليهم قانون الأهالي... لم يدخلوا المدارس ولم يكن هناك مساجد في الإقليم كله، هذه الظروف ساعدت على انتشار المعرفة العامية في أوساط سكان الإقليم.

كنت أتخيل " بوزقزة " رجلا يضع عمامة، ثم في الجهة المقابلة هطول المطر، لكن ما علاقة هذا بذاك ؟ في سن المراهقة كنت كثير التأمل إلى الجبال الواقعة بجنوب الإقليم، خاصة جبل "بوزقزة " (Bouzagza)، كان ذا منظر جميل ويسلب العقل، يجعلك تكثر وتمعن النظر فيه إلى أن تفطنت إلى تفسير وحل اللغز الذي حيرني في صباي.

إن قصة عمامة بوزقزة أو هطول المطر، لا يعدو الأمر كونه ظاهرة مناخية تساهم في هطول المطر، فعندما تكون السحب الثقال منخفضة، تعمل الجبال بدور الحاجز الذي يمنعها من مواصلة المسير، فتتراكم السحب فتغطي قمة الجبال (منها جبل بوزقزة وهو أعلى قمة يحد الإقليم جنوبا) ثم تتراكم ببطء السحب تلو الأخرى، فيحدث هطول المطر، بعد يوم، هذا ما أثبتته التجربة، أما إذا كان الضغط مرتفعا (أي حار) تكون السحب مرتفعة بحيث لا تلامس قمم الجبال، فلا تنشئ سحب المطر الثقيلة بسبب عدم تراكمها بواسطة الحاجز الجبلي.

إنك لو طلبت من كبار السن من العوام أن يشرح لك الأسس التي تبنى عليها القاعدة العامية (إذا وضع بوزقزة العمامة تسقط الأمطار غدا) سوف لن يعطيها لك، لأنه ببساطة لا يستطيع، لا يعرف، لا يمكنه إعطاءك إياها، ففاقد الشيء لا يعطيه، بل يقول أنهم قديما عند دخول فصل الشتاء، إذا أحسوا بالخوف من تأخر المطر وبموسم الجفاف، كان السكان ينظرون إن (وضع بوزقزة العمامة) أي إن كانت هناك السحب المنخفضة بفعل منخفض الضغط الجوي وهي السحب الماطرة.

المطلب الرابع: الرمزية في تاريخ الإقليم

إن تاريخ إقليم أولاد موسى (المسمى سابقا سان بيار-سان بول) يحمل في طياته الكثير من الرموز، نقتصر على ذكر بعضها، والذي أراه الأكثر أهمية.

قبل الاحتلال الفرنسي (1830) كان الإقليم ملكا لعائلتين أو لا يتجاوزن أربع عائلات في الإقليم ككل، بعد الاحتلال، لم يكن هناك تجانس بين السكان المحليين والمعمرين الأوروبيين (إسبان، برتغال،

[1] تعني كلمة " الإقليم ككل " كل المنطقة التي تقع عليها بلدية أولاد موسى وضواحيها من البلديات، حيث تمثل آخر نقطة للسهل المتيجي من الناحية الشرقية، حيث هذا الإقليم ذو التضاريس السهلية سلسلة من جبال الأطلس البليدي وأهم قمة بهذا الإقليم، والتي تقع في الجهة الجنوبية له، هي قمة " جبل بوزقزة ".

فرنسيين)، تمت مصادرة مساحات كبيرة من أراضي العائلات المحلية، تعد بالهكتارات، ظروف الاستعمار جعلت العائلتين تبيع مساحات كبيرة، في المناطق التي تنبذها، حيث يتواجد المعمرون الأوروبيون. تقع هذه المساحة[1] بين تجمعين أقامتهما الحكومة الفرنسية وفق قانون 1840م، هما سان بيار في الجهة الجنوبية، وسان بول في الجهة الشمالية.

لقد بيعت هذه المساحات لعائلة (م)[2] المحلية أيضا، لم يكن قبل التجمعين الأوروبيين تجمعا، بل كانت منازل مبعثرة، وهي بالمقياس الأوروبي أشباه منازل[3]، بنتها بالطوب ونبات الديس والقصب والخشب، تشيد وسط الحوش الكبير المحاط بالتين البربري، كان المنبوذون من أفراد الأسر يحصلون على حصتهم الأرضية للبناء قرب الطرق، لأنها (في نظرهم) أبعد عن " الحرمة " من البناء داخل عمق " الحوش".

لم يكن هناك تجانس، لم يكن هناك اندماج بين السكان المحليين والأوروبيين، ولضمان أمن الأوروبيين تم إنشاء ثكنة الخيالة العسكرية (G.M.S) تقع جنوب غرب تجمع سان بول.[4]

تسمية التجمعين تعبران أو/و ترمزان إلى روح الحملة العسكرية الاستعمارية الفرنسية، روح المسيحية ذات المذهب البروتستانتي التي ميزت هذه الحملة، والتسمية تعود إلى قسيسين نشطا في حملة التبشير هما (St Pierre) و(St Paul).

وتأتي سنة 1900 حيث تم إنشاء دار البلدية التي تهتم بتسيير الإقليم الذي اتخذ تسمية (St Pierre-St Paul) " سان بول- سان بيار " حيث يحد هذه المقاطعة غربا بلدية فوندوك (Fondouk) خميس الخشنة[5] حاليا، في منطقة " الخشنة " غربا، حي أولاد العربي حاليا.

يقابل مركز دار البلدية معبد مسيحي، كما عبر عليه أحد المبحوثين " مرابو أنتاع اليهودي " حيث ينسبه الكثير إلى اليهود أي معبد يهودي، لكن في الواقع هو معبد مسيحي، كان البناء بطراز "النيومورسك" أي كل من مبنى البلدية وبناية المعبد.

أما في المرحلة ما بعد 1962 فإن كل هذه المعالم الأوروبية طمست وهدمت من جهة (مثل المعبد المسيحي، ومقر البلدية الذي بني سنة 1900)، أو كيّفت واسترجعت (مثل المباني التي تركها المعمرون) وأعيد بناؤها حسبما يخدم الهوية المحلية، بإبدال الرموز الدخيلة برموز الهوية المحلية، ففوق المعبد الذي هدم تم بناء المسجد الهام بالمدينة من حيث الزمن والمساحة، بعدما تم توسيعه صار المسجد رقم واحد من حيث المساحة في ولاية بومرداس. تم تدمير مقر البلدية القديم في النصف الثاني من الثمانينات، وبني فوقه تماما المقر الحالي للبلدية، من طرف رئيس البلدية آنذاك، وهذا رغم معارضة بعض من النخبة المثقفة، حيث عبر

---

[1] الرقعة التي صارت فيما بعد مدينة أولاد موسى.

[2] التي سيصبح لها قوة في الفترة ما بعد 1962، حيث أن مركز المدينة في معظمه مقام على ملكية هذه العائلة التي استرجعتها، حيث سيطرت على السلطة المحلية إلى اليوم، فمن أفرادها المعارض والآخر الحاكم.

[3] كما يلاحظ هذا في العقود القديمة التي تعود إلى فترة الاستعمار حيث تكتب عند موثقين فرنسيين.

[4] حاليا تسمى حي (la cité).

[5] وهي حاليا (خميس الخشنة) دائرة تضم أولاد موسى مع بلديات أخرى.

لي أحد المخبرين[1] " لقد ذهب إلى روسيا ورجع منها روسيا، هو من حطم المبنى القديم، يعتبر كتراث تاريخي للمدينة، كان بالإمكان عدم تدميره، عارضته بشدة آنذاك، لكن بدون جدوى...".

لقد تم استرجاع أراضي بما عليها من طرف العائلة (م)، ويتعلق الأمر هنا بوسط المدينة، هذا المجال الهام من مجالات المدينة، حيث تم بناء مباني فردية (فيلات) مجهزة بمحلات في الطابق الأرضي، أما الطوابق العلوية قد تصل إلى ثلاث طوابق، كلها بمحاذاة الشارع الرئيسي، من مفترق الطرق الرئيسي بوسط المدينة إلى مركز الدرك الوطني.

نخلص مما سبق، أن مدينة أولاد موسى كجزء من الشبكة الحضرية الوطنية قامت بالدور الرمزي الذي لعبته معظم المدن الأخرى، عبر كل الأزمنة والأمكنة، هذا الدور يتمثل في إثبات الهوية المحلية، باستبدال الرموز الدخيلة والأجنبية، بأخرى محلية، والخوف من الأجنبي في أوساط سكان المدينة وضواحيها.

لكن هلا تزل مدينة أولاد موسى تلعب هذا الدور لمواجهة ما يطلق عليه الخبراء الاستعمار الجديد، هذا الاستعمار المبني على الاقتصاد والتسويق ؟ أو بالأحرى كيف تواجه هذه المدينة الصغيرة المنتمية في هذه القرية الصغيرة -أي العالم بأسره- الذي يسطر عليه الآن نظام عالمي متكامل مبني على التجارة والسوق، أي اقتصاد السوق، حيث الأولوية للسلعة -كل شيء صار سلعة تتداول- وينظر للفرد الاجتماعي كمستهلك ؟

من خلال الفصل المتعلق " بالسلطة المحلية في المدينة " نستخلص الإجابة عن هذه التساؤلات حيث نجد هذه المدينة الصغيرة أخذت نصيبها من الزحف الثقافي والإيديولوجي للنظام العالمي الجديد، فباتت السيطرة للنخبة التي تنتهج نهج هذا النظام، أي نظام اقتصاد السوق، حيث أن النخبة المسيطرة منذ التسعينات إلى اليوم (2008) هي نخبة أرباب العمل ورؤوس الأموال، الخواص، وليست النخبة الثقافية، وهنا أقصد الشخصيات القيادية لكل نخبة، لأنه قد نجد أصحاب الشهادات العليا في نخبة أرباب العمل والمقاولين، إلا أن القيادة لمن يتقن تقنيات المفاوضات، بدون شهادات، يعرف كيف يستغل رأس المال الاجتماعي-الاقتصادي، فمن الناحية الاقتصادية يعرف كيف يجلب المستثمرين الأجانب والوطنيين، أما من الناحية الاجتماعية بمصاهرة بعض المستثمرين الكبار ذوي النفوذ الكبير في السلطة -مثل تزويج أحد إخوته بابنة رئيس مجمع (La belle)- بالإضافة إلى عراقة اسم عائلته في المنطقة.

هناك رمز آخر، يظهر أن هذه المدينة الصغيرة نالت نصيبها من عولمة نظام اقتصاد السوق كغيرها من مدن المعمورة، حيث نجد ثقافة " الهيب-هوب "[2]، حيث نلاحظ شعارات الهيب-هوب في جدران بنايات هذا التجمع المحلي، بالإضافة إلى كل ما يرمز إلى هذه الثقافة، من تسريحات الشعر والألبسة (ذات اللون

[1] وهو أستاذ التاريخ والجغرافيا بأحد مؤسسات التعليم المتوسط بأولاد موسى، وهو ذو مستوى جامعي، وهو من بين الجامعيين الأوائل في فترة نهاية الـــ 70 وبداية الثمانينات.

[2] حركة ثقافية شعبية (POP) ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الثمانينات تتضمن موسيقى الراب (Rap Music) والرقص الصاخب، والشعارات والرموز المعبرة عن معاني في كل الأماكن كالجدران. انظر:
Collins York English dictionary, millennium edition, librairie de Liban publisher, 2000, p 732.

الملمع، وسراويل نصف ساقية الخاصة بالهيب-هوب) وخاصة عند الشباب والمراهقين المولودين في سنوات التسعينات.

يمكن ربط هذه المظاهر لدى شباب المدينة، بمظهر آخر، هو غزو الفضائيات المقعرة، حيث يسهل استقبال القنوات الفضائية والتي في معظمها تمثل ثقافة الآخر، هذا "الآخر" المسيطر بنفوذه، وبرؤوس أمواله، جعله هذا يسيطر على القنوات الفضائية الكبرى، التي تساهم في نشر ثقافة الآخر إلى كل أنحاء العالم.

إن المتجول في مجالات المدينة يجد بكثرة، شبابا ما دون العشرين من العمر خاصة، بقصات شعر خاصة، ملمع بمراهم وميبسات (Gel) الشعر، بالإضافة إلى الأقمصة المرصعة بالشعارات والرسومات الدالة على أجساد عارية أو نصف عارية، وكذا أشكال توحي على العنف، بالإضافة إلى سراويل بصفة ملمعة، نصف ساقية عريضة، وممزقة أحيانا... كما أنه كثير ما تسمع عبارات ساخطة من قبل الكبار في السن، على سلوكات بعض الشباب لعدم الاحترام، العنف، الكلام البذيء بدون الأخذ بعين الاعتبار من هؤلاء الشباب، أما من يتكلمون، أمام رجل محترم وعائلته، أو زوجته ...الخ. كل هذه المظاهر عبارة عن رموز لوجه من أوجه النظام العالمي الجديد، بث عبر وسائل الإعلام الثقيلة* على وجه الخصوص، وشهر له فيها، وطرحت في أرض الواقع من طرف الفئات العمرية الصغرى، والتي لم تملك بعد النظرة النقدية، كما سهّل عليهم الأمر السلع والخدمات (الرموز) الخاصة بثقافة هذا النظام الجديد.

* ناهيك عن انتشار محلات (Cyber Café) و دخول شبكة الأنترنت عبر شبكات الهاتف الثابت ، مثل شبكة الهاتف المنزلي اللاسلكي (ذو الرقم 020) و المزود بجهاز (Modem)الكثير الإنتشار بمدينة أولاد موسى

الفصـــل الرابـــع

السلطة في المدينة المدروسة

المبحث الأول: البناء الطبقي لمجتمع المدينة والطبقة المحتكرة للسلطة بأولاد موسى

المطلب الأول: التركيبة الإجتماعية لمدينة أولاد موسى ، بمنظور ماركسي (التقسيم الطبقي لمجتمع المدينة المحلي)

من خلال الملاحظات المستمرة – ملاحظات مباشرة و ملاحظات بالمشاركة[1]- والتي كانت موجهة حسب اهداف البحث ... من خلال الإحتكاك المتواصل مع افراد مجتمع المدينة ، من مختلف الفئات و المستويات- الاجتماعية ، الإقتصادية ، الثقافية- و هذا الإحتكاك يكون قصديا و ممنهجا ايضا في اطار الملاحظة بالمشاركة من خلال كل ما ذكرته ، بالإضافة الى التفكير الطويل و المتواصل من جهة ، وبالإستعانة بالقراءات ... بدأ يتضح لي و بجلاء او صورة المجتمع المحلي الذي يعمر مدينة اولاد موسى خصوصا وإقليم أولاد موسى* عموما.

حيث بدأت تتجلى لي طبقات وفئات اجتماعية ، او لنقل أشباه طبقات كمفهوم اجرائي ، وهي عبارة عن خمس طبقات بالإضافة الى طبقة الفلاحين ملاك الاراضي الواسعة التي امتلكوها عن طريق الإرث الممتد في التاريخ قد يصل الى ما قبل الإستعمار ، أي طبقة سادسة وهي تندمج بين طبقتين.

و بوصف الطبقات من الطبقة العليا الى الطبقة السفلى نجد مجتمع المدينة الذي ينقسم على هذا النحو :

1- الطبقة البورجوازية الحاكمة المسيطرة على الحكم – المحلي - :

وحتى الآن تمثلها عائلة واحدة ... حيث سيطر على رئاسة البلدية فرد فعال من هذه العائلة لثلاث عهدات و من سبقه كذلك كان من نفس العائلة (وهو يعارضه الأن) ، كما انه أي الرئيس الحالي للبلدية بصدد تحضير اخيه الشقيق ليخلفه حي لديه مكتب خاص بمبنى البلدية ليتخذه عضدا له ، ولو أنه في أخر المطاف فضل الترشح هو شخصيا – أي الرئيس الحالي- في الإنتخابات المحلية ليفوز بها اغلبية ساحقة ، كما سنرى في الفصل الخاص بالحكم –أو السلطة- المحلي.

إن تسمية هذه الطبقة بـــ " البورجوازية " المحلية – وتمثلها عائلة (م) التي تنتهي نسبها القريب الى موسى بن عبد القادر[2]– يجعلنا نميل الى الفهم بأن السيطرة على السلطة المحلية تكت لها بواسطة أو بعامل امتلاكها للرأسمال الإقتصادي، لكن الواقع عكس ذلك بل إن رأسمال العائلة الإجتماعي المتمثل في عراقة تاريخ العائلة بالمنطقة اكثر من 200 سنة على الأقل كما تثبته بعض الوثائق الخاصة بترسيم ملكية أراضي الأهالي سنة 1885م ... فبهذا الرأسمال الإجتماعي (الجاه) جعلها تملك رأسمالها اقتصادي (ملكية وسائل الإنتاج ، مصانع ...) ، مما أدى بها الى امتلاك القدرة على السيطرة محليا.[3]

---

[1] sous la direction d'Alex Mucchielli, Dictionnaires-méthodes quialitative en sciences humaines-édition Armand Colin,Paris,2 ed 2004, pp 174-180.

* إقليم أولاد موسى: أي بلدية أولاد موسى ككل، أما مدينة أولاد موسى فأعني التجمع الرئيسي لبلدية أولاد موسى.

[2] إنظر شجرة العائلة لعائلة أولاد موسى.

[3] أي من خارج الوطن.

2- طبقة برجوازية المقاولات و الصناعة :

تحتوي هذه الطبقة على السكان الأصليين بالإضافة الى السكان الاجانب عن النطاق الوطني3 ، خاصة السوريين و هم عبارة عن مستثمرين.

و عموما فإن أهم النشاطات الإقتصادية التي يمارسونها هي بالدرجة الأولى المقاولات و الصناعات التي تصب بصفة عامة في الأشغال العمومية : من تعبيد الطرقات- و التي ظهرت خصوصا مع أواخر التسعينات[1]- و انتاج مواد البناء و حجارة الأرصفة[2]. بالإضافة إلى النقل البري بكل أنواعه ، وكذا صناعة أنابيب الضغط العالي[3]، بالإضافة الى مصنع الزيزت الصناعية (زيت المرحكات) و يسيطر عليه السوريون.

3- طبقة البورجوازية : و تتركب في مجملها من :

- تجار (سواء بالتجزئة أو بالجملة) لمختلف السلع كالمواد الغذائية العامة ، خردوات وعقاقير.

- مالكو أراضي ، عبارة عن قطع أرضية صغيرة و متوسطة المساحة تقع في مواقع حيث النشاط الفلاحي لم يعد ذا اهمية اقتصادية على صاحب الارض (كتلك الواقعة بوسط المدينة او بالضواحي القريبة منها ...) فيضطرون الى تغيير النشاط و هذا هو الغالب بيع القطع الأرضية ... بالإضافة الى الإشتغال في التجارة ذات الطابع الخدماتي ، كالأنترنت وملاحقها...

4- طبقة الفلاحين مالكي الأراضي الواسعة :

وهم كما أسلفت في الذكر في مجملهم من السكان الأصليين جزء منهم بقي في نفس النشاط الفلاحي ، وهذا لعدة أسباب منها اقتصادية حيث شساعة المساحات تجعل المحصول كبير الكمية ، مما يؤمن عوائد مقبولة و طبيعية من خلال الوفرة في المياه والأبار العائلية ، و التي تتغذى عموما من سدى " قدارة " و " الحميز "[4] ، هذا من جهة و من جهة أخرى عدم ملائمة الأرض لتحمل ثقل المباني العالية ... مثل الشركة الصينية بناء مشروع (1700) فتم نقله الى المنطقة ما بين المزارعة و مويلة حيث الأراضي الصخرية كما توضحه خريطة البنية الليتونية و كذا خريطة المنحدرات حيث أن هذه الأخيرة تصلح للبناء أكثر من للزراعة.

كما ان أعضاء طبقة الفلاحين مالكو الأراضي الواسعة يشتغلون في نشاطهم الفلاحي بمناطق أخرى من الإقليم الشرقي لسهل متيجة و التي لا تقع ضمن الحدود الإدارية للبلدية و يكون ذلك إما عن طريق المجموعات التعاونية الفلاحية أو كراء أراضي ملاك أخرين أو شراء مساحات اخرى موجهة للزراعة ... فلهذه الأساب ظلت هذه الطبقة محافظة ولأسباب أخرى اجتماعية ، حيث ان العائلات الكبرى تمنع و تصعب اجراءات بيع الأراضي ... بشتى الوسائل قد يصل الى القطيعة و حرمان الراغب في البيع من الإرث ... أو

---

[1] باستثناء عائلة قنديل التي يعود تاريخ أرستقراطيتها الى ما قبل الإستقلال ... و أهم نشاط تشتغل فيه هو تعبيد الطرقات عبر كل مناطق الجزائر.

[2] شركة لصناعة أنابيب صرف المياه ، و أحجار الأرضفة ، وبلاط الأرصفة التابعة لعائلة رئيس البلدية الحالي.

[3] شركة تابعة لعائلة قنديل.

[4] المتواجد بخميس الخشنة وكذا بلدية قدارة، و التي كانت تعد قبل تعداد 1998 ضمن الحدود الإدارية لبلدية أولاد موسى.

استغلال رأسمال الإجتماعي للأسرة[1]، فيواجه الراغب في البيع بكل أنواع القذف والشتم و شيم الدناءة / وهذا كعقاب اجتماعي يحتويه نسق الجماعات المحلية حيث قد يصل العقاب الإجتماعي الى عقاب جسدي ينتهي احيانا بعواقب وخيمة.

مع التحولات الطارئة في المجتمع الجزائري و مجتمع أولاد موسى جزء منه ، نجد بعض العائلات المنتمية الى هذه الطبقة بدأت تندمج في طبقة بورجوازية المقاولات و الصناعة

-كعائلة "ك" التي اقتحمت نشاط تعبيد الطرقات و الأشغال العمومية – إلا أنه مع ذلك بقيت تحافظ على الأراضي العائلية و النشاط الفلاحي بصورة ثانوية ، ايست لها نية البيع.

و منهم من لندمج في نشاطات اقتصادية من اختصاص طبقة بورجوازية الصغيرة ، لكن يمارسونها بصورة ثانوية.

5- طبقة – نسميها كمفهوم إجرائي – المتوسط:[2]

و هي تشكل في المجتمع المدروس ، من عمال اجراء ، موظفين ، معلمين و أساتذة بالإضافة الى حرفيين فنانين من المرغب تخصصهم هو زخرفة الأسقف (أسقف المازل والصالونات و المقاهي ...).

من حيث الأصل الجغرافي هم مختلطو الإنتماء ، فمنهم السكان الأصليين من جهة ، ووافدين سواء من مختلف اقطار الوطن (خاصة الجهة الشرقية كسطيف ، يرج بوعريريج و ميلة) أو من خارج الوطن (فلسطين ، سوريا) ، من جهة أخرى.

6- طبقة أصحاب النشاطات الإقتصادية الهشة :

و أفراد هذه الطبقة في معظمهم من الوافدين ، حيث قدموا خصوصا من العطاف ومستغانم و الشلف ، من أجل " لقمة العيش " أي تلبية الحاجات الضوروية لحياة الإنسان الأمر الذي يحفزهم أو يدفعهم للإشتغال في أي مجال من المجالات الإقتصادية حيث يبذلون الجهد الكبير من أجل عوائد قليلة – غذاء في بادئ الأمر – إلا أنهم بدأوا ينتظمون في نسق تسييره قوانين عرفية يحددون بموجبها تغيرات تسعيرة جهدهم المبذول.

و من خصائصهم الجغرافية أن نسبة منهم –وهي قليلة جدا- من السكان الأصليين والنسبة الكبيرة من الوافدين –من العطاف و الشلف...- تتراوح فئاتهم العمرية من 14 سنة الى 70 سنة ، وهم على العموم غير مقيمين دائمين، أو هكذا يكون هدفهم ، ومنهم من يمر عليه الزمن لينهي حياته بأولاد موسى ، يقطنون في الغرف* التي يخصصها لهم الفلاحين الكبار و ملاك الأراضي الواسعة.

---

[1] تصل العقوبة الإجتماعية الى حصار اجتماعي للأسرة الراغبة في البيع بقطع التعامل معها و عدم الزواج منها.

[2] تم تسميتها كطبقة متوسط كمفهوم اجرائي، لأن الطبقة المتوسطة أوسع من تلك الموجودة في المجتمع المدروس، وليزال الغموض يكتنفها ، وجدال بين السوسيولوجيين لا يزال قائما ، أنظر :

Francois Gresel et autres,Dictionnaire des sciences humaines : Anthropologie sociologie , ad Nathane Université , Paris, 1994, P59.

* الغرف هي عبارة عن إما حاوية (Contuner) أو بيت قصديري من مواد البناء كالإسمنت يخصصها مالك لعماله المؤقتين (زوافرة ، تسمية محلية لهم و هي مأخوذة من كلمة فرنسية (les ouvriers) و الأكيد أن مضمونها – خاصة الإجتماعي – يختلف عن مضمون ه في لغته الأصلية بتحوله الى اللهجة العامية الدراجة بالمنطقة).

و هنا تجدر الإشارة الى تنامي ظاهرة متعلقة بنشاط اقتصادي غير رسمي ، حيث تم التأكد من حالة – والأمر يتعلق بأحد الفلاحين من طبقة ملاك الأراضي الواسعة حيث يقوم بإيواء اعضاء الطبقة الدنيا أصحاب النشاطات الهشة- بالغرف المخصصة لإيواء عماله الخاصين به مقابل سعر " 50دج" لليلة الواحدة ، مع ترك بطاقة هويتهم عندة كصمانات أمان ، أهو سوق الفندقة غير الرسمي ؟! مع العلمل ان زظيفة الإيواء بواسطة قطاع الفندقة غير متوفرة حليا بالمدينة ، باستثناء بودواو من الناحية الشرقية و رويبة من الناحية الغربية ، وأقرب قطب حضري من هذا القطبان الى أولاد موسى هو "بودواو" حيث يبعد عنها بأكثر من 6 كلم نحو الشمال الشرقي للمدينة.

متسكع[1]. تاريخيا فإن هذه الكلمة (استعملت من طرف عامة الناس)، لتشير الى اولئك الأفراد الذين يغادرون مزارعهم في اتجاه مزارع المعمرين للعمل كأجراء. و هذا الطلاق بين الفرد و قبيلته (أو عرشه) و العيش بدون أسرة (وهذا حال معظم هذه الطبقة الدنيا بمجتمع المدينة) جعلت نظرة القبلية الى هذا الفرد (سلبية) فتحول مصطلح Ouvrier (أي عامل أجير) الى صعلوك أو متسكع على جدار الشارع الرئيسي للمدينة الذي خرج عن العادات و أخلاق القبيلة و أصبح يعيش حياة مختلفة عن تلك التي نشأ فيها اجتماعيا.

" وهنا بدأ ذلك الفرد يشعر بتخلي قبيلته عنه فبدأ يبحث عن جماعة أخرى ينتمي اليها .. فوجد جماعة العمال الذين يشبهونه في أوضاعهم الإجتماعية و الإقتصادية "[2]

فتشكل هؤلاء في تجمهر طبقي بهم، و كان هذا خاصة في سها متيجة حيث " نلاحظ بعد الإستقلال غياب البنية القبلية" حيث استولى المعمرون خاصة (الإسبان و البرتغاليون)[3] على مساحات شاسعة من أراضي الفلاحين التي تحولت الى الملكية العمومية عند الإستقلال حيث استغلت أثناء الثورة الفلاحية كملك للدولة*،

---

[1] بلقاسم بوقرة، مرجع سابق، ص166.

[2] نفس المرجع.

[3] يظهر جليا في تسمية الكثير من " الأحواش" بالإقليم بأسماء أوربية ذات نكهة اسبانية مثل "حوش توريس" و " حوش دروكس" ... وهي اسماء الأوربيين الذين استفادوا من هذه الأراضي المصادرة بحكم قانون 1973. حيث تم الطلب من الجزائريين اثبات الملكية كتابيا ، وبما أن الثقافة الجزائرية لم تعمل بذلك في كل أشكال الملكية و في كل المراحل التارخية السابقة ، فأمسى الإستيلاء على الأراضي عموما، و الخصبة منها خصوصا أمرا سهلا ، فتحولت كل الأراضي التي تروق للمستعمر بطرق شبه سلمية أو بطرق القوة. أنظر بلقاسم بوقرة ، نفس المرجع ، ص161-166 ، أنظر أيضا :

Mahfoud Bennoune,ElAkbia , un siècle d'histoire Algérienne de 1857-1975, O.P.U Alger

لا سيما الصفحات 24-25 حيث نجد انه سنة 1871 حيث تلقت المقاومة الشعبية للريفيين هزيمة دامية ، حيث انقسمت الجزائر الى ثلاث محافظات متصلة بفرنسا حيث ثم مصادرة 3028000 هكتار من الجزائريين الى المعمرين ، حيث تقاسم 24900كولون 218000 هكتارا (أي متوسط اكثر من 113 هكتار للكولن الةاحد) مقابل أ واحتفظ الدومان الكولونيالي ب 11000000 هكتار بينما ثماني ملايين من " الأهالي (indigènes)" تقاسموا 7133000 هكتار فقط (أي متوسط 0.89 هكتار للفرد أو الأسرة).

* أنظر الأمر (71-73)، مؤرخ في 20 رمضان 1391هـ الموافق لـ 8 نوفمبر 1971 ، الفصل الثالث المتضمن الثورة الزراعية لاسيما المادة 27 : " لا حق في الارض للمالكين الزراعيين الذين لا يساعدون في الإنتاج و يسقط حق كل مستغل سواء كان مالك أو غير مالك يهمل فلاحة الأرض ... " (ص 1642) و المادة 28 " يلغى حق الملكية في كل أرض زراعية أو

حيث تشكل هذه الاراضي مصدر شغل لأعضاء الطبقة الدنيا المتكونة من فئة الغرباء – يأتون خاصة من الولايات الغربية كالمدية ، الشلف و مستغانم – و لو أن هذه المساحات على شساعتها تمثل نسبة قليلة[1]، مقارنة بالأراضي ذات الملكية الخاصة بعد استرجاعها من طرف اصحابها المحليين بعد فضل الثورة الزراعية ، وكذا اواخر الثمانينات ليتحول أصحاب القطاعات الهشة " الزوافرة" من القطاع الرسمي الى القطاع غير الرسمي عند الخواص مالكو الأراضي المحليين بضواحي المدينة ، و نفس الشيء لمناطق اخرى من سهل متيجة .

"و بالنسبة لهؤلاء (الزوافرة) فإن النزوح الى المنطقة بحثا عن العمل (يجعلهم يختارون) بين .. أسلوب الهجرة الفردية المؤقتة أو (اختيار) الإنتقال للسكن الهامشي اللاشرعي المؤقت في المزارع او فوق الأراضي العمومية ..."[2].

و النوع الأول من عدم حضورهم الغجتماعي هو الموجود بإقليم مدينة أولاد موسى أي النزوح الفردي المؤقت ، وهذا ما يفسر لنا امرأخر متعلق بالعمران و التحضر حيث أن غياب أسر الأفراد النازحين يقلل الحاجة الى ماوى يأوي عائلاتهم ، ومنه غياب ظاهرة السكن الهش غير المخطط (البيوت القصديرية خاصة).

المطلب الثاني: توزيع الجماهير المختلفة للمجتمع

بالإضافة الى الطبقات السوسيو-اقتصادية ، التي يتركب منها مجتمع المدينة ، فإننا نجد عدد من جماهير السياسيين ، المثقفين ...

- **جماهير السياسيين** :

و يتوزعون عموما عبر كل الطبقات الإجتماعية للمجتمع المحلي*، ماعدا الطبقة الدنيا كما هو موضح في الشكل (3) ، وعلى رأس الهرم نجد رئيس البلدية الحالي ، حيث انه ليس موضح لحزب سياسي بعينه ، بل بحسب حساباته و استراتيجياته ، حسب موازين القوى للكتل السياسية في الوطن عموما.

فقد انتقل من التجمع الوطني الديمقراطي حين كان مسيطرا في بداية التسعينات و أواسطها ، ثم جبهة التحرير الوطني لما استعادت مكانتها، ثم انتقل الى (الأحرار) حين صارت موازين القوى مع هذه القائمة التي تنتمي اليها رئيس البلدية ، اما عن أنصاره فيتبعونه أينما أنتقل ، حيث ان هدفهم هو الرئيس شخصيا لا

معدة للزراعة بالنسبة لكل مالك لا يقوم بالإستغلال حسب أحكام هذا الأمر ... لفائدة الصندوق الوطني للثورة الزراعية " (ص 1644) في المادة 119 " يستثنى من صفة المستحق في الثورة الزراعية من يكون عضوا في جماعة لمزرعة مسيرة ذاتيا او لتعاونية زراعية لقدماء المجاهدين ... " دون اهمال شعار " الأرض لمن يخدمها " المتضمن في المادة الأولى من الامر (71-73)، أنظر الجريدة الرسمية العدد 97 السنة السنة 8 الصادرة في يوم الثلاثاء 12 شوال 1391 هـ الموافق لـ 30 نوفمبر 1971/ ، ص1642-1653.

[1] أنظر خريطة الملكية العقارية الموجودة في الملاحق.

[2] محمد بومخلوف ، التحضر ، مرجع سابق ، ص201.

* باستثناء الأجانب من سوريين و فلسطينيين ...

النسق السياسي بعينه[1] ... ويتوزعون على كل طبقات المجتمع المحلي ماعدا الطبقة الدنيا بنسبة قليلة و المنتمين الى هذه الطبقة الاخيرة هم من السكان الأصليين الذين يمسهم تحسين حياتهم الإجتماعين في اطار هذا المجتمع لا في مجتمع اخر.

- **أما جمهور السياسيين المعارضين** :

فهم يتوزعون خاصة على طبقتي البورجوازية الصغيرة و الطبقة (المتوسطة) – العمال و الموظفين والأساتذة – هدف كا من الطبقتين هو إما تحقيق السيطرة على السلطة المحلية ، أو الوصول على الأقل الى حيازة مفوذ في أروقة المجلي البلدية حيث تصب ضواحيها (قطر البلدية عموما) في كل طبقة لتحقيق مأربها، و ما تراه ناقصا في مدينتهم.

أخبر أحد المبحوثين أنه من " العيب " عدم توفر مكتبة للقراء ، الأمر الذي اضطر الطبقة المثقفة الى تحضير الأبحاث أو/و المطالعة في مكتباتخارج المدينة أو في اماكن اخرى كالمنازل أو المسجد (بالنسبة لطلبة البكالوريا مثلا ...) فجمهور المثقفين المنطورين تحت الطبقة (المتوسطة) لمجتمع المدينة ، يحملون مطالب ، ينتج منها انشاء وبناء هياكل قاعدية و ثقافية في النسيج العمراني للمدينة كمكتبة ذات مبنى كبير ومتميز في وسط المدينة أو احد شوارعها الكبيرة ... وهي مطالب تختلف في كثير من الأهداف عن مطالب الطبقة البورجوازية الصغيرة أو طبقة برجوازية المقاولات. فمؤخرا (شهر أوت 2007) لاحظت مساحات كبيرة من أربعة بساتين لشجرة البرتقال ، الواقعة في الضاحية الشمالية الشرقية و إشاعات في دار البلدية تتحدث عن انشاء منطقة اعمال حرة*، و أخرى – وهي مخيفة للكثير من السكان و المهتمين بالبيئة – تتحدث عن انشاء سوق الجملة للخضر و الفواكه[2]، و هذا ما أثبتته ملاحظاتي لملف في مكتب مصلحة التهيئة العمومية ، يحمل عنوان " مشروع سوق الجملة " و هذا كل أثناء حواري مع مهندسة مختصة في الترميم ، مبعوثة من قسنطينة في مهمة بالبلدية[3]. وهذا اكيد يجد قبولا في أوساط طبقة برجوازية المقاولات أو الطبقة الحاكمة مثلا.

- **جماهير المثقفين و ذوو المستويات العليا** :

ويتوزعون عموما على الطبقات المجتمع المحلي ماعدا الطبقة الدنيا حيث أن معظمهم ممن لم يتلقوا تعليما ، أيا كان الطور التعليمي ، خاصة اصحاب النشاطات الإقتصادية الهشة (" الزوافرة " بالتعبير المحلي) و هم خاصة من العطاف و الشلف ، فهم يمثلون في معظمهم (جمهور الغرباء) و الذين تطول اقامتهم في المدينة.

---

[1] فالدافع المساندة و التأييد هو اجتماعي على تعبير بعضهم " أنا ما نحوسش على حزب أنا نحوس على وليد بلادي ...

* هذا ما أثبتته لافتة اشهارية وضعت شهر نوفمبر 2008- أي أثناء فترة الحملة الإنتخابية للمحليات – فيها تفصيل للمشروع التجاري ... تحت رعاية لابال La Belle

[2] وهذه الإشاعات قد تحولت الى حقيقة بفضل اشهار هذا المشروع للعامة عن طريق شبكة الأنترنت ، وكذا وضع لافتتين اشهاريتين للمشروع بجانب الموقع المخصص له.

[3] هي نفسها التي أعطتني مخطط بلدية أولاد موسى 2007، جلسة ، حيث بررت خوفها ومن سلوكات التستر الشديد في أوساط الموظفين بالبلدية ...

ما عدا الطبقة السالفة الذكر ، فإن جمهور الموظفين و ذوو المستويات التعليمية المختلفة يتوزعون على كل طبقات المجتمع و عددهم يزداد بصورة ملحوظة خاصة في السنوات الاخيرة (منذ النصف الثاني من سنوات التسعينات) وهذا مترجم بازدياد عدد أقسام الطور الاول من التعليم – الأساسي و المتوسط- بناء متوسطة جديدة افتتحت سنة 1997م بالإضافة الى بناء ثانوية لأول مرة بالمدينة و افتتحت سنة 1996م حيث شهد نسب عالية للحاصلين على شهادة البكالوريا في الأقسام النهائية ، مما جعل الثانوية تحتل دوما المركز الأولى على مستوى ولاية بومرداس.

كل هذا يبين ازدياد حجم جماهير المثقفين و ذوو الشهادات العليا موزعين على معظم طبقات المجتمع المحلي لأولاد موسى.

مما يلاحظ في المجتمع المدروس هو بروز فئة من الجامعيين ذوو اختصاص (الحقوق و العلوم الإدارية)، حيث تابعوا الدراسات ما بعد التدرج و تخرجوا و هم محامين وقضاة و وكلاء دولة ، الأمر الذي تنبأ بخروج طبقة جديدة جذورها تمتد في طبقتي البورجوازية الصغيرة و كذا الطبقة (المتوسطة) ...

- **جماهير البطالين** :

و يتوزعون عموما عبر طبقة الفلاحين أصحاب الأراضي الشاسعة و الأمر الذي يهمنا يتعلق بالبطالة الموسمية و المؤقتة.

بالإضافة الى طبقة العمال الأجراء ... (المتوسطة) ، الأمر يتعلق بالمشتغلين الأجراء كأرباب عائلات احيلوا على البطالة (بطالة تقنية ، بطالة ارادية ...) بسبب سياسة اعادة الجدولة و الهيكلة للمؤسسات ، حتى فترة التسعينات ... ومن جهة أخرى الجيش الإحتياطي للبطالين من خريجي المؤسسات التعليمية و الجامعية حيث وجدوا انفسهم دون شغل.

كما أن جمهور البطالين يتوزعون بنسبة قليلة طبقة البورجوازية الصغيرة خاصة الذين ينشطون في القطاع الفلاحي بقطع أرضية صغيرة لا تساعد على تحقيق مردودية في الإنتاج ، فالحل الوحيد – في كثير من العائلات- بديهم هم بيعها أو بيع جزء منها في انتظار تجسيد مشروع بيعهم لممتلكاتهم.

بالإضافة الى انتشارها بنسبة قليلة ؟ على الطبقة الدنيا (أو أصحاب النشاطات الإقتصادية الهشة) و السبب ببساطة هو كون الأمر يتعلق بالسكان المحليين الذين ينتمون الى هذه الطبقة بنسبة قليلة مقارنة مع الوافدين " الأجانب " عن المنطقة ، البعض.

الشكل رقم (3): مجتمع مدينة أولاد موسى بمنظور ماركسي (طبقات مجتمع المدينة)

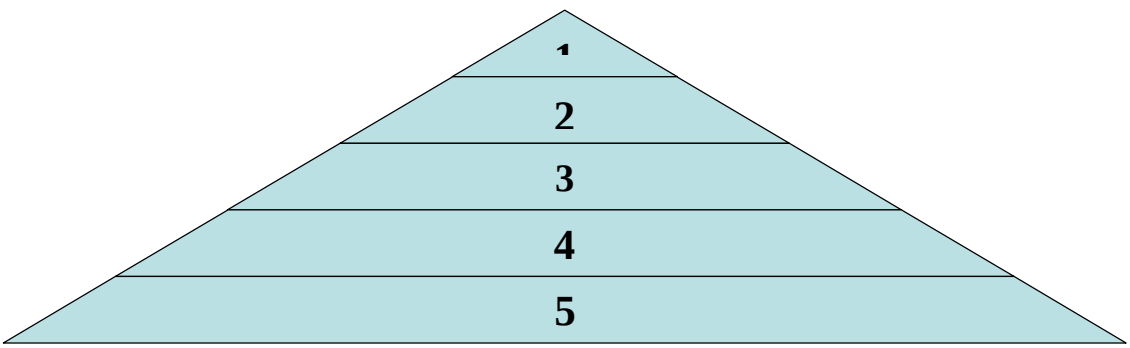

1- الطبقة البرجوازية الحاكمة
2- طبقة برجوازية المقاولات و الأشغال العمومية
3- طبقة البورجوازية الصغيرة (تجار ، سماسرة العقارات)
4- طبقة الفلاحين مالكو الأراضي الواسعة
5- طبقة (المتوسطة) موظفين ، عمال ، معلمين ، أساتذة
6- طبقة أصحاب النشاطات الإقتصادية الهشة (الزوافرة)

المبحث الثاني: السلطة تؤول الى ابناء العصبية المحلية بمدينة اولاد موسى الناشئة

وعموما ، نلاحظ أن هذا التحقيق الميداني الذي اهتم بواقع السلطة و السيطرة على زمام الأمور المحلية، يكون للفرد الذي يمتلك الرأسمال الإجتماعي ، و الذي يظهر من خلال عدة رموز سوسيوتارخية و ثقافية ... أهمها العراقة في المنطقة او كما يعبر عنها عاميا " وليد البلاد" و بعدها تأتي مقاييس أخرى يجب توفرها في الشخص الذي يرغب في القيادة ببلدية أولاد موسى – مجال الدراسة- او في جماعات سكانية محلية أخرى عبر الوطن ... مثلما توصلت اليه بعض الدراسات من قبل سوسيولوجيين جزائريين كدراسة "أ. محمد بومخلوف" لسيدي موسى، فالقيادة تؤول دائما لأحد السكان الأصليين، فالرئيس الحالي لبلدية أولاد موسى هو ممن ينتهي نسبه إلى موسى بن عبد القادر، حيث انتخب بالأغلبية طيلة ثلاث عهدات[1]، وحتى من سبقه هو من الإنتماء العصبي.

[1] K.O. Suspension du maire d'O. Moussa bras de fer entre le Wali et l'A.P.C, in El Wattan, 17/06/2009.

الفصـــل الخـــامس

واقع العقار بمدينة أولاد موسى وأثره على الشكل المورفولوجي والتركيبة الإجتماعية لها

المبحث الأول: دور المصادرة في اكتساب عقارات ذات مساحات شاسعة من الأراضي ذات الملك العام وواقع هذه المصادرة في مدينة اولاد موسى الناشئة

المطلب الأول: معادلة الأرض: المكان والمساحة المناسبة لعملية التعمير

حتى يمكن بناء مدينة أو تجمع – حضري صغير، متوسط أو مركز حضري كبير- يجب على الأجهزة الرسمية – العمومية و/أو الخاصة – المكلفة بتحقيق هذا المشروع من التحكم بمعادلة ذات ثلاث حدود لا يمكن الإستغناء عن أي حد منها ، ألا و هي : الأرض المكان و المساحة.[1]

أما الأرض فيجب توفرها سواء ملك عام (خاصة) أو ملك خاص ، لتوجه لبناء المنشأت الخاصة بالمدينة ... أما المساحة فضرورة توفر مساحات كافية من هذه الأرض لاستيعاب التوسع الحضري للتجمع المراد انشاؤه ... أما المكان تكمن ضرورته في هاجس ... هل تقع هذه المساحة الأرضية في مكان مناسب من عدة مقاييس كالتركيبة الصخرية للأرض ، درجة الإنحدارات ، ضمان توفر تيارات هوائية دائمة و نافعة على حد تعبير " ابن خلدون " ، وكذا الطقس المعتدل ، حيث أن هذا الأخير يؤثر في السلوكات الحضرية والعمرانية.[2]

لكن أول شرط يجب أن يكون متوفرا لدى اجهزة التعمير هو حصولها اولا على أطراف هذه المعادلة ، أي توفر مساحات في مكان مناسب على أرض صالحة للتعمير والبناء ، و هنا عامل أخر ألا و هو ملكية العقار ، خاصة العقار ، خاصة العقار ذات الملك العام حيث أن أجهزة التعمير العمومية و كذا الخاصة (كمقاولات البناء ، مقاولات تعبيد الطرقات ...) نظرا للأسعار المعقولة و الدعم القانوني و الضمانات الإقتصادية والتامينية التي توفرها الدولة لأجهزة التعمير.

المطلب الثاني: واقع سوق العقار بأولاد موسى وأثره في شكل العمران

ان الأشعار الملتهبة الناتجة عن المضاربة في اطار السوق غير الرسمي للأراضي في الجهة الشرقية من السهل المتيجي من طرف الملاك الخاص و خاصة مع استغلال بعض من لديهم نفوذ في المحافظات العقارية ، حيث يضعون يد الحيازة على كل الأراضي المنسوبة في ارشيف العقود الإستعمارية الى " مجهول" و بحكم اعادة بيعها مرات متكررة و غياب سلطة ضبط لهذا السوق الموازي للعقار ، يجعل الأسعار توتفع وفق متتاليات هندسية ، مما ينفر أجهزة التعمير ، أو يجعلها تضاعف المساحات باعتبار البنايات العمودية حيث كل ما ازدادت طوابق البنايات تضاعف المساحات و بالتالي تضاعف العوائد ...[3]

بعد إيجاد الحل ، وهو الإعتماد على البنايات العمودية ، لتعويض المصاريف الموجهة لشراء مساحات أرضية مرتفعة الأسعار أو (بخاصة) الإعتماد على ما توفره الدولة من احتياطي أراضي المخصص للبناء

---

[1] Suzanne Keller , Op cit. pp 53-54

[2] أنظر : "ابن خلدون" ، المقدمة، تحقيق و تعليق و تقديم ، عبد السلام الشدادي ، الجزء الأول ، CNRPAN ، الجزائر 2006 ، ص138-139 ، وهذا فيما يخص تأثير الهواء ، وكذا ص140-145 فيما يخص الجوع و الخصب و ما ينشأ منه من الأثار في أبدان البشر و أخلاقهم.

[3] إن لسوق العقار اثر على التمثلات الجماعية للمجال حسب " فيجل كوف": Yankel . Fijalkow.op cit. pp 21-24

والتعمير ، بموجب الأمر (76-26) مؤرخ في 27 محرم عام 1394 الموافق لـــ20 فيفري 1974 و المتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات ، سيما المادة 11 : " ... للبلدية الحق في تهيئة قطع الأراضي المخصصة للبناء و القيام ببيعها على اساس تقدير مصلحة أملاك الدولة ضمن الشروط المحددة في المادة ... "[1].

و المادة العاشرة من هذا الأمر ، المحددة للشروط : " تخصص الإحتياطات البلدية لأساس استثمارات الدولة و الجماعات العمومية و الجماعات المحلية من كل نوع ، فيما يخص جميع الإستثمارات غير التي تقوم بها البلدية فإن البلدية تتنازل عن الأرض لقاء عوض على أساس تقدير أملاك الدولة مع الأخذ بعين الإعتبار للنفقات من كل نوع التي تتحملها البلدية.[2]

المطلب الثالث: لكن من أين للدولة وكذا البلدية -كممثل للدولة محليا- بهذه الأراضي ؟

للإجابة عن هذا السؤال لا بد من العودة الى فترة الإستعمارية ، حيث كانت الحركة الإستعمارية الأوربية الحديثة لبلدان العالم خاصة شمال افريقيا حيث تم فرض سيطرة الإمبراطورية الفرنسية على الجزائر ابتداءا من 1830م ، منذ ذلك الحين الى الكولون (فرنسيين خاصة مثل : " (S^t Orange و S^t George) اللذان استفادا من رقعتين تحمل اسم A ,B بمنطقة الخشنة أنذاك واقعة بحوش بن قريش (Ben griche)"[3] ، و الأوربيين عموما حيث تم بناء على سبيل المثال لا يحصر تجمعين بحوش أولاد موسى ، سان بيار و الثاني سان بول سنة 1845م موجهين للمعمرين ليتم تسميتها بلدة سان بول سان بيار ، ثم انتظرت الى سنة 1900م لتتحول الى بلدية سان بول سان بيار[4].

ثم وصف عملية النقل القهري للأراضي و المتجات من الحبوب و الحيوانات والبنايات[5]، من الجزائريين الى الفرنسيين بالمسلسل لأن العملية كانت عبارة عن حلقات متعاقبة استمرت (40) أربعين سنة بحكم شساعة الرقعة الجغرافية من جهة و كذا المقاومة البشرية من طرف المحليين خاصة سكان الأرياف ، بقيادة " الأمير عبد القادر" وبعد القبض على قائد المقاومة الشعبية واصل الشعب المقاومة الى أن جاءت سنة 1871م حيث تلقت المقاومة خسارة دتمية ، و رأوا معظم أراضيهم تصادر منهم " وبعدها تم تقسيم البلاد الى ثلاث محافظات و تم ربطها بفرنسا "[6].

و قد تم مصادرة ما اجمالية 3028000 هكتار حولت من الجزائريين الى الفرنسيين.

---

[1] الجريدة الرسمية ، العدد 19 الصادرة يم الثلاثاء 11 صفر 1934 هـــ الموافق لـــ 5 مارس 1974م ، السنة الـــ 11، الفصل الأول ، ص291-292.

[2] نفس المرجع نفس الصفحة.

[3] Titre de concessionnaire de l'empire Français ; concession de houche Ben griche.

[4] الجريدة الرسمية الكواونيالية الناطقة بالعربية و تسمى " المبشر"، أنظر العدد الصادر في 28 جوان 1871م ، ص 260 ، بقلم أمير البحر الكونت دوقيدون. أنظر الملحق رقم (1).

[5] " المبشر" الورقة الخبرية باللغة العربية ، ص260-261 ، و موازاة لهذه البرقية برقية اخرى باللغة الفرنساوية حسب تعبير الكونت دوقيدوزن أمير البحر ، كاتب المبشر " المونيتور الجزايري " ، نفس الصفحة على الأرجح ، والصادرتان في 27 جوان 1871.

[6] Mahfoud Bennoune, Op cit p.25.

كانت مصادرة الأراضي بأمر من حاكم ولاية الجزائر و قد استعان من اجل ذلك بترسانة القوانين و الأوامر الكولونيالية أهمها :

الأمر المؤرخ 31 اكتوبر 1825 ، الفصل 22 من الأمر (الشرعي)* المؤرخ في 12 جوان ينة 1851م ، زكذا الفصل 7 من قانون ديوان اعوان الدولة 22 أفريل سنة 1863م بالإضافة الى الأمر المؤرخ 31 مارس 1871م و الموافق عليه وزير الامور الداخلية في يوم 07 ماي بعده ، كما ان الفصل 29 من الأمر المؤرخ 31 سبتمبر 1825م[2].

الذي يوضح أعمال الفتنة و العداوة ضد الفرنسيين جعل الحق للحكم الفرنسي في مصادره أراضي (الأهالي) بعد تصنيفهم من (الفتانين) أي مثيري الفتنة في أوساط الأهالي[1] بالإضافة الى (الثقافيين) و المحافظين المدنيين منهم (كوسير سهل الدلس) كل هذه الترسانة من القوانين و السلطات كانت بحوزة ممثلي الإمبراطورية الفرنسية وهما محافظو المحافظات الثلاثة بالجزائر.

في سنة 1954 ، كان التل الجزائري يشمل حوالي 20 مليون هكتار : يتقاسم 24900 كولون 2818000 هكتار ، أما الدومان الدولة الكولونيالية يحتفظ بـــ 11 مليون هكتار ، أما (الأهالي) ، حيث عددهم 8 ملايين شخص يحوزون فقط على 7133000 هكتار ، حسب (Remé Hallinto) في كتابه (L'économie de l'Afrique) ، ص 40 [3] ، أي لو تكلمنا بلغة المعدلات لوجدنا ان لكل فرد من الكواون لديه من 113 هكتار في مقابل ذلك اقل من هكتار (0.89 هكتار) لكل فرد من (الأهالي) ، وفد استولت الدولة من الـــ 20 مليون هكتار على ما نسبته 55%. " اما في القطاع الحضري المصنع ، فكان اكثر من 92% موجه كلية من طرف الكولون الذين لم يمثلوا إلا 8% من سكان الجزائر "[2].

و تأتي مرحلة الإستقلال أي ابتداء من 1962م حيث استرجع الجزائريون سيادتهم و دولتهم الجزائرية ذات سلطة مستقلة عن فرنسا.

لقد ورثت السلطة الجزائرية كل تلك العقارات التي كانت بحوزة السلطة الكولونيالية بالإضافة إلى تلك كانت بحوزة المعمرين من أراضي ناهيك عن القطاع الحضري والقطاع الصناعي بعد عملية تأميم هذه الاخيرة.

و هكذا تأسست الأراضي و العقارات ذات الملك العام، و تأسسها بقوانين مثل تلك التي ذكرت سابقا من هذا المبحث ، أي أمر (74-26) متضمن تشكيل البلديات لاحتياطات عقارية ، وكذا أمر (71-73) متعلق بالثورة الزراعية و فيه نكهة المصادرة لكن تحت غطاء وطني بحجة ما جاء في المادة الأولى منه " المادة الأولى : الأرض لمن يخدمها "[3]

---

* يتم وضع كلمة (الشرعي) بين قوسين من أجل التساؤل من اين كانت هناك شرعية في كل الكتب السماوية أو الاعراف الإنسانية إلا أن كانت من سمتها " البقاء للأقوى" التي تعطي الحق للقوي على حساب الضعيف ، كما كان يرى هذا أهم منظري التيار التطوري (Spenser).

[1] المبشر ، ص261.

[2] Mahfoud Brnnoune , op.cit,p25.

[3] الجريدة الرسمية الصادرة يوم الثلاثاء 12 شوال 1319هـــ الموافق لـــ 30 نوفمبر 1971م ، العدد 97 ، السنة الثامنة ، ص1642.

بالإضافة إلى قوانين أخرى متعلقة بتسوية وضعيات الملفات العقارية سيما في بداية التسعينات[1] ... فكل هذهة الأحداث التي بدأت منذ 1830م الى اليوم ... سيما المتعلقة بواقع ملكية العقار – خاصة غير المبنى أي الأراضي- جعلت البلديات عبر الوطن عموما و أولاد موسى خصوصا تكسب هامشا لا بأس به من المساحات الأراضية التي يمكن استغلالها من قبل البلدية في شؤون التعمير و التنمية الحضرية.

إلا ان ما يتعلق ببلدية أولاد موسى ، فرغم اكتسابها لمساحات لا بأس بها من الأراضي ذات الملك العام- حيث ان هذا الإحتياط العقاري كان نتيجة ما يبق ذكره من اجراءات وأحداث متعلقة بتسوية وضعيات ملكيات عقارية عبر المراحل التاريخية المختلفة ... – فتبقى حصة الأسد فيما يخص ملكية الأرض هي لصالح الملك الخاص[2] هذا الوضع غير مريح بالنسبة للسلطة المحلية لمدينة اولاد موسى ...

المبحث الثاني : دور المضاربة في تحديد شكل التركيبة السوسيومجالية لمدينة أولاد موسى

" إن الفاعلين السياسيين و المقاولين جد هامين في العديد من المدن... ولا يمكن اهمالهم في تنمية أفكار جدية أو كقوى منسقة في سياسات المدن (في اطار الملكية العمومية للأراضي) لكنهما ليستا القوة المسيطرة و المحتكرة بصفة كلية في السياسة الحضرية من حيث النمو و التقدم (أو التطوير)"[3]. حيث و بحكم كون القطاع الخاص فيما يخص ملكية الأراضي عبر مساحات بلدية أولاد موسى ، وبعد تسوية الملكية لملاك الأراضي الخواص بعد عملية مسح سنة 2003م من طرف المحافظة العقارية لولاية بومرداس ظهر الى الوجود – خاصة بالضواحي حيث بدأ يلاحظ انتشار " محلات الوكالت العقارية " تماما كانتشار " مكاتب بيع السجائر " وذلك سواء في مركز المدينة وحتى بالتجمعات الثانوية التابعة لها ...

و موازاة لذلك طبعا ، ظهر نشاط السمسرة الموازية و/أو غير الرسمية ، حتى الوكلالت العقارية التي يبدو أن نشاطها رسمي ، إلا أنها تتعامل مع القطاع غير الرسمي في علاقة " تكامل لا تنافر " ...

إن عملية بيع نفس القطع الأرصية مرات متكررة ، فقد لا تتجاوز في بعض الأحيان المدة بين عملية البيع الاوى و الثانية شهرا واحدا ... هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كثرة الوسائط و الممتلكين التجاريين (الرسميين ، الوكالات ، وغير الرسميين ، السماسرة الاحرار) تجعل من الضروري ارتفاع من أجل ضمان هامش أرباح مقبول يرضي جميع الأطراف ... يجعل من أسعار العقار ترتفع بوتيرة جد متسارعة .

و هذا يؤثر على الواقع السوسيولومجالي لمدينة أولاد موسى، أما من الجانب الإجتماعي ، فإن بيع العقار من قبل أسرة سوسيو اقتصاديا تنتمي الى طبقات دنيا من طبقاتمجتمع مدينة أولاد موسى- سيما الأسر الأصلية التي تقطن بالضواحي – بسبب قلة المردود الإقتصادي المتأتي من النشاط الزراعي الذي كانت تمارسه ، فتقفز الى طبقات المقاولين وبرجوازية المقاولات*، ورجال الأعمال بعد بيعها الأرض فتزداد

---

[1] K.Falek , op .cit . pp 6-7

[2] أنظر خريطة رقم (06) : خريطة الملكية العقارية ، (في الملاحق)

[3] Joe.R.F.Feagin and other, Bulding Americancities ; the urban real estqte games , Beard books,2d edition Washington , U.S.A 2002 ,p25.

* الأشغال العمومية.

مقتنيات هذه الأسر بالضرورة ويكبر حجم احتياجاتها الإجتماعي ، من اقتناء سيارة فخمة – خاصة رباعية الدفع التي زاد انتشارها في المدينة لدى أسر كانت تسكن في منازل تقليدية تميل الى الهشاشة في بنيتها قبل بضعة سنوات – بالإضافة الى بناء مساكن فردية ضخمة (فيلات ذات اكثر من طابقين ...). و هذه الأخيرة تدخل ضمن التأثيرات المجالية أي تغير شكل المجال الحضري بطغيان البنايات الفردية الضخمة أينما ترمي بصرك.

وجه أخر من اوجه التأثير الجانب الإجتماعي و هو التأثير من حيث الاصول الجغرافية و الجهوية للسكان الجدد ، فنجد بعضهم من الشرق خاصة باتنة – خاصة بعد سنة 2003م – ويتمثلون في متقاعدين أو/و اطارات الجيش ، حيث ان نفوذهم يمكنهم على الإطلاع على ارشيف الدولة ، خاصة ذلك المتعلق بالعقارات المصادرة و غير المصادرة ... فعندما يأتي الواحد من هؤلاء لمنطقا ما قد تبدو للعيان انها نائبة ، فتعجب الأصليون كون هذا الفرد اشترى بهده المنطقة ، رغم كون السعر يعتبر رمزيا ... إلا انه بعد بضعة سنوات يتحول الى شارع كبير وسعر العقار فيه جد مرتفع و هذا نوع من المضاربة ، تتميز به التنمية الحضرية للمدن في العالم الثالث[1]، فتنشأ من هذا عموما قطاعات مجالية تشغل من سكان قدموا من نفس الجهة من الوطن.

أما من الجانب المجالي، فيكون للمضاربة و كذا لمؤثراتها الجانبية – خاصة الغلاء الفاحش و الأسعار المتزايدة ، الإرتفاع بصورة طردية- فهو تكون نمط بناء مسيطر ، سواء فيلات من نمط " فيلا ورشة " عند أفراد الطبقة المتوسطة كطبقة أصحاب النشاطات التجارية الصغيرة ، و إما فيلات من النمط الراقي ، قد ظهر مؤخرا لدى أفراد الطبقة البورجوازية للأشغال العمومية و رجال الأعمال.

بل يؤثر حتى طريقة توزعها عبر المجالات ، خاصة تلك المجالات التي كانت بكرا ولم تطلها الأشغال العمومية من قبل ، فنتج عن عملية بيع الأراضي من أصحابها ، ثم فيما بعد من قبل مشتريها ، أسعار مرتفعة نسبيا ، ظهور شوارعها كبيرة بلا اسم ولا هوية ، كل خاص (فرد) حسب ذوقه – في بعض الأحيان- لكن حسب قدراته الإقتصادية كذلك – أحيانا أخرى- فنتجت لنا شوارع كبيرة اسست من الأعلى الى الأسفل أي بداية تم غرس البنايات ، وبعد مدة – بفعل المطالبة – تأتي السلطة المحلية من أجل اتمام الأشغال العمومية المتعلقة بصرف المياه ، مد قنوات المياه الصالحة للشرب الرئيسية ، تهيئة شبكة الإنارات ... الخ ، مثلما حدث لحي 108 مسكن ، أي تهيئة الجانب السفلي – أو التحت أرضي – لمجالات المدينة.

المبحث الثالث : واقع المضاربة العقارية من حيث طبيعة الناشطين فيها ، مقارنة بين المضاربة بالجزائر و المضاربة في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول: واقع المضاربة في الجزائر

كما سبق الذكر ، فإن المضاربة في الجزائر عموما ، و في اقليم مدينة أولاد موسى خصوصا – كونها بؤرة الملاحظة التي تناولها الدراسة في مجال في هذه الرسالة – تتجسد في أشخاص طبيعيين ، أي أفراد ،

[1] Claude Chaline.opcit. P11

وهذا هو الغالب . بالإضافة الى فاعلين اجتماعيين ذات شخصية معنوية ، أي الوكلات العقارية رغم كونها تعتبر مؤسسة تجارية متخصصة في سوق العقار في اطاره الرسمي ، إلا ان رقم أعمالها محدود نسبيا – على الأقل المصرح به للجهات الرسمية (مصلحة الضرائب)- و بذلك فهي تابعة للشخص المعنوي " الفرد " وهذا الفاعل الإجتماعي الذي يجعل – في كثير من الأحيان- و كالته كغطاء رسمي لنشاطه غير الرسمي فيى مجال سوق العقار ، وهذا الأخير يعطيه حرية أكبر من اجل اكتساب هامش " أرباح خارج عن رقابة الدولة فيما يتعلق بالمحاسبة والضرائب"[1].

المطلب الثاني: واقع المضاربة في الولايات المتحدة الأمريكية

يظهر على العموم أن المدن الأمريكية خاضعة في بنائها و تطورها و نموها الى سلطة مركزية أكثر من خصوصيتها الى السلطة (الحكم) المحلية .

إلا أنه ، وحسب دراسة أجراها جون مولنكوف (John Mollenkoff) في دراسة له (The contested city) ، حيث اختبر و بوجه الخصوص مدينتين أمريكيتين ... و الجهود المتنامية تخضع الى قيادة "المقاولين السياسيين" ، أولئك الذين يجمعون و يخاطرون بأسمائهم السياسية ، أو يناصرون اعادة تشكيل سياسات و خلق مصادر جديدة للقوة ، بتأسيس برامج جديدة ، وع ذلك نجد أن رجال الأعمال ذوي رأس المال المادي يسيطرون على المقاولين السياسيين.

في بيانات" مولنكوف " حول بوستن وسان فرانسيسكو ، يوجد توكيد حقيقي على وجود مساهمة او دور كبير للإشراف و التوجيه للمشاريع الت يتدخل في عملية التنمية الحضرية ، من قبل المقاولين و" رجال الأعمال"[2] . بل و صاروا يشكلون سياسات الجباية العمومية بحكم اشتغالهم مناصب عالية في السلطة و كذا الحكومة.

يعتبر الفاعلون السياسيون و المقاولن عاملين جد هامين في العديد من مدن الولايات المتحدة الأمريكية ، لا يمكن اهمال كل منهما في تنمية افكار جديدة ، وباعتبارهم كقوى تنسيقية في سياسات المدن كما سبقت الإشارة لذلك.

لكن كلا من الفاعلين السابقين –السياسي و المقاول- يخضعان لسيطرة و تأثير فاعل أخر يسيطر على الأرضية و الدعامة التي تقع فيها أفعال الفاعلين السياسي والمقاول ... و الأمر يتعلق بالمضارب ، هذا الرقم الصعب في معادلة التنمية الحضرية التي تتطلب احتياطي عقاري ، مثلما تتطلبه النار من الخطب ...

ان المضاربة في الأراضي اليوم الوجه الأكثر انتقادا للإستغلال و الإحتكار الجاريين في المدن (في هذه المدة الأخيرة) خاصة في الأطراف .[3]

و لو أن المضاربة فيما يتعلق بحالة مدينة أولاد موسى تتلخص في أشخاص طبيعيين بصفة كلية تقريبا ماعدا بعض الأشخاص المعنويين المتمثلين في وكالات عقارية ذات رقم أعمال صغير نسبيا – على الأقل الرقم المصرح به لمصلحة المحاسبة والضرائب – اذا كان معظم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة هما

[1] Musette , économie informelle.cread.Alger.2003.
[2] Joe.R.Feagin,op.cit,p24
[3] ibid. p 91

محصلتين للمحاسبة والوهمي لإظهاره لمصلحة الضرائب و الحقيقي للإستفادة من طرف الشخص الطبيعي صاحب المؤسسة الصغيرة ، و الوكالة العقارية نوع من هذه الؤسسات المصغرة.

أما في الولايات المتحدة، فنجد المضاربة تكون على يد فاعلين اجتماعيين ذات شخصيات معنوية تملك رقم أعمال كبير كبر عدد مساحات الأراضي التي تتعامل بها وتحتكرها في الولايات المتحدة الأمريكية ، و أهم هذه المؤسسات نجد مؤسسة : باتن كورورايشن Patten Corporation" و هي كغيرها من المضاربين بالولايات المتحدة ، تهتم بشراء و " بيع القطع الأرضية الفلاحية غير المهيأة "من هذه الشركة ملك لـــ " هاري باتن Harry Patten" و هي تقوم بشراء قطع أرضية شايعة المساحة غير مهيأة خاصة تلك غير المثبتة الملكية ، كالأراضي التي كانت تابعى لقبائل هندية اندثرت من الوجود بفضل الإبادة مثلا ... و بعد تجزئتها تقوم هذه الشركة – المحتكرة رقم واحد بشمال الولايات المتحدة الأمريكية- ببيعها بأرقام قد تضاعف او قد تفوق اعماليها المضاعفة للنبلغ الذي قد تم شراء تلك الأراضي به ، فمثلا قد زاد رقم أعمالها سنوات الثمانينات من الضعف الى ثلاث أضعاف في غضون بضعة اسابيع في سنة واحدة فقط (1987). [1]

قامت هذه الشركة بـــ 15 عملية بيع لـــ 49.784 أيكر*(Acre) أي ما يعادل 20147.585 هكتار على المستوى الوطني ، منها 3.242 أيكر أي حوالي 1312 هكتار، في عملية مناقلة منفصلة في ظرف 5 سنوات ارتفعت مبيعاتها من 3 مليون دولار الى 82 مليون دولار.

من خلال هذه الأرقام الأخيرة تتجلى لنا ضخامة أرقام اعمال المضاربين العقاريين في الولايات المتحدة ، فيتطلب الأمر خلق شركات عملاقة تنشط في سوق العقار ، أي شخصيات مهعنوية مسيطرة عكس ما هو عليه في الجزائر ، حيث تتجسد – كما أسلفت الذكر- في أشخاص طبيعيين حيث سنشطون كفاعلين اجتماعيين بوسائل بسيطة وامكانيات قليلة ، يجعل من أرقام أعمالهم صغيرة نسبيا ... يتخذون من المقاهي ، او تجمعات قرب المساجد بعد انقضاء الصلاة – سيما صلاة – سيما صلاة الجمعة ، مثلما أثبتته الملاحظة بالمشاركة –كأماكن لأداء مفاوضاتهم و تعاملاتهم و صفقاتهم . وعند توسع و تضخم رقم أعمال أحدهم – المضاربين- يلجأ لإنشاء وكالة عقارية من أجل تجسيد الوجه الرسمي لنشاطه ، لكن يبقى يغلب على نشاطه النمط غير الرسمي لنشاطه الإقتصادي.

و عموما ، فيبدو مما سبق ذكره ، أن التنمية الحضرية رغم كونها تبدو تحت سيطرة السياسيين المقاولين تنمويين في هذه العملية ، و المواطن كفاعل مستهلك (و يمكن أن يدخل في عملية التنمية بدروه في بعض الأحيان) ، إلا أن كل هؤلاء تحت رحمة المضارب كفاعل يسيطر على الأرضية التي تتجسد فيها عملية التنمية الحضرية.

[1] Ibid, p91

* هذه وحدة مستعملة من قبل الأنجلو ساكسون ، سيما بالولايات المتحدة الأمريكية

البـــاب الجـــزئي الثـــاني

البحـــث الوصـــفي

الفصـــل التمهيـــدي

خصـــائص عـــينة البحـــث

تمهيد:

قبل التطرق أن يتم في سرد المعطيات و تحليلها و النتائج المستنبطة منها ، لا بأس أن نمهد لهذا الباب ذو طابع البحث الوصفي ، الذي سيتم الإجابة فيع عن تساؤلات و كذا التحقق من الأعراف المبنية بطريقة أو بأخرى على فرضيات مقترحة* وفق المنهج الكمي ، بذكر خصائص العينة ، مادامت كل التحليلات والإستنتاجات التي تصادفنا في هذا الباب هي من معطيات هذه العينة.

1. خصـــائص العيـــنة :

و من خصائصها ان تجمع اكبر قدر ممكن من التنوع في الظروف و الخصائص المتعلقة بافراد الحالة المدروسة ، أي سكان مدينة أولاد موسى ، كما ان وحدة التحليل فيها هي " الأسرة" و أهمية اختيار الأسرة الموحدة كوحدة تحليل هذه العينة المتكونة من 99 وحدة – أسرة- هي كون الأسرة تعتبر فاعل اجتماعي عام في ظاهرة الحراك السوسيومجالي و بالتالي تلعب دورا هاما في تشكيل التركيبة السوسيولوجية للمجالات الحضرية ، فالإنتقال من مجال الى أخر ، يعتبر مشروع الأسرة كامل ، وحتى اذا ما حدث و أن قام فرد بهذا الفعل ، فإنها بالضرورة من اجل تسهيل عملية انشاء أسرة مستقبلا ، فإن الإنسان اجتماعي بطبعه و أهم شكل في شبكات علاقاته و ارتباطاته هو الشكل الأسري.، و لا بأس أن يتم ذكر باقي خصائص عينة البحث في هذه الجداول التالية من هذا الفصل التمهيدي:

جدول رقم 2: توزيع أفراد العينة (الأسر) حسب مناطق الموفد منها إلى المدينة بالارتباط مع موقع التمركز (ضواحي-مركز)

الوفود من اتجاه الحراك في المدينة	الشرق1**	الشرق2***	الضواحي +الإقليم المتروبوليسي للعاصمة	من مركز المدينة إلى الضواحي	استقرار	عدم تصريح بالإقامة السابقة	المجموع
التوجه نحو الضواحي	7 %87.5	1 %25	5 %11	1 %100	7 %22	5 %62.5	26 %26
التوجه نحو المركز	1 %12.5	3 %75	41 %89	-	25 %78	3 %37.5	73 %74
المجموع الجزئي	8 %100	4 %100	46 %100	1 %100	32 %100	8 %100	99 %100

ملاحظة: إن نسبة أسر العينة المستقرة، في الحقيقة تعني بها تلك الأسر الأصلية، حيث تفوق مدة استقرارها المائة سنة، حيث تمثل نسبة 32% من أفراد عينة البحث معظمهم يتواجدون في المركز، وهذا قريب جدا من واقع المجتمع الكلي، حيث يمكن ملاحظة كثرة الأجانب عن المدينة بوضوح حيث بدأ يعبر عنها السكان

* ان الفرضيات و الأهداف المقترحة لم تاتي من العدم بل كانت من أرض الميدان المدروس بفضل تقنية الملاحظة المباشرة المتكررة و كذا الملاحظة بالمشاركة بالإضافة الى الإستعانة بوسائل و تقنيات المقاربة الأثنوميتودلوجية)، وكل ما تم ذكره ينطوي ضمن المنهج الكمي ، الذي يدعم بهذا النحو المنهج الكمي في هذه الرسالة...

** الشرق1 : منطقة الأوراس + سطيف + البرج وميلة...

*** الشرق2 : منقطة القبائل الكبرى (تيزي وزو وبالبويرة) + بجاية.

الأصليون بالتعبير العامي "حنا لي ولينا برانيّين"- "المير أعطى بزاف التراب للبرانيين حتى ولينا نحسّو بالغربة" كما عبّر أحد المخبرين والساكن بأولاد عمر، حيث بدأت تشهد توافدا كبيرا من قبل عائلات من الولايات الشرقية.

من خلال هذا الجدول الذي تم إنجازه من أجل معرفة أثر الجهة التي تم الهجرة منها على اتجاه التمركز في المدينة المهاجر إليها، حيث نجد البيانات التالية:

نجد أن معظم المهاجرين إلى المدينة من منطقة الشرق-1 يكون توجه استقرارهم نحو الضواحي، بنسبة دلالة تقدر بـــ 87,5% مقابل 12,5% يتوجهون نحو المركز مباشرة.

وعكس هذا نجده مع الحالات (الأسر) الوافدة من منطقة الشرق-2، حيث نلاحظ التوجه عموما نحو المركز أكثر منه نحو الضواحي، إذ نجد نسبة الأسر المهاجرة من منطقة (الشرق2) التي يكون توجه استقرارها بالمركز هي 75,5% مقابل 25% هي نسب دلالة الأسر النازحة من (الشرق2) نحو الضواحي (ضواحي المدينة المدروسة).

يلاحظ أن النسبة الهامة في بيانات الجدول المستعملة المتعلقة بالأسر ذات توجه التمركز نحو المركز، في تلك الخاصة بالأسر النازحة من الضواحي والإقليم المتروبوليسي للجزائر العاصمة[1]. إذن نجد نسبة دلالتها تقدر بـــ 89% من هذه الأسر مقابل 11% منها كان توجهها نحو الضواحي.

كما يلاحظ أن نسب دلالة الأسر المستقرة، أي أن الأمر يتعلق هنا بالأسر الأصلية، متقاربة مع نسب دلالة التوجه العام للجدول. إذ نجد أن نسبة الأسر الأصلية المستقرة بالمركز تمثل 78% مقابل 22% من تلك الأسر الأصلية تستقر بالضواحي، في حين أن نسبة دلالة الأسر العينة عموما التي تستقر بالمركز هي 74% مقابل نسبة 26% خاصة بالأسر الأصلية المستقرة بالضواحي.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن 8 حالات من أفراد العينة لم يذكروا مكان إقامتهم الأصلية (الأمر يتعلق طبعا بالأسر المهاجرة إلى المدينة سيما الحديثة العهد بها). نجد 5 حالات منها مستقرة بالضواحي أي بنسبة دلالة 62,5% و3 حالات منها مستقرة بالمركز أي بنسبة دلالة 37,5%.

إن لعدم ذكر المكان الأصلي المهاجر منه، دلالته، هذا ما تم استنتاجه من خلال الملاحظة بالمشاركة، حيث أن المهاجرين من التجمعات الحضرية الكبرى سيما العاصمة نجد منهم يتلهفون للإجابة عن الأسئلة المتعلق بالأقدمية والمنطقة المهاجر منها، خاصة السؤال -43- المتعلق بالمنطقة المهاجر منها. وسلوك معاكس تماما للسلوك السابق، يكون أولئك النازحين من مناطق داخلية للوطن، أو مناطق ريفية غير معروفة منعزلة ومهمشة. قد يكون هذا السلوك الأخير تحفظا من قبل أولئك النازحين من المناطق غير المرموقة عموما، تجنبا لعملية التمييز والتمزق الاجتماعية التي يمكن أن تمارس معهم من قبل الفئتين الأخرتين من قبل سكان المدينة: 1/ السكان الأصليين و2/ الوافدين من مناطق ومراكز حضرية مرموقة في الوطن خاصة العاصمة.

[1] الإقليم المتروبوليسي للعاصمة قد يمتد إلى البويرة شرقا، وإلى تيبازة غربا، وإلى المدية جنوبا. إذ أن هناك فرقا بين مدينة الجزائر، ولاية الجزائر، وكذا الإقليم المتروبوليسي للجزائر العاصمة.

2. الحراك السوسيومجالي الداخلي:

إن معطيات الجدول السابق تنبؤنا عن معطيات الحراك السوسيومجالي ذو المستويين الجهوي والوطني. وهذا لا يعني بأيّ شكل من الأشكال عدم وجود حراك سوسيومجالي داخلي، مثال ذلك: الحالة 26 أسرة نووية استقرت بالضواحي منذ 1999، حيث أن "سطيف" هي المكان الأصلي. مثال ذلك: الحالة 64 نووية استقرت بالضواحي منذ 15 سنة، والحالة 55 نووية باستقرار منذ 1994 بالضواحي (أولاد عمر) حيث يبدو أنه من الشرق (المناطق الداخلية)، الحالة 19 نووية حيث قال ممثل هذه الأسرة المستقرة بالأطراف منذ 18 سنة "الجزائر بلادي" عند إجابته عن السؤال 43.

عبر مجالات وأحياء المدينة المختلفة، لكن كيف الوصول إلى معرفة واقع الحراك الداخلي للمدينة ؟

إذا ما قمنا بإجراء تعديل على الجدول 2 سيما على الخانة الخاصة بإحصاء "الاستقرار"، حيث تضم عموما (32 حالة) والخانة الخاصة بإحصاء النازحين من "الضواحي + الإقليم المتروبوليسي للعاصمة"، وهذا التعديل يكون بإدخال خانة إضافية تكون خاصة بـــ "الحراك الداخلي"، وهي عبارة عن (جدول جزئي داخل جدول كلي رقم 2) فتحدث التغيرات التالية على بيانات الجدول:

1) تقلص عدد أفراد العينة بخانة النازحين من "الضواحي + الإقليم المتروبوليسي للعاصمة" والتي كان توجهها إلى المركز من 41 حالة إلى 39 حالة وهذا بنزع النازحين من "الضواحي". تحوّل هذه الحالات الناقصة إلى الحراك من الضواحي إلى المركز في الجدول.
2) تقلص عدد أفراد العينة بخانة "الاستقرار" والذين يتمركزون خاصة بالمركز س-25 حالة إلى 15 حالة- حيث تتحول الحالات الناقصة إلى الخانة الجزئية الخاصة بـــ "الحراك داخل المركز" أي س. حي من أحياء المركز إلى حي آخر بالمركز أيضا- في الجدول الجزئي الخاص بـــ "الحراك الداخلي".

فينتج من هذا التعديل الجدول رقم (3) الخاص بـــ:

الجدول رقم (3): اتجاهات الحراك السوسيومجالي لأسر العينة

الوفود من / منطقة الاستقرار	الشرق1	الشرق2	المجال المتروبوليسي للعاصمة	حراك داخلي			الاستقرار وعدم الحراك	عدم تصريح بالإقامة السابقة	المجموع
				من الضواحي إلى المركز	من المركز إلى الأطراف والضواحي	حراك داخل المركز			
التوجه نحو الضواحي	7 %87.5	1 %25	5 %15	-	1 %100	-	7 %32	5 %62.5	26 %26
التوجه نحو المركز	1 %12.5	3 %75	29 %85	12 %100	-	10 %100	15 %68	3 %37.5	73 %74
المجموع	8 %100	4 %100	34 %100	12 %100	1 %100	10 %100	22 %100	8 %100	99 %100

إن الحالات المعنية بالتغير في هذا التعديل هي كالتالي:

- الحراك من الضواحي إلى المركز: لدينا 12 حالة منها 6.س العائلات الممتدة وهي الحالات (15-92-51-35-59-3) تم نزعها من 25 و6 من العائلات النووية وهي الحالات (6-91-89-98-84-93) يتم نزعها من 16.[1]
- الحراك من المركز إلى المركز (حراك داخل المركز): الأمر يتعلق بـــ 10 حالات من أفراد العينة هي كالتالي: -5 حالات من العائلات الممتدة (95-20-2-70-53) تم نزعها من 13 و5 حالات من العائلات النووية وهي (43-94-17-88-77) تم نزعها من 12.[2]

من أفراد العينة، نجد 12 حالة من النازحين داخليا، من الضواحي إلى المركز، كانوا قد نزحوا أصلا من الإقليم المتروبوليسي للعاصمة إلى المدينة، وبالضبط إلى الضواحي كمرحلة أولى. إذ يلاحظ أنه من أصل 41 حالة استقرت في المركز، 12 حالة منهم لم تستقر مباشرة به، بل كان استقرارها بالمركز كمرحلة ثانية بعد أن كانت قد استقرت بالضواحي.

كما يمكن ملاحظة 10 أسر مارست الحراك السوسيومجالي داخليا –من حي من الحياء المركزية إلى حي آخر من الأحياء المركزية- لقد كانت هذه الحالات الـــ 10 ضمن 25 حالة ظهر أنها لم تمارس الحراك فإن الجدول (3-2) مكننا من غربلة أفراد العينة (الأسر) أكثر، وإخراج العدد الحقيقي للأسر التي لم تمارس الحراك، ومجموع هذه الأسر هو 22[3]. من هذا المجموع نجد 7 حالات مستقرة بالضواحي، ونسبة دلالتها هي (32%) و15 حالة تقطن بالمركز ونسبة دلالتها 68%.

من خلال بيانات عينة البحث وبيانات منتقاة من خلال الملاحظات الميدانية (بالمشاركة) من البيانات الإحصائية من خلال الجداول السابقة الذكر تم استنتاج اتجاهات الحركات السوسيومجالية في المدينة المدروسة، وكذا في إقليمها المحيط بها.

وتتمثل اتجاهات حركات السكان هذه في خمسة أنواع من الحركات السوسيومجالية أساسية، تنقسم بدورها إلى أنواع فرعية، تحدث هذه الحركات عبر المجالات المختلفة للمدينة، سواء الداخلية أو الخارجية لها والخاصة بمحيط هذه المدينة المدروسة. وهي كما يوضحها الشكل الخاص باتجاهات الحركات السوسيومجالية لأسر مدينة أولاد موسى، تنقسم على هذا الشكل التالي:

1-1. حراك ناتج عن الهجرة الداخلية من منطقة الشرق 1 إلى مدينة أولاد موسى ضواحي).

1-2. حراك ناتج عن الهجرة الداخلية من منطقة الشرق 1 إلى المدينة (مركز).

2-1. حراك ناتج عن الهجرة الداخلية من منطقة الشرق 2 إلى المدينة (ضواحي).

---

[1] 25 هو عدد الأسر الممتدة، 16 هو عدد الأسر النووية، مجموع هذين القيمتين يعطي لنا القيمة 41، وهي تمثل عدد أ فراد العينة المنتمين إلى خانة النازحين من "الضواحي+ الإقليم المتروبوليسي للعاصمة" الذين توجهوا نحو الإقامة نحو المركز، في الجدول (2).

[2] 13 هو عدد الأسر الممتدة، 12 هو عدد الأسر النووية، مجموع هذين القيمتين يعطينا القيمة 25، وهذه الأخيرة تمثل عدد أفراد العينة المنتمين إلى الخانة الخاصة بـــ "الاستقرار" والذين كان استقرارهم بالمركز في الجدول (2).

[3] أنظر الجدول رقم (3).

2-2. حراك ناتج عن الهجرة الداخلية من منطقة الشرق 2 إلى المدينة (مركز).
1-3. حراك جواري (إقليميا) من الإقليم المتروبوليسي للعاصمة إلى المدينة (ضواحي).
2-3. حراك جواري (إقليميا) من الإقليم المتروبوليسي للعاصمة إلى المدينة (مركز).
4. حراك من المدينة إلى المجال المتروبوليسي ثم العودة إلى المدينة.
1-5. حراك داخلي عبر مجالات المدينة (من المركز إلى المركز).
2-5. حراك داخلي عبر مجالات المدينة (من الضواحي إلى المركز).
3-5. حراك داخلي عبر مجالات المدينة (من المركز إلى الضواحي).

* **أما الحراك رقم** 1 أي من الشرق المدينة: وهي تنقسم إلى نوعين فرعيين من الحراك هما:

1-1- حراك من الشرق1 إلى ضواحي المدينة، ومثال ذلك في عينة البحث الحالة 84 وهي أسرة ممتدة انتقلت من منطقة الأوراس إلى ضواحي المدينة سنة 1980، ولو أن هذا الاستقرار بالضواحي كان كمرحلة أولى إذ شهدت الأسرة حركة ثانية نحور المركز سنة 1992، وهذا دليل على النوع (4-3) من اتجاهات الحراك، وكذا الحالة رقم 65 أسرة ممتدة انتقلت من سطيف إلى أولاد حمادة.

2-1- حراك من الشرق1 إلى المركز، ومثال ذلك في عينة البحث الحالة رقم 51، والأمر يتعلق بأسرة نووية هاجرت في إطار الهجرة الداخلية إلى المدينة، وتحديدا بالمركز (حي تطوري أولاد موسى) وكان ذلك منذ 7 سنوات أي سنة 2000 وهي من الأسر ذات الدخل أكثر من 60.000 دج/شهريا.

* **أما الحراك رقم 2**: والأمر يتعلق بحراك الأسر من الشرق2 إلى المدينة، وينقسم بدوره إلى نوعين فرعيين من الحراك السوسيومجالي هما:

2-1- حراك من الشرق2 إلى الضواحي، ومثال ذلك في عينة البحث الحالة 44 وهي أسر نووية انتقلت إلى المدينة، وتحديدا نجد أحياء المجالات المركزية للمدينة وهو حي 200 مسكن.

2-2- حراك من الشرق2 إلى الضواحي، مثال ذلك في عينة البحث الحالة 45 وهي عائلة ممتدة انتقلت من البويرة إلى المركز (1700 مسكن) سنة 2007.

* **أما الحراك رقم 3**: أي الحراك الجواري إقليميا، حيث يتعلق الأمر بمحيط المدينة، أي المجال الذي تقع فيه المدينة ذو الطابع المتروبوليسي، أو بصورة أخرى الإقليم المتروبوليسي للعاصمة، والذي مدينة أولاد موسى جزء منه حيث يتعلق الأمر هنا بنوعين من الحراك السوسيومجالي الجواري هذا، هما:

3-1- حراك من الإقليم المتروبوليسي إلى أحياء المدينة الواقعة في الضواحي، ومثال ذلك من العينة المبحوثة هو الحالة رقم 15، ويتعلق الأمر بأسر نووية من بوزقزة إلى حي (لاكابس) الواقع بالضواحي، ولو أنها فيما بعد انتقلت للاستقرار للعيش بحي 108 مسكن بالمركز.

3-2- حراك من الإقليم المتروبوليسي للعاصمة إلى المركز مباشرة، ومن أمثلة هذا الحراك، نجد الحالة رقم 9 وهي أسرة ممتدة انتقلت من بودواو إلى حي 108 مسكن بالمركز، وكذا الحالة 86 وهي أسرة نووية انتقلت من الجزائر العاصمة إلى حي 1 نوفمبر بالمركز.

* **أما الحراك رقم (4)** : فهو حراك من المدينة إلى المجال المتروبوليسي للعاصمة، ثم العودة إلى المدينة، سواء كان الأمر يتعلق بالمسكن السابق أو الحي السابق، أو يكون فيه تفسير من مكان المسكن السابق. مثال ذلك هي الحالة رقم 89، والأمر يتعلق بالأسرة النووية التي تركت المدينة (وقتها كانت قرية ذات نمط زراعي) سنة 1965 للانتقال إلى عين طاية وهو قطب من أقطاب الإقليم المتروبوليسي للعاصمة (شرق العاصمة على الساحل) حيث كان السكن بالإيجار... ثم العودة إلى المدينة –وبالضبط إلى المركز- وهذا كان سنة 1972.

* **أما الحراك رقم (5)**: فيتعلق الأمر هنا بالحراك الداخلي أي داخل مجالات المدينة المختلفة، سواء المركزية منها أو تلك الواقعة بالضواحي، وينقسم هذا النوع من الحراك السوسيومجالي بدوره إلى 3 أنواع من الحراك هي كالتالي:

5-1- حراك داخلي عبر مجالات المدينة يكون من المركز إلى المركز أي من حي من الأحياء المركزية للمدينة إلى حي آخر من الأحياء المركزية، ومثال ذلك من العينة هو حال الأسرة 94 وهي أسرة ممتدة انتقلت من حي عبد العزيز إلى حي 108 مسكن.

5-2- حراك داخلي عبر مجالات المدينة من الضواحي إلى المركز ومثال ذلك من عينة البحث الحالة رقم 92 وهي أسرة نووية أقامت منذ 80 سنة بأولاد عمر بالضواحي، لتنتقل إلى محمد سحنون بالمركز، وهذا الحراك السوسيومجالي الأخير -أي الانتقال إلى محمد سحنون- كان منذ 5 سنوات أي 2002.

5-3- يتعلق الأمر هنا بالحراك عبر مجالات المدينة من المركز إلى الضواحي، ومثال ذلك من عينة البحث هي حالة الأسرة رقم 82 وهي أسرة ممتدة متوسطة الدخل، كانت تقطن بحي عبد العزيز الكبير بالمركز ثم انتقلت إلى حي أولاد عمر بالضواحي الجنوبية للمدينة. وذلك منذ 17 سنة أي من 1990. وعلى العموم هذه الحالة هي الوحيدة من نوعها من أسر العينة المبحوثة.

طبعا هذا لا يعني أنه لا توجد أسر لم تمارس الحراك قط، والأمر يتعلق بالأسر الأصلية بالمنطقة والتي ينتهي انتسابها إلى قبيلة لم يعد لها وجود في الإقليم، وهي قبيلة الخشنة1 حيث آثروا الرحيل. فمن الأسر من بقي مستقرا بالضواحي مثل الحالات 99 أسرة نووية كبيرة الحجم أي أكثر من 10 أفراد –الحالة 78- أسر نووية ومن الأصليين –الحالة 90 وهي أسرة ممتدة- ومن الأسر من بقي بالمركز كأسرة رئيس البلدية الحالي.

شكل رقم (4): مخطط توضيحي لاتجاهات الحركات السوسيو-مجالية لأسر مدينة أولاد موسى

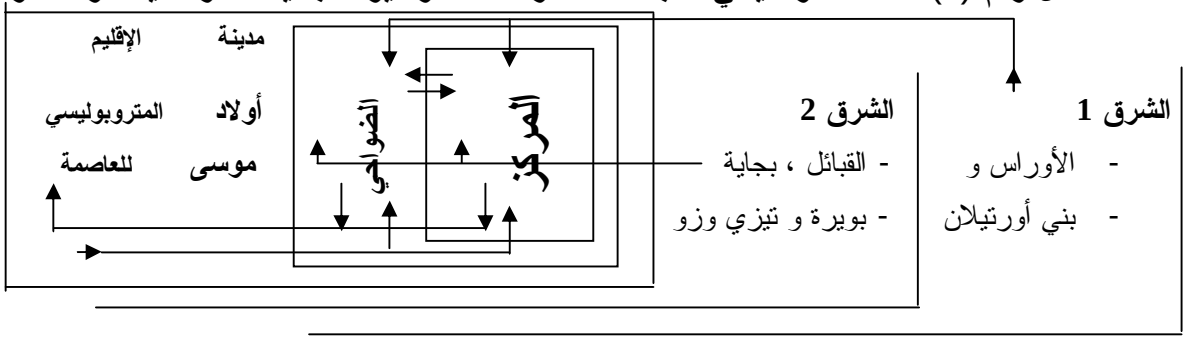

لقد تم التطرق في هذا الموضع إلى أشكال وأنواع الحركات السوسيومجالية، ولا يتعلق الأمر هنا بالحراك المجالي الذي يمارسه الفرد بانتقاله من نقطة (أ) إلى نقطة (ب) قصد نشاطاته الاقتصادية أو/و الثقافية، مثل أن ينتقل الفرد من بيئة ليتوجه للعمل في المصنع... أو غير ذلك من النشاطات التي يقوم بها الفاعلون الاجتماعيون (أفراد).

بل يتعلق الأمر هنا بحراك الفاعلين الاجتماعيين (أفراد وأسر) من "الإقامة" في نقط (أ) إلى الإقامة في نقط (ب)، أي تغيير مكان الإقامة.[1]

وقد تم الوصول إلى 5 أنماط أو أنواع من الحركات السوسيومجالية، هي أنواع أساسية بدورها تنقسم إلى أنواع أخرى من الحراك السوسيومجالي كما تم ذكره في هذا الموضع من الرسالة.

ولكن وبعد ما تم تلبية الفضول حول أنواع الحركات السوسيومجالية التي يمارسها الفاعل الاجتماعي (أسر وأفراد) الساكن بمدينة أولاد موسى، ظهر فضول سوسيولوجي آخر يحتاج إلى إشباع، وهو ما سيتبين في هذه التساؤلات التالية:

- على أيّ أساس كانت الأسر تقوم بالحراك السوسيومجالي ؟
- ما هي العوامل المؤثرة في نشأه وكذلك في تحديد وجهة الحراك السوسيومجالي ؟
- هل يلعب عامل الأقدمية ومدة الإقامة دورا في ذلك ؟ أم عامل التخطيط ؟ أم هي العوامل الاقتصادية هي التي تفرض الحراك من عدمه من جهة، واتجاه الحراك السوسيومجالي إن وجد من جهة أخرى؟
- أم أن كل هذه العوامل مجتمعة تتحكم بسلوك الفاعلين الاجتماعيين (أسر أو/وأفراد) في الحراك (تغيير الإقامة) أو عدمه ؟ وكذا في توجيه هذا الحراك؟

كل هذه الأسئلة سيتم التطرق للإجابة عنها في الفصل اللاحقة من هذه الرسالة.

الجدول رقم 4: توزيع أفراد العينة بالارتباط بين المنطقة المهاجر مها وموقع التمركز المجالي بالمدينة (مركز/ضواحي) برقابة نمط الأسرة

المناطق المهاجر منها	من الشرق1		من الشرق2		الضواحي+ الإقليم المتروبوليسي للعاصمة		حراك داخلي				عدم تصريح		المجمو
							من المركز إلى الضواحي		استقرار				
نمط الأسرة / توجه التمركز بالمدينة	نووية	ممتدة	نووية	ممتدة	نووية	ممتدة	نووية	ممتدة	نووية	ممتدة	نووية	ممتدة	
بالضواحي	4 %100	3 %75	1 %33	0 %0	3 %11	2 %11	0 %0	1 %100	3 %19	4 %25	2 %50	3 %75	26 26
بالمركز	0 %0	1 %25	2 %67	1 %100	25 %89	16 %89	0 %0	0 %0	13 %81	12 %75	2 %50	1 %25	73 74
المجموع	4 %100	4 %100	3 %100	1 %100	28 %100	18 %100	1 %100	0 %100	16 %100	16 %100	4 %100	4 %100	99 100

[1] Ahmed Zaki Badawi,opcit, (spatialmobility).

من خلال معطيات الجدول رقم 4، نرى أنه نفس القول ينطبق على كل من الأسر النووية، والأخرى الممتدة، فيما يخص توجه الاستقرار بمجالات المدينة. فنجد أن نسبة 100% من الأسر النووية الوافدة من [الشرق1] تستقر بالضواحي، ورغم تدني النسبة، فالنسبة للأسر الممتدة التي وفدت إلى المدينة من نفس المنطقة والتي اختارت الاستقرار بالضواحي، فإنها مع ذلك تمثل الأغلبية شبه الساحقة، حيث نجد هذه الأسر الممتدة الآتية من الشرق1 والمستقرة بالضواحي تمثل 755، مقابل 25% منها اختارت الاستقرار بالمركز.

أما بالنسبة للأسر الوافدة من المنطقة [شرق2] -أي منطقة القبائل بصفة عامة- فإنها تميل للاستقرار والنزول بالمجالات المركزية لمدينة أولاد موسى. وهذا الأمر يتعلق بكل من الأسر النووية وكذا الأسر الممتدة، حيث نجد أن الأسر النووية الوافدة من الشرق2 التي استقرت بالمركز تمثل 67% مقابل 33% منها اختارت الاستقرار بالضواحي. في حين نجد نسبة الأسر الممتدة التي قدمت من الشرق2 واستقرت بالمركز تمثل النسبة الكلية أي 100% منها.

وهنا نستنتج أن اتجاهات المهاجرين من الشرق1 في اختيار مجالات النزول والاستقرار بمدينة أولاد موسى هي متضادة تماما مع اتجاهات المهاجرين من الشرق2 في اختيار مجالات النزول والاستقرار بالمدينة.

أما المهاجرين من الضواحي، والإقليم المتروبوليسي للعاصمة، فنفس الكلام كذلك ينطبق على كل من الأسر النووية والممتدة، في اتجاهاتها واختياراتها لمجالات التمركز والاستقرار عبر مجالات مدينة أولاد موسى، حيث نجد نسبة الأسر النووية التي استقرت بالمركز تمثل 89% مقابل 11% هي نسبة الأسر النووية القادمة من الضواحي والإقليم المتروبوليسي للعاصمة، المستقرة بالضواحي.

والنسب متساوية بالنسبة للأسر الممتدة القادمة من الضواحي والإقليم المتروبوليسي للعاصمة، أي 89% من هذه الأخيرة استقرت بالمركز مقابل 11% منها استقرت بالضواحي.

الفصـــل الســـادس

دور عامل الأقدمية في توجيه الحراك السوسيومجالي وتحديد التركيبة السوسيومجالية للمدينة

(الحـــالة المـــدروسة)

تمهيد:

سيتم التطرق إلى عامل الأقدمية، من خلال افتراضين ، الأول متعلق بالمراحل السوسيولوجية التي مر بها تطور التجمع العمراني لاولاد موسى و الثاني متعلق بتعاقب الأجيال ، والحراك الذي يمارسه كل جيل ، أو يتمنى ممارسته ، كل جيل من أجيال كل امره من أسر العينة ...

لكن قبل الغوص في هذا الفصل لا بد من توضيح بعض المفاهيم الإجرائية التيب سترافقنا طيلة هذا الفصل المتعلق بأثر عامل الأقدمية و الزمن على الحراك السوسيومجالي و بالتالي تحديد شكل التركيبة السوسيومجالية للميدان الدراسة ... و أعم هذه المفاهيم الإجرائية الخاصة بهذا الفصل و مفهوم، المراحل السوسيوتارخية .

ما معنى السوسيوتارخية ؟

تنقسم هذه الكلمة إلى كلمتين ، الأولى سوسيولوجية و الثانية تارخية ، أما السوسيولوجية ، هي كل الظواهر و العوامل و الأحداث السوسيولوجية ، سواء كانت اجتماعية ، ثقافية ، أو أمنية ، أو قد تأتي متداخلة بينهما في نفس الوقت ...

أما صفة " التارخية " ، فهي متهلقة بوقوع الأحداث في ظرف زمني معين ، و هذا حسب نظرة المؤرخ ، أما السوسيولوجي فيهتم بتعاقب الاحداث عبر الفترات الزمنية ، حيث برى أنها مترابطة و متسلسلة فيما بينها ... هذه الأحداث المترابطة و المتسلسلة تظهر إلى الوجود بفعل تلك العوامل السوسيولوجية (اجتماعية ، ثقافية ، اقتصادية .. الخ) فتؤثر فيها ، وتوجه مساراتها .

و تلك الظروف السوسيولوجية تختلف من خلال فترة إلى أخرى ، فتنتج لنا مراحل و فترات سوسيوتارخية متميزة ، قد لا تتساوى في طول المدة الزمنية ... هذا ما سنلاحظه في الجدول الذي تم فيها توزيع بيانات عينة البحث حسب العلاقة بين عامل الأقدمية ، المتمثل في المراحل و الفترات السوسيوتارخية التي مر بها تجمع العمراني المدروس و الحراك السوسيومجالي لأفراد العينة (الأمر).

و قبل أن نتطرق إلى تأثير عامل الأقدمية ، أقدمية استقرار الأمر عبر مجالات المدينة المدروسة ، أو بتعبير اخر قبل التطرق إلى علاقة الزمن بظاهرة الحراك السوسيومجالي الذي مارسته و لا تزال تمارسه الأسر الحضرية ... ، لا بأس أن نتطرق للعلاقة بين عامل الزمن و نمط الأمر.

فلو أقررنا بالنظرية التي تقول أن العالم بدأ من مجتمع محلي صغير بسيط ، كتجانس ذو علاقات متشابهة، و ألية إلى مجتمع عصري ذو بعد عالمي كبير ، معقد غير متجانس ذو علاقات منتقاة حسب ما تخدم المصلحة الفردية ، وفي غير ألي بل عضوية تكون على أساس التفاوض و ابرام العقد الإجتماعي.

في الأول تكون العلاقات قرابية اولية تشجع على العصبية و التضامن العاطفي ، فتنبؤا ثانوية لأمر الكبيرة الممتدة ، اما في الثاني فتكون العلاقات مصلحية ثانوية ، تشجع على حسب الذات و الحسابات العقلانية و تشجع على انجاز الأسر الصغيرة النووية ... هذه النقطة الأخيرة تجعلنا نهتم في البداية و قبل التطرق إلى العلاقة بين العامل الزمني أو لتسميه العامل السوسيو-تاريخي- و نمط الأسرة في مدينة أولاد موسى الناشئة ، وهذا انطلاقا من البيانات الموزعة على الجدول (5).

1. تحليلات واستنتاجات مستقاة من الجدول رقم (5):

الجدول (5) : توزيع الأسر بالإرتباط بين الأقدمية ونمط الأسرة برقابة العامل السوسيوتاريخي

العامل السوسيوتاريخي	مرحلة سيطرة الحكم الفرنسي على الجزائر			مرحلة استقلال الجزائر عن سيطرة السلطة الفرنسية			
الأقدمية / مجال الأسرة	منذ أكثر من 100سنة	1907 - 1955	أثناء الثورة التحريرية 1955-1962	1962- 1979	1980- 1999	من سنة 2000 إلى اليوم	المجموع
ممتدة	%60 9	%100 1	%22 2	%47 8	%35 13	%50 10	%43 43
نووية	%40 6	%0 0	%78 7	%53 9	%65 24	%50 10	%57 56
المجموع	%100 15	%100 1	%100 9	%100 17	%100 37	%100 20	%100 99

N : 99 كل أفراد العينة

حسب الجدول (5)، فإن الإتجاه العام للبيانات للنسب*، تضم أن معظم أسر العينة هي ذات نمط الأسرة النووية ، بنسبة دلالة (56%) مقابل (44%) في أسر ممتدة.

لكن لو في المراحل و الفترات السوسيوتاريخية ، فنجد اختلافات كثيرة ، حيث نجد أن نمط الأسرة المسيطر في مدينة سنلاحظ في التحليلات التالية :

- ولنبدأ بالمراحل السوسيوتارخية الأولى ، مرحلة السيطرة الفرنسية على الجزائر ، وهذه المرحلة قد تم تقسيمها بدورها إلى ثلاث فترات سوسيوتاريخية ، هي الفترات الأولى ، منذ أكثر من 100 سنة ، الفترة الثانية من 1907 إلى 1955م ، ثم المرحلة الثالثة من 1955 إلى 1962م.

- أما في الفترة السوسيوتارخية الأولى ، فنلاحظ أن نمط الأسرة الممتدة كان هو الغالب ، حيث نجد أن ذاك (60%) من اسر العينة ، هي أسر ممتدة مقابل (40%) من أسر تلك الفترة هي أسر نووية ، وهذا يتماشى إلى حد كبير مع القول الذي عبر عليه تونير ، وهو أن الجماعة السكانية المحلية، حيث العلاقات القرابية والعاطفية التي تتجسد أكثر من نمط أسري ممتد.

و ربما ، ولأن الظروف التاريخية التي تمخضت عنها ظروف اجتماعية ، اقتصادية و ثقافية ... فرضت على المجتمع المحلي المتيجي ، ترك أراضيه و أعراشه ليلجأ إلى الجبال ، سيما ناحية يسر ، حيث كانت في تلك الفترة قبيلة " تاوقة " التي اوت من أتى اليها من قبيلة الخشنة[1] ، الذين لجؤا إلى الجبال لمواصلة المقاومة ... وبعد أسر و نفي و قتل رموز المقاومة.

- أو الفتانين على حد تعبير السلطة الفرنسية المتمثلة في الحاكم العام لمحافظة الجزائر سنة 1971م .

* انتقاء العينة كان انتقاء عشوائي، اذ كانلكل الوحدات التحليلية، نفس الحصص من عملية الانتقاء.

[1] أنظر Plan de l'Algérie partagé par tribunal 1946 ، حيث يتضح أن أراضي قبيلة الخشنة تمتد من سفوح الأطلس البليدي إلى تقريبا واد الحراش غربا ، وحمادي حاليا ، من الجنوب الغربي.

- تم توسيع فروع الأسر الممتدة حيث ظهرت إلى الوجود أسر نووية ، فكان على كل واحد من أرباب تلك الأسر النووية تدبر الحياة الاقتصادية لزوجته و أبنائه ، بعد مصادرة أراضي العروش[1] أرباب تلك النووية العروش " وضع يد الحيازة على منازلهم و مطامرهم و أراضيهم .

- المكترات ... بعد ما تركوها ووجدناها خاوية ... " حسب تعبير الحاكم العام للجزائر.

و هنا نرى جليا كيف تم فرض نمط حياة مناف لثقافة و هوية الأسر المحلية في تلك الفترة السوسيوتارخية ، حيث تفككت القبائل إلى أعراش و الأعراش إلى عائلات والعائلات بدورها تفككت إلى أسر مستقلة تواجه مصيرها ... خاصة بعد تعيين الملكية الخاصة ، كما أوردناها في فصل المتعلق بمصادرة امتلاك العقار العمومي من هذه الرسالة.

أما الفترة الثانية من المرحلة السوسيوتارخية ، فيتميز استقرار العائلات الممتدة التي تمثل نسبة 100 % من الأسر التي وفدت إلى اقليم المدينة ... حيث تميز هذه الفترة باستقرار نسبي. كما أن الإقليم كان ضمن الحكم العمومي ، خاصة بعد إنشاء المركز.

- كما سبقه الإشارة ، في هذه الرسالة ، تجمعين هما سان بيار و سان بول ، ثم إنشاء دار البلدية التي تهتم بشؤون التجمعين ، وتحولت إلى بلدية ريفية ضمن الحكم العمومي الفرنسي ... هذه الظروف التارخية والسوسيولوجية شجعت الأسر الممتدة على الهجرة إلى المدينة (أو البلدة)[2] ، أتين خاصة من مختلف مناطق سهل متيجة و جبال الأطلس البليدي ... حيث كانت مساحات هذه البلدة أراضي خصبة توفر فرص شغل مستمرة لدى المعمرين الذين استفادوا من تنازلات عقارية من قبل السلطة الفرنسية بعد أن صادرتها عن السكان المحليين الأصليين ، فمن حوش اولاد موسى ، وهو الذي يمثل الرقعة التي يتواجد فيها معظم مجالات المدينة و أطرافها ثم مصادرة 400 هكتار[3].

إذن فالإستقرار النسبي الذي ساد في تلك الفترة ، وهذا راجع إلى عدة عوامل منها ، الهزيمة التي تلقتها المقاومة الشعبية في النصف الثاني من ثمانينات القرن التاسع عشر .. انشاء ثكن عسكرية و التي تحولت بعد الإستقلال إلى حي " سيتي " .

- وجود البلدة سان بيار و سان يول تلك الفترة في المجال الحكم العمومي ، كما توضحه الورقة الإخبارية الكولونيالية الخ ، من الأسباب التي دعمت الإستقرار الامني بالبلد أن ذاك ، يمكن اعتباره من أهم العوامل التي جعلت البلدة تعمل دور الجذب ، مما جعل الأسر الممتدة بالقيام بعمل الهجرة الطوعية سعيا وراء "المعاش "، فالإنسان يتبع معاشه حسب رأي العلامة عبد الحميد بن خلدون المغاربي.

أما الفترة السوسيوتارخية الثالثة من المرحلة السوسيوتارخية الأولى ، فتتميز بسيطرة حضور الأسر النووية على حساب الأسر الممتدة ، فحسب المعطيات المتعلقة بالعينة ، فإن معظم أسر العينة التي إستفرت

---

[1] المبشر ، يخط الكومت دوقيدون ، أمير البحر كتبها عن لسان الحاكم العام للجزائر ، سنة 1971م ، ص260.

[2] كما سميت في الوثائق الرسمي الكولونيالية ، مثل المبشر الناطقة بالعربية و " المونتور الجزايري" ، الناطق بالفرنسية و هي بمثابة جردية رسمية للسلطة الكولونيالية ، في هذه المرحلة السوسيوتاريخية .

[3] Rapport de Haouche .O.Moussa , 1852

بإقليم المدينة فيما بين (1955-1962) ، أي أثناء الثورة التحريرية ، هي أسر نووية بنسبة (78%) مقابل نسبة (22%) هي نسبة دلالة الأسر الممتدة التي استمرت بالبلدة هي تلك الفترة ...

و لعل هذا مرتبط أيضا بالظروف التارخية و السوسيولوجية (أي اجتماعية ، سياسية اقتصادية ، ثقافية ، أمنية ...) .

فقد تميزت هذه الفترة التارخية بعودة اللااستقرار الأمني عبر كل أقطار الوطن عموما وفي اقليم متيجة ، وسفوح الأطلس البليدي المحاطة بها ، سيما جبل بوزقزة* خصوصا فقد عمد الجيش الفرنسي إلى جمع حشد سكان جبال بوزقزة في محتشدات بإقليم بلدة سان بيار سان بول سابقا ... من أجل عزل السكان المحليين عن جيش التحرير الوطني الجزائري ... فكانت الكثير من الأسر المهجرة من منطقة بوزقزة و ضواحيها عبارة عن عناصر اجتماعية مفعول بها لا فاعله.

في اطار عملية التهجير التي مارسها الجيش الفرنسي و حشد الأسر و العائلات المحلية في محتشدات ، بإقليم بلدة سان بول و سان بيار أن ذاك ، لم يراعي الخصوصية الإجتماعية للأسر الجزائرية التي تميزت بالعلاقات القرابية القوية و الخوف من الإختلاط بالأجانب ، حيث أن هذه الخصائص لدى الأسر المحلية تشجع على ايجاد النمط الممتد للأسر .

فقد قام هذا عن قصد أو عن غير قصد ، بتشتيت الأسر الممتدة ، فنجم عنها أسر نووية ... بالإضافة إلى ظروف أخرى متعلقة بالمعاش ، حيث كان على كل رب أسرة أن يعيل زوجته و أبناءه في ظروف اقتصادية أقل ما يقال عنها لم تكن تشجع على إنشاء الشاب أسرته الخاصة أصلا ... بسبب انخفاظ أجر العمل القتسي أصلا ، حيث لم تكن اليد العاملة للسكان المحليين محمية بأس شكل من الأشكال...

فلعل هذه الظروف السوسيولوجية و التاريخية و ظروف أخرى قد يطول فيها الحديث ولا مجال هنا للحديث فيلا هذا الأمر ، هي التي جعلتنا نجد أن معظم أسر العينة البحث التي استقرت ببلدة سان بيار و سان بول ، عبارة عن أسر نووية.

وعموما فإننا نلاحظ من خلال بيانات الجدول (5) ، أن المرحلة السوسيوتاريخية الاولى ، تميزت بتطور و تحول في نمط الأسر المهاجرة إلى اقليم مدينة أولاد موسى ، فنلاحظ أن الأسر الغالبة في الفترة الاولى ، هي الأسر الممتدة ، وماكان ظهةور الأسر النووية في تلك الفترة الاولى إلا بفعل عوامل سوسيولوجية وتاريخية خارجة عن نطاق المجتمع المحلي ، ذلك النسق العام ، يظم في ثناياه الأنساق الجزئية (أي الأير بأنماطها الممتدة و النووية) ، ثم تأتي الفترة الثانية التي تؤكد على ان الأسرةة الممتدة في النمط المسيطر في المجتمع المحلي ، فتستقر معا تهاجر معا ... من أجل الحفاظ على طبيعتها و تضامنها الألي لمواجهة الظروف السوسيوتاريخية المتعلقة في الفترة الثانية ، ثم تأتي الفترة السوسيوتارخية الثالثة حيث فرضت ظروفها على المجتمع المحلي بتغيير بنية عناصره ، حيث نلاحظ أن نمط الأسر النووية هو المسيطر بين المهاجرة إلى اولاد موسى في تلك الفترة، وعموما هذا كل مل يتعلق بالمرحلة السوسيوتاريخية.

* اقليم بوزقزة عموما ، كان ضمن الحدود السياسية لبلدية أولاد موسى إلى نهاية السبعينات ، أنظر التعداد العام للسكان لسنة 1977.

الأولى حيث مكان المجتمع الجزائري و عناصره (الأسرة خاصة) يفرض عليه الأدوار الإسكانية ، حيث كانت يفرض عليه الحراك السوسيومجالي ، وكذا اتجاهاته ...

أما فيما يخص المرحله السوسيوتارخية الثانية ، أي مرحلة مابعد 1962*، فنجده تتميز بمايلي : (طبعا ، يتعلق الأمر بأفراد عينة الحبث).

ثم تقسيم المرحلة السوسيومجالية الثانية بدورها إلى ثلاث فترات سوسيومجالية ، حيث تم تقسيمها إلى مراحل غير متساوية المدة الزمنية ، وذلك لطبيعة الأساس التي قسمت عليه ، فقد قسمت هذه المراحل على أساس الاحداث السوسيولوجية (أي احداث اجتماعية ثقافية ، سياسية ، متعلقة بمجال التخطيط الحضري خاصة و امنية ... الخ) التي ميزت هذه المرحلة الثانية... وكما نعلم و كما نلاحظ دائما ، فإن الظواهر الإجتماعية معقدة و لا تكون منظمة خاصة في مدة حدوثها و ظهورها ، كما انها لا تظهر و تختفي في تاريخ محدد ، يكون ظهور ها تدريجيا ...

فعلى هذه الأحداث السوسيوتارخية تم نقسيم المرحلة الثانية إلى فترات متفاوتة زمنيا ، وهي عموما نسبية، حسب ما أهلته المعطيات المنتقاة من عينة البحث ، وميدان الدراسة و المتعلقة بالأحداث التي أثرت على ظاهرة الحراك السوسيومجالي في مدينة أولاد موسى و ضواحيها.

اما في الفترة الأولى من حيث السوسوتارخية الثانية ، فنجد أن أسر العينة البحث التي استقرات بالمدينة تميل إلى نمط الأسرة ، لو أنها متقاربة مع الأسر ، إذ نجد (53%) من الأسر التي وفدت إلى اولاد موسى في هذه الفترة هي أسر نووية مقابل (47%) من الأسر الممتدة.

نلاحظ أن الأسر التي وفدت في الفترة التي سبقتها ، أي الفترة السوسيوتاريخية الثالثة من المرحلة السوسيوتارخية الأولى ، كان يغلب الأسرة الممتدة عند الأسر التي وفدت في الفترة الأولى من المرحلة السوسيوتارخية الثانية ، و لو أنه لم ترقى إلى درجة السيطرة.

ففي الأول كانت نسبة الأسر الوافدة تمثل (22%) مقابل (78%) نسبة الأسر الوافدة النووية ... ، أما في الثانية فنلاحظ ارتفاع نسبة الأسر الوافدة الممتدة إلى (47%) مقابل تراجع نسبة الأسر الوافدة النووية إلى (53%).

و الأكيد أنه لم يحدث هذا التحول في نمط الأسر المهاجرة إلى اقليم المدينة إلا لتوافر ظروف و عوامل سوسيوتارخية و لعل أهمها حدثان سوسيولوجيان و تاريخيان عامان لاتزال أثارهما إلى اليوم[1]... و هما –

* أهم ما يميز هذه المرحلة من خصائص سوسيواوجية و تارخية هو جلاء التواجد الأوربي من الجزائر ، وعودة السيادة السياسية و الإقتصادية للمؤسسات المجتمع المحلي ... بأنساقه الثقافية و هويته المحلية ... أي تحول المجتمع و عناصره (من أسر و أفراد) إلى عناصر فعالين (élements actifs) أي أن الفاعل الإجتماعي (أسر ، أفراد) يختار توقيت و غايات القيام به.

[1] على تطور و تحول المجتمع الجزائري عموما ، و المجتمع المحلي للمدينة المدروسة خصوصا.

الثورة الزراعية و الثورة الصناعية- ... و ما يتعلق بهما من أثار ، كان لها يد[1] في تحديد و توجيه مسارات الهجرات أولا الحراك السوسيومجالي للفاعلين الإجتماعيين (أسر و أفراد).

إن انشاء المزارع العمومية ، وكذا المناظر الصناعية و معها المناطق المكيفة التابعة لها (ZHUN) ... بالإضافة إلى انشاء القرى الإشتراكية ، حيث كانت أولى هذه القرى في اقليم بلدية أولاد موسى أنا ذاك اقليم البلدية المجاورة لها ، أي خميس الخشنة (Fondouk) سابقا ... هذه الظروف السوسيولوجية و التاريخية جعلت اقليم بلدية اولاد موسى تمارس دور الجذب.

فبدأت تفد اليها الأسر من مختلف مناطق السهل المتيجي و سفوح الأطلس البليدي بالدرجة الأولى[2]، ولكن أبضا من الولايات " الشرقية " للوطن على وجه الخصوص ولاية سطيف ، وتحديدا منطقة في " أورتيلان" ... خاصة الأسر الممتدة ، حيث كان رب الأسرة الممتدة يأتي الإستقرار ، بعد أن يشتري قطعة أرض أو منزل ، أو يحصل عليها من طريق إرث عائلي من جانب زوجته ، ويأتي مع أبنائه المصحوبين ، بدورهم بزوجاتهم* ، مثل الحالة (95) ، التي وفدت إلى المدينة سنة 1971م ، قادمة من تيجلابين**.

حيث يعبر المبحوث ممثل الأسرة –ذكر 25 سنة ، اعزب مستوى ثانية جامعي المرتبة السادسة بين إخوته ... بالمال ...‹ وصلنا لاولاد موسى في الستينات ...كراء إلى 1976، ثم بناء منزل العائلة والإستقرار إلى اليوم› و على كل هذه الأسرة نووية ، أساس الأسر الممتدة نذكر الحالة (17) ، وهي أسرة ممتدة من الأصلين بمتيجة ، قدمت إلى المدينة منذ أكثر من (32 سنة) ، قادمة من الإقليم المتروبوليسي للعاصمة ، وتحديدا من ناحية أولاد هداج ، حيث كان عرش أولاد هداج ، و المراشدة قبل سنة 1846م[3]، حيث أقام الاب بمنطقة " سان بول " ، ثم قام بشراء قطعة أرضية بحي عميرات عبد القادر (بالمركز) ، وبعد انجاز البناء سنة 1975م ، تم الإنتقال اليه ...

أما في الفترة الثانية من المرحلة الاثنية ، أي فترة مابين 1980م و 1999م ، نلاحظ أن نمط الأسرة النووية الذي أكد سيطرته على نمط الأسر الوافد في هذه الفترة ، حيث أن نمط الأسرة النووية الذي أكد سيطرته على نمط الأسر الوافد في هذه الفترة ، حيث نجد نسبة الأسر النووية الممتدة المهاجرة في نفس الفترة تمثل (65%) في حين نجد الأسر الممتدة إلى الميدنة في تلك الفترة تمثل (35%) .

إن ما يميز هذه الفترة السوسيوتارخية هما حدثين مختلفين ، ذو طابع اقتصادي ، أمني ذو مستوى وطني و عالمي ، أما الحدث الثاني فهو متعلق بالتعمير ذو بعد المحلي.

---

[1] أمر رقم (71-73) ، مؤرخ في 20 ؤمضان ، عام (1391هـ) ، 8 نوفمبر 1971م و المتضمن ، الثورة الزراعية (الجريدة الرسمية، سنة 1971م ، الفصل الثالث ، العدد 97 ، ص (1642-1668).

[2] محمد بومخاوف ، التحضر.

* أي أسرهم النووية.

** ناحية الشرقية (أنظر خريطة ، ولاية بومرداس).

[3] Plan de l’Algérie partagé par tribunal en 1946، 1846

أما الاول فهو الطفرة الإقتصادية و المستوى المعيشي الجيد الذي عرفه المجتمع الجزائري بداية الثمانينات ، ثم قابلته الازمة الإقتصادية التي مست العالم ككل بفعل تدني و سقط الحر لأسعار البترول سنة 1986م خاصة .

مما تمخض عنه تشنجات وهزات مست ببنايات الأنساق الإجتماعية للمجتمع الجزائري ، وأثر أيما تأثير على وجهة الحركات السكانية ... والتي كانت عموما تحدث بصورة غير عقلانية وغير مخططة ، بل كانت عملية الحراك تمارس من طرف الفاعل الإجتماعي الجزائري ، بصورة أقل ما نقول عنها أنها فوضوية ، ركضا وراء الامن بالدرجة الأولى ، و" لقمة العيش" بالدرجة الثانية ... مما أثر على طريقة وسرعة التحضر في الشبكة الحضرية للوطن ككل ... فكان تحضر فاحش لأقطاب معيشية على حساب أقطاب أخرى، هددت بالزوال نهائيا ، خاصة تلك التجمعات الواقعة في المناطق الداخلية ... في مقابل ذلك ، نلاحظ أن في مدينة أولاد موسى في تلك الفترة، بدأ المشروع في انجاز السكنات الإجتماعية ذات النمط العمومي ، خاصة حي 200 مسكن اجتماعي ، حيث كان أول حي ذو نمط البناء العمومي بأولاد موسى ، وذلك كان في منتصف الثمانينات.

فالظروف الإقتصادية في الحدث الاول ، من جهة و طبيعة تقف البنايات العمومية ، من جهة أخرى ، عاملان لا يشجعان كثيرا على سيطرة الأسر الممتدة الأم ، تسمى للحفاظ على ذاتها منفردة ، نظرا لما توفره هذه الإستقلالية للأسر النووية من اقتصاد المال الى النفقات ... ووقت حيث تتمكن من سرعة التنقل ... وكذا امكانية الحصول على سكن ، مهما صغر حجمه ، فيعتبر فعالا لأسرة نووية ...

فهذه العوامل الأخيرة تساعد الأسر على الحراك المجالي ... قصد الحفاظ على بقائها ، في ظل الظروف التي سادت تلك الفترة السوسيوتاريخية ... ووفقا لها أيضا ...

فهذه الظروف السوسيوتارخية الموضوعية تجعلنا نفهم إلى حد ما سبب سيطرة النمط النووي للأسر على حساب النمط الممتد في أوساط أسر العينة التي وفدت إلى المدينة المدروسة فيما بين 1980-1999م.

أما الفترة الثالثة من المرحلة الثانية ، تميزت بكون كل من نمط الأسرة الممتدة و نمط الأسرة النووية يمثلان نفس النسبة ، اذ نجد أن الأسر الممتدة المهاجرة* أو/و المهجرة إلى المدينة في هذه الفترة تمثل نسبة (50%) ، ونفس النسبة أي (50%) في نسبة الأسر المهاجرة أو/و المهجرة إلى المدينة المدروسة في نفس الفترة السوسيوتارخية.

لماذا يحدث هذا التساوي في النسب بين الأسر الممتدة و الأخرى النووية، التي هاجرت إلى المدينة في هذه الفترة ؟

قبل هذه الفترة السوسيوتاريخية قبل سنة 2000م ، كانت أسر مجتمع الإقليم الشرقي لمتيجة خصوصا ، يتعرض لتأثيرات سوسيولوجية موضوعية ، تسير بشكل طبيعي ، حيث يجعل الظواهر و الأفعال و الحوادث الإجتماعية تتغير و تتطور في مسار سوسيولوجي معين ، فجعل توجه التجمع العمراني لأولاد موسى من الريفية إلى الحضرية ... أثر في نمط الأسر المحلية للمدينة ، سواء الوافدة حديثا أم الأصلية.

حيث كان هذا المسار يفرز تحول الأسر المحلية للمدينة من نمط الأسر الممتدة إلى نمط الأسر النووية ، لكن ما حدث في هذه الفترة الأخيرة ، وهو إلى اليوم.

أهم حدث مؤثر على مسار عملية التحضر لمدينة أولاد موسى ، ربما قد نتجت عن هذا الحدث ، أحداث سوسيولوجية متعلقة بالتخطيط و التعمير ، أو أحداث سياسية ، واحداث اجتماعية ... الخ ، رغم كونه حدث خارج عن النطاق الإنساني ، لأنه زلزال 21 ماي 2003م.

حيث تم ادراج بلدية أولاتد موسى كبلدية منكوبة ، فتم بموجبه انشاء موقع شاليهات شمال المركز الحضري للبلدية ، بمحاذاة الطريق الولائي رقم 122 ، المفتوحة نحو الرغاية و الطريق الوطني رقم 5 شمالا ، وحسب معطيات (PDAU 2005) يعتبر هذا موقع الشاليهات هذا اكبر موقع بدائرة خميس الخشنة ... حيث يضم 303* وحدة من الشاليهات الإجتماعية منها 200 وحدة كهدية من دولة الصين...

موازاة مع ذلك ظهر الحدث الأعم من بين الظواهر و السوسيولوجية التي حدثت بفعل هذه الكارثة الزلزال ... و هو انشاء حي 1700 مسكن اجتماعي ، أو المدينة الجديدة كما يسميه البعض من المحليين ، أولا " الكويت " مثلما يسميها أيضا بدمى السكان... حسب تعبير المبحوث رقم (33).

و في الأخير هذا بيت القصيد ، حيث قد تم ترحيل أمر مختلف بلديات ولاية بومرداس ، وبلديات شرق ولاية الجزائر ... إلى شهاليات أولاد موسى ، ثم فيما بعد تم ترحيلها إلى حي 1700 سكن بعد انجازه سنة 2006 ...هذا الحدث كان ناجم عن فعل نسق التخطيط و التعمير لإسكان المنكوبين من جراء تضرر بنياتهم بفعل الزلزال ..

إن هذه الاحداث ، المختلفة ... جاءت بسورة اجائية و متسارعة أثرت ، كما أسلفت في تغيير مسار تطور ظاهرة الحراك السوسيومجالي لسكان مدينة أولاد موسى ...

فالتطور و التحول في نمط الأسر المسيطرة على مجالات المدينة ، من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النووية ... توجته الأحداث الطارئة بفعل الكارثة الزلزالية التي وقعت شهر ماي 2003 ، قد يكون هذا أهم ما يفسر النسب المتقاربة لنمط الأسر الوافدة أثناء الفترة الأخيرة ...

ملاحظة : فيما يتعلق بتحول الأسر عبر المراحل المتعاقبة و الظروف السوسيواقتصادية التي تؤثر في تحول أنماطها تجنب لنا تفسيرا بنياوية ووظيفية في نفس الوقت

[1- وظيفية ، 2- بنية ... عندما أراد تالكوت بارسنز فهم لماذا تقوم المؤسسة الأسرية في المجتمعات الإنسانية ، على التقلص إلى أسر نووية ، وقد وجد إجابة " بنيوي ، وظيفية "، حيث أن المؤسسات الأسرية و الإقتصادية تاسس نسقا متلازما ، من جهة ، التكيف مع أو في سوق العمل يفترض ، بأن على الأفراد أن يكونوا متحررين من علاقاتهم مع أصولهم من أجل السماح بالحراك الجغرافي.

* و لعل علم الإجتماع الكوارث هو أجدر مقاربة أو تخصص لتناول موضوع الزلزال من الزاوية الإجتماعية أن هذه السوسيولوجية تهتم بالظواهر الإجتماعية التي تظم في اثناء حدوث الكارثة عكس السوسيولوجيا التي تهتم بدراسة العمليات المنتظمة. انظر : André Aknoun et autre , Dictionnaire de Sociologie , le Robert et Seuil

و في نفس الوقت ، ليتمكن الطفل مزاولة حرفة (مهنة) تختلف من تلك المزاولة من طرف أبيه ، فيوجد هناك تجانس بنيوي بين البنية الأسرية النووية ، والتنظيم الصناعي ، وتجانس بنيوي بين البناء الأسري الممتد و التنظيم الإجتماعي التقليدي[1].

2. تحليلات واستنتاجات مستقاة من الجدول رقم (6):

الجدول (6) : توزيع افراد العينة (الأسر) حسب الأقدمية* و توزيعها عبر مجالات المدينة

العامل السوسيوتارخي	مرحلة السوسيوتارخية I			مرحلة السوسيوتارخية II			
الأقدمية مجال المركز	منذ أكثر من 100سنة	1907 - 1955	أثناء الثورة التحريرية 1955-1962	1962- 1979	1980- 1999	من سنة 2000 إلى اليوم	المجموع
المركز	%76 16	%29 2	%100 12	%85 11	%65 20	%80 12	%76 73
الضواحي	%24 5	%71 5	%0 0	%15 2	%35 11	%20 3	%26 26
المجموع	%100 21	%100 7	%100 12	%100 13	%100 31	%100 15	%100 99

من خلال هذا الجدول ، نلاحظ أن هجرة الأسر (أسر العينة) و استقرارها بمراحل و فترات سوسيوتاريخية متميزة فيها بينها ، في عدد الأسر الوافدة في كل مرحلة من جهة ، وفي كل فترة من فترات كل مرحلة من جهة اخرى ، حيث نلاحظ مايلي :

- المرحلة الأولى : نجد ان عدد أفراد العينة (الأسر) ، الواحدة في هذه المرحلة هو (40) أسرة ، وهذا بجمع أفراد الأسر التي استقرت لأول مرة بالمدينة عبر الفترات الثلاثة للمرحلة السوسيوتارخية الاولى ، و نجد عموما أن معظمها كانت تستقر بالمركز. حيث نلاحظ أن نسبة الأسر التي استقرت بالمركز في الفرتة الأولى ، أي منذ اكثر من 100 سنة ، تمثل (76%) مقابل (24%) استقرت في الضواحي.

ربما تكون الاحداث التاريخية المتعلقة بتلك الفترة سببا في هذا التوزيع ، إلى حد ما ، حيث أنه كان قد تم سنة 1904م تشييد مركز البليدة ، (بلدة ساتن بيار ، سان بول[2] سابقا) بتشييد مبنى البلدية و المعبد المسيحي[3] والذي يلبي الإحتياجات الثقافية للهوية الأورو للمعمرين القاطنين بالتجمعين الريفيين سان بيار و الأخر سان بول.

- الأول بشمال المركز الذي لا يزال إلى اليوم و الثاني بالجنوب الشرقي للمركز .. بالإضافة إلى تلبية الحاجيات الإدارية و الأمنية و التخطيطية ... ، كان كل هذا بعد أن صودر أكثر من نصف مساحة حوش أولاد موسى بن عبد القادر ، كما تم التطرق لهذا في فصل خاص بالمصادرة و كذا بأصل نسبة " أولاد

[1] Philippe Brachet , Science et société , Consepts , theme , et fonfateurs .(éd)Publisnd , Paris , 1993 , P144

* الأقدمية في هذا الجدول تكون حسب السؤال 49 ، أي مدة الإقامة منذ أوزل استقرار بالمدينة.

[2] حسب ما تم تسميتها في الورقة الإخبارية المبشر ، الصادرة بالجزاير يوم : 27جوان1971م ، ص260

[3] أنظر الصورة ، رقم 1 في الملاحق.

موسى" و هذه النقطة الأخيرة المتعلقة بالمصادرة تعني أن هناك مساحات " عمومية " ظهرت للوجود وبالتالي ظهور امكانية لدى الأسر المحلية الوافدة إلى السهل أو إلى المنطقة الشرقية لسهل متيجة طلبا لسد لقمة العيش للإستقرار في مكان ما على هذا المجال العمومي مرتبط بالمركز ، قيد الإنشار من طرف السلطة الكولونيالية... فهذا الأمر يشجع و يجذب، الأسر إلى الإستقرار بالمركز أكثر .

من الضواحي ، حيث أن الظروف المتعلقة بالعقار كانت عكس ما عليه الحال بالمركز حيث لا يزال الوجود للملكية الخاصة للعائلات الكبيرة ، حيث نجد مساحات شاسعة ملك لأسرة واحدة ، فهذا الوضع المتعلق بنمط ملكية العقار لا يشجع الأسر الوافدة و المهاجرة من المناطق الداخلية – خاصة تلك الخاضعة للحكم العسكري الفرنسي – للإستقرار بالضواحي التي كانت تعمل بهذا دور الطرد لهذه الأسرة باستثناء الأسر التي تتمكن من امتلاك الأرض عن طريق الإرث.

من جانب بنات الأسر الأصلية التي تزوج بناتها للأسر الوافدة بعد الإندماج فيما بينها.

بالإضافة إلى أسباب سوسسيوتارخية أخرى أهمها ، هو كون الأسر الجزائرية بدأت تتعود على تواجد المعمرين ، وتحتك بهم في أواخر هذه الفترة أي ما بعد 1900 ، بعد ماكان ذلك التنافر بين الجزائريين والأوربيين بدايات الإستعمار الفرنسي ...

قد تكون هذه تفسيرات عامة من بين تفسيرات أخرى قد تتداخل فيما بينها ... لتبرير هذه المعطيات المتعلقة بكون نسبة كبيرة من أسر العينة التي استقرت في هذه الفترة بالمركز بدل الإستقرار بالضواحي.

أما في الفترة الثانية من المرحلة السوسيوتارخية الأولى ، فنجد أن الامور انقلبت رأسا على عقب ، إذ أن نسبة الأسر التي وفدت لاول مرة إلى المدينة ، في الفترة ما بين 1907م و 1955م ، والتي استقرات بالمركز لا تفوق 29% مقابل الأغلبية من الأسر الوافدة في نفس الفترة ... واستقرت بالضواحي ، حيث تمثل 71% ...

لو قارنا بين مجموع عدد الأسر التي أقامت لأول مرة بالمدينة (سواء بالضواحي او المركز) ، في الفترة الثانية ، وتلك التي استقرت بالمدينة في الفترة الأولى ، لوجدنا انخفاظا في عدد من الأسر الوافدة بالإنتقال إلى المرحلة الثانية ، اذ نجد عموما 21 أسرة من أسر العينة استقرت في الفترة الأولى ، بينما ينخفض العدد إلى 7 أسر استقرت في الفترة الثانية ، والفرق واضح ، خاصة في أوساط أسر المستقرة بالمركز، حيث نجد 16 أسرة استقرت بالمركز الفترة الأولى ، بينما نجد أسرتين فقط ، من أسر العينة استقرت بالمركز في الفترة السوسيوتارخية الثانية.

و مرة أخرى، قد يجد هذا الوضع المتعلق بحراك الأسر السوسيومجالي في العوامل السوسيوتاريخية التي مست هذه المنطقة – شرق سهل متيجة – حيث قد عرفت بحكم موقعها الجيوستراتيجي* الذي جعل المنطقة مضطربة من الناحية الأمنية ، والتي كانت نتاج التشنج في العلاقات بين المحليين خاصة السكان الأصليين

* فهي همزة وصل بين جبال الاطلس البليدي ، سيما جبل بوزقزة و جبال البويرة نحو الشرق (الأخضارية) و الجزائر (Alger)

لإقليم بلدية أولاد موسى[1] و بين الأوربيين المعمرين من جهة ، حيث ينعمون بالأراضي التي تنازلت عنها السلطة الكولونيالية لصالحهم ، مصادرتها (اغتصابها) و كذا الجيش الفرنسي من جهة أخرى والمتمثل خاصة في الصكنة العسكرية (G.M.S) حي (la Cité) حاليا ، وهي فرقة الخيالة العسكرية التابعة للقوات الخاصة.

فهذه العوامل و الأحداث السوسيوتاريخية جعلت اقليمم اولاد موسى يلعب دور الطرد اتجاه المهاجرين إلى الإقليم المتروبوليسي للجزائر (أو سهل متيجة عموما).

نضيف لهذا دور الجذب الذي كانت تمارسه النوبات الحضرية ، لمحافظة أن ذاك ، حيث بدا ظهور النشاط الصناعي ، سيما بعد انشاء المنطقة الصناعية " بصعيد مصطفى" أو منطقة الحامة و العناصر حاليا، بالإضافة إلى المصانع المتواجدة بالحراش هذه النواة الحضرية التابعة للجزائر ... و أخرى كانت تلعب دور الجذب للمهاجرين الجزائريين في تلك الفترة ، حيث بدا لهم السبيل للنشاطات الصناعية ...

فكل هذه العوامل الطارئة منها ، والمتمثلة في اللااستقرار الأمني التي عرفه اقليم بلدة سان بيار و سان بول –أن ذاك- بالإضافة إلى (و/أو الناتج أيضا عن) التشنج عملية التفاعل الإجتماعي*، بين السكان المحليين للإقليم ، خاصة الأصليين منهم والمعمرين بالإضافة إلى الدور العسكري السلبي الذي لعبته الثكنة العسكرية (G.M.S)** اتجاه السكان المحليين ، حيث قامت بقتل الكثيرين من الثكنة بهم من الجزائريين من سكان الإقليم -هذا من جهة – و من جهة أخرى الدور الجاذب للنشاط الإقتصادي الصناعي الذي تمركز مدينة الجزائر والنويات الحضرية القريبة منها خاصة الحراش (ex-Maison carré).

فكل هذه العوامل قد تدخل ضمن أهم العوامل التي يمكن تفسير كون الوافدين من المهاجرين الجزائريين من سلسلة الأطلس البليدي او/و من المناطق الداخلية للبلاد ، نعكس اهتمامنا بالإستقرار بإقليم الشرقي لسهل متيجة (سان بيار و سان بول في تلك الفترة السوسيوتارخية)حيث يعتبر مجال الجذب (المغناطيسي) لعملية (الجذب والطرد) التي تمارسه المجالات أو/و المراكز الحضرية بإقليم المتروبوليسي للجزائر آن ذاك.

كما نفسر بهذه المعطيات، النسبة المرتفعة للمستقرين من أفراد العينة (الأسر) بالضواحي (71%) تمثل نسبة المستقرين بمركز المدينة في تلك الفترة (29%) وهي نسبة ضئيلة، مقارنة مع نسبة المهاجرين المستقرين بالمركز الموجه خاصة لتلبية حاجيات المعمرين الأوربيين أصلا. ...

أما في الفترة الثالثة من المرحلة الأولى ، نلاحظ معاودة ارتفاع في عدد الأسر الوافدة إلى اقليم مدينة اولاد موسى ، خصوصا تلك التي استقرت بالمركز ، حيث نسجل نسب جد مرتفعة للأسر الفقيه التي

---

[1] كان يضمهم عرش المراشدة ، أنظر Cart de l'Algérie partagé par tribut en 1846 ، حيث أن حوش المراشدة كان يمتد من محاذاة بلدة بودواو إلى منطقة حمادي و دار البيضاء ، حاليا ، حيث يحده شمالا عرش اولاد هداج الذي يمتد إلى الساحل و من الشمال الغربي عرش أولاد هراوة الذي ينتهي إلى منطقة بلدية المرسة حاليا ... كل هذه الأعراش تنتمي إلي قبيلة " الخشنة "

* التفاعل الإجتماعي هو ما يفعله الناس عندما يكونون في حضرة الواحد منهم مع الاخر. أنظر:
Social interaction is what , the people do when the are with in persence (with/of) one anther

** G.M.S Group Militaire Spécial

استقرت بالمركز في تلك الفترة السوسيوتارخية حيث وصلت إلى (100%) مقابل نسبة منعدمة من أسر العينة استقرت بالضواحي ، فما تفسير ذلك ؟

إن تفسير ارتفاع نسبة الأسر التي استقرت لأول مرة (من أسر العينة) بالمدينة و تحديدا بالمركز ، دائما يعود إلى اسباب سوسيوتاريخية ، أما السوسيلوجية فهي تلك المتعلقة بالعوامل الأمنية و السياسة التي سيطرت على الأوضاع في الإقليم المتيجي ، أما التاريخية منها فمتعلقة بالأحداث التي ميزت تلك الفترة الزمنية و أهمها أحداث منها أعقبة اندلاع الثورة التحريرية للجزائر ، واقليم أولاد موسى لم يكن في منفا عن هذه الأحداث بحكم موقعها الجيوستراتيجي كما سلف ذكره ...

هذا المناخ السوسيوتاريخي أثر على دور الفاعلين السوسيولوجيين (أسر و أفراد) المحليين ، حيث فرض عليهم دور الفاعل الإسكاني اذ وقام الجبش الفرنسي بحشد العديد من الأسر التي تقطن سفوح جبال الأطلس البليدي ، خاصة سكان بوزقزة و قدارة في محتشدات ببلدة سان بيار و سان بول أن ذاك من أجل عزل جيش التحرير الوطني والعديد من الأسر ممن دخلوا من منطقة فمعظمهم الأسر التي تقطن مدينة أولاد هداج، سيما حي (la cité) وخاصة حي 108 مسكن ... ذوو أصول من بوقرة و قدارة ، أصلا كانوا هجروس مداشرهم تهجيرا ، ولم يهاجروها من محض غرادتهم و اختيارهم ... إلى أنه بعد جلاء السيادة الفرنسية من الجزائري ... الكثير من هذه الأسر فضلت البقاء و الإستلاء على منازل المعمرين الشاغرة ومنها (الأسر) من عاد إلى المداشر حيث تنتضرهم ممتلكاتهم من اراضي أشجار ، وبقايا بيوتها ...

- أما النسبة الضئيلة للمستقرين في الضواحي من الفاعلين الإجتماعيين (الأسر والأفراد) الذين استقروا في تلك الفترة ... فتبقى نفس الأسباب التي حكم الإستقرار بالضواحي في الفترات السوسيوتاريخية التي سبقتها ... و اهمها هو نمط تملك العقار (خاصة الأراضي الشاسعة الموجهة للزراعة) ، حيث ان الملك الخاص للأراضي من طرف العائلات الأصلية الممتدة ، والكبيرة تمنع امكانيات استقرار الأسر ، رغم أنه بامكان الأفراد الأجانب ان يستقروا مؤقتا ، ريثما ينتهي موسم جمع " الغلة و الحصاد " حيث يقيمون في كوخ لدى الأسر المحلية الملكية للأراضي الزراعية بالضواحي.

يمكن استثناء الأسر التي هاجرت من مختلف المناطق إلى ضواحي أولاد موسى في تلك الفترة ، بسبب إما الإرث العائلي حيث تأخذ زوجها للإستقرار في الملك الذي ورثته الزوجة من عائليتها ... أو معامل العصبية و التضامن الألي ن حيث يقوم رب الأسرة من السكان المحليين يجلب ابنته أو أخته رفقة زوجها وتخصيص رقعة صغيرة من أجل اقامة منزلها بها ، خوف من تشرد ابنته هذه الأسر المحلية في المنطقة التي وفت إليها بسبب الأوضاع الأمنية المتردية أن ذاك ، وهذا حال كثير من الأسر بمدينة أولاد موسى التي استقرت في تلك الفترة ... حسب ما تمليه الملاحظة بالمشاركة و التحقيقات والحوادث مع السكان الأصليين خاصة كبار السن ...

فكما لاحظنا من خلال تحليل البيانات و المعطيات المتعلقة بالمرحلة السوسيوتاريخية الأولى ، تبين لنا أن العوامل التي تحكمت في الحراك السوسيومجالي في هذه المرحلة هي عوامل سوسيولوجية (ثقافية ، اجتماعية ، اقتصادية ، سياسية و أمنية ...) من جهة أخرى و تاريخية في نفس الوقت (تعاقب الأحداث عبر

الزمن) من جهة أخرى ، فهي مبنية على أساس عوامل سوسيولوجية و تاريخية ... وهي وجه من الأوجه التي أردت أن أوضح به كيفية عمل دور الأقدمية في التأثير على الحراك السوسيومجالي وكذا رجعيته ، ومن ثم تأثيره في شكل التركيبة السوسيومجالية مدينة اولاد موسى.

ثم تأتي المرحلة السوسيوتاريخية الثانية ، وهي بدورها مقسمة إلى ثلاث فترات سوسيتاريخية ، عكس المرحلة السوسيوتاريخية الأولى ، حيث كانت الفترة الأولى منها (منذ أكثر من 100 سنة) ، الأكثر نشاطا لحركة عجزه الأسر إلى اقليم المدينة ثم تليها الفترة الثالثة و الأخيرة في هذه المرحلة ، حيث شهدت الفترة الثانية شيء من الفتور في حركة الهجرة من طرف الأسر الجزائرية إلى اقليم اولاد موسى ، نجد أن أهم الفترات التي شهدت نشاطا أكبر لظاهرة الهجرة الداخلية للأسر من مختلف ولايات الوطن ، في المرحلة السوسيوتاريخية الثانية (من 1980 إلى 1999م).

ثم في الفترة الثالثة و الأخيرة ، رغم قصر المدة الزمنية (لا تتجاوز السبع سنوات) وتأتي الفترة الأولى في أخر الترتيب من حيث ديناميكية الحراك السوسيومجالي ، وهجرة الأسر داخليا إلى مدينة.

فنلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (6) حيث نجد أن عدد أفراد الثنية الذين اشتروا بأولاد موسى في الفترة الأولى هم 13 أسرة من أصل أسرة من أسر العينة ، حيث نجد (85%) من هذه الأسر استقرت بالمركز مقابل (15%) منها استقرت بالضواحي.

من الأسر المستقرة بالمركز في هذه الفترة ، نجد الحالة (95) و هي أسر نووية تتكون من 10 أفراد أقام رب الأسرة بمركز المدينة التي يحنون سنوات الستينات ، ثم ممارسة الأسرة حراك داخلي إلى حي طريق قودرية (أي المركز) ، اما المبحوث ممثل الأسرة (95) فيرى الإنتقال إلى مكان اخر بالضواحي حيث الهدوء و راحة البال على حد تعبير المبحوث.

يقول المبحوث ممثل الأسرة (95) في رده عن السؤال 53 المتعلق بكون مكان الدفن يتلاءم و رغبة الأسرة أم لا ، فكانت الأجابة ب "نعم " حيث برر إجابته و أصبحت عندنا قناعة أننا سكان أولاد موسى متأصلين و بدون أي رغبة للعودة لبلدية الجد ..... "

من غدا يمكن إستنتاج أثر من أثار الأقدمية على حراك الأسرة الحضرية السوسيومجالي ووجهته ، حيث تبين هناك نية لدى أفراد هذه الأسرة في العودة إلى الموطن الأصلي ...كما ان الرغبة التي لدى المبحوث في تكوين " منزل خاص " أسرة صغيرة " يكون في ضواحي و أطراف المدينة ، خاصة " قوادرية " حسب ما قاله لي المبحوث ممثل الأسرة في مناسبة أخرى بعد المقابلة خارج إطار الاستجواب باستمارة المقابلة .

و كذا الحالة (67) و هي الأسر النبوية التي استقرت في المسكن الحالي منذ 30 سنة ، وعن مسكن ذو أربع غرف (f4) بتقاسمه 5 أفراد ، لقد كانت عنصرا إستثنائي في المرحلة السوسيوتاريخية الأولى ، حيث تعرضت لعدة عمليات تهجيره " يقول المبحوث ممثل الأمر ، 67 : " في بادئ الأمر كان جدي يسكن منطقة جبلية .. بوزقزة ...وأثر التهجير في زمن الإستعمار ، رحلت العائلة إلى السكن في عدة مناطق ثم إثتقرت في هذا السكن منذ ما يقارب 30 سنة ...." و في العبارة الأخيرة، من إجابة المبحوث نستنتج أن العائلة تحولت من كائن إستكاني إلى كائن فعال يقوم بفعل الحراك و لا يفرض عليه فرضا ...و يبدو أن لدى

الأسرة الرغبة في الإنتقال إلى مكان أخر للسكن ، أي ممارسة حراك مجال مستقبلا إلى مكان غير محدد بعد ، و غدا من خلال الإجابة عن السؤال 47 من إستمارة المقابلة ".

تجدر الإشارة إلى كون الجزائر قد شهدت في الفترة السوسيوتاريخية الأولى من المرحلة الثانية ، نشاط مكثف لمشاريع كبرى تدخل ضمن الثورة الصناعية ، حيث تم إنشاء المناطق الصناعية ، خاصة بالرغاية والرويبة حوالي 57 كلم نحو شمال المدينة . و كذا بمنطقة سيدي موسى (أو بني موسى كما يناديها السكان الأصليون لإقليم سيدي موسى ، خاصة كبار السن)، حيث كانت تمارس عدة أقطاب عمرانية دور الجذب للموجات المهاجرين من أسر و أفراد حيث أن النشاط في القطاع الصناعي شجع أن ذلك فجوة الأمر ، حيث كانت المصانع مرفوقة بمناطق سكنية جديدة مخصصة للعمال في القطاع الثاني ...أما ما ساد بإقليم أولاد موسى من نشاط إقتصادي ، غهو من القطاع الأول أي القطاع الزراعي ..حيث كان يشجع أكثر على هجرة الأفراد من اجل العمل في الحقول ، و إلا قامت في بنايات عشة تكون في عموما أكواخ لأحد فلاحي الإقليم من الأصليين .. حيث نادى هؤلاء الملاك الأصليين ، أولئك المهاجرين المشتغلين بالفلاحة ب (الزوافرة).

غدا أعمر ما يفسر هذا الفتوري توافد الأمر إلى مدينة أولاد موسى في ذلك الفترة الأولى .(حسب معطيات و التي تظهر قريبة إلى الواقع و من خلال الملاحظة المباشرة ...)

و تأتي الفترة الثانية (أي 1980-1999) ، حيث نجد ان أفراد عينة البحث الذين وفدو إلى المدينة وسكنوا بها عموما إرتفع إلى (31 أسرة) من أصل 99 أسرة هي أفراد عينة البحث.

ما يميز هذه الفترة هي بدأ تراجع نسبة الأسر التي تتركز (أو تحط حالما) بالمركز حيث نجد نسبة هذه الأسر تنزل إلى (65 %) مقابل إرتفاع نسبة دلالة الأسر التي تحط رحالها لاول مرة بضواحي اولاد موسى إلى (35%) ، وعموما تبقى نسبة الأسر الوافدة إلى أولاد موسى و المستقر في المركز هي النسبة الغالبة كما نلاحظ.

من العوامل والحصائل السوسيوتاريخية التي ميزت هذه الفترة هي القدرة الشرائية لدى العديد من الأسر الجزائرية ، خاصة مع بدايات هذه الفترة ، إلا أنه في النصف الثاني انقلب وضع القدرة الشرائية للأسر الجزائر رأس على عقب سيما مع بداية منتصف التسعينات ، بالإضافة إلى هذا المتعلق بالوصفية الإقتصادية للأسر ، هناك عامل اقتصادي آخر ، متعلق بأسعار العقارات حيث كانت أسعار رمزية إلى غاية نهاية هذه الفترة ، أي سنة 1999م ، إذا كان بوسع الأسر من الطبقات الإجتماعية الوسطى إقتناء قطع أرضية و البناء عليها ، أو شراء مسكن إما بناية عمومية (مستقلة) أو بناية فردية (فيلا).

هذا في أحياء المركزية للمدينة ، ناهيك عن أحياء الضواحي و الأطراف سيما الجنوبية منها باستثناء حي قوادرية (تجمع ثانوي الأول للبلدية أولاد موسى نرجع إلى المرحلة السوسيوتاريخية الأولى) حيث يوجد أغلبية الأسر من الأصليين سيما شكير، الأكحل ، محي الدين ، حيث ينتمي نسب شكير و أكحل عند شكير و ينتمي نسب عائلة محي الدين إلى مناد ، وشكير.

وكل من شكير ومناد ينتميان إلى عرش المراشدة الذي ينتمي إليه موسى بن عبد القادر الذي تم التعمق في شأنه في الفصل التاريخي، بالإضافة لاستثناء حي قوادرية عن الأحياء

الضواحي الأخرى بسبب موقعه الجيو-استراتيجي الهام. حيث يغلب عليه الطابع التضاريسي السهلي كما توضحه صورة القمر الصناعي وكذا خريطة المرتفعات والمنحدرات لبلدية أولاد موسى... إلى آخره من العوامل الجغرافية، وأخرى خاصة بالتهيئة العمومية... التي تجعل أسعار العقارات بضاحية قوادرية تنافر مثيلاتها بأحياء المركزية للمدينة (أحياء التجمع الرئيسي ببلدية أولاد موسى)، هذا خاصة مع نهاية الفترة السوسيو تاريخية الثانية أي سنة 1999.....

فهذه هي أهم العوامل بالإضافة إلى عوامل أخرى لا يسع هذا الموضع لذكرها... هي ما يفسر ارتفاع عدد أفراد العينة (الأسر) الذين وفدوا لأول مرة إلى مدينة أولاد موسى في هذه الفترة الثانية من المرحلة الثانية، من المسيرة التطورية للمدينة عب المحور الزمني.

بالإضافة إلى ارتفاع نسبي في نسبة الأسر التي تفضل أو تختار النزول (وشد الرحال) بالضواحي حيث ارتفعت نسبة دلالتها إلى (35%) بعدما كانت تمثل (أي الأسر الوافدة لأول مرة إلى الضواحي) في الفترة السوسيو تاريخية الأولى نسبة (15%) فقط طبعا، مع بقاء الأغلبية لاختيار الاستقرار بالمركز في هذه الفترة الثانية بنسبة 65%.

ثم تأتي الفترة السوسيوتاريخية الثالثة والأخيرة بالنسبة للمرحلة السوسيو تاريخية الثانية، وما يلاحظ على معطيات المتعلقة بأفراد عينة لبحث، لهذه الفترة الثالثة وكذا المعطيات المتعلقة بعينة البحث للفترة الثالثة من المرحلة السوسيو تاريخية الأولى، هو التشابه والتقارب في البيانات وهذا التقارب يكون من جانبين، الأول متعلق بارتفاع الكبير في نسبة الأسر الوافدة إلى المدينة التي اختارت أو بالأحرى التي وجدت نفسها مستقرة بالمركز، رغم أن العوامل الاقتصادية تشجع على النفور من المركز واختيار الضواحي، وهذا ما سيقودنا إلى الوجه الثاني من التقارب وهو كون الفاعلين الاجتماعيين في هذين الفترتين الأخيرتين من كل مرحلة سوسيو تاريخية، يتميزون بكونهم فاعلين إستكانيين.

حيث حدث لهم فعل الترحيل والحراك الاجتماعي. ولم يقوموا به هم بأنفسهم.

فأما في الأول، فبفعل نسق السلطة العسكرية الفرنسية التي سيطرت على المنطقة في المرحلة السوسيو تاريخية الأولى، أما في الثانية فبفعل نسق السلطة (التخطيط وإعادة اعمار ما هدمه الزلزال في ماي 2003) حيث كان مضطر لإعادة إسكان الأسر المنكوبة بسبب الكارثة الطبيعية الطارئة على المنطقة، والخارجة عن النطاق الإنساني والاجتماعي لسكان المنطقة (ولاية بومرداس وضواحيها...).

فجعلنا هذا نلاحظ أن في الفترة الثالثة من كل مرحلة تعرف الأحياء المركزية للمدينة ديناميكية في عملية الهجرة، واستقرار الأسر الوافدة من مختلف جهات الوطن (وتحديدا من مناطق مختلفة من سهل متيجة، وسفوح سلسلة الأطلس البليدي ثم من ولايات الوطن الشرقية وبالدرجة الأولى نجد ولاية سطيف ، البرج، وميلة ثم ولاية باتنة... وبعض الشيء من منطقة الزبيان –بسكرة خاصة-). حيث نجد بالنسبة للفترة الثالثة من المرحلة الأولى، نسبة أسر العينة التي استقرت بالمركز (100%) من الأسر الوافدة في تلك الفترة... وأما نسبة الأسر التي استقرت بالمركز في الفترة الثالثة من المرحلة الثانية فهي (80%) مقابل

(20%) هي نسبة الأسر التي استقرت بالمدينة في نفس الفترة، استقرت بالضواحي وهي منعدمة في الفترة الثالثة للمرحلة الأولى السوسيو تاريخية.

"إن ترحيل 000 10 نسمة إلى حي (1700 مسكن اجتماعي)-والذي يدخل في عملية إعادة إسكان وبنا ما هدمه الزلزال الذي جاء من طرف نسق السلطة الوطنية...- في ظرف لا يتعدى السنتين. يعتبر ظرفا زمنيا قياسيا مقارنة مع المدة الزمنية التي يحتاجها تطور الظواهر الاجتماعية والحضرية- يعتبر بحد ذاته "مدينة" على حد تعبير رئيس البلدية، -الرئيس الحالي-فإن قلنا أنه في كل شقة توجد أسرة فنجد 1700 أسرة على الأقل تم إدخالها في هذا النسق الحي (أي مدينة أولاد موسى ككائن حي اجتماعي...).

3. تحليلات واستنتاجات مستقاة من الجدول رقم (7):

الجدول رقم (7): توزيع أفراد العينة (الأسر) حسب الأقدمية –وفق السؤال رقم 44-وتوزيعهم عبر مجالات المدينة (مركز/ أطراف)

المرحلة السوسيو تاريخيةI				المرحلة السوسيو تاريخيةII			
الأقدمية مجال التمركز	منذ أكثر من 100سنة	1807-1955	فترة الثورة	1962-1979	1980-1999	2000 إلى اليوم	المجموع
التمركز مركز	64% 9	40% 2	100% 2	83% 10	71% 29	84% 21	74% 73
التمركز الضواحي	36% 5	60% 3	0% 0	17% 2	29% 12	16% 4	26% 26
المجموع	100% 14	100% 5	100% 2	100% 12	100% 41	100% 25	100% 99

N=100 كل أفراد عينة البحث.

نلاحظ من خلال الجدول، أن بفعل كون الأسر قد مارست الحراك وانتقلت إلى إقامة ثانية نتجت هذه المعطيات التي تختلف عن معطيات الجدول (6)، حيث سنتطرق إلى هذا الاختلاف في المعطيات عند المقارنة بين الجدولين.

ولنبدأ بالمرحلة السوسيو تاريخية الأولى: حيث نجد أن الأسر التي تقطن بالمركز في الفترة الأولى من هذه المرحلة تمثل (64%) مقابل (36%) تستقر بالضواحي، أما في الفترة الثنية فنجد أن (40%) من الأسر تقطن بالمركز مقابل (60%) تقطن بالضواحي.

أما الفترة الثالثة والأخيرة بالنسبة للمرحلة السوسيو تاريخية، فنلاحظ الأسر (أسر العينة) القاطنة بالمركز تمثل الكل أي (100%).

ولو قارنا معطيات المرحلة السوسيو تاريخية الأولى في الجدول (7) مع المرحلة السوسيو تاريخية الأولى في الجدول (6) نجد ما يلي:

-بالنسبة للفترة الأولى، نجد تناقص في عدد أفراد العينة (الأسر) التي تقطن المركز، حيث تقلص العدد من (16) أسرة في الجدول (6) إلى (9) أسر في الجدول (7)، هذا ما يدل على وجود حراك سوسيو مجالي، في حين شهد عدد أفراد الأسر القاطنين بالضواحي في هذه الفترة استقرارا أي 5 أسر في كل من الجدولين، أي أن هناك استقرار وعدم حراك بالنسبة للأسر التي استقرت بالضواحي في هذه الفترة (أي ما قبل 100 سنة

من الاستقرار). رغم طول مدة الإقامة (الأقدمية) المعتبرة، قد تم عوامل أخرى قد تضعف دور عامل الأقدمية في تغيير مكان الإقامة من طرف هذه الأسر التي لم تمارس الحراك.

فنجد على سبيل المثال لا الحصر، أن هذا يتجسد مع الحالة (99) من أسر عينة البحث. حيث نجدها وهي أسر نووية عدد أفرادها الذين يقطنون نفس المنزل هو 10 أفراد، يتقاسمون فيلا من 5 غرف. تستقر بالضواحي رغم طول مدة الإقامة، حيث أنها من الأسر العريقة بالإقليم عموما حيث يصل عمقها في التاريخ إلى 500 سنة على الأقل، وهي من سلالة شكير الذي عاش قبل 1750م، والذي ينتمي إلى عرش المراشدة وهذا الأخير هو عضو في قبيلة الخشنة –خشنة الوطنية (أو السهل)- كما تجيء تسميتها في الورقة الإخبارية الكولونيالية المبشر.

ويعزى سبب عدم حراكها لعدة عوامل متعلقة خصوصا بـــ:

1. أسباب اقتصادية: حيث نجد فردين (من الأبناء) ذو شهادات جامعية يعانون البطالة والشغل بالتعاقد المؤقت بالإضافة إلى فرد آخر لا يزال يتابع دراسته الجامعية، بالإضافة إلى فردين آخرين يتابعان دراستهما، المتوسط والثانوية مقابل هذه الوضعية نجد أن مداخيلها غي متنوعة، بل أهم مدخول هو الذي يأتي من البيع الفلاحي للأراضي كما وقد تم التطرق في فصل الطبقات الاجتماعية لمجتمع المدينة، فإن هذا المردود غير مضمون وعموما يبقى ضئيلا ولا يكفي للحاجيات ومتطلبات الأسرة.

فهذه الظروف الاقتصادية هي تصنف ضمن أسر العينة ذات الدخل المنخفض –أثرت،- بالإضافة على تحديد نمطها، حيث بقيت أسرة نووية، رغم كبر حجمها وكبر أفراد الأسر -الأبناء- من حيث السن، حيث يتراوح سن الأبناء الكبار ما بين 27 و 34 سنة،- على موقف الأسرة من عملية الحراك السوسيو مجلي... فأثرت الاستقرار وعدم الحراك.

2. هناك أيضا أسباب متعلقة بالتخطيط الحضري، حيث أن الإرث العائلي لا يزال إلى الآن مقسم بصورة عرفية... أي مشاكل في عقود الملكية سيما، نقل الملكية إلى الورثة، وهذا حرصا من الأبناء هذه الأسرة النووية من جهة والأسرة الممتدة التي تنتمي إليها هذه الأسرة النووية (99)-سيما الذكور- على أن تبيع النساء حقوقهن أو يسكنها أزواجهن الأجانب عن "العرش".....وهذا الأخير يكبح الهجرة (الحراك) نحو ضواحي المدينة...

وهنا نلاحظ دخل التداخل بين العوامل التي تؤثر في الظاهرة الاجتماعية والسوسيولوجية، وهذا ما يفسر تعقد وتركب الظاهرة السوسيولوجية.

أما فيما يتعلق بالمرحلة السوسيوتاريخية الثانية فإنه يلاحظ أن نسبة الأسر القاطنة بالمركز تمثل (83%) ولو قارنا هذه النسبة مع نسبة الأسر القاطنة بالمركز في نفس الفترة السوسيو تاريخية في الجدول (6) وهي (85%). أي أن هناك تراجع في النسبة طفيف، لصالح الأسر المستقرة في الضواحي في نفس الفترة، حيث ارتفعت نسبتهم من (15%) في الجدول (6) إلى (17%) في الجدول (7)، وهذا دائما في نفس الفترة طبعا.

أما بالانتقال على الفترة الثانية من المرحلة الثانية، فإننا نجد أن نسبة الأسر القاطنة بالمركز، التي كانت تمثل (65%) حسب معطيات الجدول (6) صارت (71%) التي سكنت كمرحلة ثانية في مجالات المدينة في تلك الفترة الثانية. أي هناك ارتفاع طفيف... يجعلنا نرى ميل أسر لعينة للحراك باتجاه المركز في هذه المرحلة. على حساب نسب الأسر القاطنة بالضواحي، حيث انخفضت من (35%) في الجدول (6) إلى (29%) في الجدول (7). أي أن هناك حراك لدى أسر العينة نحو المركز تاركة الضواحي، خاصة بعد إنشاء حي 200 مسكن "حي الباطيمات Cité 200 logement كما يسميه المحليون". ومن جهة أخرى بيع البلية لقطع أراضي في المنطقة التي صارت حاليا حي 108 مسكن....

أما فيما يتعلق بالفترة الثالثة من هذه المرحلة السوسيو تاريخية ، فنفس الشيء حيث ارتفعت نسبة دلالة الأسر التي تسكن المركز من (80%) في الجدول (2 تاريخي) إلى (84%) في الجدول (7).

أي أن هناك نمو للمركز على حساب الضواحي والأطراف إذ نجد النسبة التي تشمل الأسر القاطنة والمستقرة لأول مرة، في الجدول (6) هي (20%) لتنخفض إلى (16%) في الجدول رقم (7).

وفي موازاة هذا التحليل الإحصائي، فلو قارنا هذا الجدول (أي الجدول رقم 7) مقارنة بجدول (6) قراءة سوسيولوجية لوجدنا أن هناك تضخم قد كان في المرحلة السوسيو تاريخية الأولى في الجدول (6) قد انتقل هذا التضخم في أعداد أسر العينة الساكنة عبر مختلف مجالات المدينة (ضواحي/ مركز) إلى المرحلة السوسيو تاريخية الثانية، سيما الفترتين الأخيرتين من هذه المرحلة الثانية، أي الفترة السوسيو تاريخية الثانية على وجه الخصوص، ثم الفترة السوسيو تاريخية الثالثة والخيرة.... في الجدول (7).

وهذا دليل على أن معظم أسر العينة مارست الحراك السوسيو مجالي مع مرور الزمن، وطول إقامتها (أقدميتها) بإقليم المدينة أو بداخل المدينة ذاتها... أي أثر الأقدمية على الحراك السوسيو مجالي، بالإضافة إلى أننا نستنتج تضخم المركز على حساب الضواحي، مع مرور الوقت، وبوتيرة متزايدة في التسارع كلما تقدمنا إلى آخر فترات المرحلة السوسيو تاريخية الثانية، (سيما النصف الثاني من التسعينات وسنة 2006).

وهذا التضخم لصالح المركز في حقيقة الأمر يرجع لاعتبارين هما:

1/ جذب المجال المركزي للمهاجرين سواء من خارج الإقليم المحلي للمدينة أو ضمن الإقليم المحلي (أي حراك داخلي من الضواحي إلى المركز. بما يوفره المركز من مرافق عمومية وسكنات اجتماعية (خاصة حي 1700 مسكن شرع في بنائه سنة 2003). وحي 200 مسكن... وكذا بيع قطع أرضية بأسعار مقبولة بالمركز في الفترة الثانية (كحي 108 مسكن). وكذا منطقة طريق المزارعة...

2/ ومن جهة أخرى التوسع الجغرافي للمركز على حساب الأطراف. حيث حي 20 أوت (مويلحة) كان في عداد الأحياء لموجودة بالضواحي إلى زمن قريب بداية التسعينات خاصة، ليتم استيعابه من قبل المركز، بتوسع منطقة النشاط الصناعي ومؤخرا حي 1700 (المدينة الجديدة) الذي يضم 10000 نسمة في ظرف قياسي (حوالي سنتين).

فهذان الأمران هما ما يميز تضخم حجم (أو الأعداد) المتعلق ببيانات أسر العينة لصالح المجالات المركزية كما هو في الجدول رقم (7).

رغم أهمية المعلومات المستقاة من بيانات الجدولين (6) و (7)، إلا أنه وعلى ما يبدو أن الأمر سيكون ذو فائدة أكثر، لو دققنا أكثر في معطيات وبيانات أفراد العينة (الأسر). وذلك لو أردنا التركيز على نمط الأسر (من حيث أسر ممتدة أم أسر نووية) بالإضافة إلى حجمها.

فعلى ما يبدو، فإن سلوك الأسرة النووية ليس كسلوك الأسرة الممتدة وتجدر الإشارة إلى أن صل الأسرة الممتدة هي أسرة نووية،- بعد أن يتم تزويج الأبناء "الذكور"-وبدورها فإن الأسر الممتدة تصبح أصل، ومنتج الأسرة النووية. وبعد انعزال أحد فروعها من الأبناء الذي يكون قد شكل أسرته النووية، وفي إطار هذه العملية المعوزة والمتداخلة ينتج حراك ذو نمطين:

1. إما أن ينتج حراك فداخل ذات المسكن فيستقل الفرع المكون لأسرته النووية اقتصاديا خاصة في "الموقد" لكن في نفس المنزل بإضافة طابق بالنسبة للنمط الفردي- أو إضافة غرف جانبية بالنسبة للمنزل التقليدي، أو بتحويل وظائف بعض زوايا السقف مثل تحويل الشرفة إلى غرف النوم بالنسبة للبنايات العمومية.
2. أما الحراك مجاليا من قبل الأسرة النووية المتفرعة من أسرة ممتدة.

من هذا تظهر أهميته أن تدفق في بيانات الجدولين (6) و (7)، بتوليد جداول من كل منهما تهتم بتوزيع أفراد العينة، بالإضافة لأساسي البعد الزمني والبعد المجلي (السكاني) بإضافة بعد آخر وهو نمط الأسرة كعامل أو متغير مراقب (رائز).

لما يلعبه متغير نمط الأسرة من دور في عملية الحراك السوسيو مجالي للأسر عبر مجالات التجمعات الحضرية سيما تجمع مدينة أولاد موسى "الناشئة".

حيث سيتم توليد جدولين من كل من الجدول (6) والجدول (7) وهي على التوالي:

1. الجدول (8) ويهتم بالمرحلة السوسيو تاريخية الأولى، على أساس أول إقامة للأسر أي السؤال (49) مع 40 =**N**، أي عدد أفراد العينة التي استقرت بالمدينة لأول مرة في المرحلة ويهتم بالمرحلة السوسيو تاريخية الأولى.
2. الجدول (10) ويهتم بالمرحلة السوسيو تاريخية الثانية على أساس دائما أول إقامة للأسرة، أي على أساس السؤال رقم (49). مـــع 59= **N**، أي عدد الأسر التي استقرت لأول مرة بالمدينة في المرحلة ويهتم بالمرحلة السوسيو تاريخية الثانية.
3. الجدول (9) ويهتم بالمرحلة السوسيو تاريخية الأولى على أساس الإقامة الحالية بحيث تكشف الإجابة عن السؤال الخاص بها عن كون الأسرة بقيت مستقرة أم قامت بالحراك المجالي أي على أساس السؤال رقم (44). مـــع 21= **N**، أي أفراد العينة المستقرين في المرحلة ويهتم بالمرحلة السوسيو تاريخية الأولى.
4. الجدول رقم (11): ويهتم بالمرحلة السوسيو تاريخية الثانية على أساس دائما الإقامة الحالية أي على أساس السؤال (44) مع 79=**N**.

سنحاول في الجداول التي ستأتي، المقارنة بين وضع وواقع الحراك السوسيو مجلي لدى كل من الأسر النووية والأسر الممتدة من عدة جوانب، هما:

1. المقارنة بين الحراك المجالي لكل من **الأسرة النووية والممتدة**، في المرحلة السوسيو تاريخية الأولى حسب أول إقامة. وكذا المقارنة بين واقع الحراك السوسيو مجالي لكل من الأسر النووية والممتدة - في المرحلة السوسيو تاريخية الثانية حسب الأول- إقامة للأسر بالمدينة.
2. المقارنة بين واقع الحراك السوسيو مجالي لكل **من الأسر الممتدة والنووية** ، في المرحلة السوسيو تاريخية الأولى، حسب الإقامة الحالية (أي الإقامة الثانية إذا كان هناك حراك و إما الاستقرار في نفس المسكن والمكان...).
3. المقارنة بين واقع الحراك السوسيو مجالي لكل من **أسر العينة الممتدة والنووية**، في المرحلة السوسيو تاريخية الثانية، حسب أول إقامة بالمدينة.
4. المقارنة بين واقع الحراك السوسيو مجالي لكل من **أسر العينة الممتدة والنووية**، في المرحلة السوسيو تاريخية الثانية، حسب الإقامة الحالية (أي إما الاستقرار أو الإقامة الثانية إن حدث هناك حراك للأسر). ثم الانتقال للمقارنة بين الجداول.
5. المقارنة بين بيانات الجدولين (8) و(9)، أي المقارنة بين واقع التركيبة السوسيو مجالية لأسر العينة في الأول حسب أول إقامة لها، وفي الثاني حسب الإقامة الحالية (قد سبق ذكرها). وكلاهما في المرحلة السوسيو تاريخية الأولى.
6. المقارنة بين واقع التركيبة السوسيو مجالية لأسر العينة في الأول حسب أول إقامة لها، وفي الثاني حسب الإقامة الحالية (قد سبق ذكرها) وكلاهما متعلق بالمرحلة السوسيو تاريخية الثانية.

نستنتج في الأخير كيفية تحول شكل التركيبة السوسيو مجالية لمجتمع المدينة حسب نمط الأسرة، وكذا توجه مسارات حراكها السوسيو مجالي... من وإلى مجالات المدينة المختلفة (المركزية والضواحي).

الجدول رقم (8): توزيع أفراد العينة (الأسر) حسب الأقدمية -وفق السؤال 49- وتوزيعهم على أو عبر مجالات المدينة، بمراقبة نمط الأسرة

المـــــرحلة السوســـــيو تاريخيـــــة الأولـــــــى

نمط الأسرة / الأقدمية / منطقة تمركز أسر العينة	نووية			ممتدة			المجموع
	منذ أكثر من 100سنة	1807-1955	أثناء الثورة	منذ أكثر من 100سنة	1907-1955	أثناء الثورة	
بالمركز	100% 8	%50 2	%75 6	%85 11	%0 0	%83 10	%75 30
بالضواحي	%0 0	%50 2	%25 2	%20 1	%100 3	%17 2	%25 10
المجموع	%100 8	%100 4	%100 8	%100 5	%100 3	%100 12	%100 40

N.41: أفراد العينة (أسر) المستقرين لأول مرة بالمدينة في المرحلة السوسيو تاريخية الأولى.

من خلال معطيات الجدول (8) نلاحظ بعض قيم النسب المتطرفة... حيث تترجم واقع التركيبة السوسيو مجالية المتعلقة بنمط الأسر وعلاقته بتوجه الأسر للاستقرار عبر مجالات العينة... حيث نلاحظ ما يلي:

فيما يخص الفترة الأولى من المرحلة السوسيو تاريخية الأولى، أي أول استقرار للأسر الذي كان منذ أكثر من 100 سنة في مجالات المدينة، نجد أن كل أسر العينة استقرت بالمركز، حيث تمثل نسبة 100%، أما الأسر الممتدة فرغم كون أغلبيتها استقرت لأول مرة منذ أكثر من 100 سنة بالمركز، أي (80%) نجد أن لها ميل نحو الاستقرار بالضواحي حيث نجد (20%) من الأسر الممتدة التي استقرت بالمدينة كان توجهها نحو الضواحي... وسيما ذلك في الفترة السوسيو تاريخية الثانية، حيث نجد أن نسبة 100% من أسر العينة الممتدة التي استقرت في هذه الأخيرة. كان توجهها نحو الأطراف والضواحي...

وقد يجد هذا تفسيره في كون واقع المركز آنذاك لم يكن يشجع على انتقال الأسر الممتدة إليه، بسبب نمط بنائه الأوسع، الذي كان يكفي لإيواء أسر صغيرة... بالإضافة لكون الظروف آنذاك تشجع الأسر الممتدة على التوجه إلى الضواحي لشراء قطع أرضية شاسعة، والاشتغال بالنشاط الزراعي الذي يتطلب يد عاملة كثيرة العدد وبالتالي أبناء (فروع) كثيرون، وبالتالي أسر نووية متفرعة عن الأسرة الأم كثيرة العدد.

أما في الفترة السوسيو تاريخية الثانية، أي من 1907- 1955، فنجد أن نسبة الأسر النووية الوافدة إلى المركز، ونسبة الأسر النووية الوافدة إلى الضواحي متساوية. أي (50 %) كنسبة دلالة لكل منهما، أي هناك تراجع في الاهتمام لدى الأسر النووية للاستقرار في المركز....لماذا؟.

أما فيما يتعلق بالأسر الممتدة، فكما سبقت الإشارة حيث أن الأسر الممتدة التي هاجرت إلى المدينة في الفترة الثانية من المرحلة الأولى، استقرت بالضواحي أي 100% كنسبة دلالة لهذه الأسر المستقرة بالضواحي.

أما ما يتعلق بمعطيات الأسر النووية فالأمر قد تم توضيحه، في عامل النشاط الاقتصادي الزراعي لها، في الأراضي الشاسعة التي استثمرتها... لكن فيما يتعلق بالأسر النووية، فيبدو أن الظروف الأمنية التي سادت تلك الفترة خاصة أواخرها والتي نشأ منها عودة تشنج في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (العلاقة بين البعد السوسيولوجي ككل) بين السكان الأصليين (العرب المسلمين)، وبين المعمرين الأوروبيين من جهة السلطة الاستعمارية الفرنسية في المنطقة من جهة أخرى. مثلما حدث لأحد السكان الأصليين الذي ينتهي نسبه عند "شكير"، والذي لا يزال حيا إلى اليوم. حيث نجا بأعجوبة من محاولة قتل اجتماعي رميا بالرصاص، من طرف الجيش الفرنسي... حيث كان آنذاك يقطن المركز... فعمليات التمييز العرقي والتفرقة الاجتماعية المترجمة في عمليات التصفية والقمع للجزائريين (خاصة كأفراد لا كأسر حسبما أثبتته التحقيقات والتحريات فيما يخص تاريخ المدينة وإقليمها)، فهذه الظروف لا تشجع عموما هجرة الجزائريين خاصة المحليين إلى المركز لا من طرف الأسر النووية ولا من طرف الممتدة منها...

أما فيما يخص الفترة الثالثة والأخيرة، من المرحلة السوسيو تاريخية الأولى، فنجد العودة الملفتة للانتباه لاهتمام الأسر النووية بالاستقرار بالمركز، كما نسجل ظهور هذه العودة في الاهتمام والاستقرار بالمركز من

طرف الأسر الممتدة المهاجرة إلى المدينة حيث نجد نسبة الأسر النووية التي استقرت بالمركز في هذه الفترة الثالثة تمثل (75%) مقابل (25%) منها استقرت بالضواحي آنذاك. أما الأسر الممتدة التي استقرت عبر مجالات المدينة نجد نسبتها في هذه الفترة (83%) منها قد استقر بالمركز، مقابل (17%) منها استقرت بالضواحي.

ويبدو أن هذا كان لأسباب السوسيو تاريخية قد سبق التطرق إليها –أي عملية التهجير وجمع الجزائريين في المحتشدات المتواجدة بالمركز قرب الثكنة الرئيسية التي تحولت حاليا إلى حي (La cité)...-.

هذا فيما يخص بيانات الجدول (8)، أي المقارنة بين أسر العينة النووية والممتدة في توجيه استقرارها عبر مجالات المدينة، منذ إقامتها لأول مرة، ولنحاول فهم حراكها وتوجهه عبر المجال الحضري، من خلال الجدول (9) المبني على أساس السؤال رقم (44).

4. تحليلات واستنتاجات متعلقة بالمقارنة بين معطيات الجدولين (8) و(9):

الجدول رقم (9): توزيع أفراد العينة (أسر) حسب الأقدمية –حسب السؤال 44-، في المرحلة السوسيو تاريخية الأولى، وتوزيعها عبر مجالات المدينة بمراقبة عامل نمط الأسرة

المـــــرحلة السوســـــيو تاريخيـــــــة الأولـــــــى

نمط الأسرة / الأقدمية / منطقة التمركز	نووية			ممتدة			المجموع
	منذ أكثر من 100سنة	1970-1955	أثناء الثورة	منذ أكثر من 100سنة	1907-1955	أثناء الثورة	
اتجاه الحراك نحو المركز	100% 1	%33 1	%87.5 7	%100 1	%50 1	%33 2	%62 13
اتجاه الحراك نحو الضواحي	%0 0	%67 2	%12.5 1	%0 0	%50 1	%67 4	%38 8
المجموع	%100 1	%100 3	%100 8	%100 1	%100 2	%100 6	%100 21

N=21 أي أفراد العينة المستقرين بالمنطقة من المرحلة السوسيو تاريخية الأولى. أي المتعلق بالإقامة الثانية للأسر (النووية والممتدة) عبر مجالات المدينة في حالة ما إذا غيرت المسكن (أي إن قامت ومارست الحراك السوسيو مجالي) أو لا.

من خلال معطيات الجدول رقم (9) والمتعلق بواقع التشكيلية (التركيبة) السوسيو مجالية. للمرحلة السوسيو تاريخية الأولى... حسب الإقامة الحالية فنلاحظ ما يلي:

بالنسبة للفترة السوسيو تاريخية الأولى، نلاحظ أن نسبة 100% هي نسبة الأسر النووية التي تقطن بالمركز في الفترة الأولى... كما وجدناه في الجدول (8) نفس الشيء بالنسبة للأسر الممتدة إذ نجد نسبة أسر العينة التي تقطن المركز تمثل نسبة 100% من الأسر الممتدة التي سكنت المدينة آنذاك.

أما بالنسبة للفترة الثانية من المرحلة الأولى فنجد أن نسبة الأسر النووية التي تقطن المركز "كإقامة حالية". تنخفض إلى (3%) مقابل (67%) هي نسبة الأسر التي استقرت (كإقامة حالية) بالضواحي.

أما بالنسبة للأسر الممتدة، التي تقطن مجالات المدينة كإقامة حالية قد سبقتها إقامة أولى، فنجد أنه حدث العكس تماما. حيث نلاحظ ميل التوجه نحو المركز. إذ نجد (50%) هي نسبة الأسر الممتدة من أسر العينة التي استقرت بالمركز في هذه الفترة الثانية.طبعا و 50% المتبقية هي نسبة الأسر الممتدة المستقرة في ذات الفترة بالضواحي. إذ نلاحظ في الجدول (8) نسبة الأسر الممتدة التي تسكن المركز في ذات الفترة معدومة تماما.

أما في الفترة الثالثة من المرحلة الأولى نجد تغيرا آخر في المعطيات المتعلقة بأسر العينة الوافدة والمستقرة بأولاد موسى (كإقامة حالية قد تكون الثانية في مسيرة الأسرة السكنية)، في المرحلة السوسيو تاريخية الأولى عموما.

حيث نجد نسبة الأسر النووية التي كان اتجاه حراكها نحو المركز هي (87.5%) مقابل 12.5% هي نسبة الأسر النووية التي إما بقيت مستقرة وإما انتقلت على الضواحي، في حين نجد العطس تماما بالنسبة للأس الممتدة، إذ نجد نسبة الأسر الممتدة التي تقطن (كإقامة حالية) بالمركز تمثل (33%)، بينما يمثل نفس النمط الممتد للأسر التي تقيم (أو مارست الحراك السوسيو مجلي أي غيرت سكنها إلى الضواحي) بالضواحي نسبة (67%) من هذه الأسر. أي نجد في هذه الفترة الأخيرة ميلا لدى الأسر النووية للاستقرار بالمركز والعكس بالنسبة للأسر النووية إذ نجد أن لها ميل أكثر للحراك نحو الضواحي والاستقرار بها.....

ما يهمنا هنا هو تغير المعطيات فبالانتقال من الجدول (8) إلى الجدول (9) مع أنهما يتناولان أو يوزعان بيانات متعلقة بنفس عينة البحث والمستقرة بالمدينة في نفس المرحلة السوسيو تاريخية، فكيف يتم تفسير ذلك؟

يجب أن نضع في الأذهان أن هناك فرق في أن نطلعه على معلومة –نفس المعلومة وهنا الأمر متعلق بالأقدمية أو مدة استقرر الأسرة بالمدينة- بطرح السؤال: منذ متى تقيم الأسرة لأول مرة...؟ أو متى أقامت أسرتك لأول مرة...؟. وبين أن يطرح السؤال بهذه الصياغة: ما هي مدة –أو تاريخ- الإقامة الحالية للأسرة....؟ إذ أن الإقامة الحالية عند الإجابة عن هذا السؤال الأول، أي الاستقرار في المسيرة السكنية للأسرة، أو قد يكون مكان آخر، في نفس الحي أو في نفس المجال أو الحلقة الحضرية للمدينة (المركز أو الضواحي)...

والتغير في النسب وتوزيع الأعداد في الجدول بالانتقال من جدول (8) إلى الجدول (9) رغم كونهما يتناولان -كما سبقت الإشارة نفس الأفراد العينة الذين أقاموا في نفس المرحلة الزمنية لكن الجدول (8) خاص بالإقامة لأول مرة من طرف الأسر، أما (9) فخاص بالإقامة الحالية، يؤكد لنا –هذا التغير في معطيات الجداول- حدوث حراك سوسي مجلي للأسر من جهة، وكذا تحول وتطور في التركيبة السوسيو مجلية كذلك لمدينة أولاد موسى الناشئة.

أما المقارنة التي ستتم بعد هذه المقارنة بين واقع الحراك السوسيو مجالي لكل من الأسر الممتدة وكذا النووية من أسر العينة، والخاص بالمرحلة السوسيو تاريخية الأولى، سننتقل إلى المرحلة السوسيو تاريخية

الثانية، أي المقارنة بين واقع الحراك السوسيو مجالي لكل من الأسر النووية والممتدة من أسر العينة، المستقرة عبر مجالات المدينة في الفترة السوسيو تاريخية الثانية.

وذلك دائما على اعتبارين الأول، حسب الإقامة لأول مرة بالمدينة، وأما الثاني فحسب أو على أساس الإقامة الحالية –كما تم شرحها أكثر من وضع سابق-.

ولنبدأ بالاعتبار الأول، أي واقع التركيبة السوسيو مجالية للمدينة –حسب توزع عينة البحث على مجالاتها- أي أسر العينة (الممتدة والنووية). المستقرة في المرحلة السوسيو تاريخية الثانية على أساس أول إقامة للأسر أي الجدول (10).

كما أنه تجدر الإشارة بالمقارنة بين الجدولين (8) و(9) من حيث حجم العينة فإننا نجد في الأول **N=41** وفي الثاني **N=21** فرغم كون الجدولين يتناولان نفس المرحلة السوسيو تاريخية (أي ما قبل 1962)، إلا أنه في الجدول الأول الذي بني على أساس أول إقامة للأسرة نجد **N=41**، أما في الجدول الثاني بني على أساس "الإقامة الحالية" –التي قد تكون الثانية إذا ما قامت الأسر بالحراك- نجد **N=21** . أي الفارق بين **N(8)** و **N(9)** يصل إلى 20. فإلى أين انتقلت هذه (الكتلة) أو (التضخم) العددي هذا؟

من خلال ما نراه فيما سيأتي من مقارنات سيظهر أن هذا التضخم العددي انتقل على المرحلة السوسيو تاريخية الثانية، أي هناك حراك السوسيو مجالي إرادي أو غير إرادي للأسر، عبر (الحراك) الزمن غير الإرادي، والحتمي على الأسر و/أو بفعل الزمن أي بفعل عامل الأقدمية. مما يثبت دور الأقدمية في عملية الحراك_السوسيو مجالي، هذا ما سيتم التأكد منه في المقارنة التالية...

5. تحليلات واستنتاجات متعلقة بالمقارنة بين معطيات الجدولين (10) و(11):

الجدول (10): توزيع أفراد العينة -الأسر- حسب الأقدمية وفق السؤال 49، من المرحلة السوسيو تاريخية الثانية وتوزيعهم (اتجاهات استقرارهم) بمراقبة نمط الأسرة

المـــــرحلة السوســـــيو تاريخيـــــــة الثـــــــانية

نمط الأسرة / الأقدمية / منطقة التمركز	أسر نووية			أسر ممتدة			المجموع
	1962-1979	1980-1999	2000إلى اليوم	1962-1979	1980-1999	2000إلى اليوم	
اتجاه الحراك نحو المركز	83% 5	%67 16	%100 4	%75 6	%57 4	%78 7	%72 42
اتجاه الحراك نحو الضواحي	%17 1	%33 8	%0 0	%25 2	%43 3	%22 2	%28 16
المجموع	%100 6	%100 24	%100 4	%100 8	%100 7	%100 9	%100 58

N=59 عدد أفراد العينة -أسر- المستقرين بأولاد موسى لأول مرة من المرحلة السوسيو تاريخية الثانية.

حسب معطيات الجدول (10)، يمكن استنتاج أن الأحياء المركزية للمدينة هي الأكثر جذبا للمهاجرين إلى هذه المدينة، في المرحلة السوسيو تاريخية الثانية، فرغم كون المرحلة السوسيو تاريخية الأولى، عرفت تجاذبا وتنافسا بين المجالات المركزية والضواحي... إلا أن المرحلة الثانية عرفت سيطرة المجالات

المركزية في القيام بدور الجذب للأسر الهاجرة... وهذا ما تثبته معطيات الجدول بعد تحليلها حيث نجد ما يلي:

بالنسبة للفترة السوسيو تاريخية الأولى من المرحلة الثانية النمو المدينة المدروسة نجد أن (83%) من الأسر النووية من أسر العينة التي وفدت إلى المدينة تستقر بالمركز مقابل (17%) من تلك الأسر النووية المستقرة في تلك الفترة اختارت الضواحي، نفس الشيء بالنسبة للأسر الممتدة المستقرة بالمدينة في تلك الفترة... ولو أنه بفارق نسبي ضئيل نسبيا مقارنة مع الفارق الشاسع للأسر النووية بين تلك المستقرة بالمركز وتلك المستقرة بالضواحي... حيث نجد (75%) من الأسر الممتدة التي وفدت إلى أولاد موسى لأول مرة في المرحلة الثانية، وبالضبط في الفترة الأولى تختار الأحياء المتواجدة بالمركز الحضري للمدينة. مقابل (25%) اختارت الاستقرار بأحياء الضواحي...

أما في الفترة السوسيو تاريخية الثانية، أي من سنة 1980م إلى سنة 1990م، فيمكن تسجيل شبه عودة لدور الجذب من طرف أحياء الضواحي للأسر المهاجرة للمدينة من جهة، أو للأسر الساكنة بالأحياء المركزية للمدينة للانتقال للسكن بالضواحي... حيث نجد أن نسبة الأسر النووية التي مارست الحراك تجاه الضواحي تمثل 33% في حين كانت نسبة الأسر النووية التي استقرت بالضواحي في الفترة التي سبقتها لا تتعدى (14%). مع ذلك فتبقى المجالات المركزية للمدينة تحافظ على نفس الدور الجاذب في تلك الفترة. حيث نجد أن معظم الأسر النووية التي هاجرت إلى المدينة في تلك الفترة استقرت بالأحياء المركزية أي بنسبة (67%).

وتقريبا نفس الشيء ينطبق على الأسر الممتدة من أسر العينة التي استقرت بالمدينة، حيث نسجل عودة دور الجذب الممارس من طرف الأحياء المتواجدة بالضواحي، على الأسر الممتدة، مع أنه كان أكثر حدة مقارنة بدور الجذب لأحياء الضواحي الممارس على الأسر النووية.... حيث نجد أن نسبة الأسر الممتدة المهاجرة في الفترة ما بين 1980 و 1999 أو التي تستقر بأحياء الضواحي ارتفعت إلى (43%)، في حين كانت نسبة ذا النمط من الأسر الذي هاجر في الفترة السابقة لها لا تتعدى (25%)، وطبعا تتم ملاحظة أن الأحياء المركزية للمدينة تبقى تحافظ على نفس الدور رغم تعقد واقع ظاهرة الحراك السوسيو مجالي لأسر المدينة في هذه الفترة، نظرا لكثافة الأحداث السوسيولوجية المؤثرة في السلوك الاجتماعي للفاعلين الاجتماعيين (أفراد وأسر) وكذا سرعة تتابعها على المدينة. إذ نجد أن نسبة الأسر الممتدة الوافدة في ذات الفترة والتي اختارت الاستقرار بالمركز تمثل (57%) من أسر العينة الممتدة التي وفدت إلى المدينة في نفس الفترة.

أما فيما يخص الفترة السوسيو تاريخية الثالثة والأخيرة من المرحلة الثانية أي من 2000 إلى اليوم، فنلاحظ العودة القوية لدور الجذب من طرف المجالات المركزية للمدينة، خاصة ذلك الممارس على الأسر النووية.

حيث يتم تسجيل نسبة (100%) من الأسر النووية من أسر العينة التي وفدت إلى المدينة لأول مرة، وكما سبقت الإشارة فإن أهم عامل هم إنشاء حي 1700 مسكن اجتماعي لصالح المنكوبين مثل ما حدث مع

الحالم (85) الوافدة أو المرحلة من بغلية إلى شاليهات المتواجدة ببغلية (شرق ولاية بومرداس). ثم انتهى بها الأمر إلى حي 1700 مسكن، (أو المدينة الجديدة، أو حي الكويت كما يحلو لسكان المدينة تسميته)، هذا الحي الذي استوعب قطاعا كبيرا من الضواحي حيث يضم لوحده 000 10 نسمة، تم ضخها في نسق المدينة مرة واحدة...

وتقريبا نفس الشيء يقال على الأسر الممتدة من أسر العينة التي وفدت لأول مرة إلى المدينة، حيث يتم تسجيل التأكيد على دور الجذب للمهاجرين من الأسر الممتدة، من طرف الأحياء و/أو المجالات المركزية للمدينة، حيث نجد نسبة (78%) هي نسبة الأسر الممتدة من أسر العينة التي وفدت إلى المدينة واستقرت بالأحياء المركزية، رغم غلاء العقارات في هذه الفترة؟؟.

طبعا يرجع هذا دائما إما إلى عوامل اقتصادية متعلقة بالمستوى أو ارتفاع المداخيل الخاصة بالأسر الممتدة. أو لأسباب اجتماعية كالإرث العائلي للعقار يضمنه للأسر الدين الإسلامي المتبع في المجتمع الجزائري، ومجتمع المدينة جزء منه. أو للأسباب المتعلقة بالتخطيط والسياسة الحضرية لنسق السلطة (سواء الوطنية أو المحلية).

أما فيما يتعلق بالعامل الأخير، أي المتعلق بدور سياسات التحضر، فنجد الحالة (45). والتي رغم تصنيفها ضمن ذوات الدخل المتوسط (متوسط دخلها الشهري هو 000 30 دج) إلا أنها تمكنت من فرصة الحراك السوسيو مجالي من (قدارة بن حشلاف -البويرة- إلى حي من الأحياء المركزية وهو حي 1700 مسكن وهذا منذ 4 أشهر من لقيام بالمقابلة (أي ربيع سنة 2007). طبعا بعد فترة قضتها الأسرة بالشاليهات...

أما ما يتعلق بالعامل الاقتصادي لدينا الحالة (77) التي انتقلت من الضواحي (حي بوكسوة) إلى المركز (حي 20 أوت 1955). حيث قامت بشراء قطعة أرض وبناء مسكن كتكون من 5 غرف (F5)+ مطبخ والحمام. وهي متكونة من 7 أفراد وهذا كان منذ 5 سنوات عند إتمام انجاز الفيلا بحي 20 أوت 1955.... ، حيث مكنتهم الإمكانيات الاقتصادية من ممارسة الحراك من الضواحي على المركز، وسنتطرق إلى هذا العامل الاقتصادي وتأثيره على اتجاه الحراك السوسيو مجالي، وبالتالي على شكل التركيبة السوسيو مجالية للمدينة في الفصل الذي سيلي هذا الفصل، والذي يتعلق بدراسة دور العوامل الاقتصادية في عملية الحراك السوسيو مجالي للأسر.

لكن رغم كون أغلبية الأسر الممتدة من أسر العينة التي استقرت في هذه الفترة الأخيرة من المرحلة الثانية، تتم ملاحظة بقاء ميل هذه الأسر الممتدة للضواحي، حيث نسجل نسبة (22%) من هذه الأسر التي وفدت إلى المدينة في هذه الفترة اختارت الاستقرار بالضواحي.

هذا فيما يخص واقع الحراك السوسيو مجالي لأسر العينة ... في المرحلة الثانية، على أساس أول إقامة لهذه الأسر أي من خلال معطيات الجدول (9) ونلاحظ أن معظم عينة البحث –من خلال المطابقة بين الجدولين (8) و(11)- أن معظم أسر العينة التي وفدت إلى المدينة، قد وفدت في المرحلة السوسيو مجالية الثانية، أي فيما بعد سنة 1962م، حيث نجد في الجدول (8) أن حجم العينة **N** يساوي 40، أما في الجدول

(10) فحجم العينة **N** يساوي 58 فردا من أفراد العينة (أسر نووية وممتدة). وهذا يتطابق إلى حد كبير مع واقع مجتمع الأم (مجتمع المدينة) ، لأن معظم الأسر الوافدة إلى المدينة قد وفدت في المرحلة السوسيو تاريخية الثانية، خاصة الفترتين الثانية والثالثة.

أما بالنسبة من أسر العينة البحثية في المرحلة السوسيو تاريخية الثانية، على أساس "الإقامة الحالية"، أي من خلال البيانات الموجودة في الجدول رقم (11) فإنه يمكن ملاحظة ما يلي:

الجدول (11): توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية-وفق السؤال رقم 44- في المرحلة السوسيو تاريخية الثانية، وتوزيعهم عبر مجالات المدينة بمراقبة عامل نمط الأسرة

المـــــرحلة السوســـــيو تاريخيـــــــة الثـــــــانية

نمط الأسرة / الأقدمية / منطقة التمركز	نوويـــة			ممتـدة			المجموع
	1962-1979	1980-1999	2000 إلى اليوم	1962-1979	1980-1999	2000 إلى اليوم	
اتجاه الحراك نحو المركز	85% 11	%69 18	%100 4	%83 10	%73 11	%75 6	%77 60
اتجاه الحراك نحو الضواحي	%15 2	%31 8	%0 0	%17 2	%27 4	%25 2	%23 18
المجموع	%100 13	%100 26	%100 4	%100 12	%100 15	%100 8	%100 78

N=78 أفراد العينة المستقرين بالمدينة فـــي المرحلة السوسيو تاريخية الثانية.

بالنسبة للفترة الأولى من المرحلة الثانية من خلال بيانات الجدول (11) المبني على أساس "الإقامة الحالية"، فإنه تقريبا نفس القول ينطبق على دور المجالات المختلفة للمدينة في الجذب للأسر المهاجرة الآتية من خارج المدينة من جهة، وكذا للأسر الداخلية الممارسة للحراك الداخلي، سواء داخل المجال المركزي للمدينة، داخل مجالات الضواحي، من وإلى المجال المركزي وأخيرا من وإلى مجالات الضواحي...

وعموما نجد أن نسبة الأسر المستقرة بالمركز في الفترة الأولى من هذه المرحلة الثانية، "على أساس الإقامة الحالية" تمثل (85%) مقابل (15%) منها تقطن بالضواحي وتقريبا نفس الشيء بالسبة للأسر الممتدة، حيث نجد نسبة (83%) منها استقرت في الفترة الأولى بالمركز مقابل (31%) منها استقرت بالضواحي في نفس الفترة.

أما فيما يخص الثانية من المرحلة السوسيو تاريخية الثانية، فنجد معطيات الجدول (11)، أن هذه الفترة تبقى الأكثر نشاطا مقارنة مع كل الفترات التي مرت بها المدينة الناشئة في عملية تطورها وتحولها الحضري، حيث نجد بالإضافة إلى تميزها بارتفاع شدة دور الجذب الممارس من طرف المجالات الواقعة بالضواحي والأطراف، للأسر المهاجرة إلى المدينة في هذه الفترة لأول مرة كما يظهر جليا في الجدول رقم (3-2). وهذا يمس خاصة الأسر الممتدة .

فإنه بالنسبة لمعطيات الجدول (11)، والمبني على "الإقامة الحالية" بدلا من "الإقامة لأول مرة" أو أول إقامة.. نجد أن نسبة الأسر التي تقطن المركز تمثل (69%) مقابل (31%) هي نسبة الأسر المستقرة

بالضواحي بعدما كانت حسب معطيات الجدول (10) تمثل الأسر النووية المقيمة بالمركز لأول إقامة لها (67%)، والأخرى المقيمة بالضواحي تمثل نسبة (33%). أي تراجع في النسب على حساب الاستقرار بالمجالات الموجودة بالأطراف والضواحي لصالح مجالات (الأحياء) الموجودة بالمركز الحضري، وهذا بالانتقال من الجدول (10) إلى الجدول (11).

نفس الشيء بالنسبة للأسر الممتدة، حيث نجد نسبة الأسر الممتدة بالمركز، حسب معطيات الجدول (11) تمثل (73%) بعد أن كانت تمثل نسبة (57%) في الجدول (10)، كما أن نسبة الأسر الممتدة المستقرة بالمدينة في الفترة الثانية، والتي اختارت الضواحي، انخفض إلى (27%) في الجدول (11) بعدما كانت تمثل نسبة (43%) في الجدول (10).

أي نستنتج أن عدد من أسر العينة الذين كانوا مستقرين بالضواحي في الفترة السوسيو تاريخية الثانية (1980-1999)، قد مارسوا الحراك نحو المركز، وفي نفس الفترة خاصة النصف الثاني من هذه الفترة، مثل ما حدث مع لحالة (15) من أفراد العينة وهي أسرة نووية استقرت بأطراف المدينة سنة 1967، أي الفترة الأولى، ثم الانتقال إلى المركز سنة 1987، أي في الفترة الثانية من المرحلة الثانية، وبالتحديد بحي 108 قادمين من حي لاكابس (La Caps)، ومن قبل كان الجد قد أقام بقدارة التي كانت تصنف ضمن إقليم بلدية أولاد موسى سنوات السبعينات...

أما فيما يخص الفترة الثالثة والأخيرة نجد عودة سيطرة المجالات المركزية للمدينة على دور الجذب للأسر المهاجرة، على حساب أحياء الضواحي والأطراف، رغم أن هذه الأخيرة بقيت تملك القوة الجاذبة المستمدة من واقع أسعار العقارات وأمر هنا يتعلق بالأسر منخفضة الدخل الاقتصادي مثل الحالة رقم (65)، وهي أسرة ممتدة عدد أفرادها (7) أفراد، يؤويهم منزل هش ذو (03) غرف أي معدل السكني (2.33ف/غ). يقع هذا المنزل بأحد أحياء الضواحي (أولاد حمادي). حيث قدمت هذه الأسرة من سطيف إلى هذا الحي الذي يكثر فيه المهاجرين من هذه الولاية (أي سطيف) ، منذ عامين (2005). ونظرا لحداثة إقامتها بالمدينة، فل يوجد من أفراد الأسر (65) من ينتمي إلى أي جمعية محلية، بالإضافة إلى كونها لم تحاول الحصول على شالي (Chalet) الذي يضمن لها مستقبلا شقة بحـــي 1700 مسكن... نظرا لكون كل من الأمرين يتطلب اندماج ونفاذا اجتماعيين كبيرين ليتمكن بهما الولوج في دهاليز السلطة المحلية والاستفادة من امتيازات النفوذ في السلطة وهذا نظرا لكون مدة الإقامة وعدم الأقدمية لهذه الأسرة في المدينة لا تساعد على الانتماء في شبكة العلاقات الاجتماعية للسكان المحليين المسيطرين على الحكم المحلي، بسهولة... قد يحدث لهم هذا مع طول الاستقرار في المدينة من جهة، وقد يكون ذلك أيضا بعد أن تترجح كفة التوازن الديمغرافي لصالح السكان الحديثي الاستقرار بالمدينة..

حيث بدأت وتيرة نمو عددهم يزيد وفق متتالية هندسية... إلى أن يحدث ذلك فقد مكنهم انتمائهم إلى شبكة العلاقات الجهوية على الأقل من ضمان حيز مجالي بالضاحية الجنوبية واكتسب جيران كانوا في معظمهم جيران سابقين بالمنطقة التي وفدوا منها... كما يمكن اكتشاف الانتماء للشبكة الجهوية للعلاقات في الطاولات التي يتقاسمها هؤلاء الوافدون الجدد في المقاهي، والمواضيع التي يتناولونها والتي تكشف

انتماءاتهم الجهوية (الولاية التي نزحوا منها) وكذا انتماءاتهم السياسية والرياضية (الفريق الذي يشجعونه).. وهذا ما تم اكتشافه بفضل استعمال تقنيات المقاربة الإثنوميتودولوجية التي تنطوي ضمن مقاربات المنهج الكيفي...

وبعد فتح هذا القوس من أجل توضيح الدور الذي بقي تلعبه مجالات الضواحي في الجذب للأسر المهاجرة حديثا ومنخفضة الدخل الاقتصادي، لا بأس أن نعود إلى نسب الجدول الثانية، من مراحل تطور مدينة أولاد موسى ... حيث نجد أن نسبة الأسر النووية المهاجرة إلى المدينة في هذه الفترة (أي من سنة 2000 إلى اليوم)، تصل إلى (100%)، من هذه الأسر نذكر الأسرة (59) وهي أسرة نووية، أقامت لأول مرة بالمدينة منذ 10 سنوات، بالضواحي البعيدة (حي قارة مصطفى)، ثم انتقلت منذ 4 أشهر فقط (2007). إلى المركز (حي 200 مسكن اجتماعي)... ونرى لدى الأسرة رغبة في الانتقال إلى مكان آخر حسب إجابة ممثل الأسرة (59) من السؤال 47 من أسئلة "استمارة المقابلة"... دون أن يحدده.

أما بالنسبة للأسر الممتدة، فنجد الأسر من هذا النمط التي استقرت بالمدينة –كإقامة حالية قد تكون قبلها إقامة أخرى. بأحياء أخرى من أحياء المدينة- في هذه الفترة الأخيرة ن المرحلة الثانية... نجد 75% منها تختار المركز (أحياء المركز) مقابل 25% منها تختار أحياء الضواحي، عند حراكها إن قامت بالحراك داخليا طبعا... وهذا يدل على دور الجذب الذي تمارسه مجالات الضواحي على الأسر المهاجرة –كما تم ذكره في الصفحة السابقة- خاصة الأسر الممتدة، الثقيلة الوزن إذا ما تعلق الأمر بعملية الحراك السوسيو مجالي.... وذلك لعدة أسباب أهمها الأسباب الاقتصادية كما سنراه في الفصل المقبل...

استنتاج الفصل:

وعموما فما يمكن استنتاجه في هذا الفصل هو دور الأقدمية، ومدة الإقامة في مساعدة أسر العينة المهاجرة إلى المدينة، في الاندماج في شبكات العلاقات الاجتماعية المتعلقة بهذا الكيان الاجتماعي، أو/ والنسق الاجتماعي (أولاد موسى هذه المدينة الناشئة) فيحدد هذا الأخير سلوك وموقف الأسر من الحراك ووجهة حراكها، وبالتالي تتحدد لنا ببطء وعبر مرور الوقت، معالم وشكل التركيبة السوسيو مجالية للأسر وهذا الأخير يكون إما على أساس نمط الأسر أو على أساس جهوي (الولاية أو الجهة الموفد منها) أو على أساس اقتصادي (كما سنرى في الفصل المتعلق بدور العوامل الاقتصادية في تحديد وجهة الحراك السوسيو مجالي لسكان المدينة وشكل التركيبة السوسيو مجلية لها).

وأهم ما يظهر أثر الأقدمية على إحداث الحراك السوسيو مجالي للأسر، هي المقارنة بين معطيات الجداول (8) و(9)، حيث نجد (**N=40**) في الجدول الأول، أما في الجدول الثاني نجد (**N=21**)، فأين اختفى حجم التضخم الذي كان في الجدول الأول؟.

عند مقارنة معطيات الجدولين (8) و (9) مع معطيات الجدولين (10) و (11)، نجد أن هذا التضخم انتقل الفترة السوسيو تاريخية الثانية، أي أن هناك حراك سوسيو مجالي... عبر الزمن أو/ وبفعل الزمن أي (الأقدمية) ومن ثم يظهر التأثير الذي تلعبه الأقدمية على شكل التركيبة السوسيو مجالية للمدينة المدروسة (مدينة أولاد موسى الناشئة). وهذه الأخيرة –أي التركيبة السوسيو مجالية للمدينة- في تغير مستمر وبوتيرة تتسارع وقد تتباطأ في أحيت أخرى... كما تظهره الجداول التي رأيناها في هذا الفصل.

وهذا من خصائص الظاهرة السوسيولوجية، أي التغير والتحول المستمرين، والذي يلعب الزمن دورا هاما في حدوث هذا التحول في شكلها وأحوالها... مثلما يرى ابن خلدون حينما يقول أن للدول –والدول آنذاك (أي في زمنه) تعني إلى حد كبير المدينة، حيث أنه بسقوط المدينة الميتروبولية تسقط الدولة ككل. ولا يزال هذا إلى يومنا، فلم نقل بسقوط العراق على يد الجيش الأمريكي إلا بعد سقوط العاصمة بغداد...- أطوار وأعمار.

لكن يبقى عامل الأقدمية عاملا ذو ميزات خاصة، إذ أنه متعلق بالوقت والزمن... وهذا الأخير يعتبر ظرفا. بالإضافة إلى ظرف المكان بوقوع الأحداث والظواهر الاجتماعية، في الظاهرة أو/ و الحدث الاجتماعي يقع عبر أو على المكان في زمن معين، ويتحول عبر مرور الزمان بالانتقال من مكان وبطبيعة المكان أيضا.

فالظاهرة الاجتماعية التي في المجال الحضري (المدينة) ليست مثلما هي عليه في المجال الريفي، هذا من حيث المكان، وأما من حيث الزمان، فالظاهرة الحضرية كظاهرة اجتماعية وما يحث فيها من أحداث اجتماعية في المدينة ما بعد الصناعية، وليست هي مثلها الظاهرة أو الحدث الاجتماعي في المدينة في القرون الوسطى، مثلا فعبر الزمان تظهر تطورات في تركيبات الأنساق السوسيو ثقافية والتي تؤثر بدورها على الظواهر والأحداث الاجتماعية . كما يظهره الشكل الموالي:

الشكـــل رقـــم (5): تطور أنساق السوسيو ثقافية المعقدة

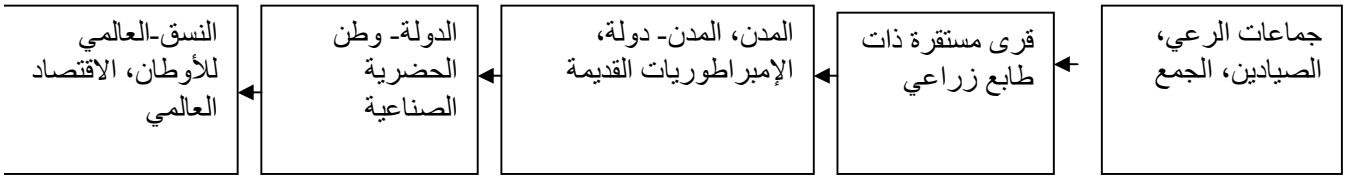

حيث نجد حسب معطيات الشكل أن كل نسق ثقافي معقد يمثل ظرفا سوسيو تاريخيا، يعتبر ظرف لأحداث اجتماعية تتمايز فيما بينها بالانتقال من ظرف إلى ظرف أو الانتقال من نسق سوسيو ثقافي إلى آخر عبر الزمن ...

بالإضافة إلى ظرف الزمان لدينا ظرف المكان... الأرض... دعامة حياة البشر، حيث تمد الإنسان أو الكائن الإنساني بالمادة الخام التي يصنع وينتج منها ما يعينه على الحياة والديمومة، ومع مرور الوقت وانتقاله من نسق سوسيو ثقافي لآخر، تتغير سلوكاته وبالتالي طبائعه وعاداته... وهذان الأخيرين مرتبطان بنمك إنتاجه، الذي يؤثر فيه مع مرور الوقت حيث تظهر –مع تعقد المجتمع الإنساني أكثر وأكثر واكتساب الإنسان للممارسات والتقنيات- العلاقات الإنتاجية (وتقسيم العمل). فتنتج ثقافة خاصة بمكان ما في زمان ما، أنظر الشكل المقابل والذي يظهر النظرة الماركسية في نشأة الثقافة.

الشكل رقم (6): النظرة الماركسية

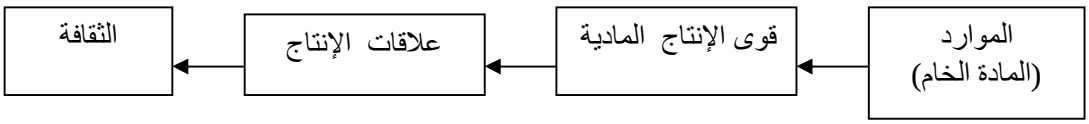

لكن هناك عوامل ومتغيرات أخرى ذات خصائص مختلفة، هي بدورها تؤثر على الظواهر و/أو الأحداث الاجتماعية، مثل ظاهرة الحراك السوسيو مجالي للسكان الحضريين، من هذه العوامل، على وجه الخصوص العوامل المندرجة ضمن المتغير الاقتصادي، مستوى الدخل الشهري للأسر والأفراد، الانتماء للأسر والأفراد، تنوع المداخيل الاقتصادية من عدمه، نوع المقتنيات/ حجم المبنى ونمطه، السيارة ونوعها... وغيرها من المؤشرات التي يمكن اعتمادها من أجل استنتاج المستوى الاقتصادي للأسر، كمتغير اقتصادي يؤثر على سلوكها، وفي وجهة مسار حراكها السوسيو مجالي، وبالتالي تأثيره من ثمة في شكل التركيبة السوسيو مجالية.

هذا ما سيتم التفصيل فيه في الفصل المقبل المتعلق بالمتغير الاقتصادي كعامل مؤثر على ظاهرة الحراك السوسيومجالي للأسر عبر مجالات مدينة أولاد موسى الناشئة...

الفصـــل الســـابع

دور العوامل الإقتصادية في توجيه الحراك السوسيومجالي

وتحديد التركيبة السوسيومجالية للمدينة

(الحـــالة المـــدروسة)

تمهيد:

حقيقة أن للعوامل المتعلقة بالزمن والمتمثلة في " عامل الأقدمية " أي مدة الاستقرار التي تقضيها الأسرة وأفراد هذه الأسر، كفيلة في خلق تفاعلات اجتماعية مختلفة، وتفاعلات أسر المدينة فيما بينها، وبالتالي خلق التذويب والاندماج الاجتماعيين في مجتمع المدينة من جهة، وكذلك تفاعل الأسر مع مجالها الجغرافي والسكني، وبالتالي خلق حراك سوسيو -مجالي من جهة أخرى.

فبالإضافة إلى ما سبق، تدخل عوامل أخرى تلعب دورها في عملية الحراك السوسيو مجالي وكذا تشكيل التركيبة السوسيومجالية لمجتمع مدينة أولاد موسى، وتندرج هذه العوامل ضمن العامل الاقتصادي بصفة عامة، سيما جانب مستوى الدخل الأسري وما يمكنه أن يترتب عنه في تحديد المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر[1]. وفي مقابل ذلك واقع سوق العقار وأسعاره بالانتقال عبر محوري الزمان والمكان (مركز، ضواحي...) فهذه العوامل قد تلغي العوامل المتعلقة بالأقدمية، وحتى العوامل المتعلقة بالتخطيط أو بالإستراتيجيات (الأسرية والفردية). هذا ما سنحاول فهمه في هذا الفصل.

1. تحليلات واستنتاجات مستقاة من معطيات الجدول رقم (12):

بداية ستتم محاولة اختيار العامل الاقتصادي، والمتمثل في المستوى الاقتصادي للأسر وعلاقته مع سلوك الأسر وتوجههم في عملية الحراك السوسيومجالي... وهذا بعد ملاحظة بيانات الجدول رقم (12):

الجدول رقم (12): توزيع عناصر العينة (الأسر) حسب مستوى الدخل وتوزيعها عبر المجال الحضري (حسب السؤال المتعلق بالإقامة الحالية، أي السؤال رقم (42) من استمارة المقابلة)

مستوى الدخل الشهري / مجال تمركز الأسر	أدنى نسبيا	متوسط نسبيا	مرتفع نسبيا	المجموع
الاستقرار في المركز	6 %50	41 %72	26 %87	73 %73
الاستقرار في الضواحي	6 %50	16 %28	4 %13	26 %27
المجموع	12 %100	57 %100	30 %100	99 %100

- دخل أدنى نسبيا: من 0 (منعدم) إلى 30.000 دج/ شهريا.
- دخل متوسط نسبيا: من 30.0001 إلى 50.000 دج/ شهريا.
- دخل مرتفع نسبيا: من 50.001 دج/ شهريا فأكثر.

نلاحظ من خلال الجدول أن الأسر ذات الدخل الشهري الأدنى نسبيا، تميل إلى التوجه للاستقرار بالضواحي أكثر منه بالمركز، حي تمثل الأسر ذات الدخل الشهري الأدنى نسبيا التي تتمركز بالضواحي نسبة 50% مقابل 50% من مثيلاتها الناحية الاقتصادية التي تقطن مجالات المركز أي نفس النسبة. وكلما تم

[1] إن عوائد الأسر الاقتصادية ى تعبر وحدها عن المستوى السوسيواقتصادي للأسر، فهناك عناصر أخرى تحدد المكانة الاجتماعية للأسرة متعلقة بالجاه مثلا، وكذلك القوة، أي هناك أمور قد لا تمت بصلة مع العوامل الاقتصادية بواسطتها قد يتم الحصول على العناصر الاقتصادية.

التوجه إلى مستويات الدخل الأكثر ارتفاعا، كلما توجه السلوك نحو الاستقرار بالمركز بدل الاستمرار بأحياء الضواحي حيث نجد الأسر ذات الدخل المتوسط نسبيا التي تقطن المركز تمثل نسبة 72% مقابل 28% في نسبة دلالة الأسر ذات الدخل المتوسط نسبيا التي تقطن بأحياء الضواحي.

ويزيد الأمر وضوحا، حيث نجد الأسر ذات الدخل المرتفع نسبيا، تميل للاستقرار بالمركز أكثر من ميلهم للاستقرار بالضواحي، حيث نجد 87% من هذه الأخيرة تقطن الأحياء المركزية، في حين نجد مثيلاتها من الناحية الاقتصادية التي تقطن بالضواحي لا تمثل إلا نسبة 13%.

وعندما ننظر إلى الجدول من زاوية أنه تم بناؤه على أساس السؤال المتعلق بالإقامة الحالية أي السؤال (42)، ومدة الإقامة الحالية أي السؤال (45)، وعند الاستعانة بالسؤال المتعلق بتاريخ أول استقرار - السؤال (49)- فلا نجد بالنسبة لهذه الفئة من أسر العينة أيّ اختلاف يذكر، حيث نلاحظ أن الأسر ذات الدخل المنخفض والتي يميل سلوكها إلى التمركز في الضواحي والأطراف -باستثناء حالة واحدة رقم (99) - هي أسر حديثة الاستقرار بالمدينة، وهي كالتالي: الأسر النووية:

الحالة 60: نووية أي معلومات عن أصله الجغرافي ولكن على الأرجح الأسر تنحدر من الشرق الجزائري، حيث تستقر بضواحي المدينة منذ 9 سنوات.

الحالة 42: نووية: من البويرة تستقر بالضواحي منذ 10 سنوات والمسكن الحالي منذ سنتين فقط.

الحالة 55: نووية: من سطيف (بني ورتيلان)، استقرت بالضواحي منذ 13 سنة (1994).

الحالة 64: نووية: من رويبة، ثم الرغاية ثم أولاد موسى، (أي من الإقليم المتروبولي للعاصمة إلى أولاد موسى ضواحي)، منذ 15 سنة.

أما الأسر الممتدة القاطنة بالضواحي ذات الدخل المنخفض هما أسرتان:

الحالة رقم 65: ممتدة، من سطيف إلى ضواحي أولاد موسى منذ عامين فقط، وتقطن بمنزل " عشر ".

وكذا الحالة رقم 75: ممتدة، عدم الإعتراف بالإقامة السابقة، تقطن بأولاد موسى منذ 45 سنة.

هذا ما يجعل من الملاحظ أن المجالات المركزية للمدينة المدروسة، وكذا مجالات أطرافها تلعب دورا في الحراك السوسيومجالي للسكان، والمتمثل في الجذب والدفع. وروح هذا العمل الذي تؤديه المجالات المختلفة للمدينة من دفع وجذب هو العامل "الاقتصادي".

يتمثل العامل الاقتصادي في هذه المرة في سوق العقار -المبني وغير المبني- وما يحصل فيه من تطور في الأسعار سواء في السوق الرسمي (المتمثل في الوكالات العقارية التي انتشرت في الآونة الأخيرة بصورة ملفتة للانتباه) أو السوق غير الرسمي (والمتمثل خاصة في السماسرة والمضاربين في العقار ...).

إلى سنوات التسعينات فقط، كانت الأراضي تباع بأسعار جد رمزية، وهذا كان في المركز فقط، حيث كانت تهيئ مساحات مهملة في بعض المناطق من مركز المدينة، من طرف سلطات البلدية، كتلك الواقعة شمال حي 200 مسكن ناحية المزارعة، حيث تم ردم الوادي الواسع الضفتين بالتربة[1]، وبيعت مجزأة موجهة

[1] تم الاطلاع على الأسعار بمقتضى الملاحظة الميدانية، بزيارة الوكالة العقارية فيما يخص السوق الرسمي، لكن أيضا بمقتضى الملاحظة بالمشاركة، فقد دخلت في عملية سمسرة حيث عملت أنا شخصيا كوسيط تجاري فقمت بتشكيل -من العدم- شبكة من

لبناء بناية واحدة في كل قطعة. وقد كانت الأسعار آنذاك (أي سنوات التسعينات حتى النصف الثاني منها) في متناول جميع طبقات المجتمع المحلي، وكذا الوافدين من ولايات الوطن الهاربين من الظروف الأمنية في مناطقهم، فحتى بعض العائلات التي ليس لها من الدخل إلا الأجرة الشهرية التي يتقاضاها رب الأسرة مدعمة ببعض " المصروف " من قبل بعض الأبناء، تمكنت من الظفر بقطعة أرضية والشروع في البناء الذي لا يزال إلى اليوم في إطار المشروع، فكل حسب طاقته الاقتصادية، بل من هذه العائلات المتدنية الدخل من أعاد بيع عقاره، سواء كان غير مبني أو كان نصف مبني.

ثم ما فتئت أسعار العقارات في المجالات المركزية للمدينة ترتفع خاصة بعد ظهور عملية إعادة بيع العقارات من طرف الأسر محدودة الدخل، والتي لم تمتلك طول النفس الذي يؤهلها إلى مواصلة مشروع بنائها للسكن... وبسبب البيع المتكرر مرات عديدة لنفس القطعة الأرضية كان ارتفاع أسعار العقار في كل مرة وفق متتالية هندسية -أي ارتفاع مضاعف ومتسارع- حيث صار سعر الآر الواحد (100 متر مربع) سنة 2006 يقدّر بـــ 1.000.000 دج بالمركز، ويفرق ذلك في بعض الأماكن المهمة، أما بالضواحي فقد وصل في نفس السنة إلى 600.000 دج للآر الواحد للقطعة القريبة من الطريق الرئيسية، و300.000 دج لتلك البعيدة عن الطرق الرئيسية.

فهذه الوضعية لأسعار العقار، تجعل الأسر عموما تملك سلوكا يتلاءم مع هذه الظروف، وفق قدرة تلك الأسر الاقتصادية، حيث نلاحظ ميلها نحو الحراك والتمركز نحو الضواحي والأطراف.

2. تحليلات واستنتاجات مستقاة من الجدول رقم (13):

الجدول رقم (13): توزيع عناصر العينة (الأسر) حسب مستوى الدخل الشهري للأسر وتمركزها عبر مجالات المدينة، بمراقبة نمط الأسرة

نمط الأسرة	نووية			ممتدة			المجموع
مستوى الدخل الشهري / المجال الحضري	أدنى نسبيا	متوسط نسبيا	مرتفع نسبيا	أدنى نسبيا	متوسط نسبيا	مرتفع نسبيا	
الاستقرار في المركز	4 %44	23 %79	15 %88	2 %75	18 %64	11 %85	73 %74
الاستقرار في الضواحي	5 %56	6 %21	2 %12	1 %25	10 %36	2 %15	26 %26
المجموع	9 %100	29 %100	17 %100	3 %100	28 %100	13 %100	99 %100

من خلال معطيات الجدول رقم (13) نلاحظ أنه بالنسبة للأسر النووية فإن هذه الأخيرة تميل إلى الاستقرار بأحياء الضواحي والأطراف كلما توجهنا إلى مستوى الدخل الشهري الأدنى، والعكس صحيح، إذ كلما توجهنا نحو الأسر النووية ذات معدل الدخل الشهري المرتفع كان التوجه في الاستقرار في المركز.

الوسطاء ومجموعة من الخواص ملكوا أراضي قصد توفير قطع أرضية لمن يريد شراء قطعة أرض، ولم أجد أفضل من هذه الوسيلة للتعرف على خبايا سوق العقار غير الرسمي وأعرافه.

ودليل هذا معطيات الجدول رقم (13) حيث نجد أن نسبة الأسر النووية ذات الدخل الأدنى نسبيا التي تقطن الضواحي تمثل 25% مقابل 75% هي نسب الأسر النووية من الفئة ذات الدخل الشهري التي تقطن بالمركز، وعندما نتوجه نحو فئة الدخل المتوسطة تتحول بوضوح، حيث نجد الميل للاستقرار في المركز الحضري للمدينة من قبل الأسر النووية ذات الدخل المتوسط حيث نجد نسبة 79% من هذه الأسر تقطن بالمركز مقابل 21% تقطن بالأطراف.

حيث نلاحظ أن هذه الأخيرة ما هو حديث الاستقرار بضواحي المدينة، مثل الحالة (61) التي استقرت منذ سنة 2003 بأولاد حمادة (الضاحية الجنوبية) آتية من سطيف. وكذلك الحالة (66) التي استقرت بالمدينة منذ 1995 -أي 12 سنة- آتية من الرويبة (الإقليم المتروبولوسي للعاصمة) للاستقرار بـــ " كديه أحسن " (بالضواحي الجنوبية للمدينة دائما).

إن عدم تنوع مصادر دخل هذه الأسر النووية، بالإضافة إلى انهماكها المشروع المتواصل لعملية إتمام البناء، يجعلها عاجزة اقتصاديا عن أن تتنقل للسكن بالمركز، حيث أسعار العقار ملتهبة منذ النصف الثاني من التسعينات.

أما بالانتقال إلى الأسر النووية ذات الدخل المرتفع نسبيا، فيصبح الفارق شاسعا وبيّنا مقارنة مع فئات معدل الدخل الأدنى، حيث نجد 88% من أسر العينة النووية ذات الدخل المرتفع تستمر بالمركز مقابل 2% منها التي تستقر بالضواحي. وفيما يخص هذه الأخيرة نجد خاصة الحالة (78) وهي اسر نووية متوسط دخلها الشهري 90.000 دج أتت من سطيف (تحديدا من بني ورتيلان) [*]، فهنا نلاحظ أن الانتماء الجغرافي قد ألغى أثر العامل الاجتماعي في اختيار المركز، حيث رغم قدرة هذه الأخيرة على الاستقرار في المركز إلا أنها اختارت الضواحي، وليس أيّ ضاحية، بل منطقة أولاد عمر التي تكثر فيها الأسر القادمة من بني ورتيلان، فنجد في الإجابة عن السؤال (21) المتعلق بكون "إن كانت الأسرة من الوافدين الجدد فهل يوجد في نفس الحي أسر من الجهة أو الولاية التي جاءت منها الأسرة ؟"، فكانت الإجابة بـــ (نعم) وهذا ما يثبت دور العامل الاجتماعي المتعلق بشبكة العلاقات من نفس الجهة أو/ والعائلة، أو/ والعرش ...الخ.

والتقنيات المقاربة الإثنومتدولوجية أثبتت هذا أيضا، حيث تم ملاحظة جماعات الرفاق لدى الشباب في مقاهي معينة، بل وفي مقاعد معينة، فنجد شبابا -خاصة منطقة باتنة والبرج- يشكلون جماعة دائمة، تحتكر طاولة في إحدى المقاهي المتواجدة بالمركز، هذه الطاولة لا تحتوي إلا على 4 مقاعد، إلا أن جماعة الرفاق يجلبون لها من طاولات أخرى، مع العلم أن من يمسك بزمام طاولة البيع (Comptoir) في هذا المقهى، هو من نفس المنطقة، فلا يمانع في نقل المقاعد خاصة وأنه شبكة علاقات هذه المجموعة (أو/ والشلة) الجهوية.

أما فيما يتعلق بالأسر الممتدة، فنجد نفس الشيء تقريبا، مع اختلاف طفيف سيتضح بعد التعمق في التحليل.

[*] نلاحظ أن منطقة أولاد عمر تستقطب العديد من الأسر المنتمية لمنطقة بني ورثيلان بحكم العامل الاجتماعي المتمثل في شبكة العلاقات الجهوية لدى الأسر.

نلاحظ من معطيات الجدول المتعلقة بعينة البحث من الأسر الممتدة، أن نسبة الأسر الممتدة ذات الدخل الأدنى نسبيا التي تقطن بالمركز 75%، أما مثيلاتها ذات الدخل الأدنى التي تسكن بالضواحي، فنجد نسبتها 25%.

لو تمت المقارنة بين أسر العينة ذات الدخل الأدنى الممتدة والأسر ذات الدخل الأدنى النووية، لوجدنا أن توجه الأسر الممتدة يميل للاستقرار بالمركز أكثر من مثيلاتها اقتصاديا من الأسر النووية، ما السّر في ذلك ؟ والإجابة عن هذا السؤال الأخير تكون كما يلي:

- إن الأسر الممتدة التي تتمكن من الاستقرار في المركز رغم غلاء العقارات قد يرجع هذا إلى تعدد مصادر دخلها، وكذا التكافل* الميكانيكي الذي تتميز بت هذه الأسر الممتدة، إذ يدخل أعضاء الأسرة الممتدة سيام ذات الحجم الكبير -من حيث عدد الأسر النووية وكذا عدد الأفراد العزاب...- في تكافل اقتصادي واجتماعي من أجل التغلب على الهواجس الاقتصادية المتعلقة بغلاء العقارات المبنية وغير المبنية بالمركز... فيتم إنجاز المشروع السكني الخاص بهم، وهذا رغم غلاء العقار بالمركز حيث كان في جويلية 2007 ما فوق 1.000.000 دج للآر (100 متر مربع)، بينما لم يتجاوز سنة 2008 سعره 300000دج للآر بالضواحي الجنوبية، عكس الضاحية الغربية (وقادرية) حيث يتجاوز سعر الآخر الواحد 600.000 دح.

- أو قد يكون هذا السبب اجتماعيا (ديني وثقافي) ويتمثل في الإرث العائلي، فقد يجعل هذا العامل الاجتماعي الأخير، الأسرة إلى ممارسة سلوك الحراك السوسيومجالي من الضواحي إلى المركز، طالما كانت الجائزة بدون ثمن اقتصادي تدفعه الأسرة ذات الدخل المتدني نسبيا.

- أو قد يكون بسبب إهمال نسق السلطة المحلية لمراقبة العقارات الموروثة من الحكم الاستعماري الذي ترك البلاد سنة 1962، مثل ما حدث للأسرة الممتدة ذات الدخل الأدنى نسبيا (معظم الأبناء إناث)، الحالة (84) التي أتت من منطقة الزيبان إلى ضواحي المدينة الجنوبية سنة 1980 ثم انتقلت إلى المركز، لكن إلى حي يتميز بالتفرقة المجالية والاجتماعية أي حي (La cité) وذلك سنة 1992**.

وعموما، من خلال ما تم سرده، نستنتج تعقد وتراكب الظاهرة الاجتماعية، وكذا تعقد وتداخل العوامل الخارجية المؤثرة في تغيرها وتحولها وكذا تفاعلها... فقد تدخل بعض العوامل الاجتماعية الموضوعية التي لا يعبأ بها الباحث، والتي تكون غامضة الدور أحيانا، في تفنيد وإبطال مفعول العامل الذي يظهر دوره جليا لأعين الباحث الاجتماعي. مثال ذلك هو دور العامل الاجتماعي المتمثل في " الإرث " أو دور العامل الأمني، وكيف ألغى دور وأثر العامل الاقتصادي في تحديد وتوجيه وجهة الأسر في حراكها السوسيومجالي. فقد يدفع هذان العاملان غير الاقتصاديان الأسرة لوجهة غير التي توقعها الباحث مقارنة مع مستواها الاقتصادي. أما إذا انتقلنا إلى الأسرة الممتدة ذات معدل الدخل الشهري الأعلى نسبيا، فتصبح المعطيات أكثر وضوحا وطبيعية، إذ نجد أن الأسر ذات الدخل المتوسط التي تستقر بالمركز الحضري للمدينة تمثل نسبة 64% مقابل 36% من هذه الأسر المتوسطة الدخل تقطن بالضواحي.

* أو التضامن الآلي أو العصبية (تضامن الكل المتكامل لأعضاء الأسرة الممتدة من أسر نووية متفرعة عنها أو أفراد منها).

** وهنا تجدر الإشارة إلى إضافة العامل الأمني الذي يدفع بالسكان إلى الهجرة إلى المراكز الأكثر أمنا.

ويصير الأمر أكثر وضوحا، بالانتقال إلى الأسر الممتدة ذات الدخل المرتفع نسبيا، إذ نجد 85% منها تستقر بالمركز مقابل 15% منها تستقر بالضواحي والأطراف.

الأسر النووية أكثر ميلا للاستقرار بالمركز من الأسر الممتدة ؟

إذا ما تمت المقارنة بين الفارق النسبي للأسر الممتدة والأسر النووية عبر فئات الدخل المختلفة، يتضح لنا جليا أن الأسر النووية هي الأكثر ميلا للاستقرار بالمركز مقارنة مع مثيلاتها في الوضعية الاقتصادية بالنسبة للأسر الممتدة، حيث نلاحظ أن الفرق النسبي بين الأسر النووية ذات الدخل المتوسط التي تستقر بالمركز وتلك التي تستقر بالضواحي هو 58 (أي 79%-21%)، أما الفرق النسبي لدى مثيلاتها في مستوى الدخل من الأسر الممتدة فهو 28 (أي 64%-36%).

والفرق سيتضح أكثر بالانتقال للمقارنة بين الأسر النووية ذات الدخل المرتفع نسبيا، والأسر الممتدة من نفس المستوى الاقتصادي تصل إلى 76 (أي 88%-12%)، أما الفارق النسبي لدى مثيلاتها اقتصادية من الأسر الممتدة فهو أقل حيث نجد 70 (85%-15%).

وعموما هذا ما يميز التركيبة الاجتماعية للمدن من حيث نمط الأسر.

جس نبض التركيبة السوسيومجالية للمدينة وكذا اتجاه الحراك السوسيومجالي من خلال نمط المسكن:

إن نمط المسكن المشغول من قبل الأسر قد يعطينا فكرة عن وجهة حراك الأسر السوسيومجالي، وبالتالي شكل التركيبة السوسيومجالية لمجتمع المدينة. حيث نلاحظ أن نمط المسكن يرتبط ارتباطا وثيقا بالطبقات المجالية للمدينة التي تنطلق من المركز الحضري إلى الأطراف... معينة ومحددة عبر مجالات المدينة، وبالتالي قد نحصل على شكل التركيبة السوسيومجالية لمجتمعها المحلي. هذا ما سيتم ملاحظته في الجدول رقم 14.

3. تحليلات واستنتاجات مستقاة من معطيات الجدول رقم (14):

الجدول رقم (14): توزيع أفراد العينة حسب فئات الدخل الشهري ونمط المسكن

مستوى الدخل الشهري / نمط المسكن	أقل من 30.000 دج شهريا	من 30.0001 إلى 60.000 دج شهريا	أكثر من 60.000 دج شهريا	المجموع
منزل تقليدي	2 %15.38	10 %18	8 %27	20 %20
فيلا	5 %38	31 %55	17 %57	53 %54
شقة	4 %30	14 %25	5 %17	23 %23
آخر (هش- بناء عتيق- استعماري)	2 %15.38	1 %2	0 %0	3 %3
المجموع	13 %100	56 %100	30 %100	*99 %100

* العدد (99): كل اسر العينة (أسر نوية + أسر ممتدة).

من خلال معطيات وبيانات الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام للأسر يميل إلى شكل المساكن ذات النمط الفردي (فيلا) بالدرجة الأولى، بنسبة الدلالة 54% ثم يليها بالدرجة الثانية نمط البنايات العمومية (شقق) بنسبة 23%، فالمنازل التقليدية -أو لنقل منزل فردي يحمل عربة الثقافة المحلية لسكان متيجة- بنسبة 20%، وبالدرجة الأخيرة يأتي نمط البنايات المشتركة وكذا البنايات الاستعمارية العتيقة بنسبة ضئيلة جدا تقدّر بـــ 3%.

وبالتدقيق أكثر والمقارنة بين فئات الدخل الثلاثة نجد بعض التغيرات في اتجاهات الأسر في شغل أنماط البنايات بالانتقال من فئة دخل إلى أخرى:

فئة الدخل الأدنى نسبيا (أقل من 30.000 دج): نجدها تشغل بالدرجة الأولى نمط الفيلا كبناء فردي، حيث تبلغ نسبة عدد الأسر التي تشغل الفيلات 38%، ثم يليها نمط البنايات العمومية (شقق) بنسبة 30% وعموما فإن هذه البنايات العمومية هي ن صيغة السكنات الاجتماعية من جهة، وتطورية من جهة أخرى، ثم يأتي في الأخير وبنفس النسبة نمط التقليدي، ونمط الهش والعتيق وذلك بنسبة 15,38%.

وعموما فإن وضعية نمط البنايات التقليدية التي تشغلها الأسر ذات الدخل الأدنى نسبيا ليست مماثلة لوضعية البنايات التقليدية التي تشغلها كل من الأسر ذات الدخل المتوسط نسبيا (30.001-60.000 دج) والأخرى ذات الدخل الأعلى نسبيا (أكثر من 60.000 دج) كما سنلاحظه فيما سيأتي بقية هذا الفصل.

أما فئة الدخل المتوسط نسبيا (30.001-60.000 دج) فإنه يمكن ملاحظة تقريبا نفس الميل لدى هذه الأسر في شغل نمط المنازل، حيث نجد بالدرجة الأولى نمط الفيلا بنسبة 55% يليها نمط البنايات العمومية (شقق) بنسبة 25% ثم بالدرجة الثالثة نجد أن الأسر متوسطة الدخل نسبيا تميل إلى المنازل التقليدية بنسبة دلالة تقدر بـــ 18%.

نلاحظ أن نسبة الأسر ذات الدخل المتوسط التي تقطن نمط آخر -وهذه الحالة هي منزل استعماري عتيق تقطن فيه الأسرة رقم (57) ويقع في حي (la cité) هذا الحي الذي كان في فترة الاستعمار الفرنسي ثكنة عسكرية- قلت لا تتجاوز نسبتها 2%.

كما نلاحظ أن النسبة تنخفض بانتقال الأسر ذات الدخل المرتفع نسبيا إلى أن تنعدم بالنسبة لشاغلي السكنات الهشة وهذا طبيعي إلى حد كبير.

بالانتقال إلى الأسر ذات الدخل المرتفع نسبيا فإن البيانات تظهر لنا أن لاتجاه العام قد تغير بصورة شبه جذرية خالصة فيما يتعلق بنمط البناء التقليدي الذي يمثل المرتبة الثانية بعدما كان يمثل المرتبة الثالثة لدى الأسر ذات فئات الدخل أقل من 60.000 دج، يأتي هذا التقدم على حساب نمط البنايات العمومية (الشقق) حيث نلاحظ نقص ميل الأسر المرتفعة الدخل في شغل هذه السكنات الاجتماعية وخاصة التطورية الضيقة والمعروفة عموما بكثرة الضوضاء حيث نلاحظ الكثير من المبحوثين وكما سبقت الإشارة فإن نسبة الأسر من فئة الدخل المرتفع نسبيا التي تقطن المنازل العتيقة والهشة تنعدم.

فهذا ما يبين لنا سر التوزيع النسبي للأسر ذات الدخل المرتفع على هذا النحو: 57% نمط الفيلا*، ثانيا: 27% تشغل نمط المنازل التقليدية، وأخيرا: 17% تشغل البنايات العمومية أي الشقق.

إن هذه البنايات قد تبدو لنا عامة بعض الشيء وفيها شيء من الغموض من حيث كونها تحجب عنا بعض الحقائق التي لا يمكن إدراكها إلا بمزيد من التدقيق، لذا ارتأيت أن أدقق أكثر في هذا الشأن، بالاستعانة بجدولين حيث كل جدول لنمط أسري واحد، فيتم تخصيص أحدهما للأسرة النووية والآخر لنمط الأسرة الممتدة من أسر العينة، هذا ما يزيد من توضيح بعض المعطيات والبيانات التي توفر لنا قدرا هاما من المعلومات المخفية هذا ما سنلاحظه في التعمق في تحليل الجدولين رقم (16 و17).

4. تحليلات واستنتاجات مستقاة من معطيات الجدول رقم (15):

الجدول رقم (15): توزيع الأسر النووية من أسر العينة حسب مستوى الدخل الأسري وعلاقته بنمط المسكن المشغول

مستوى الدخل الشهري / نمط المسكن	أدنى نسبيا	متوسط نسبيا	مرتفع نسبيا	المجموع
منزل تقليدي	2 %22	7 %24	4 %23.5	13 %24
فيلا	3 %33	13 %45	9 %53	25 %45
شقة	4 %45	9 %31	4 %23.5	17 %31
المجموع	9 %100	29 %100	17 %100	55 %100

من خلال هذا الجدول يتم ملاحظة أن الأسر النووية في عينة البحث، يختلف نمط المسكن الذي تشغله باختلاف مستواها الاقتصادي حيث نلاحظ النتائج التالية:

إن نمط المساكن المشغولة بالدرجة الأولى من قبل الأسر النووية ذات الدخل المنخفض نسبيا من أسر العينة هو نمط الشقق بنسبة دلالة تقدر بـــ 45% وهي في مدينة أولاد موسى متعلقة بالبنايات العمومية ذات صيغة "البناء الاجتماعي" -حي 200 مسكن-

وحي تطوري تم إنشاءه من قبل بنك الإسكان (CNEP) بالإضافة إلى حي 1700 مسكن الذي تم إنشاءه في إطار إعادة بناء وإسكان المنكوبين من جراء زلزال 21 ماي 2003، بالإضافة إلى الحي الوحيد بالضواحي ذو نمط البنايات العمومية في الضاحية الجنوبية الغربية (أولاد حمادة) وتحديدا الحي الواقع بالقرية السفلى.

أما بالدرجة الثانية فتأتي المباني الفردية (فيلا) بنسبة دلالة تقدر بـــ 33% من الأسر النووية ذات الدخل الأدنى، وهنا علينا إلا ننخدع بتسمية فيلا، فالفيلا التي تبنيها أو تشتريها الأسر ذات الدخل المنخفض ليست نفسها الفيلا التي تملكها الأسر ذات الدخل المرتفع -أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي العالي نسبيا- فالأمر يتعلق هنا ببنايات ذات طابق أرضي وعدد قليل من الغرف -وانخفاض الموارد المالية للأسر ذات

* كما سنرى في الصفحات المقبلة من هذا الفصل فإن الفيلا التي تشغلها أسرة من الطبقة الاجتماعية العليا ليست كتلك التي تشغلها الأسرة من الطبقة الوسطى، أو الطبقة الدنيا من طبقات مجتمع مدينة أولاد موسى، نفس الشيء بالنسبة للمنازل التقليدية.

المستوى الاقتصادي الأدنى نسبيا، سيما تلك النووية منها- كما يتضح من خلال الجدول الخاص بالأسر النووية، وينعكس على أبعاد الغرف من حيث ارتفاعها وطول الغرف وعرضها، وبالتالي ينعكس على أبعاد وحجم المسكن ككل.

تتميز هذه المساكن الفردية التي تشغلها الأسر النووية ذات الدخل المنخفض بصغر حجمها، مع ملاحظة الأسلاك الحديدية في السطح منبئة بعدم إتمام إنجاز المسكن كلية وفاسحة الطريق لبناء أعمدة الطوابق العلوية مستقبلا حين تسمح الظروف الاقتصادية لهذه الأسر، ويكثر تواجد هذه البنايات الفردية الدالة على المستوى الاقتصادي المتدني نسبيا في الضواحي والفرق الوحيد بينها وبين البناء الهش هو أنها مغطاة بشقق من الخرسانة، ومثال ذلك من العينة هي الحالات التالية: الحالة (42) وهي أسرة نووية ذات دخل منخفض، قدمت سنة 2005 من منطقة القبائل العمارة ولاية البويرة) حيث قامت بشراء المسكن ذو الطابق الأرضي (villa F4) عن طريق وكالة عقارية محلية، ليتقاسم هذه الغرف الأربعة، 7 أفراد من هذه الأسرة، والمسكن يقع بالضواحي حيث السعر المناسب للمستوى الاقتصادي لهذه الأسر "المتماسكة والمتعاونة" ذات الدخل المنخفض، وتستقر هذه الأسرة حاليا بالضواحي.

الحالة (60) أسرة نووية استقرت بالضواحي الجنوبية للمدينة (أولاد عمر) سنة 1998 حيث قامت بشراء المسكن من قبل ملاك المسكن الخواص مباشرة، المسكن عبارة عن فيلا ذات طابق أرضي (F4) حسب تعبير المبحوث ممثل الأسرة فإن لدى الأسر نية في " تغيير المسكن بسبب الغرف ومكان المسكن غير مريح " حيث نجد عند هاته الحراك نحو المجال المركزي للمدينة، حيث الخدمات متوفرة لكن الظروف الاقتصادية لا تسمح بذلك، حيث نجد عدد المشتغلين في هذه الأسر النووية لا يتجاوز المشتغل الواحد وهو "رب الأسرة" حيث يشتغل كموظف في شركة عمومية حسب المبحوثة، وحسب الإجابة على السؤال (47) فإن المبحوثة عبرت عن نية الأسرة في العودة إلى المكان السابق الذي لم تود ذكره، وفي تبريرها عن إجابتها " لأن يوجد فيها كل الاحتياجات اللازمة " فإن الأسرة قد أقامت سابقا بتجمع حضري حيث تتوفر غالبا كل المرافق وتلبية الاحتياجات والخدمات.

الحالة رقم (99): وهي أسرة نووية من السكان الأصليين " عندي ستة أجداد بأولاد موسى " حسب تعبير المبحوث، تميزت هذه الأسر[1] بالاستقرار في نفس المجال والحي منذ مئات السنين والواقع في الضواحي الغربية "قوادرية" حيث كان يسكن رب الأسرة في منزل العائلة الممتدة، هذا المنزل كان من الطوب ثم بعد زواجه بعامين شرع في بناء مسكن أسرته الصغيرة الخاص به، ثم انتقل إليه بعد 4 سنوات، وكان ذلك منذ 24 سنة، حيث القدرة الشرائية للمواطن كانت تسمح لأصحاب الدخل المتوسط ببناء سكن فردي، لكن إلى الآن لم يتمكن الأبناء من إضافة الطابق العلوي، فظروف هذه الأسرة الاقتصادية أثرت عليها من ثلاث أوجه:

1. أثرت في نمطها من حيث فرضت عليها نمط الأسرة النووية، فرغم كون البنات الإناث تزوج بعضهن إلا أن الأبناء الذكور لم يتمكن أيّ منهم من الزواج بسبب الظروف الاقتصادية المتدنية الناتجة عن

[1] ينتهي نسب هذه الأسرة إلى الأب الرابع "الأكحل" ومنه جاءت التسمية العائلية لهذه الأسر والأكحل ينتهي نسبه عند "شكير".

تراجع مردودية الإنتاج الزراعي بالمنطقة كسائر مناطق السهل المتيجي من جهة، مقابل البطالة التي يغرق فيها الأبناء المتمدرسون ذوو المستوى الجامعي (الابن الأكبر متخرج مهندس في التبريد، المبحوث متخرج منذ ثلاث سنوات من معهد الحقوق والعلوم الإدارية بدون عمل وكلاهما يبحثان عن عمل منذ التخرج)، بالإضافة إلى هذا، عناصر أخرى من العائلة مازالوا متمدرسين. فهذه البنايات تبين لنا عدم تنوع مصادر الدخل الأسري، فكل هذه الظروف لا تساعد الأسرة على التحول من أسرة نووية إلى أسرة ممتدة رغم كبر حجمها (عشرة أفراد يقطنون في نفس المسكن بعد زفاف عنصرين من الأبناء والإناث).

2. عدم إمكانية الأسرة من توسيع المسكن الحالي وذلك بإضافة غرف أخرى، سواء بإضافتها في الأعلى، حيث أن أساسات وقواعد المنزل قادرة على تحمل أكثر طابقين علويين أو بإضافة غرف في الأرضية حيث أن المنزل تحيط به مساحة هامة بالإضافة إلى مساحة الفناء.

3. وهو الأهم بالنسبة لهذه الدراسة، وهو كون ظروف الأسرة (99) متدنية فلا تساعدها على ممارسة الحراك السوسيومجالي، فلا هي بإمكانها البناء في منطقة أخرى من ضواحي المدينة على الأراضي التي تملكها[1] ولا هي قادرة على شراء أو كراء مسكن آخر من أجل التوسع لإنتاج أسر أخرى متفرعة منها[*].

فالظروف الاقتصادية لأسر العينة ذات النمط النووي ذات الدخل المتدني تجعلها تقطن في منازل فردية أهم الفروق بينها وبين المنازل الهشة أنها بنيت من الخرسانة طمعا من قبل هذه الأسر المعسورة الحال اقتصاديا في إضافة طوابق أخرى عندما تسمح الفرصة وتتحول الظروف الاقتصادية بكبر الأبناء واقتسامهم ميدان العمل (إن وجدوا عملا لائقا)...

إن هذه البنايات يكثر تواجدها بخاصة في الضواحي، وعلى وجه الخصوص عند السكان الأصليين، حيث أن الأسر الوافدة ذات المستوى المتدني تبني بنايات هشة غالبا، أو تقوم بكراء مساكن تقليدية قديمة متواجدة خاصة بالضواحي الجنوبية سيما "قارة مصطفى" ذات درجة انحدار أكثر من 20° حسب ما توضحه الخريطة الميتولوجية، إذا فالظروف الاقتصادية تجرّ بالأسر ذات الدخل الاقتصادي الأدنى نسبيا من التوجه حراكها نحو الضواحي.

أما بالدرجة الثالثة: فإننا نلاحظ أن الأسر النووية ذات الدخل الأدنى نسبيا، تقطن في منازل تقليدية بنسبة دلالة 22%، كما هو موضح في الجدول رقم (15) والأمر هنا يتعلق بحالتين هما: الحالة رقم (55) وهي أسرة نووية قدمت من سطيف سنة 1994 إلى ضواحي المدينة (أولاد عمر) حيث قامت بشراء مسكن تقليدي صغير (متكون من ثلاث غرف بالإضافة إلى الحمام والمطبخ) عن طريق وكالة عقارية. طبعا شراء مسكن تقليدي قديم نسبيا، زد على ذلك كونه صغير الحجم، بالإضافة إلى تواجده بالضواحي، وأضف لكل هذا فقد تم الشراء سنة 1994 حيث أسعار العقار متدنية في المركز، فما بالك في الضواحي الجنوبية حيث لم تكن الظروف الأمنية مشجعة على الاستقرار بها فأكيد أن السعر كان رمزيا في متناول اليد. لكن هذه الوضعية الاقتصادية للأسرة (55) لم تساعدها على ممارسة الحراك السوسيومجالي. مما اضطرها للاستقرار

[1] عن طريق الإرث العائلي في نطاق الأراضي التي تقع في حوش بن شكير.

[*] أي غياب العامل الإقتصادي يؤدي إلى غياب الإستراتيجيات الأسرية

بالضواحي فدخلها الأقل من 15000 دج الذي يتقاضاه رب الأسرة المتقاعد أصلا بالإضافة إلى عدم اشتغال الأبناء الأربعة، حيث نجد اثنين منهم دون سن 17 سنة.

كما أنه حسب الإجابة عن السؤال (47) من أسئلة استمارة المقابلة، نلاحظ أن الأسرة تنوي البقاء فيه ولا تغادره. فرغم الإتصال (المتوسط) حسب الإجابة عن السؤال 48، فإن عاطفة الإنتماء إلى الحي الذي تسكن فيه الأسرة (قوية) حسب الإجابة عن السؤال 51 المتعلق بعاطفة الإنتماء إلى الحي.

الحالة 64: نووية، مستقرة بالضواحي منذ 15 سنة بعد أن قدمت من رغاية، حيث قامت بحراك مجالي طويل عبر مجالات الإقليم المتروبوليسي للعاصمة. فحسب السؤال (46) المتعلق بالمراحل السكنية التي مرت بها الأسرة. فقد مرت الأسرة على عدة نقاط سكنية «من الرويبة إلى رغاية إلى أولاد موسى» كما أنها تنوي العودة إلى مكان الإقامة السابق أي "رغاية" لكن الظروف الإقتصادية الحالية تمنعها من هذه على الأقل مؤقتا. فهذه الأسرة النووية المتدنية الدخل مكتفية بالمسكن التقليدي الصغير ذو غرفتين. الواقع بالضواحي علما أن عدد أفراد الأسرة هو 6 عناصر (الوالدين + 4 أبناء). المبحوث ممثل هذه الأسرة هو الثاني سنا بالترتيب مع أعمار الأخوة. مع العلم أن عمره 25 سنة مستوى جامعي، وهو موظف في البلدية.

أما بالانتقال إلى أسر العينة ذات النمط النووي، متوسطة الدخل الإقتصادي نسبيا. وهذا دائما حسب بيانات الجدول (15). فإننا نجد أن سلوك الأسر يتوجه نحو إقتناء وامتلاك نمط السكنات الفردية "بالدرجة الأولى". حيث نجد نسبة دلالة الأسر النووية ذات الدخل المتوسط التي تسكن نمط السكن الفردي هو (45%). تتراوح هذه السكنات الفردية من ثلاث غرف مثل سكن الحالة (66)، نووية عدد الأفراد الذين يتقاسمون نفس المسكن هو 7 (معدل السكني 2،33 فرد/الغرفة)، هذه الأسرة النووية من ناحية سطيف قدمت إلى الرويبة لتشغل حي فوضوي. ثم انتقلت للسكن بعمارة ثم قامت بشراء قطعة أرض من البلدية (أولاد موسى) لتبني منزلا فرديا (F3) ذو الطابق الأرضي، بأولاد حمادة. دخلها يناسب سعره في سنة 1999 (دخل الأسري الشهري المقدر بـــ 30000 دج). -إلى 6 غرف- مثل الأسرة 61 نووية، عدد أفرادها الذين يشغلون نفس السكن هو 8 أفراد، متوسط دخلهم الأسري الشهري 45000 دج. حيث نلاحظ 3 من أفرادها يشتغلون كموظفين. تم انتقاء هذا المنزل عن طريق الشراء، حسب إجابة ممثل الأسرة من السؤال رقم (22) المتعلق بطريقة تملك المسكن. يقع هذا المنزل بالضواحي حيث تستقر الأسرة منذ قدومها من نواحي سطيف أي منذ 2003. طبعا سعر العقار بالضواحي ساعد هذه الأسرة على شراء المسكن عن طريق الخواص ملاك المسكن المباشرين حسب الإجابة عن السؤال (32). وعموما هذا ما يتعلق بالأسر التي تتمركز بالضواحي، أما تلك التي تتمركز بالأحياء المركزية. فإن المساكن الفردية تتراوح من,مساكن ذات 4 غرف مثل حال الأسرة رقم (50) نووية، قدمت من الأربعطاش إلى مركز المدينة منذ 15 سنة بالتحديد إلى حي 108 مسكن. عدد أفرادها 6 أشخاص يتوزعون على 4 غرف (بالإضافة إلى المطعم والحمام)[1]. لقد قامت هذه

[1] السؤال رقم 18 المتعلق بعدد غرف المنزل جاء على هذه الصياغة «هو عدد غرف المنزل (باستثناء المطبخ والحمام).... » .

الأسرة عندما كانت تسكن بالأربعطاش بشراء المنزل الفردي بواسطة سماسرة أحرار (أي في إطار السوق غير الرسمي للعقار) سنة 1993، عندما كان حي 108 مسكن قيد النشأة معظم البنايات كانت لا تزال في الطابق الأرضي. كان السعر في متناول كل فئات المجتمع. لكن كما أوضحت في موقع سابق من الرسالة، في آخر المطاف لم يبقى درب بناء هذا الحي إلا القادر على ذلك. فسعر الأرض كانت في متناول أسر ذات الدخل المنخفض، لكن عملية إنجاز البناء لم تكن في متناول الجميع لاسيما فئات الدخل المنخفض والمنعدمة الدخل تقريبا. فتقوم هذه الأخيرة ببيع المساكن أو هياكل المساكن غير المكتملة بسعر يكون بدوره في متناول فئات الطبقة المتوسطة من طبقات المجتمع الاقتصادية. ومن أسر هذه الطبقة آنذاك (أي سنوات التسعينات) كانت الحالة (50) هذه التي اشترت المنزل بالطابق الأرضي لكنها لم تقم بتوسيعه بإضافة طوابق أخرى، نظرا للمستوى الإقتصادي للأسرة دائما. مع العلم أن هذه الأسرة ليس لها نية الحراك هو للإقامة في مكان آخر (حسب الإجابة عن السؤال 47 من أسئلة الاستمارة بالمقابلة).

فكما رأينا مع الحالة (50)، والحالة (87) وهي أسرة نووية 12 فردا (أب+أم+7 إناث+3 ذكور) يتقاسمون 4 غرف أي معدل سكني يقدر بـــ 3 فرد/غرفة تشبهها في الظروف نوعا ما. فهي متوسطة الدخل الأسري إلا أن أقديمتها من 25 سنة. منذ أن قدمت من الحراش إلى أولاد موسى (حي عميرات عبد القادر بالجزائر).

من خلال هذه الحالات نلاحظ أن العامل الاقتصادي يؤثر كما تم ذكر ذالك مسبقا، في نمط الأسرة، نمط البناء، وبخاصة في عملية الحراك السوسيومجالي للأسر بالإضافة إلى عامل الأقدمية وعامل الزمن، حيث تتطور أسعار العقارات ومواد البناء. ومهما يتطور الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر وبالتالي تتغير مع الوقت قدرتها على الإختيار. فالعامل الزمني يؤثر على العامل الاقتصادي وهذا الأخير يؤثر على الفعل الاجتماعي لدى الفاعلين الاجتماعيين (أسر، مؤسسات، أفراد). وسنتطرق للعامل الزمني في الفصل الخاص "بأثر عامل الأقدمية على عملية الحراك السوسيومجالي...".

أما في أحسن الظروف فقد يصل حجم أو عدد غرف المنزل الفردي إلى 8 غرف أو أكثر ومثال هذا في أمر العينة الحالة (57) أسرة نووية قدمت منذ 10 سنوات من بومرداس إلى مركز مدينة أولاد موسى، حي 108 مسكن، عدد أفراد الأسرة هو 6 (الوالدين +4 أبناء) أي معدل سكني يقدر بـــ 0.75 فرد/الغرفة. مع العلم أن لدى هذه الأسرة رغبة في الانتقال إلى الأربعطاش جنوبا، طلبا لهدوء أكثر و طلبا لأسعار عقار أكثر انخفاضا كذلك!...ومرة أخرى يظهر أثر العامل الإقتصادي في سلوك وتوجه الأسر في مراحل سكنها أي تأثير العامل الاقتصادي في الحراك السوسيومجالي وهذا الأخير يؤثر في شكل التركيبة السوسيومجالية لمدينة، كمجال حضري.

وما يثبت هذه النقطة الأخيرة أي قوة العامل الاقتصادي يؤثر على سلوك الأسر في حراكها السوسيومجالي، وبالتالي شكل التركيبة السوسيومجالية للتجمعات السكنية الحضرية هو الحالة رقم 8، وهي أسرة رغم كونها مصنفة ضمن أسر ذات الدخل الاقتصادي المتوسط بين أسر العينة، فهي ذات الدخل

المتوسط-المرتفع، حيث يصل معدل دخلهما الشهري إلى 50000 دج/شهريا، وبالتالي هي أيسر حال من الأسرة النووية المتوسطة الدخل 57 التي متوسط دخلهما الشهري هو 30000 دج/شهريا.

عن أفراد الأسرة (8) هم 7 يتقاسمون غرف في منزل فردي بحي 20 أوت (بوليحة)، حيث انتقلت إليه منذ 10 سنوات في ذلك الحين كان حي 20 أوت في عداد الأحياء الأطراف الحضرية، إلى أن تم استيعابه من قبل المركز الحضري الذي هو قيد التوسع على حساب التجمعات الثانوية القريبة منه. فحسب تعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 صار يندرج ضمن الأحياء المركزية، إلى أن التصق تماما بالمركز الحضري. فقبل 10 سنوات لم يكن سعر المتر الواحد للأرض غير المبنية يتجاوز 3000 دج حيث كان أقل من ذلك بكثير، هذا كان يساعد عائلة نووية ذات دخل أسري 50000 دج/شهريا. ثم إن هذه الأسرة تملك قطعة أرضية بالمدينة عن طريق الإرث العائلي وهذا يعتبر كاحتياط اقتصادي للعائلة عكس الحالة رقم (57).

إن الوضعية السوسيواقتصادية للأسرة 8 مكنتها من النجاح في الاستقرار في المركز، وأثرت في توجهها في اختيار سلوك الحراك السوسيومجالي. فهي لا تنوي الرحيل وتغيير مجالها السكني. فامتلاك قطعة أرض بالمدينة يمكنه أن يحفز ويدعم المستوى الاقتصادي للأسرة. فيعمد الكثير من الأسر في مدينة أولاد موسى إلى استعمال هذا الاحتياط العقاري الاقتصادي بعدة طرق أهمها بيع جزء منه لإنجاز مشاريع أو بناء سكن آخر على الجزء المتبقي من الأرض. وهذا الوضع يشبه وضع الحالة 92 من أسر العينة، وهي أسرة نووية عدد أفرادها 6 يتقاسمون 8 غرف في منزل فردي رغم كونها من الأسر النووية ذات الدخل المتوسط نسبيا، إلا أنها بامتلاكها قطعة ارض عن طريق الإرث العائلي مكنها من امتلاك احتياط عقاري، ولكن احتياط اقتصادي أيضا[1].

أثر هذا الأخير على توجهها في عملية الحراك السوسيومجالي، حيث أنها لا ترغب في تغيير مكان إقامتها الحالي بل اختارت البقاء فيه حسب الإجابة عن السؤال 47 بعد أن انتقلت إليه من حي أولا عمر (بالضواحي) متوجهة إلى المركز بعد أن أتمت بناء المسكن بالحي الولقع بالمركز (محمد سحنون) منذ 5 سنوات، مع العلم أن للأسرة 80 سنة أقدمية بالإقليم عموما. وهذا يدل على دور الأقدمية. ودورها على وجه الخصوص في انصهار وتذويب الأسرة (92) بتمكنها من الارتباط بالأسر الأكثر عراقة، عن طريق النسب مما يمكنها من حيازة إرث مع الوقت. لكن هذا ليس الموضع المناسب للتحدث عن دور الأقدمية، فقد تم تخصيص في هذه الرسالة فصل كامل يتطرق لهذا العامل الزمني كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا.

[1] بل وكذلك إحتياط ثقافي ورمزي حيث يمكن استعمال ملكية الأراضي بالمدينة كرمز ثقافي واجتماعي يدل أو/و يحدد المكانة الاجتماعية للأسر في مدينة أولاد موسى...فينتج هذا التعبير الدارج على ألسنة العامة من السكان الأصليين بالإقليم، وهو "حنا رانا برزقنا وترابنا حنا مأصليين...". في مواجهة الغرباء أو الأجانب بمفهوم جورج زيمل أنظر :
J.Semmel digressions sur l'etranger in. Y.Grafmeyer. et autre Op cit , P56.

ونبقى دائما في نفس المستوى الاقتصادي، وهو مستوى المتعلق بالدخل الشهري المتوسط نسبيا للأسر النووية. حيث نلاحظ أن نمط البنايات العمومية (شقة) تحتل المرتبة الثانية. لدى الأسر النووية ذات الدخل المتوسط بنسبة دلالة تقدر بـــ (31%).

ودائما تتراوح هذه البنايات العمومية مابين بنايات تم انجازها من طرف الديوان الوطني لترقية البنايات والمساكن (OPGI)، بنايات تم انجازها من طرف بنك الإسكان (CNEP) أو حي (المدينة الجديدة بحكم احتوائه على أكثر من 10000 نسمة لوحده في ظرف قياسي). 1700 سكن والذي يندرج –كما سبقت الإشارة في موضع آخر من هذه الرسالة- ضمن عملية إعادة بناء ما هدمه الزلزال الذي قامت به الدولة، أي هو مشروع ذو بعد وطني. ولكن ما يميز هذه الفئة الاقتصادية ذات الدخل الأسري المتوسط المستوى نسبيا هو السكن الوظيفي، والأمر يتعلق ببنايات عمومية تكون تابعة أو بمحاذاة المؤسسات الخدماتية المتعلقة بها، كالعمارتين السكنيتين ذواتا الأربع طوابق لكل منهما. تقع البنايتان بين الثانوية والمتوسطة الجديدة بطريق المزارعة، بالإضافة إلى البنايات العمومية بمتوسطة أحمد سحنون موجهة لموضعي نفس المؤسسة.

*** الشقة لا تعني دائما سكن في عمارة أو/و بناية عمومية؟ حسب ما يظهره واقع مجتمع البحث :**

عند التدقيق في الحالة (30) من حالات العينة، وهي أسرة نووية عدد أفرادها هو خمسة يتقاسمون 4 غرف بالإضافة إلى حمام ومطبخ ببناية فردية كبيرة.

إن الأسرة (30) هي أسرة نووية مستقلة في المطبخ والحمام بالإضافة إلى الطابق السكني. إلا أنها تابعة لنفس البناية الفردية الخاصة التي تعيش فيها أسر نووية أخرى تنتمي لنفس العائلة الممتدة الأصلية. وهذه الأخيرة قد قامت بالهجرة الداخلية من برج الكيفان (الإقليم المتروبوليسي للعاصمة) إلى أولاد موسى (حي 108 مسكن بالمركز) وذلك منذ عشر سنوات. بعد أن قامت هذه الأسر النووية ذات الأصل الممتد الواحد بالشراء المشترك لمسكن فردي متكون من عدة طوابق. لتتخذ كل أسرة نووية طابقها أو لنقل شقتها لتستقل كل من هذه الأسر النووية بشقتها.

ومن هذا نستنتج أن الإستراتجيات السكنية لدى الأسر النووية والتي رغم استقلاليتها، إلا أنها قد تتحالف أحيانا من أجل تكثيف كيان اقتصادي يمكنها من اقتناء وامتلاك مسكن كبير لائق، يضمن لها خصوصياتها الثقافية وكرامتها بدل المشاكل التي تواجهها في البنايات العمومية.

كما يمكننا استنتاج، وهذا هو الأهم في الفصل، دور العوامل والإمكانيات الاقتصادية في تحريك و/أو كبح عملية الحراك السوسيومجالي. حيث يتجلى ذلك في الإجابة عن السؤال (37) المتعلق بالتفكير في تغيير المسكن، حيث كانت الإجابة بـــ "لا"، والتعليل كان من قبل المبحوث ممثل الأسرة (30) كما يلي: "أظن انه الوقت يطلب هذا وأظن أن الإمكانيات غير موجودة". وهذه العبارة الأخيرة من التعليل تدل على قلة إمكانيات الأسرة النووية (30) الاقتصادية، مما أثر على توجهها وموقفها السلبي من الحراك وتغيير الإقامة رغم الرغبة في ذلك.

وتظهر الرغبة في تغيير المسكن لدى الأسرة النووية (30) من خلال الإجابة عن السؤال (34): "لا توجد أدنى وسائل الترفيه والراحة". وفي ذكر النقائص الموجودة بالمدينة الناشئة (أولاد موسى): "دار

الشباب-مكتبة عمومية-مساحات خضراء..." مع العلم أن هذه الأسرة قد قدمت من مجال حضري (برج البحري) الذي يتميز بوجود هذه المرافق وتظهر خاصة الرغبة في تغيير المقر السكني للأسرة (30). ففي الإجابة عن السؤال (74)، حيث تم اختيار الرغبة في الانتقال على الأماكن الجبلية الهادئة لأن "مجتمعنا أصبح يعاني من اضطرابات نفسية بسبب الضوضاء والازدحام". إلا أن الواقع الاقتصادي لهذه الأسرة قام بدور كبح عملية حراكها السوسيومجالي.

وبالإضافة إلى الأسرة (30) لدينا من أسر العينة ذات النمط النووي حالة أخرى. وهي الأسرة رقم (15)، وهي أسرة نووية تشغل طابقا حتى لا نقول شقة، وهو الطابق الأول من المسكن الفردي الكبير المتعدد الطوابق. إن هذه الأسرة النووية تمثل الجيل الثاني من الأسرة الممتدة الكبيرة التي أتت من جبل "بوزقزة" لتستقر بصورة فوضوية في الضاحية الجنوبية للمدينة وتحديدي منطقة تدعى "بلاكابس" ولنسمي هذا الحراك بالحراك رقم واحد والذي كان منذ 50 سنة. هذا الحراك الأخير كان قصريا بدون اختيار الأسر، حيث أن معظم الأسر المقيمين بأولاد موسى ذوو الأصول من بوزقزة قد تم حشدهم في محتشدات بعد ترحيلهم من مداشرهم قصد قطع العلاقة مع جيش التحرير (ALN) زمن الثورة التحريرية. فالحراك السوسيومجالي كان مفروضا من قبل عوامل إنسانية قصرية لا بسبب عوامل موضوعية خارجا عن نطاق البشر (كالعوامل الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية...إلخ)[1].

مع مرور الوقت توفي رب الأسرة الممتدة التي انحدرت منها الأسرة النووية (15) وترك لأبنائه بيت فوضويا ومع مرور الوقت كذلك تم زواج بعض الأبناء (أي إنتاج أسر نووية مستقلة في كل شؤونها الاجتماعية والعائلية ما عدى المسكن. هذا المسكن رغم كونه هش قانونيا وحتى تقنيا إلا أنه قام بدور تجهيز هذه الأسر النووية المتفرعة من أصل واحد، ما صنع تكتل اقتصادي حيث استطاعت هذه الفروع من جعل رأس مال سائل من خلال مدخراتها، مكنهم فيما بعد من شراء قطعة أرض موجهة للبناء الفردي في منطقة سارة تسمى فيما بعد "حي 108 سكن" وذلك كان سنوات الثمانينات وتحديدا سنة 1987 تم إتمام انجاز المسكن والانتقال إليه لكن هناك عدة أسر نووية فكيف تقطن منزلا "فرديا" واحدا؟.

لقد تم تقسيم المنزل إلى شقق، حيث أن الشقق هي عبارة عن طوابق والأسرة النووية رقم (15) هي أول أسرة بين الأسر النووية الأخرى من نفس الأصل، وقد كان من نصيبها الطابق الأول من طوابق المنزل فلو كانت وحدة التحليل هي الأسرة الممتدة، فممثل هذه الأسرة الممتدة سيكون من أحد تلك الأسر النووية. فسيجيب عن سؤال المتعلق بنمط المسكن أنه يسكن بمنزل فردي ولكن الأمر يتعلق بأسرة نووية تملك الحق في استعمال طابق فقط (أو شقة) من المنزل الفردي الذي تتقاسمه مع بقية الأسر النووية المتفرعة من نفس الأصل. لأن المنزل وقبل ذلك القطعة الأرضية التي بني عليها المنزل كان مشروع طويل الأمد، قد تعاونت هذه الأسر النووية بفضل التضامن الاجتماعي المبني على القرابة من أجل تحقيقه وكان لها ذلك.

ولو قارنا بين الحالة (30) والحالة (15) لوجدنا الفرق المهم بينهما، وهو كونهما من مجالين وبنيتين مختلفتين. فأما الحالة (30) فقد هاجرت إلى أولاد موسى آتية من "مجال حضري" بكل خصائصها المعمارية

[1] منذ إجراء المقابلة مع هذا المبحوث لم يتم بعد البدء في انجاز المكتبة العمومية للبلدية.

والعمرانية. أما الحالة (15) فقد قدمت من "مجال ريفي" بعيد عن مظاهر التحضر والحضرية. إلا أنهما يشتركان في سمة واحدة تميز المجتمع المحلي (من أسر وأفراد) ألا وهي سمة التضامن الاجتماعي المبني على القرابة والعصبية.

وبعد ما تم فتح هذا القوس المتعلق "بالمنزل الفردي ذو الوظيفة المتعلقة بالبناية العمومية" يمكن العودة إلى التعليق على باقي معطيات الجدول (15). حيث سيتم التطرق بعد غلق هذه القوس إلى ظاهرة شغل المساكن التقليدية من قبل الأسر النووية متوسطة المستوى الاقتصادي. لماذا وكيف تسكن هذه المنازل؟ ما هي خصائص هذه المنازل التقليدية المشغولة من طرف هذه الأسر النووية من أسر العينة.

فأما شغل المنازل التقليدية من قبل الأسر النووية ذات الدخل المتوسط. ودائما حسب معطيات الجدول (15) فيأتي بالدرجة الثالثة بنسبة دلالة (24%). وحجم هذه المنازل التقليدية يتراوح مابين منزل ذو غرفتين مثل الحالة رقم 16 وهي أسرة نووية من الأسر الأصلية (معدل دخلها الشهري 45000 دج). وقد كان تملكها للمنزل عن طريق الإرث العائلي إلى منزل ذو أربع غرف بالإضافة إلى الحمام والمطبخ، مثل الحالة رقم (86) وهي أسرة نووية استقرت بحي 1 نوفمبر 1954 (بالمركز) سنة 1990 بعد أن أتت من مدينة الجزائر العاصمة حيث قامت بشراء المنزل التقليدي ذو 4 غرف في تلك الفترة التي كان فيها سعر العقار خارج حدود العاصمة عبارة عن سعر رمزي تقريبا، وهي لا ترغب بترك المقر السكني الحالي. هذه الأسرة التي يبدو أنها بدأت تندمج مع مجتمع المدينة إذ تقيم علاقات "نسب مع أسر المدينة" بالإضافة إلى تعبير المبحوث ممثل الأسرة (ذكر 19 من العمر، أعزب، المستوى التعليمي متوسط)، في إجابته عن السؤال (51) المتعلق بعاطفة الانتماء إلى الحي حيث قال "لا أشعر بأي نقص أو رغبة" بالإضافة إلى الإجابة عن السؤال (37) المتعلق بالتفكير في تغيير المسكن حيث كانت الإجابة بـــ "لا" وكان شرح ودوافع بما يلي: "الاستقرار تام...ولدي أصدقاء...ولا أستطيع التخلي عنهم".

وفي هذا التعليل الأخير من قبل المبحوث ممثل الأسرة (30) يتجلي الدور العامل النفسي أيضا، إذ أن هذا المبحوث قد ترعرع ونمى وكبر وتلقى تعليمه وكذلك تعرض إلى عملية التنشئة الاجتماعية بكل أطوارها ومراحلها، وباختلاف مؤسساتها (الأسرة، الجيران، الحي، الشارع، المدرسة، المسجد...إلخ من مؤسسات التنشئة الاجتماعية) في أحضان هذه المدينة. فقد كان يبلغ من العمر السنة الواحدة عندما قدمت الأسرة إلى المدينة لأول مرة.

وعموما فإن العوامل الاجتماعية من جهة والعوامل النفسية من جهة أخرى تتداخل في أدوارها، وتتفاعل ويؤثر الواحد منها في الأخرى. إلا أن العوامل الاجتماعية الموضوعية الخارجة عن نطاق ذات الفاعل الاجتماعي أو/و الفرد، وأهم هذه العوامل الاجتماعية[1] والتي تم تطرق إليها في هذا الفصل هي العوامل الاقتصادية. التي تفرض سلطانها عليه وتحتم عليه سلوك أفعال قد لا يتماشى دائما مع رغباته

[1] ويكون هذا سواء بتغيير مقر الإقامة من حي أقل ترقية إلى حي أكثر ترقية من حيث المرافق العمومية والخدمات والتهيئة العمومية أو بتغيير نمط بناء متواضع نسبيا ذو قيمة اقتصادية واجتماعية متواضعة إلى نمط بناء ذو قيمة اقتصادية واجتماعية أرقى في اطارالحراك الاجتماعي

النفسية. فحتى لو أراد رب الأسرة أن يقوم بالحراك السوسيومجالي في إطار عملية الترقية الاجتماعية، سيجد نفسه مضطرا للموازنة بين طرفي المعادلة الاقتصادية المتعلقة بمداخيل الميزانية الأسرية ومخارج (مصاريف) الميزانية الأسرية. فلو على سبيل المثال تمكنت الأسرة من جعل هامش المصاريف الموجهة للاستهلاك اليومي (خاصة الاستهلاك الغذائي) أقل من هامش المخارج الموجهة للادخار من أجل الترقية الاجتماعية (خاصة المدخرات الموجهة للسكن) فسوف يمكنها هذا من إمكانية ممارسة الحراك السوسيومجالي ويحفزها على ذلك في مسارها للترقية الاجتماعية في المجال الحضري.

*** البناية الفردية الكبيرة كرمز ثقافي ودورها في ترجمة المكانة الاجتماعية لأسر المدينة المدروسة:**

وأهم رمز اجتماعي وثقافي لتبيان المكانة الاجتماعية في مدينة أولاد موسى، وغيرها من مدن المجتمع الجزائري –خاصة المدن الساحلية- هي بنايات الفردية العالية المتعددة الطوابق والمحاطة بأكبر قدر من المساحة الخضراء التابعة للملك الخاص لأصحاب هذه البنايات الفردية. ولا يتأتى هذا للأسر ذات المستوى الاقتصادي الأعلى والتي تنتمي إلى طبقات المجتمع العليا والتي من أهم خصائصها هو الفوائد و/أو الدخل الأسري المرتفع نسبيا، بالإضافة إلى تعدد مواردها الاقتصادية أي امتلاك رؤوس أموال أو امتلاكها للجاه المتأتي من العراقة بالمجال بالإضافة إلى امتلاك الأراضي عن طريق الإرث أو امتلاك القوة والسلطة[1]. فالأسرة التي لها المستوى أو المكانة الاجتماعية العالية بانتمائها إلى الطبقات العليا من المجتمع. فيجب بالضرورة أن تكون ذات مكانة اقتصادية مرتفعة، وهذا لا يكون إلى بارتفاع الدخل الشهري (أو السنوي) للأسرة. إذ ما تم ذلك للأسرة خاصة النووية التي تتميز بقلة المصاريف الضرورية مقارنة بالأسر الممتدة خاصة الكبيرة منها، يتيح لها إمكانية اختيار سلوكها في الحراك وكذلك اختيار وجهتها من اجل الترقية الاجتماعية والتي تظهر جلية على وجه الخصوص، كما أسلفت في امتلاك الأسرة إلى المسكن الفردي متعدد الطوابق ، والواسع من حيث المساحات الداخلية وكذا المساحات الخارجية المحيطة به. وهذا ما يوضحه الجدول (15). إذ ما ركزنا النظر على خانة الأسر النووية مرتفعة الدخل.

نلاحظ أن الأسر النووية مرتفعة الدخل تميل إلى امتلاك المساكن الفردية. حيث نجد نسبة دلالة هذه الأسر النووية ذات الدخل المرتفع التي تملك المساكن الفردية مع (53%). أما نمط الشقق وكذا نمط المنازل التقليدية فيتقاسمان نسبة (23.5%).

أما ما يميز المساكن الفردية المشغولة من طرف أسر العينة النووية ذات الدخل المرتفع. هو كونها تتراوح في الحجم من منزل ذو أربع غرف إلى منزل ذو 8 غرف وأكثر من ذلك أي أكثر من طابق واحد. وتتميز بنايات المنازل الفردية بخاصتين رئيسيتين هما :

1- منزل حيث كل طوابقه مخصصة للسكن مع مرآب يكون بجنب المنزل أو تكتفي الأسرة بترك المساحة المحيطة بالمنزل لتقوم من بين ما تقوم به من أدوار، بدور مرآب السيارات. وهذا يميز السكنات الفردية التي بناها أصحابها بوتيرة متباطئة. فالأسرة هنا مضطرة على أن تجعل الطابق الأرضي موجها للسكن ريثما تتمكن من إتمام الطوابق العلوية كلما ألحت الضرورة مثل تزويج الأبناء أو لكثر عددهم من جهة أو لكبر

[1] J.M.Henshin. Opcit. pp 253-254

عمرهم، وهذا ما يزيد من حيز الحياة الخاصة للأبناء فيبحثون إلى الانعزال بغرفة خاصة مثلما أقر احد المبحوثين معبرا "أريد غرفة خاصة بي".

2- منزل فردي من نوع (منزل ورشة)[1] حيث يخصص الطابق الأرضي سواء لعمل دور المرآب أو ورشة لمؤسسة اقتصادية مصغرة (مخبزة، مصنع صغير للأنابيب ذات الضغط العالي مثلا أو مؤسسة ذات إنتاج معنوي، فكري وخدماتي كقاعات المقاهي الالكترونية، أو كراء الورشة لشركات التأمين ...إلخ أو جعل الطابق الأرضي بأسرة كسوبيرات (super Market). وقد تستعمل كغرف تبريد وتخزين للخضر والفواكه من قبل الفلاحين المحليين ذوو النشاط الزراعي الموسع والمكثف، أما الطوابق العلوية فتخصص بإسكان ولعب دور إيواء الأسرة. وعموما فإن المنازل من هذه الخاصية تتميز بكونها بنيت بوتيرة سريعة من طرف أصحابها.

وعموما يتراوح حجم المنازل الفردية المشغولة من طرف الأسر النووية مرتفعة الدخل مابين منزل ذو 4 طوابق إلى مسكن ذو 12 غرفة، طبعا منزل فردي متعدد الطوابق. وعلى العموم يجب التفريق هنا بين مسكن فردي (F4) مكتمل الانجاز بكل مرافقه الضرورية والكمالية، المملوك من طرف أسر نووية مرتفعة الدخل الشهري نسبيا، ومنزل فردي (F4) غير مكتمل الانجاز قد تكون جدرانه الخارجية غير "ملبسة" بالإسمنت ولا مطلية بالدهان. قد تكون بلاط بأرضية الإطار الداخلي للمنزل. وأيضا بدون جدران محيط بالمنزل أو فناء (ساحة) تابعة للمنزل، تخصص كمجال يسير من طرف المرأة كفضاء يعكس الهوية المحلية للأسرة ذات الدخل المنخفض.

من أسر العينة النووية ذات الدخل الاقتصادي المرتفع نسبيا التي تقطن مسكن ذو أربع غرف هي الحالة رقم (78) أتت من سطيف لتستقر بضواحي المدينة (أولاد عمر) سنة 1997 -نلاحظ هنا أنها قدمت في أواخر التسعينات حيث بدأت أسعار العقارات ترتفع نوعا ما في المركز وعموما فإن أي مهاجر (فرد أو أسرة) إلى مجال حضري دائما يتوجه نحو الضواحي ثم يبدأ بالحراك السكني نحو المركز تدريجيا عند استقرار الأوضاع مهما كان المستوى الاقتصادي- حيث قامت بشراء منزل مباشرة من ملاكه الخواص دون اللجوء لوساطة ما. قد يكون ذلك بتوجيه من قبل أسر أخرى. كما يظهر ذلك في الإجابة عن السؤال (58) المتعلق بالأشياء التي تجعل الساكن مرتبط بالحي الذي يسكن فيه حيث كانت الإجابة المبحوث ممثل الأسرة (78) بكون يوجد في الحي نفس العائلة. وهنا يتجلى لنا شبكة العلاقات الأسرية التي تربط سكان أحياء الضواحي حيث صار يشكل الوافدون الأصليين الذين قاموا بتجزئة أراضيهم الخاصة وبيعها.

كما نلاحظ من أسر العينة ذات الدخل المرتفع حسب بيانات جدول (15) دائما أن الأسرة 54 ذات مستوى دخل شهري معدله 100000 دج تقطن منزلا فرديا ذو 12 غرفة، يتقاسمها ستة أفراد هم أفراد هم أفراد هذه الأسرة النووية الصغيرة نسبيا. حيث أن رب الأسرة عبارة عن رجل أعمال يقوم بأعمال حرة، استقرت هذه الأسر بأولاد موسى منذ أقل من 20 سنة بحي 20 أوت قادمة من الصومام بالعاصمة. حين

[1] محمد بومخلوف . مرجع سابق ، ص125

قدمت إلى أولاد موسى حينها. لم يكن حي 20 أوت سوى حي من أحياء الضواحي، إلا أنه الآن –خاصة عند نهاية التسعينات- صار من الأحياء المركزية للمدينة.

ما سبق ذكره هو أمر متعلق بشغل البنايات الفردية ذات النمط الغربي، أما ما يتعلق بكل من النمط التقليدي وكذا النمط العمومي للمساكن المشغولة من طرف أسر العينة النووية ذات الدخل المرتفع. فإنها كما سبق ذكره يتقاسمان نسبة 23.5% من هذه الأسر الأخيرة.

نجد أن الأسر النووية ذات الدخل المرتفع التي تشغل المنازل التقليدية متميزة بكونها أسر أصلية بالمدينة حيث أنها تقطن بالمنطقة منذ القدم والأمر يتعلق هنا بالأسرة (13)، وهي أسرة نووية دخلها الشهري أكثر من 50000 دج. تتكون هذه الأسرة من 8 أفراد يتقاسمون المنزل التقليدي ذو 5 غرف أي معدل سكني يقدر بـــ 1،6 فرد/الغرفة.

بعبر ممثل هذه الأسرة، ذكر ذو 25 سنة من العمر، أعزب، مستوى جامعي، بطال مع أن خمسة من أفراد أسرته يعملون كموظفين في قطاعات مختلفة قائلا: "أولا أود إحاطتكم بأنني منذ ولادتي وأنا أسكن بنفس المسكن وفي نفس الحي بالرغم من وجود إضافات وترميمات لكن دائما في نفس المسكن القديم، وهذا راجع لكون سكننا القديم في مكان هام جدا وهو وسط المدينة ومحاط بقط واسعة جدا..." وقد كان هذا التعليق للمبحوث في إجابته عن السؤال المفتوح (46) المتعلق بالمراحل السكنية التي مرت بها الأسرة.

من خلال إجابة المبحوث ممثل الأسرة (13) نستنتج عراقة وقدم تواجد هذه الأسرة بالمنطقة. حيث أن العقار المبني وغير المبني تمتلكه عن طريق الإرث العائلي أبا عن جد: "جد أبي هو أول من استقر أولا بأولاد موسى". هذا طبعا حسب ما يملكون من معطيات في سجلات الحالة المدنية. وهذا ما يميز عموما الأسر التي تقطن المنازل التقليدية خاصة الواسعة منها. وحيث تتشابه مع نمط الفيلا من حيث الدور السوسيولوجي الذي تلعبه أي دور المنزل الفردي. كما لدينا من أسر العينة الحالة (24) وهي أسرة نووية متوسط دخلها الشهري أكثر من 60000 دج حيث يشتغل أثنين من أفراد الأسرة في الأعمال الحرة وعلى حد تعبير المبحوث ممثل الأسرة (24): "تبزنيس" نلاحظ أنه من السكان الأصليين للمنطقة. نستشف هذا في إجابته عن السؤال (22) المتعلق بطريقة تملك المسكن حيث أجاب أنه إرث عائلي ثم استدرك "أبا عن جد حنا عيله كبيرة". و أيضا في إجابة ممثل الأسرة (24) عن السؤال (24-1) حيث كانت الإجابة كون الأرض تمتلكها الأسرة عن طريق الإرث، وأعقب بالإجابة: "قلنا حنا عايلة قديمة في أولاد موسى" وعبر عن عدم رغبة الأسرة في بيع الأرض بتعبيره المفرنس "jamais".

فعلى العموم ما يميز الأسر النووية التي تسكن المنازل ذات النمط التقليدي (كبيرة الحجم التي تمارس دور المنزل الفردي إلا أنه بهوية محلية" كونها أسر أصلية في المنطقة عموما وفي أولاد موسى خصوصا.

أما بالنسبة لتلك الأسر النووية المرتفعة الدخل الشهري. وبالتالي مرتفعة المستوى الاقتصادي التي تشغل الشقق فإنها تقبل بالسكن في البنايات العمومية حيث نجد معصم هذه الأسر حديثة الحلول بالمدينة. فنجد أقصى مدة قضتها الأسرة (74) وهي 20 سنة. وأدنى مدة قضتها هذا الصنف من الأسر هي سنة تقريبا مثل الحالتين (85) و(33)، حيث أن كلاهما قدما بعد ترحيلهما من أماكن سكناهما إلى حي 1700 سكن وذلك بعد

تصنيف الأسرتين "كمنكوبين". فهذا الحراك السكني و/أو السوسيومجالي للأسرتين كان بفعل طارئ من طرف نسق السلطة والإدارة خارج عن نطاق نسقين الأسرتين (85) و(33)، وهذا الفعل ناتج بدوره عن فعل آخر طارئ خارج نطاق كل من الأنساق وهو فعل كارثة الزلزال وسنفصل في كل من الحالتين.

أما الحالة (85) فهي أسرة نووية مرتفعة الدخل، كان حراكها من بغليه، لم تكن ظروف العيش في بغليه حسنة بل كانت مليئة بالرعب وعدم الأمان لدرجة أن "زلزال 21 ماي 2003 يمثل "الخلاص" بالنسبة للأسرة (85) فكيف ذلك؟...إن بلدية بغليه تقع في منطقة تضاريسية جبلية لا تبعث على "الأمن" فالحالة "اللاأمنية " تبعث على الريبة والحذر المتواصلين لدى السكان حتى أنهم لا يفكروا حتى في بناء أو توسيع المنازل بل بدل تبذير أموالهم في هذا الأخير يعملون على استثمارها في الهجرة والبناء في مكان آمن لا يهدد حياتهم. وهذا واقع هذه الأسرة (85) من بغليه وواقع أسر أخرى تقاسمها نفس المشكل الأمني.

ويأتي زلزال 21 ماي 2008 بتهدم المنزل وانتقال الأسرة وأسر أخرى مثلها إلى مركز الشاليهات ببلدية بغليه. وكما تعبر المبحوثة ممثلة الأسرة (85): "وجاءنا خبر من البلدية بترحيلنا إلى شالي في بغليه...".

لقد أفرحهم هذا الخبر لكن في نفس الوقت أحزنهم والسبب نجده في تعبير المبحوثة ممثلة الأسرة: "فرحنا كثيرا بهذه الرحلة وحزنا من جهة أخرى...لأننا تركنا أرضنا وجيراننا وكل شيء ملكناه حتى بيتنا المتواضع".

إلا أن الحراك السوسيومجالي للأسرة 85 كان الأهم حيث قام بدور الإشباع لحاجة الأسرة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية بتوفير السكن المنشود. وحسب المقاييس التي أرادتها الأسرة. وبالتالي تم الإشباع (الكلي) للحاجة السكنية وبالتالي توفير الباحث على الاستقرار في المكان الحالي (حي 1700 مسكن) بمركز المدينة من الناحية الشمالية الشرقية. ويظهر هذا في إجابة المبحوثة وتعبيرها عن الأثر الذي أصاب الأسرة بفعل حدث الترحيل: "...والفرحة الأكبر عندما رحلنا إلى أولاد موسى ورأينا بيتنا الذي حلمنا به طول حياتنا...فالحمد لله على هذه النعمة ومثلنا يقول: من يصبر ينال". فآخر كلمة من آخر عبارة يدل على ما أصاب الأسرة من شعور بالإشباع والاكتفاء...فيحدث الكبح لعملية الحراك السوسيومجالي لهذه الأسرة ولو مؤقتة، لأن خصائص الحاجة اقتصادية أو اجتماعية ... أن إشباعها يكون مؤقت. فالعوامل الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بقلة التهيئة المجالية، كذا عامل اللاأمن جعل من المجال السكني الأول للأسرة جحيم تود تغييره بأي ثمن، أما المجال السكني الثاني بأولاد موسى يعتبر بسبب العوامل المنفرة المتعلقة بالمجال السكني الأول، عبارة عن فردوس حضري يشبع رغبة وحاجة الأسرة ولو مؤقتة.

ولو أردنا نقيض موقف هذه الحالة، للجأنا إلى موقف الحالة (33) من المجال السكني الجديد. والأمر هنا يتعلق بأسرة نووية عدد أفرادها يتقاسمون شقة تتكون من 4 غرف. معدل سكني هو 1 فردا/الغرفة مع العلم أن نقيضتها فيما يخص الموقف من المسكن الجديد أي الحالة (85) تحوي 7 أفراد يتقاسمون 4 غرف أي معدل سكني هو 1،75 فردا/الغرفة وكل من الأسرتين يسكنان نفس الحي 1700 مسكن وبنفس الظروف (منكوبي الزلزال).

من خلال هذه المعطيات الأخيرة، يجعلنا نضن أن الأسرة (33) أكثر حظا من الأسرة (85) فمعدل السكني للأسرة الأولى هو 1 فرد/الغرفة أما المعدل السكني للأسرة الثانية فهو 1،75 فرد/الغرفة لكن مع ذلك نجد أن الإقامة في الشقة لم ترضي حاجة ومطالب الأسرة (33) فما هو السبب؟

مع المزيد من التحري مع المبحوث ممثل الأسرة (33) لدرجة تحولت العلاقة مع هذا المبحوث إلى مصاحبة شبه يومية. هذا ما زود الباحث بكم هام من البيانات والمعلومات حول ما يجري من تفاعلات وعمليات بحي 1700 سكن أو المدينة الجديدة حسب تعبير بعض السكان المحليين هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد وفر معلومات وبيانات حول وضعية الحالة (33) وبدرجة صدق كبيرة بسبب عامل الثقة الذي توفر بين هذا المخبر والباحث.

من خلال هذه المعطيات الأخيرة تمكنت من فهم سر عدم رضا الأسرة بمكان الإقامة الجديدة، الأسباب متعلقة بأمور بيئية مجالية وكذا صحية بالإضافة إلى العوامل الثقافية. أما فيما يتعلق بالبيئة والمناخ فالشقة تتموضع في العمارة بوضعية تجعل مناخها رطب، حيث أنها لا تتعرض إلى أشعة الشمس طيلة اليوم الأمر الذي جعل الأم تعتل وتتذبذب صحتها "يما (أمي) مرضت" حسب تعبير المخبر، وذلك بسبب الرطوبة بالإضافة إلى كون الشرفات تطل على الجهة الشمالية أي جهة البحر. فينتج عن هذا أثر صحي سلبي حيث يؤثر المناخ غير المشع للشقة والهواء الرطب الذي تتعرض إليه سلبا على صحة أفراد الأسرة (33) الكبار في السن. خاصة الأمر التي تقطن تقريبا جل وقتها في الشقة حيث أن ثقافتها وتنشئتها[1] الاجتماعية تمنعها من الخروج دون سبب مقنع.

لقد طلبت من المخبر يوم 2008/06/25 أن أتوسط له من أجل إيجار منزل صغير بالضواحي شرط أن يكون له فناء ومساحة محاطة به بالضواحي، ما حفزه على هذه الطلب هو إخباري إياه أني توسطت لأحدهم وذلك في إطار الملاحظة بالمشاركة. حيث قمت بعمل دور سمسار من أجل الإطلاع على واقع سوق وأسعار العقارات في المدينة سواء في المركز أو في الضواحي فوجدت منزلين للكراء يمكن اعتبارهما مسكنين هشين مغطيان بالترنيت أحدهم قد تم كرائه والثاني لم يزل بعد وبه غرفتان ومطبخ بالإضافة إلى فناء. وأصل أصحاب هذين المسكنين من جيجل هاجر إلى أولاد موسى في التسعينات اشترى قطعة لا بأس بها في ضاحية الجنوبية (أولاد حمادة) وهو يملك حافلة خاصة لنقل المسافرين (karzan) يعمل بالخط الرابط بين أولاد موسى و بودواو.

تلهف المخبر ممثل الأسرة (33) في طلبه هذا دليل على حنين هذه الأسرة خاصة الأم للعيش في المجالات البعيدة عن ضوضاء المراكز الحضرية وكذا الحنين إلى المنزل التقليدي ذو الفناء حيث يعتبر "مملكة المرأة المحلية المشع بأشعة الشمس طيلة النهار" خاصة في تعبيره: "مادابيك في أقرب وقت...سيلتلي ريوقي....أرجوك من أجل أمي ...مرضت قاع surtout إذا كان فيه ساحة وسقف من خشب contre plaquet". إذا فهناك رغبة ملحة لدى هذه الأسرة (33) التي ترى أن الإقامة الجديدة عبارة عن جحيم. ففي

[1] هذه الأسرة من قبائل البويرة ، تعتبر نفسها من المرابطين "ناس الشرفة" وحسب تعبير المخبر "المرأة عندنا عيب وممنوع تخرج بر وحدها بلا ما تتحجب...".

إجابته عن السؤال (42) المتعلق بالإقامة الحالية، عبر عنها بـــ: "المستوطنة الجديدة" قاصدا حي 1700 مسكن الذي لا يشعر بالانتماء إلى الحي ...فكانت إجابته بكون هذه العاطفة للانتماء منعدمة مبررا إجابته بـــ: "لا أشعر بالانتماء إلى المجتمع بكامله" ويقول وفي الإجابة عن السؤال (37) المتعلق بالتفكير في تغيير المسكن الحالي فأجاب بـــ: "نعم" لأن المنزل ضيق والحي شديد الاكتظاظ"، وفي الإجابة عن السؤال (47) المتعلق بالرغبة بالبقاء أو العودة إلى مكان الإقامة السابقة أو الانتقال إلى مكان ثالث. فقد اختار الانتقال إلى مكان ثالث ورغم عدم ذكره في الاستمارة بالمقابلة فإنه مع مرور الوقت قد تحدد. وهي بضواحي المدينة الجنوبية لأولاد عمر أو أولاد حمادة حيث الهدوء وأشعة الشمس وقلة الرطوبة بالإضافة إلى قربها نسبيا من مرافق العمومية والخدمات عكس المجال السكني الأول (أولاد هداج).

من هذا يمكننا أن نستنتج الموقف المتعلق بعدم الرضا لدى الأسرة (33) تجاه المسكن الجديد ورغبتها في تغييره بمنزل عادة بعيد عن ضوضاء المركز الحضري المكتظ. ومن خلال كل ما تم ذكره حول الحالتين (85) و(33) يمكننا تلخيص مسيرتها السكنية (أو كرونولوجيا حراكها السوسيومجالي) على هذه النحو:

1- مسيرة السكنية للحالة 85: الشكل رقم (7):

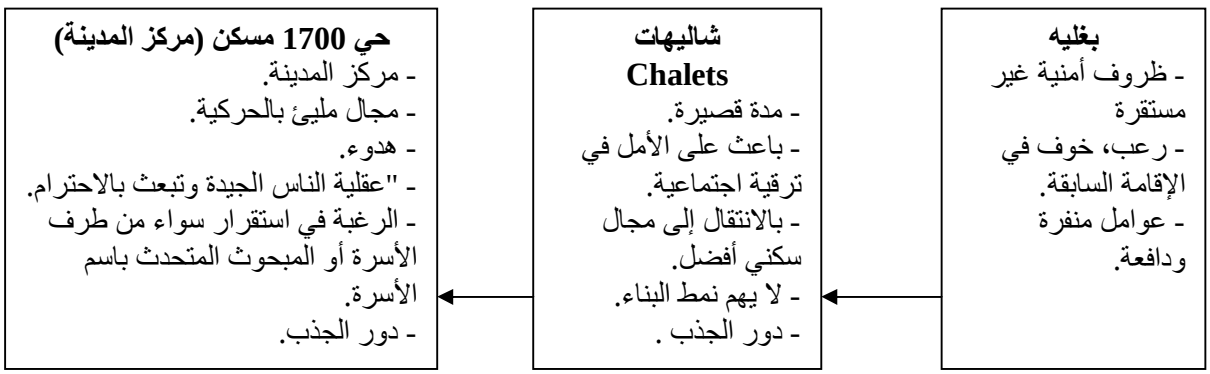

ملاحظة: نستشف من الحلة 85 أنها تنوي الاستقرار وعدم تغيير المجال السكني الجديد ولو مؤقتا.

2- المسيرة السكنية للحالة 33 : الشكل (8) :

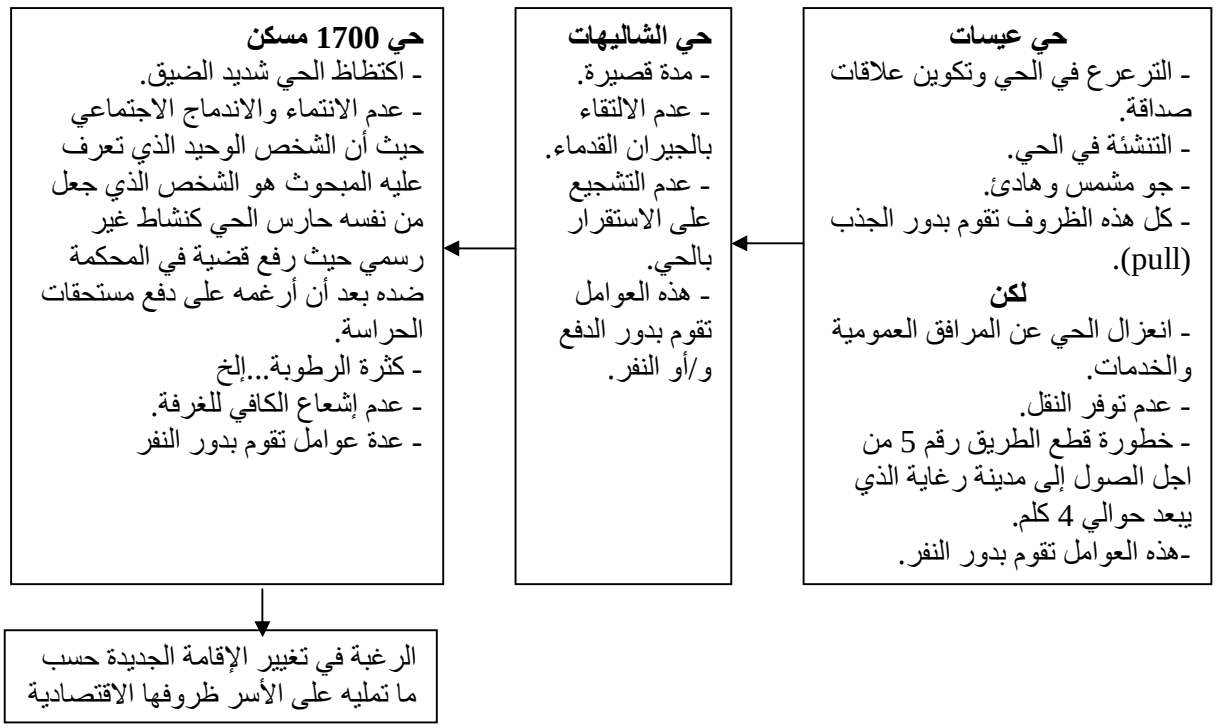

ملاحظة: نلتمس من أفراد الأسرة (33) أنهم يودون الانتقال إلى مجال إقامة آخر من اجل السكن فيه. وبعد آخر تصريح له في اقل مقابلة مع المبحوث ممثل الحالة (33) يوم 2008/06/27 فإن الوجهة المرغوبة في الضواحي الجنوبية للمدينة حيث سعر الكراء في متناول اليد، بالإضافة إلى الهدوء الذي يرغب فيه المبحوث وكذلك توفر أشعة الشمس بفضل توفر البيوت المنعزلة عن البنايات العالية وتوفرها على فناء، وهذا ما يخدم صحة أم المبحوث التي تدهورت صحتها بفعل الرطوبة أي ظهور رغبة ملحة لدى الأسرة في القيام بحراك سوسيومجالي آخر إلى ضواحي المدينة الجنوبية.

5. تحليلات واستنتاجات مستقاة من معطيات الجدول رقم (16):

الجدول رقم (16): توزيع الأسر الممتدة من أسر العينة حسب مستوى الدخل الأسري وعلاقته بنمط المسكن المشغول

مستوى الدخل الشهري للأسرة / نمط المسكن	أدنى نسبيا	متوسط نسبيا	مرتفع نسبيا	مجموع
منزل تقليدي	0 -	3 %11	4 %31	7 %16
فيلة	2 %50	18 %67	8 %61	28 %64
شقة	0 -	5 %18	1 %8	6 %14
آخر	2 %50	1 %4	0 -	3 %6
مجموع	4 %100	27 %100	13 %100	44 %100

N=44: الأسر الممتدة من اسر العينة .

آخر: تتمثل في سكن هش بالضواحي منزل استعماري عتيق أو ثكنة عسكرية استعمارية سابقا تحولت بعد غزوها من طرف السكان سيما غير الأصليين حديثو الوفود في فترة ما قبل الثمانينات. وتتواجد على وجه الخصوص بالمركز الحضري بمحاذاة شارع عبد العزيز الكبير الشارع الرئيسي الذي يقطع المدينة من أقصى شمالها إلى جنوبها.

من خلال معطيات الجدول (16) نلاحظ أن الأسر الممتدة ذات الدخل الشهري الأدنى نسبيا وبالتالي مستوى اقتصادي أدنى نسبيا. تميل للسكن في المنازل الفردية بالدرجة الأولى حيث تمثل نسبة هذه الأسر التي تشغل نمط الفيلة (50%)، وهي نفس النسبة مقارنة مع مثيلاتها من أسر العينة التي تشغل مساكن من فئة أخرى كمسكن مشغول من طرف هذه الأسر حيث نجد نسبة (50%) من الأسر الممتدة ذات الدخل الاقتصادي الأدنى تقطن في بنايات من صنف آخر والتي تشمل عموما بنايات هشة نجدها خاصة في الضواحي أو منازل قديمة استعمارية حيث أن تلك الواقعة في الضواحي قد أخلي معظمها ورحل سكانها إلى أحياء المركز سواء في شقق أو بتوزيع أراضي سكنية لصالحهم. أما المساكن العتيقة المتواجدة في المركز

فأهمها هو حي "la cité" الواقع على يسار الشارع الرئيسي للمدينة عبد العزيز الكبير من الناحية الشمالية وهو عبارة عن ثكنة عسكرية قديمة استعملها الجيش الفرنسي قبل سنة 1962.

إن هذا الحي يضم في أكنافه عائلات من مختلف الجهات من الوطن حيث مارس وضيفة "منطقة العبور". حيث أن المهاجر إلى مدينة ما إذا لم يعطه الحظ في الاستفادة من مأوى، فندق، كراء شقق أو منزل، شراء شقة أو منزل...وذلك قد يرجع لعدة أسباب منها اقتصادية أو تنظيمية وغيرها من العوامل التي تمنع المهاجر إلى المجال الحضري من إيجاد مأوى له فيعمد هذا البراني (horsain)[1] من المجال "باتخاذ حيز ما من المجال الحضري " يكون في الغالب معزول عن أعين أجهزة السلطة محلية كانت أو وطنية فيقوم بامتلاكه وتوظيفه حسب رغباته.

ويكون هذا الحيز المجالي عبارة عن إقامة مؤقتة ريثما يجد ضالته أو يستفيد من الترحيل من قبل أجهزة التخطيط الحضري. في إطار عملية القضاء على البيوت القصديرية مثلا وكثيرا ما يحدث هذا في المدن الجزائرية خاصة تلك المحاذية للعاصمة.وفي هذا المسار قامت العديد من الأسر لاسيما الأسر ذات المستويات الاقتصادية الدنية بالاستحواذ على مباني الثكنة العسكرية الفرنسية سابقا، وذلك كان في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات. يعتبر حي "la cité" رمزا لظاهرة التفكك الاجتماعي، حيث عرف بصفته السيئة بالجريمة وتفشي المخدرات حيث يتكون هذا الحي من أسر ذات أصول جغرافية فسيفسائية أي من جهات الوطن الأربعة. (وهران، بسكرة، تلمسان، سور الغزلان...) فمعظم هذه الأسر لم تأتي مباشرة إلى هذا الحي فمنها:

1- مختلف ولايات الوطن ← العاصمة (الحراش) ← أولاد موسى (la cité)

2- من بسكرة ← ضواحي أولاد موسى (أولاد عمر) ← حي (la cité)

إن المسار الأول يعني معظم الأسر ونزوحها كان من الحراش إلى أولاد موسى كمرحلة ثانية في حراكها السوسيومجالي حيث أن الرحلة الأولى كانت من مختلف الجهات والولايات، وأكثرها أثرا على التفاعلات الاجتماعية في هذا الحي هي أسرة "الوهرانية". حيث أن أصلها الجغرافي من ولاية وهران، ربة الأسرة أرملة ولها أبناء سيئو السمعة يعرفون محليا بـــ "ولاد الوه رانية" هناك عائلات أخرى من تلمسان وبجاية ولعل تشجيع فريق الحراش من طرف معظمهم خاصة الجيل الثاني منهم، وكذا السماع للأغاني "دحمان الحراشي" وكأن لسان حالهم يقول أو/و يعبر عن انتمائهم الحضري الحراشي الذي قادتهم الظروف من مجال حضري إلى أولاد موسى هذه البلدية الريفية (طبعا في الفترة التي قدموا فيها أي فترة السبعينات والثمانينات حيث كانت في التعدادات العامة للسكان لهذه الفترة تعتبر كبلدية ريفية). فهذان الأخيران من بين الأدلة التي تدل الباحث عن أصل سكان حي (la cité) إن أراد الاستغناء عن تقنية الملاحظة بالمشاركة.

أما المسار الثاني: فيتعلق الأمر بأسر هاجرت مباشرة من منطقة الأوراس خاصة بسكرة أو منطقة الزيبان. وهي تمثل الأقلية بحي la cité ومن أسر العينة نجد الحالة (84). وهي أسرة ممتدة ذات دخل

[1] Josette Rey , Debove et autres , Le petit Robert , Langue Français (éd) Robert , Paris 200 , P 1235 et 937 , et George Simmel Digression sur l'étranger in J.Izzak et autre.opsit , PP 53-59

متدني ومستوى اقتصادي واجتماعي يجعلها في مصاف أسر طبقات المجتمع الدنيا في مجتمع المدينة المدروسة. إن وضعيتها الاجتماعية البائسة تتجلى أكثر إذا ما علمنا أن عدد أفرادها الذين يسكنون نفس المنزل هو 8 أفراد يتقاسمون "غرفة واحدة و هول" وناهيك عن كون الحي لا يستفيد من أي امتياز يخص الأحياء المركزية المخططة حيث، وعلى حسب تعبير المبحوثة ممثلة الأسرة (84) وهي أنثى تبلغ من العمر 37 سنة عزباء ذات مستوى دراسي متوسط، بطالة إلا أنها تشتغل كبائعة (بالإضافة إلى منظفة المتجر) بمحل "مكتبة وورقة تتقاضى على هذا النشاط غير المرسم 4000 دج شهريا- :" تصور ضيق المنزل ومع ذلك لا يوجد ماء بالإضافة إلى انعدام النظافة تصور حي في قلب المدينة" تضيف المبحوثة متسائلة ومعبرة عن تعجبها "بدون قنوات صرف المياه!؟ تصور حجم الكارثة" ثم تضيف ومستسلمة للأمر الواقع: "قلت لهم أنا عندي 37 سنة ولم أتزوج فسأجعل زواجي هو الاهتمام بمعارضة والكيد "للغولة" –قالتها وهي تصرخ- ثم أضافت: "هو يريد أن يتخلص منا علاش مايرحلناش وين مايزيد يشم ريحتنا ما رحلنا ما هنانا من la cité" قالتها وهي تلوح بيدها إلينا.

وهذا الرأي ليس رأي المبحوثة فحسب بل أن الأمر الوحيد يتفاهم ويتحد عليه سكان حي la cité هو معارضة رئيس البلدية الحالي، الذي ينادوه "بالغولة" ما عدى ذلك، فهناك ظاهرة تفكك اجتماعي بين معظم أسر الحي. تقول المخبرة ممثلة الأسرة (37): "في احد المرات عادت أختي إلى البيت من عملها بأحد الورشات بالرغاية وكان الوقت ليلا في زمن الشتاء وإذا بأحد يأتي نحوها عندما اقتربت من البيت وبدأ يحاول نزع حقيبتها اليدوية "sac" لقد أحسست بالرعب وبدأت تجري". وعند سؤال المبحوثة عن هوية الفاعل فقالت: "ماتنخلعش هو وليد الجيران ماعندهمش النيف على بنات حومتهم!" قالتها وعلامات الحصرة بادية على وجهها وهي واقفة قد اتكأت على منضدة عرض السلم (comptoir).

إن سكان حي la cité غير مرتبطين بانتماء إلى عرش أو عائلة كبيرة أو قبيلة مثل سكان الأحياء الأخرى أي انعدام عصبية تجمعهم أي بطريقة أخرى لا يجود روح تضامن آلي بل ولا حتى تضامن عضوي يجمعهم ويحدد شكل تفاعلاتهم الاجتماعية اليومية وفي تدبير شؤون حيهم. وهم عموما حديثو الاستقرار مقارنة مع سكان المركز، إذ نلاحظ أن معظمهم قدموا إلى الحي سنوات السبعينات والثمانينات.

هذه الظروف تعتبر عوامل طاردة، تمارس فعل الطرد على السكان لكن الظروف الاقتصادية للأسر تمنع أو تقف حجرة عثرة، تمنع الأسر من ممارسة فعل الهجرة إلى نطاق آخر. "فانعدام العامل الاقتصادي يفقد الفاعل الاجتماعي من اختيار سلوكه، فيمنع وقوع الفعل". فيتجول الفاعل الاجتماعي (أسرة وأفراد) من عنصر فاعل إلى عنصر إسكاني أو غير فاعل. ينتظر عملا ما من فاعلين اجتماعيين آخرين (نسق السلطة، جهاز التخطيط والتعمير. وهذا النوع من العناصر الاجتماعية الاستكانية (فاعلين اجتماعيين من أسر وأفراد) يمثل عبئا على الإدارات المركزية سواء المحلية أو الولائية أو على مستوى أجهزة الدولة، لاسيما المختصة بالتعمير والإسكان أينما وجدوا ومتى وجدوا.

في شهر جوان 2008، تم تخصيص مساحة أرضية لبناء بنايات عمومية بالضواحي الشمالية للمدينة بمحاذاة الطريق الولائي رقم 122 على يمينه متجهين إلى رغاية، هذه المساحة كانت بالقرب من مباني

قصديرية هشة خاصة بمكان قد استولوا على مباني الحوش (الفيلة الكبيرة والإستطبلات) الذي كان في يوم من ما ملك خاص لأحد المعمرين الأوروبيين. وهنا نرى أن عملية حيازة مكان ما بالمجالات الحضرية قد تؤتي أكلها لكن مع مرور الوقت .

وهنا يتجلى لنا تداخل العوامل المختلفة كالاقتصادية منها، وعوامل متعلقة بالتخطيط والتعمير وأخرى متعلقة بالزمن.

الشكل رقم (9): تداخل ادوار العوامل الاقتصادية، التخطيط الحضري وعامل الزمن في الحراك السوسيومجالي وتحديد التركيبة السوسيومجالية*

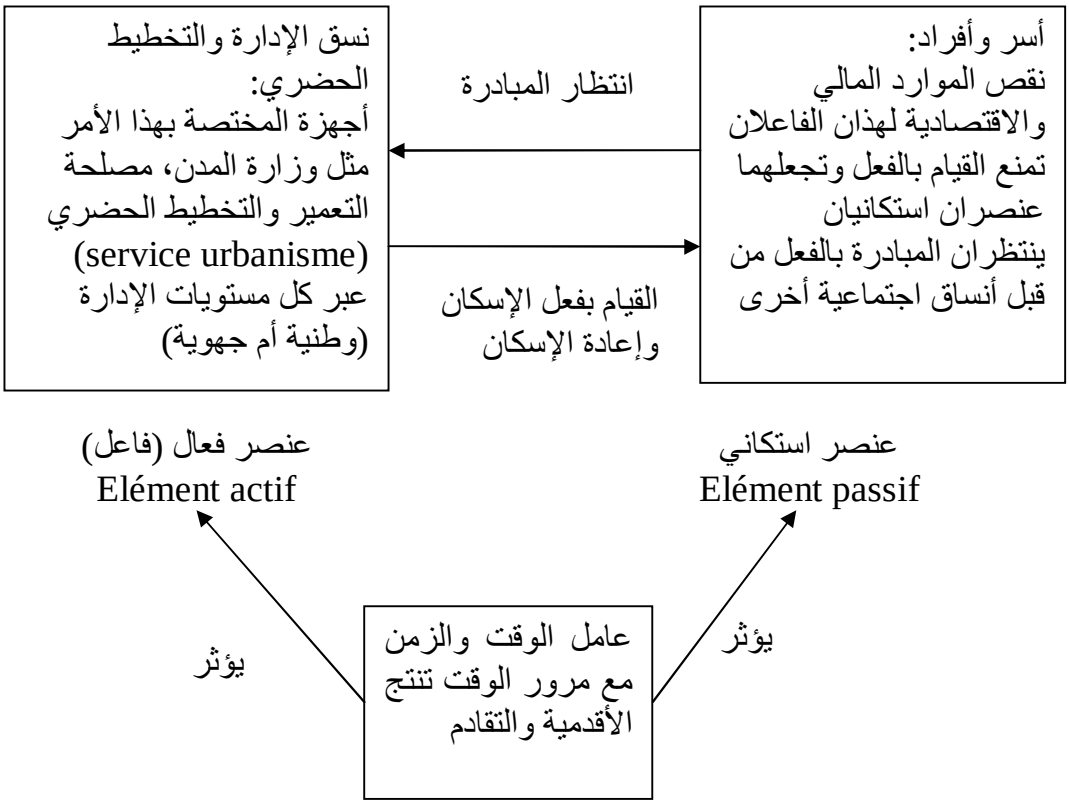

وبالانتقال إلى خانة المستوى الاقتصادي المتوسط نسبيا والذي يتجلى في متوسط الدخل الشهري للأسرة. فنجد من خلال الجدول (16) أن الأسرة الممتدة ذات الدخل المتوسط نسبة تميل إلى العيش في مساكن ذات النمط الفردي (فيلا) بنسبة دلالة (67%) ويتراوح متوسط دخل هذه الأسر الممتدة من اسر العينة ما بين 30000 دج و49000 دج شهريا.

ومن الأسر ذات الدخل المتوسط التي تسكن النمط الفردي نذكر على سبيل المثال لا الحصر الحالتين (5) و(83).

أما الحالة رقم (5): فالأمر يتعلق هنا بأسرة ممتدة متوسط دخلها الشهري هو 30000 دج. قد هاجرت هذه الأسرة إلى أولاد موسى قدمت من رغاية وهذا منذ 4 سنوات (2003/12/24)، إن هذا التاريخ يذكرنا بكارثة زلزال بومرداس وهذا الأخير في واقع الأمر هو السبب الرئيسي الذي جعل الأسرة 5 تهاجر

* من إنجاز الطالب.

إلى أولاد موسى. تعبر عن ذلك المبحوثة ممثلة الأسرة (5)، أنثى تبلغ من العمر 28 سنة ذات مستوى جامعي، متزوجة تعمل كموظفة في المصلحة التقنية ببلدية أولاد موسى فهي ممثلة أسرة زوجها وأهل زوجها: "منذ أن ضرب الزلزال فكرنا في تغيير المسكن لنسكن في الأرض لأننا كنا في عمارة".

من تعليق المبحوثة الأخير تم التعرف على أهم الأسباب التي جعلت الأسرة 5 تمارس حراكها السويسومجالي ألا وهو الخوف من السكن في الطوابق المرتفعة أو مبان متعددة الطوابق ففكرة الأسرة في اختيار السكن في المنازل الأرضية، وهذه الأخيرة ليست سهلة المنال بالرغاية. وصعوبة نيل هذه المنازل تكمن في سببين رئيسيين هما:

- معظم المباني عبارة عن عمارات حيث نلاحظ قلة الأحياء الفردية المبني عن طريق التعاونية ما عدى حي "فعومي" أو حي آخر يقع بطريق شاطئ الرغاية وهي غالية الثمن (بيعا أم شراء) يتجاوز كراء الفيلة في الرغاية 20000 دج شهريا حسب الوكالات العقارية.

أما مدينة أولاد موسى فالأمر يختلف إلى حد ما حيث أن أسعار كراء الفيلات لا يزال سعرا إن لم نقل رمزيا فهو في متناول يد الأسر من الطبقة الاجتماعية الوسطى.

ففردوس العقارات بأولاد موسى على الأقل إلى سنة 2007 -لأن المؤشرات التنموية والحضرية تنبئ بقطيعة شاملة مع واقع السوق العقار الحالي- ساعد الأسرة (5) ومثيلاتها من الأسر على إمكانية الحصول على مسكن فردي مكون من 4 غرف.

ونستنتج هنا مرة أخرى أن العامل الاقتصادي يلعب دورا هاما في تحديد وتوجيه ظاهرة الحراك السوسيومجالي وبالتالي تحديد التركيب السوسيومجالية للمدينة والمجالات الحضرية والتجمعات العمرانية المختلفة. والعامل الاقتصادي يتجسد هنا في وجهين. موارد اقتصادية مرتفعة ومنتوعة هذا من جهة ومن جهة أخرى أسعار العقارات حيث لو كانت الظروف الاقتصادية مواتية (بوجهيها المذكورين) لتمكنت الأسرة من تغيير مكان الإقامة من أحياء الرغاية إلى حي آخر من نفس المدينة، نظرا للخدمات والتهيئة العمومية المتوفرة عليها. فظروف هذه الأسرة (5) الاقتصادية جعلتها تهاجر مبتعدة عن المركز المتروبوليسي (الجزائر العاصمة) نوعا ما.

أما فيما يخص الحالة (83) وهي أسرة ممتدة متوسط دخلها الشهري هو 30000 دج هذه الأسرة عرفت حراكا سوسيومجالي متنوع وكثيف، وهذا جريا وراء لقمة العيش أو كما يسميها ابن خلدون "المعاش" فالناس يتبعون معاشهم أينما يكون معاشهم يرتحلون. وهذا الأمر الأخير هو ما حدث مع هذه الأسرة رقم (83). خاصة رب هذه الأسرة. حيث قدم أثناء الثورة إلى أولاد موسى (المركز حاليا) رفقة أبيه، ثم بعدما كون أسرته الصغيرة عاجلة إلى "قدارة" في إطار العمل –السعي وراء المعاش- ليستفيد من مسكن وظيفي هناك. وذلك كان سنة 1987 وبعد قرب أجل التقاعد كان قد اشترى منزلا بالضواحي، وذلك قبل تقاعده ليعود فيما بعد إلى أولاد موسى وذلك كان سنة 1988، حيث منزله الفردي في انتظاره والذي مما سبق ذكره اشتراه عند قرب أجل التقاعد أي بداية التسعينات.

ويبدو أن هذا الاستقرار في المجال السكني الحالي قد يكون استقرار دائم للأسرة ككل* إلا أن المبحوث البالغ من العمر 29 سنة ويتوسط إخوته الثلاثة يفكر من الآن في تغيير المسكن وتسطير إستراتجية، لذا كما عبر في إجابته عن السؤال رقم 37 من استمارة المقابلة "هل تفكر في تغيير المسكن" فكانت الإجابة "نعم" ويعلل إجابته : "لأنه لا بد أن يأتي يوم لتعيل عائلتك ومسكن خاص بك فعليك أن تفكر به الآن على صغرك".

فكما لاحظنا مع الحالة (83) فأمر ترحيلهم وممارستهم للحراك السوسيومجالي كان وراء المعاش أي العامل هنا اقتصادي متعلق بمصارعة الأسرة للظروف الحياتية من أجل البقاء. ويتطلب هذا الأمر ممارسة سلوك الحراك تطبيقا للمثل الشعبي الذي سمعته يتداول بين سكان المنطقة "بدل المراح تستراح" والمراح هنا يعني البراري أي المجلات المعيشية فالراعي مثلا إذا فقد (المراح) الذي يرعى فيه عليه أن ينتقل إلى (مراح) أو مرعا آخر أو الفرد الذي انقطعت أسباب رزقه في مكان ما فسيبقى إلا إذا غير المكان المعيشي حيث تتوفر فيه أسباب الراحة وذلك بتوفر ضروريات ووسائل الحياة.

وهنا نستنتج مرة أخرى خطورة وأهمية العوامل الاقتصادية في تحديد والتحكم والتوجيه ظاهرة الحراك السوسيومجالي للفاعلين الاجتماعيين (أفراد واسر)

أما نمط البنايات التي تميل إليه الأسر الممتدة ذات الدخل المتوسط بالدرجة الثانية فهو نمط البيانات العمومية أي شغل الشقق بنسبة دلالة 18%.

والأمر هنا يتعلق بالحالات (4)، (21)، (29)، (31) و(37) والتي سنأتي على التدقيق مع أهم هذه الحالات ولنبدأ بالحالة 21 كونها الحالة الوحيدة من بين الحالات الخمسة التي تشغل نمط البنايات العمومية من أصل الخمس حالات المذكورة.

إن الحالة (21) عبارة عن أسرة ممتدة، يتقاسم أفرادها (الأب+ إلام+ المبحوث+ الأخ الأكبر+ زوجة الأخ الأكبر) شقة ذات ثلاث غرف بحي القرية السفلى بالضواحي الجنوبية (أولاد حمادى). وهذا الحي يعتبر الوحيد من نوعه بضواحي المدينة من حيث نمط البيانات العمومية، تواجد هذه الأسرة بالمدينة كان منذ السبعينات أي بعد الاستقلال ورغم عدم إجابة المبحوث عن السؤال (43) المتعلق بالأصل الجغرافي أو/و مكان الإقامة السابقة. إلا أنه من خلال إجاباته اتضح أنه لا يخرج عن نطاق الإقليم المتروبوليسي للعاصمة.

إن الظروف الاقتصادية لهذه الأسرة لا تسمح لأفرادها بشراء قطعة أرض وبناء مسكنا فرديا عليها الأمر الذي جعل أحد أفرادها وهو المبحوث ممثل الأسرة البالغ من العمر 28 سنة يشتغل أعمالا حرة، متوسط دخله الشهري الخاص به هو أقل من 15000 دج يقوم بإستراتجية فردية وهذه الإستراتجية صارت ظاهرة شائعة عند الكثير من الشباب في المجتمع الجزائري وهي القيام بإتمام "عقد" الزفاف على القرينة يوم الخطبة. حيث يستعمل "العقد" كورقة من الأوراق الرابحة يستعملها كل من تريد إنشاء بيته الزوجي وتكوين أسرته الصغيرة مستقلا عن الأسرة الممتدة. وطبعا الحظ لا يحالف الجميع مثل المبحوث ممثل الأسرة (21): "وأعلنت خطوبتي وتم عقد الزواج لكي أتقدم للبلدية للاستفادة من شالي أو مسكن فتم طردي من البلدية...".

* تتكون هذه الأسرة من أب وأم + ثلاث أبناء+ زوجة أحد الأبناء أي من أفراد يتقاسمون المنزل الفردي F4.

من تعبير المبحوث (21) الأخير، يتجلى مرة أخرى تداخل العوامل الفردية الذاتية مع العوامل الاجتماعية الموضوعية الخارجة عن نطاق أراده الفرد. وفي هذه المرة تتمثل العوامل الاجتماعية في تلك الاقتصادية منها.

أما فيما يخص الأسر النووية ذات الدخل المتوسط التي تشغل مباني عمومية فنذكر الحالة (4) وهي أسرة ممتدة تتكون من تسعة أفراد يتقاسمون 4 غرف، والمنزل عبارة عن شقة ضمن حي 1700 مسكن وظيفيا، نجد أن ضمن الأفراد التسعة للأسرة زوجين، زوج الأب والأم وزوج أحد الأبناء وزوجته.
استقرت منذ 33 سنة بضواحي المدينة (الأسرة عنصر فعال) ثم رحلت إلى الشاليهات (الأسرة تحولت إلى عنصر استكاني) فرحلت بعدها إلى حي 1700 مسكن اجتماعي.

إن ظروف الأسرة الاقتصادية، للأسرة (4) ذات المستوى الاقتصادي الأوسط وذلك بالرغم من كون ثلاث أفراد من الأسرة يشتغلون بما فيهم المبحوثة البالغة من العمر 27 سنة جامعية، عزباء، تشتغل كموظفة في البلدية، دخلها الشهري أقل من 15000 دج إلا أنه إذا ما رأينا من الناحية الوظيفية للعلاقات الاجتماعية بين أفراد هذه الأسرة نجد أن هذه الأسرة ممتدة أي مركبة من أكثر من أسرة نووية أي أن كل أسرة يبدو أنها مستقلة بطريقة أو بأخرى، اقتصاديا...

فهذه الصعوبات السوسيواقتصادية لم تكن إلى جانب الأسرة لبناء منزل كبير ومقاوم للكوارث الطبيعية، بل كان" منزلا عاديا" حسب تعبير المبحوثة، وهذا رغم كونه في الضواحي حيث سعر العقار في متناول اليد ومنخفض نسبيا. فبعد تهدم المنزل المتواضع وجدت الأسرة نفسها عاجزة على ترميمه أو اقتناء (عن كطريق الشراء أو الكراء) منزلا آخر بالجوار. بل صارت تنتظر "حسنة" والتفاتة أدوات التخطيط الحضري المحلية أو/و الوطنية.

هنا نستنتج كيف أن العوامل الاقتصادية تؤثر في الكائن الاجتماعي، فتحوله إما إلى منفعل (لا يفعل)[1] الفعل. هذه من جهة، ومن جهة أخرى تؤثر في اتجاه حراك السوسيومجالي وبالتالي يظهر تأثيرها (أي العوامل الاقتصادية) في شكل التركيبة السوسيومجالية للمدينة.

أما بالدرجة الثالثة، فيما يتعلق بنمط المسكن المشغول نجد نسبة الأسر ذات مستوى معدل الدخل الشهري المتوسط نسبيان التي تسكن نمط المنزل التقليدي تعادل 11%. ويتعلق الأمر بثلاث أسر من أسر العينة الممتدة أهمها الحالتين (43) و(97)، كما سنرى مع هاتين الحالتين أن المنزل التقليدي ذو خاصية مميزة كونه قادر على استيعاب العدد الكبير لأفراد الأسر لاسيما احتوائه على فناء وإمكانية إضافة غرف أرضية في المساحات التي يوفرها شكل الهندسي للمنزل التقليدي.

لنبدأ مع الحالة (43) وهي أسرة ممتدة متكونة من 12 فردا ثلاث أزواج: الأب والأم، وزوجين من الأبناء. يتقاسمون منزلا من النمط التقليدي انتقلوا إليه من 5 سنوات وهو ذو 5 غرف يتواجد بأحد أحياء المركز (حي 20 أوت) حيث كانوا قد قدموا إليه من حي عبد العزيز الكبير أيضا، حيث كانوا مستقرين فيه منذ أكثر من 30 سنة.

[1] قاموس المعنى الفريد انجليزي-عربي، ص 716.

كون الأسرة من ذوات الدخل المتوسط ومصادر دخلها قليلة نسبيا، حيث تعبر المبحوثة: "من عشرة واحد يخدم فيهم" وهو أصلا يعمل أعمال حرة أو "البزنسة"، معدل دخله الشهري يدخل ضمن فئة الدخل الشهري من 15000 دج إلى 3000 دج. فهذه الظروف الاقتصادية حيث قلة المداخيل مقابل تعدد المخروج الاقتصادي، تجعل الأسرة تمارس سلوك الحراك السوسيومجالي، مكان إقامة إلى إقامة آخر لا يتميز عن الأول كثير من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. فمنحى الترقية الاجتماعية لهذه الأسرة (43) عبر المجال الحضري يكون وفق متتالية حسابية لا متتالية هندسية. أو قد ينخفض نحو السالب (0-) حيث قد تكون الأسرة في مجال أرقى فتنتقل إلى مجال أقل رقي. فظروف الأسرة (43) متوسطة الدخل (ذات المصدر الاقتصادي المستمر الوحيد) تجعلها بدل اختيار اقتناء مسكن فردي (فيلا) متعدد الطوابق ذو الأسعار المرتفعة. تختار المنزل التقليدي ذو الوظيفة السكنية والاجتماعية المتقاربة –كما ذكرنا سابقا- مع المسكن الفردي (فيلة)، لكن ذو سعر في متناول اليد بالنسبة لأسرة كأسرة (43) الممتدة. ولو أن الأسرة (43) بقيت في المركز! وعلى كل حال فإن العقار في المركز غال الثمن مهما كان نمطه أو حالته.

لكن في الإجابة عن السؤال (22) المتعلق بطريقة تملك المسكن حيث كانت الإجابة بأن المسكن تم تملكه عن طريق الإرث العائلي. وفي هذه الطريقة فالعوامل الاقتصادية لا تدخل في مجال التأثير وإن كان لها أثر، فسيكون نزع قدرة المناورة لدى الأسرة في حراكها السوسيومجالي. فليس أمام الأسرة إلا الانتقال إلى مكان الإقامة ضمنه لها البعد الديني والثقافي لأسرة المجتمع.

وعموما فإن المنزل التقليدي (f5) يفي بالغرض حيث بإمكانه استيعاب الأسرة الممتدة مهما كبر عدد أفرادها وكذا عدد نوياتها الفرعية.

فكما رأينا مع الحالة (43) فإن المنزل التقليدي أو لنعتبره المسكن الفردي بنمط ثقافي محلي، مناسب لاحتواء الأسر الممتدة من جهة، والأمر ذات الطبقة الاجتماعية المتوسطة من جهة أخرى. هذا ما أظهره ميدان الدراسة وما يثبت هذا أكثر وضعية الحالة (18). والأمر يتعلق بأسرة عريقة في المنطقة عموما –منذ قرون فهي من الأصليين- وهي أسرة كبيرة من حيث أفرادها الذين يشغلون نفس المسكن. حيث تجيب المبحوثة ممثلة الأسرة (18) وهي زوجة أحد الأبناء، 37 سنة ذات مستوى تعليمي متوسط عن السؤال (13) قائلة: صدق أو لا تصدق 31 فردا". هذه العائلة الممتدة والكبيرة الحجم تشغل "منزلا تقليديا" يتكون من سبع غرف دون احتساب المطبخ والحمام. حيث يقع هذه المنزل بالضواحي الجنوبية للمدينة.

أكيد أن الوضعية الاقتصادية لهذه الأسرة (18) حالت دون حراك نوياتها (الأسر النووية الناتجة عن الأسرة الممتدة رقم 18) فهي لم تمارس الحراك لا إلى المركز ولا إلى الضواحي رغم اكتظاظ المنزل (معدل السكني لهذا المنزل هو 4،42 فرد/ غرفة) مع العلم أن في الأسرة هذه ستة أزواج، فلو نفرض أن كل زوج يحصل على غرفة واحدة تصبح النتيجة ستة أزواج يحصلون على 6 غرف ويتبقى 19 فردا يتقاسمون غرفة واحدة!؟. فهنا تأتي الضرورة لاستغلال فناء المنزل وبعض الدهاليز والزوايا التي يضمنها التصميم الهندسي للمنزل التقليدي بدل الانتقال إلى مسكن آخر بسبب الظروف الاقتصادية كما سبق ذكره.

أما بالدرجة الرابعة فنجد أن الأسر العينة الممتدة تقطن المنازل من فئة أخرى كما هي موضحة في الجدول (16) والأمر يتعلق هنا بالمساكن العتيقة الاستعمارية على وجه الخصوص. إذ نجد من أسر العينة التي تقطن هذا النمط من المساكن الأسرة (58) وهي الأسرة الوحيدة من أسر العينة الممتدة ذات الدخل المتوسط أي بنسبة دلالة 4%.

والأسرة (58) هي أسرة ممتدة تقطن بالمدينة منذ الاستقلال بحي عبد العزيز وتحديدا بحي (la cité). عدد أفراد هذه الأسرة 7 أفراد يشغلون منزلا من العهد الاستعماري، ذو 3 غرف وهو حسب تعبير المبحوث * غير كاف للغاية". وحتى ولو لم يدلي المبحوث برأيه الذاتي فواقع الأسرة السكني يعبر بصراحة عن صعوبة الوضعية السكنية، فتصور من الجهة السكنية معدا السكني لهذه الأسرة هو 2،33 فرد/غرفة، قد يكون مقبولا لكن رأينا من زاوية الأدوار الوظيفية الاجتماعية لأفراد الأسر ستظهر لنا صعوبة الوضعية إذ أن في الأسرة الممتدة (58) ثلاث أزواج (أب+ الأم +المبحوث +زوجته +الأخ وزوجته) يتقاسمون منزلا عتيقا ذو ثلاث غرف.

فهنا يظهر مرة أخرى تأثير العوامل الاقتصادية في كبح أو تنشيط (فعل الحراك السوسيومجالي للفاعل الحضري (أسر، أفراد).

*** الأسر الممتدة ذات الدخل المرتفع نسبيا تفضل الإلتحام في منزل فردي كبير:**

إذا ما تم النظر إلى خانة الجدول المتعلقة بالأسر الممتدة مرتفعة الدخل نسبيا، نجدها تميل إلى العيش في مساكن فردية (فيلا) بالدرجة الأولى حيث نجد نسبة بدلالة الأسر الممتدة ذات الدخل المرتفع نسبيا عالية حيث تصل إلى 61%.

وما يميز هذه الفيلات في حجمها الكبير وتعدد طوابقها بالإضافة إلى ظهور التنسيق والتكميلات الجمالية التي تضاف إليها سيما حديثة الإنشاء منها أي منذ نهاية التسعينات إلى اليوم ويكثر تواجدها في المركز أو/و الأحياء المركزية.

أما بالدرجة الثانية تأتي المنازل ذات النمط التقليدي أو الفيلات ذات النمط الثقافي المحلي حيث نجد نسبة الأسر الممتدة ذات الدخل المرتفع التي تشغل المنازل التقليدية تمثل 31%.

وما تتميز به هذه المنازل التقليدية المشغولة من طرف هذه الأسر هي كثرة الغرف فيها عموما ويكثر تواجدها في الضواحي حيث أن معظم الأسر المنتمية إلى الطبقة الاجتماعية العليا (طبقة بورجوازية المقاولات...).

أما نسبة الأسر الممتدة مرتفعة الدخل نسبيا التي تشغل الشقق فهي ضئيلة مقارنة مع نسبة تلك الأسر من نفس مستواها الاقتصادي التي تمكن نمط المباني الفردية (فيلا)...إذ نرى 08% منها تشغل الشقق أي نمط البنايات العمومية.

* ذكر، يبلغ 42 سنة من العمر، متزوج بعد أن توقف عن التدريس في الابتدائي توجه إلى الدراسة حيث دخله الشهري ما بين 15000 دج إلى 30000 دج، مستواه التعليمي جامعي ورتبته بين أخوته "الثاني"

ومما سبق نستنتج أن الأسرة المرتفعة الدخل تقطن بنسبة أكبر في البنايات الفردية أي نسبة 61%. ومعظم هذا النمط من السكنات يتواجد بالمركز ومنه نجد العلاقة بين مستوى الدخل (كعامل اقتصادي) واتجاه الحراك السوسيومجالي للأسر وبالتالي شكل التركيب السوسيومجالية من الجانب الاقتصادي، حيث نجد أن معظم الأسر مرتفعة الدخل تقطن المركز وكلما توجهنا نحو الأطراف بدا مستوى الاقتصادي للأمر بالنزول "نسبيا".

*** قلت سعر عقار منخفض!؟ حذاري الوقوع في الفخ؟**

إن لظاهرة تدني الأسعار الملفت للانتباه في بعض المناطق من الضواحي وجهان، وجه إيجابي وآخر سلبي. أما الوجه الإيجابي فهو كون السعر في متناول أيدي الأسرة خاصة تلك الأسر ذات الدخل المنخفض، إذ يمكنها ذلك من شراء مساحة واسعة نسبيا تتمكن من بناء مبنى واسع على الأقل من قبل الأبناء مع مرور الوقت. لكن هذا لا يمنع من كون تدني سعر العقار، سلاح ذو حدين، وهنا يظهر الوجه السلبي حيث أن هدا العقار (القطع الأرضية) تتداول خاصة في السوق غير الرسمية للعقار، إذ أن هذا الخيرات الاقتصادية عبارة عن قطع أرضية من دون عقد ملكية.

بعض السكان بالمدينة قام بتملك عقارات (بيت عتيق، قطعة ارض...) عن طريق الحيازة والتقادم. وفي أفضل الأحوال قام بعض هؤلاء السكان إشهار العقار سنوات التسعينات أثناء الفترة الأمنية المستقرة. وقام ببيع العقار قيد الحيازة بأثمان قد تكون في بعض الأحيان رمزية، قصد التخلص منه، خوفا من ظهور المالك الحقيقي وعلى الأرجح من السكان الأصليين. حيث ظهرت لدى هؤلاء الأصليين الرغبة في البحث عن العقود القديمة في مصلحة الحفظ العقاري قصد استرجاع الأراضي المصادرة في المرحلة الاستعمارية.

وهناك خطر آخر، وهو عملية مصادرة الدولة للأراضي وعملية هدم المباني من قبلها، والأمر يتعلق بالعقارات التي تقع في الأماكن التي تمسها مشاريع الدولة. مثل ما حدث لكثير من الأسر بالضاحية الجنوبية والجنوبية الشرقية للمدينة. وخير ما يمثل هذه الأسر هي الحالة (75) من أسر العينة. وهي أسرة ممتدة تقطن بالضاحية الجنوبية للمدينة (أولاد عمر) حيث كانت تسكن بـــ "مسكن واسع" (13 فرد يتقاسمون 6 غرف ذات دخل متدني حيث أن ممثل الأسر بطال والعامل فيها هو رب الأسرة. عبارة عن موظف دخله الشهري حوالي 15000 دج. هذه المعطيات المتعلقة بالأسرة (75) الممتدة لا تساعدها على إعادة بناء وشراء منزل أو حتى كرائه، فتضطر بناء منزل هش في انتظار مساعدة الدولة على حد تعبير أحد أعضاء الأسرة مجيبا عن السؤال 49: "تهديم البيت (الطريق السريع)، نقص المصاريف، عدم مساعدة الدولة في إعادة تجديد منزل آخر...".

لقد باع احد السكان، مع بدايات سنة 2008، منزله الذي لم يكتمل بعد بناؤه، ذو طابقين بسعر 900000 دج بحي أولاد عمر، سعر بقدر ما يفتح الشهية بقدر ما يثير الحذر والريبة. فقد باع هذا الساكن المنزل متخلصا منه لينتقل إلى العاصمة، حيث كان قد قدم من منطقة القبائل.

لقد قام هذه الأخير بعملية حراك مجالي من منطقة القبائل إلى ضواحي مدينة أولاد موسى لينتقل في الأخير إلى الجزائر العاصمة وهذا في إطار عملية الترقية الاجتماعية. إن إستراتجية هذا الفرد في هذه

العملية السوسيولوجية الحضرية لم تتأثر العوامل الاقتصادية فحسب بل هناك عوامل أخرى أثرت فيها، متعلقة بالتخطيط الحضري.

هذه العوامل الأخيرة هي نفسها تؤثر في استراتجيات فاعلين اجتماعيين حضريين آخرين (هؤلاء الفاعلين سواء كانوا أفراد أو أسر بمختلف أنماطها). مثل وضعية الأسرة (75) الاقتصادية التي فرض عليها انتظار ما يمليه عليها التخطيط الحضري من تعويض أو إسكان (خاصة في حي 1700 سكن مثل ما حدث للكثير ممن تم هدم منازلهم مع نهاية صائفة 2007، أو ما حدث لممثل الأسرة (21)، أسرة ممتدة، تقطن بالضواحي في شقة ذات 3 غرف من ذوات الدخل المتوسط 40000 دج/ شهر. ويبلغ هذا الساكن من العمر 28 سنة، ذو مستوى جامعي يمارس نشاطات حرة (نشاط اقتصادي غير مؤطر. دخله الشخصي أقل من 15000 دج/ شهر. وفي إطار إستراتجية في الترقية الاجتماعية قام بالخطبة وأتم عقد الزواج كي يحصل على سكن "وتم عقد الزواج لأتقدم إلى البلدية للاستفادة من شالي أو سكن فتم طردي...".

مما سبق ذكره، نستنتج أن العوامل الاقتصادية تلعب دورا في عملية الحراك السوسومجالي ومن ثم تشكيل التركيبة الاجتماعية لمجال المدينة. لكن ليس وحده بل يلازمه عامل آخر يقوم بدورين متناقضين، هما إما كبح أو مدعم لعملية الحراك السوسيومجالية لسكان المجال الحضري. مثل ما حدث مع الحالتين (75) و(21) واللذان يعتبران مثلان جيدان لكثير من الحالات الأخرى من سكان المجالات الحضرية. إن هذا العامل يتمثل في "التخطيط الحضري" سواء كان ذو بعد وطني أم محلي.

ما هو دور التخطيط الحضري في عملية الحراك السوسيومجالي لسكان الحواضر؟ وكيف يتجسد هذا الدور؟ متى يكون كابحا ومعوقا للاستراتجيات الفردية و/أو الأسرية للفاعلين الاجتماعيين؟ ومتى يكون محفزا لتلك الإستراتجيات؟.

هذا ما سنتعرف عليه بالتطرق إلى عامل التخطيط الحضري وأثره في عملية الحراك السوسيومجالي، وبالتالي تأثيره في شكل التركيبة الاجتماعية للمجال الحضري في الفصل التالي.

*** الانتماء الطبقي (المستوى الاقتصادي) للأسر وعلاقته بالتسهيلات الإدارية المتعلقة بالبناء:**

فيما تتمثل هذه التسهيلات الإدارية؟ ولماذا إدخال التسهيلات الإدارية الخاصة بالبناء والتعمير في هذا الفصل بالعوامل الاقتصادية؟

إن الملاحظات المباشرة والمتكررة لميدان الدراسة، بالإضافة إلى الاحتكاك المتكرر قدر الإمكان أفراد عينة البحث، تمكن الباحث في علم الاجتماع من اكتساب خبرة عن سلوكات وتفاعلات الأفراد أو الفاعلين الاجتماعيين في الميدان المدروس كما تمكنه من التفطن واكتشاف أبعاد خفية في الحياة الاجتماعية لميدان دراسته من هذا فيتم الرد عن السؤال فيما تتمثل التسهيلات الإدارية؟ فالإجابة عن هذا السؤال سهلة فالتسهيلات الإدارية تتمثل في "رخصة البناء".

أما عن جدوى إدخال "رخصة البناء" في العلاقة بين مستوى الدخل الأسري (وبالتالي المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأمر مجتمع المدينة المدروسة) ونمط المسكن وهذا الأخير له علاقة أيضا مع التوزع المجالي (أي من المجالات المركزية إلى المجالات الضواحي والأطراف حيث أن لكل مجال أو حلق مجالية

نمط سكني خاص به، ولكل نمط مكانته الاجتماعية التي يعبر عنها من خلال نمطه، شكله، وضعيته وحجمه وجمالياته التي يحتويها...).

من خلال الاحتكاك بالميدان تمت ملاحظة أن الوضع الاقتصادي للأسرة لا يكفي من أجل تمكن من البناء والاستقلال ببناء خاص (فيلة، شقة) بل هناك صعوبات متمثلة خاصة في توفير السلطات رخص البناء للمستفيدين، حيث تم استنتاج من سبر أراء المبحوثين أن الرخصة لا تقدم إلى أي كان بل لأصحاب النفوذ وذوو الثروة أو بالرشوة حسب تعبير المبحوث رقم (6) وكذلك المبحوث رقم (7) وكلاهما ممثلين لأسرتين ممتدتين ذات دخل شهري مرتفع نسبيا والمبحوث رقم (17)، ممثل عائلة متوسطة الدخل نسبيا، حيث عبر "كوارطنا يفراو ...كاين المعريفة) أي النفوذ. ومن أجل قياس صدق هذه الانطباعات والاستنباطات من قبل الباحث تم اللجوء إلى هذا الجدول رقم (17).

6. تحليلات واستنتاجات متعلقة بمعطيات الجدول رقم (17):

جدول رقم (17): يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى الاقتصادي وظروف الحصول على رخصة بناء من طرف البلدية

مستوى الدخل الإقتصادي للأسرة* / صعوبات الحصول على بناء	أدنى نسبيا	متوسط نسبيا	مرتفع نسبيا	مجموع
نعم توجد صعوبات**	%67 8	%39،5 22	%29 9	%40 39
لا توجد صعوبات	%33 4	%37،5 21	%65 20	%45 45
آخر	%0 0	%23 13	%6 2	%15 15
مجموع	%100 12	%100 56	%100 31	%100 99

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أنه كلما توجهنا نحو المستوى السوسيواقتصادي الأدنى للأسر كلما ارتفع مؤشر الدال على وجود صعوبة تقديم رخصة البناء. والعكس صحيح أي كلما توجها إلى المستوى السوسيواقتصادي أعلى كلما لاحظنا أن مؤشر الدال على صعوبة الحصول على رخصة البناء يتناقص.

حيث نلاحظ من خلال الجدول (17) أن الأسر ذات المستوى الاقتصادي الأدنى نسبيا تواجه صعوبات في الحصول على رخصة البناء الأمر الذي يضطر الكثير منها إلى اللجوء إلى البناء الهش، وهذا على الأقل من الصورة القانونية أي سكن بدون رخصة وهو بالتالي معرض للهدم في أي مناسبة رغم كونه

* المستوى الاقتصادي النسبي محدد حسب مستوى معدل الدخل الشهري للأسر بالإضافة إلى مقتنياتهم (نمط وحجم المسكن امتلاك سيارات...معدم امتلاك ...إلخ

** تتدرج فيما بين ممتنع عن الإجابة خوفا من كون الباحث من الشرطة العقارية أو ساكن شقة أو لم يطلبها وإما لبنائه من طرف الخواص المشتري منهم المبنى.

صبي بالإسمنت المسلح، لأن هدمه قد يكون من قبل الجهات الرسمية المكلفة بالمراقبة المعمارية والحضرية كالشرطة العقارية مثلا.

نجد 67% من الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض يجيبون بوجود صعوبة في الحصول على رخص البناء مقابل (33%) أجابوا بعدم صعوبة الحصول على رخصة البناء وذلك لعدة أسباب أهمها: بكون البناء قديم الإنشاء، بناء بدون رخصة أي عدم محاولة الحصول عليها أصلا، أو تملك المبنى عن طريق الإرث فلم يحاولوا الحصول على رخصة البناء. كما نجد 7% من الأسر ذات المستوى الاقتصادي الأدنى صنفت إجابته ضمن خانة "آخر" وهي كما تم توضيحه سابق عدم الإجابة خوفا من كون الباحث من الشرطة العقارية أو شيء من هذا القبيل. أو قد تكون عدم معرفة المبحوث بأمر رخصة البناء كونه ساكن شقة أو لكون المبحوث قد اشترى المنزل الفردي من قبل الخواص ملاك المنزل، وهو أرجح قد تم بناؤه برخصة بناء قديمة من قبل أصابه القدامى.

أما أسر العينة ذات المستوى الاقتصادي المتوسط نسبيا فتقريبا نفس الشيء، إلا أنه بفارق نسبي صغير مقارنة مع الفارق النسبي بين من يقولون بوجود صعوبات الحصول على رخصة البناء من عدم وجودها عند الأسر ذات المستوى الاقتصادي الأدنى. حيث نجد في هذه الأخيرة أن الفارق النسبي يصل إلى 34% (67% يقرون بوجود صعوبات، 33% يقرون بعدم وجود صعوبات).

فنلاحظ أن 39،5% من الأسر متوسطة المستوى الاقتصادي تقر بوجود صعوبة الحصول على رخصة البناء، مقابل 37،5% من هذه الأسر يقرون بعدم وجود إيجاد صعوبة الحصول على رخصة البناء.

وكما تجدر الإشارة فإن الفارق النسبي بين من يقرون بوجود صعوبات الحصول على رخصة بناء من عدم وجود صعوبات ضئيلة مقارنة مع أسر المستوى الاقتصادي الأدنى. إذ نجد الفرق بين نسبة من يقر بوجود صعوبات وبين من يقر بعدم وجودها هو (2) أي (39،5% - 37،5%).

أما الانتقال إلى الأسر ذات المستوى الاقتصادي الأعلى نسبيا فإن الأمور تنقلب رأسا على عقب. إذ أن معظم الأسر من هذه الطبقة الاجتماعية ترى بعدم وجود صعوبات حيث نجد نسبتهم تمثل 46% مقابل 38% من هذه الأسر المنتمية للطبقات الاجتماعية العليا في مجتمع المحلي للمدينة المدروسة يقرون بوجود صعوبات. وقد ترجع على الأسر ذات المستوى الاقتصادي الأعلى بوجود صعوبات الحصول على رخصة البناء، ذلك لعدم توفرهم على رأس المال الاجتماعي المتمثل في الجاه (الأصالة والعراقة في المنطقة...) والنفوذ في السلطة رغم امتلاك رأس المال الاقتصادي.

استنتاج الفصل:

من هذا نستنتج أن العامل الاقتصادي له دور هام في تحديد إمكانية الأسرة من الحراك السوسيومجالي وبالتالي تحديد شكل التركيبة السوسيومجالية للمدينة الناشئة "أولاد موسى".

لكن هذه العوامل الاقتصادية لوحدها لا تكفي كما رأينا في تطرقنا بالتحليل معطيات الجدول رقم (17) والكلام على رخصة البحث وظروف تقديمها التي تدور من إعطائها للمستفيدين بسهولة من عدم تقديمها. وذلك لأسباب وتبريرات من منطقته معقولة متعلقة برخص البناء التي يتوفر عليها الطالب إلى أسباب متعلقة بالرشوة والفساد الإداري، يقودنا كل هذا إلى استنتاج دور عامل التخطيط الحضري وأثره على عملية الحراك السوسيومجالي وبالتالي تشكيل التركيبة السوسيومجالية للمدينة المدروسة.

- فما هو دور التخطيط الحضري في ذلك؟.
- هل هو موجود أصلا؟
- وإن كان موجودا هذا الدور فكيف يكون تأثيره على سلوك الأسر في الحراك السوسيومجالي؟
- إلى أي حد يلعب التخطيط الحضري دور في تشكيل التركيبة السوسيومجالي للمدينة؟

هذه التساؤلات تقودنا إلى التساؤل هل مدينة أولاد موسى تنشأ وتنمو نموا طبيعيا أم نموا مخططا* ؟

* كما يعبر عليه "هالباكس" في رأيته إلى بعض المدن التي تنشأ طبيعيا والأخرى التي تنشأ عن طريق التخطيط العقلاني.

الفصـــل الثـــامن

دور التخطيط الحضري في توجيه الحراك السوسيومجالي

وتحديد التركيبة السوسيومجالية للمدينة

(الحـــالة المـــدروسة)

تمهيد: التخطيط وعلاقته بالحراك المجالي للسكان (مقاربة نسقية)

في البداية، يمكن تمييز ثلاث أنواع للحراك المجالي، حيث يتعلق الأمر بـــ:

-الحراك الداخلي للسكان أي مسيرة السكان السكنية وتفاعلهم مع المجال الداخلي أو داخل نطاق المدينة.

-الحراك الداخلي نحو الخارج: أي انتقال السكان للعيش خارج حدود المدينة و/أو إقليمها.

-الحراك الخارجي نحو الداخل: ويتعلق الأمر خاصة بالسكان الوافدين للعيش والسكن أو/و الاستقرار بالمدينة.

هذه الصور المتعلقة بالحراك السكاني عبر المجال الحضري قد تتأثر تأثرا كبيرا بعامل التخطيط الحضري حيث نجد هذا الأخير، وفي كثير من الأحيان يلعب دورا مضادا لاستراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين (من أسر وأفراد).

وعلى سبيل المثال، لو اعتبرنا أن بلدية أولاد موسى –السلطة المحلية للمدينة- عبارة عن نسق اجتماعي محلي، حيث نجد لديه مخارج ومداخل يتواصل ويؤثر ويتأثر بها، مع أنساق محيطة به، في إطار الفعل الاستراتيجي لهذا النسق الاجتماعي.

فبالاعتماد على هذه المعطيات، نحاول أن ندرس أحد عمليات هذا النسق الاجتماعي المحلي أو أحد أفعاله الإستراتيجية، والأمر هنا يتعلق بالمرحلة الزمنية التي تلت زلزال بومرداس 21 ماي 2003 حيث تم إنشاء موقع شاليهات بدون اسم. حيث تم جلب إليه سكان من بلديات بودواو، أولاد عداج وأولاد موسى. 150 عائلة هم من سكان البلدية و47 عائلة ليسوا من سكانها. يقطن كل من العائلات في وحدات مساحتها 36 م^2 تصلح لمدة 20 سنة.

مبدئيا فإن الإقامة بهذه الشاليهات تعني الحيازة على سكن اجتماعي، على المدى القريب أو المتوسط، في حي "1700" مسكن الذي تم اتجاه وترحيل السكان إليه في منتصف صائفة سنة 2007، ما عدى أولائك الذين اسكنوا فيها مؤقتة، على حين ينتهون من ترميم منازلهم التي تم إعطاؤها اللون البرتقالي من طرف وكالة المراقبة التقنية للبنايات (CTC)...

ما حدث هو أن نسق الاجتماعي –السلطة المحلية لمدينة أولاد موسى- تفاعل مع هذا الوضع على النحو التالي:

لدينا مركز عبور عبارة عن موقع شاليهات، موجه للعائلات (المنكوبة)* ، نجد أن الأنساق الاجتماعية المحيطة به، بلديات أخرى مثل بودواو، أولاد هداج... كل ما سنحت الفرصة، تضع كمية من الفاعلين الاجتماعيين (أسر، أفراد) إلى مركز العبور، "في كل مرة تكون الظروف مواتية ترسل البلديات الأخرى حالات أخرى ليسوا من المنكوبين"[2].

---

* تم وضع كلمة منكوبين بين قوسين حيث أنه في الواقع يتعلق الأمر بأناس ذو وضعيات أخرى لا علاقة لها بالزلزال، هذا ما يثبته الواقع.

[2] على حد تعبير رئيس البلدية، السيد موساوي م، أنظر: Lorizon (2007)
Kadonr Daghefi, Boumerdes 4 ans après le séisme de 21 mai2003.EL WATAN.2007.

الفصل الفرعي الأول

مقاربة نسقية

المبحث الأول: نسق التخطيط الحضري للمدينة (السلطة المحلية) وأثره على الحراك السوسيو-مجالي

سنتطرق في هذا الفصل إلى عامل التخطيط الحضري المحلي للمدينة باعتباره نسق يؤثر ويتأثر ببيئته المحيطة به، أو لنقل، أن المدينة المدروسة هي نسق محركة هو نسق فرعي يقوم بدور الوظائف العليا في هذا النسق الكلي -المدينة- مثلما يقوم العقل بالوظائف العليا في جسم الإنسان.

وحتى يتجلى بوضوح دور النسق الجزئي التخطيط الحضري –مدينة أولاد موسى- في عملية الحراك السوسيو-مجالي لعناصر نسق هذه المدينة المدروسة، والتي يمكن إعطاؤها الرمز (أ.م) –أي أولاد موسى-، التطرق إلى تصوير هذا الحراك في مرحلة حاسمة ومهمته في مسار تطور وتحول هذا النسق.

هذه المرحلة بدأت بفعل ظاهر، بيئة طارئة خارجة عن إطار العوامل الإنسانية، إنه الزلزال في 21 ماي 2003[1].... حيث أن المدينة أعدت في عداد المدن المنكوبة من جراء الكارثة، ثم إن هذا النسق، وبحككم سعة رأسماله العقاري، فقد قام بتخصيص مساحة أرضية لتكون موقع شاليهات[2] لإسكان المنكوبين من الفاعلين الاجتماعيين. سواء عناصر هذا النسق أو عناصر أنساق أخرى مجاورة تنتمي إلى نفس محيط النسق (أ.م). هذا الأخير هو عبارة عن نسق مفتوح إلى حد ما، حيث تكون درجة اندماجه مع محيطه وتفاعله مع عناصر هذا المحيط –الأنساق بالفرعية الأخرى- مرتبطة بدرجة انفتاحه نحوه. وبالتالي تتحدد درجة ونوعية التفاعل مع عناصره الأخرى المجاورة للنسق (أ.م).

وهذه العناصر أو/ والأنساق الفرعية الأخرى، المحيطة بنسق (أ.م) ذات التنظيم الذاتي الخاص بها وكذا ذات التفاعلات الذاتية الخاصة بها، مثلها مثل النسق (أ.م) –والأقرب بحيث تتفاعل كلها فيما بينها تفاعلا مباشرا هي: أولاد هداج نمن الناحية الشمالية الغربية للمدينة وللبلدية ككل أي للنسق (أ.م) ويرمز له (أع)[3].

---

[1] علم الاجتماع الكوارثSociologie des catastrophe))والذي يهتم على خلاف حقول علم الاجتماع الأخرى التي تهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية المنتظمة والعمليات المنتظمة–، بدراسة الظواهر الاجتماعية التي تظهر بصورة فجائية أثناء الكوارث، سواء إنسانية (انفجار نووي،غزو سفينة، حادث طيران، حروب) أو طبيعية (إعصار زلزال...)- أنظر:
Andre Akonn et autres op cit

[2] وهو أكبر شاليهات بدائرة خميس خشنة حيث يحتوي على 303 شالي وعليه موقع خ الخشنة بـ 198 وحدة موقعين بالأربعة عشر تبلغ سعة كليهما 162 وحدة ثم موقع حمادي بـ 65 وحدة، حسب (DPAT2005 12-31.) de la ville de boumerdes

[3] وهو كبلدية تحتل المرتبة الأولى، مقارنة جميع بلديات ولاية بومرداس من حيث الكثافة السكانية (2900ن/كم^2)، غلا أن نمو ها الديمغرافي لا يصل درجة النمو التي وصل إليه (أ.م) ،حيث كان التطور الديمغرافي لـ (أ.ع) على هذه الوتيرة 6663 سنة 1977 فـ 14236 نسمة سنة 1987، ثم 22383 نسمة سنة 1998 ليصل سنة 2005 (كتقديرات) إلى 29623 في مقابل ذلك فقد انتقل الواقع السكاني ل، (أ.م) من 11206 نسمة سنة 1977 إلى 37926 نسمة سنة 2005 (تقديرات) وهذا حسب ما جاء في .DPAT de la willae de Boumerdes, 2005 (31/12/2005).

وعموما فإن هذا النسق (أ.ع) تابع إداريا إلى نسق آخر محاور لنسق (أ.م) من الناحية الشمالية الشرقية هو نسق جزئي بودواو (ب.و). وهذا الأخير كبلدية تابعة أيضا لولاية بومرداس يحتل المرتبة الثالثة من حيث الكثافة في الولاية تطوره السكاني كان على التوالي 21911 سنة 1977 إلى 37998 سنة 1987، و 54401 سنة 1998 ليصل (كتقديرات) على 68096 نسمة سنة 2005.

وهناك نسق آخر قريب أيضا، من الناحية الشمالية الشرقية بالنسبة للنسق (أ.م). هو النسق (ب.و). حيث أن هذا الأخير هو ترميز لبلدية بودواو، بالإضافة إلى مجموعة أنساق من مناطق أخرى من غرب ولاية بومرداس وشرق الجزائر العاصمة، يرمز لها (م.أ.ب.ج). خاصة بغلية (بولاية بومرداس) مثل الحالتين (85).(56).

إن هذه الأنساق التي تم تعريفهاّ، هي –كما سبق ذكره- عبارة عن أنساق مفتوحة إلى حد ما في تفاعل متبادل فيما بينها، حيث أن كل منهما يستقبل مدخلات من الأنساق الأخرى كما أنه يرسل مخرجاته نحوها وفي هذه الحالة، فإن التركيز يكون على نسق (أ.م) –المدينة أو/و البلدية كحالة مدروسة-. حيث أن مدخلاته هي تلك الأسر المنكوبة، من مختلف المناطق القريبة من النسق (أ.م).

المطلب الأول: مصادر المدخلات (المطالب)

مصادر هذه المدخلات تنقسم إلى قسمين، مدخلات داخلية، وأخرى خارجية بالنسبة لـــ (أ.م)، أما المدخلات الداخلية، فتتمثل في العناصر (الأسر المنكوبة) التي تنتمي إلى أنساق جزئية الخاصة بالإسكان (سواء كان نمط فردي أو جماعي) المنتمية جذورها إلى هذا النسق -أي (أ.م)- حيث تم جلبها إلى موقع الشاليهات في إطار خلق التوازن الداخلي من طرف نسق (أ.م)، فيما يخص قطاع السكن.

المطلب الثاني: مصير المدخلات ذات المصدر الداخلي (قبول أو رفض المطالب)

وفي هذه النقطة الأخيرة، بالذات، تتجلى الاستراتيجيات الأسرية في التوسع والحصول على مسكن لإيواء أفراد الأسر، سواء كانت منكوبة أم لا -إن محفز هذه الاستراتيجيات الأسرية- وكذا الاستراتيجيات الفردية إذا ما تعلق الأمر برب الأسرة أو أحد الأبناء الذي يريد الاستقلال وإنشاء أسرته الخاصة هو تداول سكان المنطقة عموما معادلة مفادها الحصول على شالي= الحصول على شقة إن قريبا أو عاجلا" خاصة في حي 1700 مسكن الذي شرع فيه مع نهاية 2003 وتم الإسكان فيه سنة 2007... في إطار هذه الاستراتيجيات قام بعض عناصر نسق (أ.م) من الفاعلين الاجتماعيين (سواء أسر أم أفراد) باستغلال كل من الوسائل المتاحة، خاصة رأسمال الاجتماعيين لهؤلاء الفاعلين –حسب تعبير المبحوث (رقم 17)[1] - أو العامل السياسي واستغلال الحملة الانتخابية ومساندة المترشح الأقوى لنيل السلطة المحلية، وتنفي وعوده بتوزيع الشاليهات لمؤيديه ومن الفاعلين من استغل القانون، حيث قام بعضهم بإبرام عقد الزواج عند الخطبة، من أجل تقديمه في ملف طلب السكن، أو الحصول على شالي مثل المبحوث (21) حيث عقد على خطيبته يوم الخطبة من أجل تكوين ملف سكن على شالي، ولم يكتمل بالنجاح...

فليس كل المدخلات إلى النسق الجزئي الخاص بالتخطيط الحضري يقبل ويستوعب بل يتم قبول مطالب، ورفض أخرى، وذلك حسب، استراتيجيات، وهذا النسق الجزئي وكذا من الفاعلين المطالبين، حيث يتم قبول أو رفض المطالب -المدخلات- إما حسب مقاييس معايير موضوعية حيث توزع الشاليهات إلى مستحقيها من المنكوبين.... وإما يكون ذلك حسب مقاييس ومعايير ذاتية متعلقة بمصالح المسيطرة على

[1] كاين المعريفة" وهذا يدل على امتلاك رأسمال الاجتماعي وهذا الأخير يؤهلها إلى النفوذ في نسق الجزئي التخطيطي... ضمن استراتيجيات الأسرة في عملية الترقية الاجتماعية...

النسق الجزئي المتعلق بالتخطيط. فلا يتم إعطاء شالي إلى للمطالبين الذين يؤمل منهم التصويت عليهم في الانتخابات البلدية هذا الأمر يدخل ضمن استراتيجيات إكثار الأصوات الانتخابية لصالحهم أو قد يصل الأمر إلى إعطاء بطاقات إقامة بأولاد موسى، لمن لم يسكنوا أصلا إقليم البلدية، مثل ما حدث للباحث شخصيا حيث تمكن من الحصول على تحويل إقامة من خميس الخشنة إلى أولاد موسى، دون أن يغير فعليا الإقامة، حتى لو أن القانون يمنع ذلك خاصة في فترة الانتخابات المحلية[1]..... وتم إرسال بطاقة الناخب إلى بيت الباحث في آخر لحظة أي يوم قبل الانتخابات البلدية..... وهنا يتجلى دور العوامل الفردانية في تحكمها في النسق التي هي جزء منه.

ما سبق التطرق إليه متعلق بحراك عاصر الأنساق الجزئية الداخلية للنسق (أ.م)، وسنتطرق فيما سيأتي إلى تفاعل هذا النسق الأخير مع الأنساق الأخرى المحيطة به والتي تنتمي إلى نفس المحيط الجغرافي والاجتماعي....

في إطار إستراتيجيتها في تحقيق التوازن الداخلي، سيما فيما يتعلق بقطاع الإسكان، فقد قامت الأنساق المحيطة بالنسق (أ.م)، بتحسين الفرص لإرسال بعض عناصرها في الأحياء الهشة أو العناصر الذين لديهم نفوذ في النسق –الجزئي المتعلق التخطيط في تلك الأنساق. يتعلق الأمر خاصة بالتنسيق (أ.م) و (ب و) اللذان سبق التعريف بهما، بالإضافة إلى شبكة أخرى من الأنساق البعيدة نوعا ما، والمنتمية إلى إقليم يقع بالجهة الغربية بالنسبة لولاية بومرداس (خاصة تيجلابين) وكذا بالجهة الشرقية بالنسبة للجزائر العاصمة، (خاصة رغاية مثل المبحوث ممثل الأسرة رقم (5)).

إن الكثير من العناصر التي تم بثها في النسق الجزئي، التابع للنسق الكلي المدروس (أ.م) –ليس لهم علاقة بالزلزال، حسب تعبير رئيس البلدية الحالي الذي ظفر بعهدة أخرى تمتد من نوفمبر 2007.

المطلب الثالث: مصير المدخلات ذات المصدر الخارجي (قبول أو رفض المطالب)

عموما فإن المدخلات الخارجية الوافدة من الأنساق المحيطة بـــ (أ.م) خاصة (أ.م) و(ب.و)، تتعرض لمصيرين مختلفين. غذ أن تلك المدخلات التي يتم قبولها وإدخالها في نسق- الفرعي، يتم إيوائها لفترة مؤقتة، ريثما تستقر الأوضاع[2]، فيتم بعدها إخراجها من الشاليهات وتوجيههم إلى مساكنهم بعد ترميمها، الأوضاع، فيتم إما إخراجها من الشاليهات وتوجيههم إلى مساكنهم بعد ترميمها، وإما إسكانهم في شقق بالنسق الفرعي (Log 1700).

وقد يوم بعض العناصر من الفاعلين الاجتماعيين (سواء أسر أو أفراد) بتقرير مصيرهم بمفردهم، سواء الانتقال إلى مجال آخر أو الاستقرار في مدينة أولاد موسى، وذلك بشراء سكن أو شقة، أو شراء قطعة أرض للبناء عليها.

[1] يدخل هذا في إطار الملاحظة بالمشاركة حيث قام الباحث بهذا العمل من أجل نيل "ثقة" المسؤولين بالبلدية خاصة نائب الرئيس الحالي ونجح كليهما بالظفر بعهدة أخرى، فعامل الثقة عامل ساهم من أجل التمكن من الغوص في دهاليز الإدارة والحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات.

[2] إما بترميم المنازل المتضررة من طرف أصحابها - -الارتدادي- (Feed Back)

وهنا يتحلى دور العامل الاقتصادي الذي يقوم بتحفيز ودفع الفاعلين الاجتماعيين على اتحاد المبادرة في اختيار مصيرهم في عملية الحراك السوسيو- مجالي، دون انتظار النسق الجزئي الخاص بالتخطيط في تحديد مصيرهم. في عملية الحراك السوسيو مجالي وقد تطرقنا على هذا الدور الاقتصادي في العنصر الثاني، من القسم الوصفي.....

تجدر الإشارة إلى أن بعض العناصر من نسق الجزئي والتي أراد نسق الجزئي المكلف بالتخطيط إخراجهم وإعادتهم إلى منازلهم[1] بدل حي 1500 مسكن، وفي إطار الاستراتيجيات أسرية والفردية للحصول على مسكن والتوسع رفضت الخروج من الشاليهات، فتم الاستعانة بنسق السلطة التنفيذية، المتمثل في الدرك*، -التابع لوزارة الدفاع- وكذا الأمن الحضري -التابع لوزارة الداخلية- من أجل إتمام العملية.

كما أنه ليس من تم إسكانه بحي 1500 مسكن من العناصر المنكوبة حيث أن من المستفيدين من لا تمسهم صفة "المنكوب" أو حتى الصفة التي تخول له الحصول على سكن اجتماعي.

حيث أنحي (1700LOG) يندرج ضمن السكن الاجتماعي مبدئي، فقد حصل أحد الفاعلين الاجتماعيين –وهو ينتمي إلى طبقة بورجوازية المقاولات ورجال الأعمال المحلية- وكان الممول رقم (1). لحملة الرئيس الحالي، على ستة شقق حسب تعبير أحد المبحوثين المحليين –المبحوث ممثل الأسرة رقم (34).

وعلى العموم فإن مصير المدخلات الخارجية –المطالب بالإسكان بعد مرحلة الإيواء في النسق - هي إما الرفض وإما قبول المطالب وبالتالي يتم نقل هذه المدخلات الخارجية من نسق التخطيط إلى نسق الإسكان (1700LOG).

وذلك يكون وفق ما يضمن التوازن للنسق العام (أ.م) في جانب قطاع الإسكان.

المبحث الثاني: ميكانيزمات عمل جهاز التخطيط -كنسق الجزئي- للمدينة المدروسة –كنسق عام- (غربلة المدخلات، قبول أو رفض المطالب)

إذا ما تكلمنا على النسق الجزئي (1700LOG)، يتعلق الأمر هنا بالحي ذو 1700 مسكن-200 مسكن قدم كهدية أو/ وهبه من طرف الدولة الصينية- الذي بني في إطار برنامج إعادة الإعمار من طرف الدولة. حسب تعبير رئيس البلدية الحالي "عشر آلاف ساكن، هذا يجعل منه مدينة"، هذا يجعل من الضروري تزويد

[1] بعد إتمام ترميمها من طرف أصحابها بعد تقاضي مساعدة من الدولة حسب درجة الضرر. مع بالعلم أن هذه الأحداث حدثت بداية شهر نوفمبر 2007، أي أيام الحملة الانتخابية، حيث أراد الفاعلون المسيطرون على نسق الجزئي الخاص بالتخطيط (السلطة) بضرب عصفورين بحجر واحد حيث يتم بموجب خطتهم تفريغ بعض الشاليهات وتوجيهها إلى بعض سكان الضواحي بعد إثبات إقامتهم ضمن حدود البلدية في إطار إستراتيجية الإكثار من الأصوات الانتخابية لصالحها، بالضواحي حيث كان لهم ذلك في النهاية بظفرهم للأغلبية بكل أحياء الضواحي ذات الكثافة السكانية المتزايدة.

* كل من الدرك والأمن الحضري عبارة عن أنساق جزئية تابعة على الترتيب لـــ: وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، كنسقين كليين، وهنا تظهر لنا تعقد وتشابك الظواهر السوسيولوجية...

هذا الحي بمدارس و"بصورة استعجاليه"[1] بالإضافة إلى كل المرافق والخدمات التي يكون الساكن في حاجة إليها، فيصبح بهذا نسقا جزئيا من نسق (أ.م) متكاملا بوظائفه الداخلية.

إن السبيل الوحيد للانتماء إلى النسق الجزئي (1700LOG) هو المرور بنسق جزئي آخر متعلق بالتخطيط الحضري حيث يقوم بالوظائف العليا للنسق (أ.م) ، مثلما يقوم الدماغ بالوظائف العليا للكائن الحيواني.

وأهم مكونات هذا النسق، فاعلين اجتماعيين متميزين عادة بالتنافر وعدم الثقة[2] والتناقض، وأحيانا أخرى بالتكامل، هما:

- وبعد التعريف بالعنصرين المهمين[3] الذين يؤثران ويسيران عملية الحراك السوسيو مجالي للسكان بالمدينة المدروسة[4]، سيتم التطرق فيما يلي إلى كيفية عمل النسق التخطيطي في تسيير المدخلات التي استقبلها النسق (أ.م) وقبول ورفض هذه العناصر المدخلة، التي تم بثها فيه من قبل أنساق أخرى محاورة لهه تنتمي إلى نفس المحيط الجغرافي...وذلك في إطار عملية التفاعل فيما بين الأنساق.

إذا ما رأينا بالعين المجردة، إلى موقع شاليهات أولاد موسى يمكن أن نلاحظ أن ألوان الشاليهات مختلفة. تتمثل هذه الألوان في :اللون الزرق، اللون الأخضر واللون الوردي.

لقد قام نسق التخطيط الحضري بإنزال العناصر (الأسر) الوافدة من بودواو[5]، ومناطق أخرى في الشاليهات ذات اللون الأزرق، كما قام بإنزال العناصر (الأسر) الوافدة من أولاد هداج[6] بالشاليهات ذات اللون الأخضر، أما العناصر الداخلية لنسق المدينة (أ.م). وكذا عناصر أخرى ذات أهمية سياسية واقتصادية للأفراد المسيطرين على نسق التخطيط الحضري (السلطة المحلية) فقد تم إنزالهم بالشاليهات ذات اللون الوردي، حيث تعطي الأولوية في الإسكان للعناصر القاطنين في هذه الأخيرة.

فحسب تعبير إحدى الساكنات بالموقع -ممن تم إنزالهم في الشاليهات ذات اللون الأزرق- أنها كانت وآخرين يلاحظون :"بعض الأسر يتم نقل أمتعتهم ليلا، أنهم يقومون بترحيلهم ليلا لتبقى العملية سرا، يقومون بذلك حتى لا نتفطن ونقوم بالمطالبة".

في هذا الشأن وعن جدوى هذا الإجراء الذي يبدو أنه يجسد التفرقة لاجتماعية اعتبر العنصر الفاعل، رقم واحد في نسق التخطيط الحضري للمدينة (السلطة المحلية) المتمثل في شخص موساوي.أ. رئيس البلدية الحالي، البلديات المجاورة لا تفوت أي فرصة تتاح لها، لترسل أسر لا علاقة لها بالزلزال، ثم إن أولاد موسى بحد ذاتها تعتبر منكوبة.

---

[1] حسب اعتراف رئيس البلدية (محمد موساوي).

[2] Herbert H. Smith, Urbanisme : le guide des citoyen, trad. par Monique Berry, Nouveaux Horizons…Chicago.USA 1993.

[3] النسقين الجزئيين (النسق التخطيطي) و(نسق 1700LOG)

[4] النسق (أ.م).

[5] نسق (و.ب).

[6] نسق (أ.ع).

مما سبق يمكن استنتاج "الدور المناعي" الذي يقوم به نسق التخطيط لحماية وضمان التوازن الداخلي للنسق (أ م) -المدينة- وهذا يجعلنا نكتشف الوعي الذاتي لنسق التخطيط وبالتالي وعي النسق (أ.م) بالوضعية الجديدة التي صار يقوم بها، هذه الوضعية تتمثل في عملية الجذب.

إن هذه الأخيرة من أهم العوامل المحتملة في ظاهرة الهجرة الداخلية وتوجيهها حسب النظرية المعروفة للهجرة. (نظرية دفع- جذب).

عن المهاجر، ذلك الكائن الإنساني السكاني "الغريب" الذي تدفعه عن دياره عوامل قد تتمثل في "الفقر، نذره الفرص الاقتصادية الهروب من أجل حماية الذات، ضغوطات سياسية، ثقافية أو اثنيه، حروب، الحرب الأهلية أو كوارث طبيعية كالزلازل، فيضانات...". وفي مقبل ذلك تجذبه عوامل تعتبر الصورة المعاكسة للعوامل السابقة "مظاهر الاقتصاد الجيد لقطب ما" التوازن الاجتماعي في المستوى انتماء (جاء الالتحاق بالأقارب وأصدقاء). وإذا ما وضعنا في الحسبان أن "التحضر حقيقة هو الشكل الخاص بالهجرة والذي يعني المدى الطويل لحراك فرد ما، رب أسرة، جماعة ما إلى محل جديد خارج جماعتهم السكنية المحلية الأصلية".

إن هذه المعطيات حول المهاجر، وعوامل ظاهرة الهجرة وكذلك كون التحضر متعلق بالهجرة، كل هذه المعطيات والظروف تدور في محيط الجيو سوسيولوجي يعتبر نسق (أ.م) جزء منه يؤثر ويتأثر به. فهذا النسق كمدينة أو تجمع حضري يعرف عملية تحضر ذات وتيرة متسارعة. وقد كان هذا التحضر السريع خاصة منذ التسعينات أولا بسبب الاستقرار الأمني الذي عرفته حدود المدينة فترة التسعينات التي عرفت عدم استقرار أمني في معظم مناطق الوطن، وثانيا الطفرة الاقتصادية التي عرفتها، خاصة مع نهاية التسعينات وبداية سنوات الـــ 2000. حيث انتقل هذا النسق (أ.م) من بلدية عاجزة سنة 1991 لا تجد ما تدفعه كأجر لأعوانها إلى بلدية مستقلة اقتصاديا لا تعتمد على ما يوزع للبلديات من الريع الوطني حيث تجاوزت ميزانيتها سقف الـــ 42 مليار سنتيم سنة 2007، وهذا كان من ريع المستقبل من قبل نسق المنطقة الصناعية التي تقع على 42 هكتار كما يتوقع نسق التخطيط (السلطة المحلية) أن يصل الميزانية في الخمس سنوات القادمة إلى 300 مليار سنتيم، وهذا اعتمادا على مداخيلها الخاصة[1]. دون التحدث عن النظام الجديد للتجارة بالجملة في الجزائر، وهو "الرونجي" والذي حسب توقعات مكتب دراسات اسباني سيصل رقم أعماله إلى ما بين 35 و 40 مليون أورو في اليوم، يقع على مساحة 35 هكتار يحوي 26 عمارة كبيرة تحوي 576 مركز مساحة كل منها 350 كم، كما يملك قدرة تخزين على البارد (غرف تبريد) تقدر بـــ 71390م3 أي طاقة استيعاب تقدر بـــ 17850 طن من الخضر لحوم مجمدة، أسماك...يوفر 1580 منصب شغل مباشر و 4000 منصب شغل غير مباشر[2].

[1] LE SOIR d'ALGERIE.27/07/2007
[2] IBID. 30/11/2006

طبعا لا داعي للغوص في تفاصيل هذا المشروع الذي شرع في انجازه والذي يعتبر لوحده نسقا جزئيا نقالا لا يمكن لوحده أن يغير جذريا مسار عملية التحضر للنسق (أ.م) ويزيد من وتيرة سرعة هذه العملية (أي عملية التحضر).

إن المميزات الاقتصادية والأمنية التي تم ذكرها تجعل من الواضح الدور الذي صارت المدينة "كنسق" تلعبه على المستوى الإقليمي وكذا الوطني ويتمثل هذا الدور في وضيفة الجذب بقدر ما يرتفع مستوى التحضر والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بقدر ما يرتفع مستوى الجذب لموجات المهاجرين.

إن هذا الأخير هو ما تم استيعابه وفهمه من طرف نسق التخطيط الحضري (السلطة المحلية). وهذا الوعي المتعلق بالمخاطر التي قد تنجر عن موجات الهجرة الداخلية[1] الكبيرة المستوى والتي قد لا يمكن للمدينة استيعابها حيث قد تسبب خللا في توازن أنساقها الجزئية الداخلية. جعل نسق (أ.م) وبواسطة نسقه الجزئي التخطيطي يقوم بوظيفة الكبح والانتقاء للفاعلين الاجتماعيينالمهاجرين إليها، أي أدوار الغربلة والتصفية بحيث يتم كبح المهاجرين ثم انتقاء ما تحتاجه المدينة منهم، ليكونوا من شأنها مستقبلا.

وتتجلى هذه الأدوار في عدة أوجه تسييرية واقتصادية أما التسييرية فتتجلى خاصة في صعوبة إعطاء رخص البناء، فمن أفراد البحث نجد نسبة هامة من السر تواجه صعوبات في الحصول على عقد الملكية (45%) حسب تعبير المبحوثين فتتمحور تلك الصعوبات في "البيروقراطية" بالدرجة الأولى ثم مشكل عقد الملكية أي عدم حيازة الأسر لعقد الملكية وأخيرا الرشوة والفساد ونقص النفوذ الإداري.

1. تحليل الجدول رقم (18):

الجدول رقم (18): فروق بالحصول على رخصة البناء

هل توجد صعوبات تواجهكم في الحصول على رخص بناء 2007	
نعم	%45
لا	%55
N=91	

تم إنشاء هذا الجدول على أساس السؤال رقم 29 مفاده "هل تواجهكم صعوبات في الحصول على رخصة البناء[*]؟

من أصل 91 حالة قامت بالإجابة عن سؤال هل تواجهكم صعوبات في الحصول على رخصة البناء؟ 41 حالة أجابت بنعم أي ما نسبته 45% و 50 حالة أجابت لا أي نسبة 55%. من الحالات1 تراوحت تبريرات الحالات التي أجابت بنعم أي 41 حالة على هذا النحو .

[1] الذي قد يتجلى في عجز المدينة في العرض الصحي السكني ، وتوفير الشغل ... الخ

[*] الذين أجابوا من أصل 99 حالة امتنعت 8 حالات.

2. تحليل الجدول رقم (19):

الجدول رقم (19): صعوبات الحصول على رخصة البناء

فيما تتمثل صعوبات الحصول على رخصة البناء؟ سنة 2007	
1 بيروقراطية	%56
2 عقد ملكية	%32
3 الرشوة والفساد ونقص النفوذ الإداري(رأس مال اجتماعي)	%12
N=41	

3. تحليل الجدول رقم (20):

الجدول رقم (20): سبب عدم وجود صعوبات في الحصول على رخصة البناء

ما سبب عدم وجود صعوبات في الحصول على رخصة البناء؟	
1.عقد ملكية الأرض مسكن قديم الإنشاء نسبيا	%62
2.استغلال رأس مال الاجتماعي والنفوذ (تعريفة)	%8
3.لأن المنزل تم شراء فلم يتم البناء من طرف الأسرة المبحوثة	%30
N=50	

N=أولائك الذين أجابوا بعدم مراجعة صعوبات في سبيل الحصول على رخصة بناء.

فحسب بالجدول (18) فإن نسبة 45% من الحالات (الأسر العينة) تواجه صعوبات في الحصول على رخص بناء، تعتبر نسبة معتبرة.

أما فيما يتعلق بالجدول 19، فلو جمعنا النوع الأول والثالث من الصعوبات –كونهما خارجتين عن نطاق المطالبين بالرخصة- حيث قد يصادفها هؤلاء في البناء البيروقراطي التخطيطي (السلطة المحلية) فتتحول النسبة إلى 68% مقبل 32% متعلق بعدم حيازة عقد الملكية.

أما النسبة المتبقية من أفراد العينة (الأسر) التي ترى عدم وجود صعوبة في الحصول على رخصة بناء فذلك لسببين هنا: أولا: كون المنزل تم شراءه إما عن البلدية أو عن الملاك الخواص، وثانيا، استغلال رأسمال الاجتماعي والنفوذ مثل ما عبر عليه المبحوث ممثل الأسرة 93 حيث تمكن رب الأسرة من الحصول على رخصة البناء عن طريق احد موظفي البلدية، وكما عبر أيضا المبحوث رقم 17، كوارطنا ريقلو كاين المعريفة" إن 8% من أفراد العينة المجيبين بعدم تلقيهم صعوبات في الحصول على رخصة بناء يمثلون السبب الأول، أي "امتلاك عقد ملكية الأرض، كما هو موضح في الجدول رقم 20 و 30% من أفراد

العينة الذين لم يتلقوا صعوبات يمثلون السبب الثاني: "أي عدم القيام بالبناء بسبب شراء المنزل" وهذان السببان لا يبرران أو/و لا يثبتان عدم قيام البناء البيروقراطي لنسق التخطيط الحضري، بوظيفة الكبح وذلك بخلق صعوبات في إعطاء رخص البناء...هذه الوظيفة قد تعطي نسق التخطيط الوقت للقيام بدور "الانتقاء" للعناصر الوافدة غليه، ويكون هذا الانتقاء على أسس اجتماعية واقتصادية خاصة...وهذا من حيث النوع بالإضافة للانتقاء من حيث الكم، أنظر الشكل المقابل ليتضح طريقة عمل نسق مدينة أولاد موسى كنسق كلي ومن ثم نسق الجزئي المتمثل في البنية البيروقراطية لنسق السلطة المحلية (سيما جهاز التخطيط الحضري ومصلحة التعمير).

الشكل رقم (10): مخطط التغذية الرجعية (الارتدادية) للنسق (أ.م)

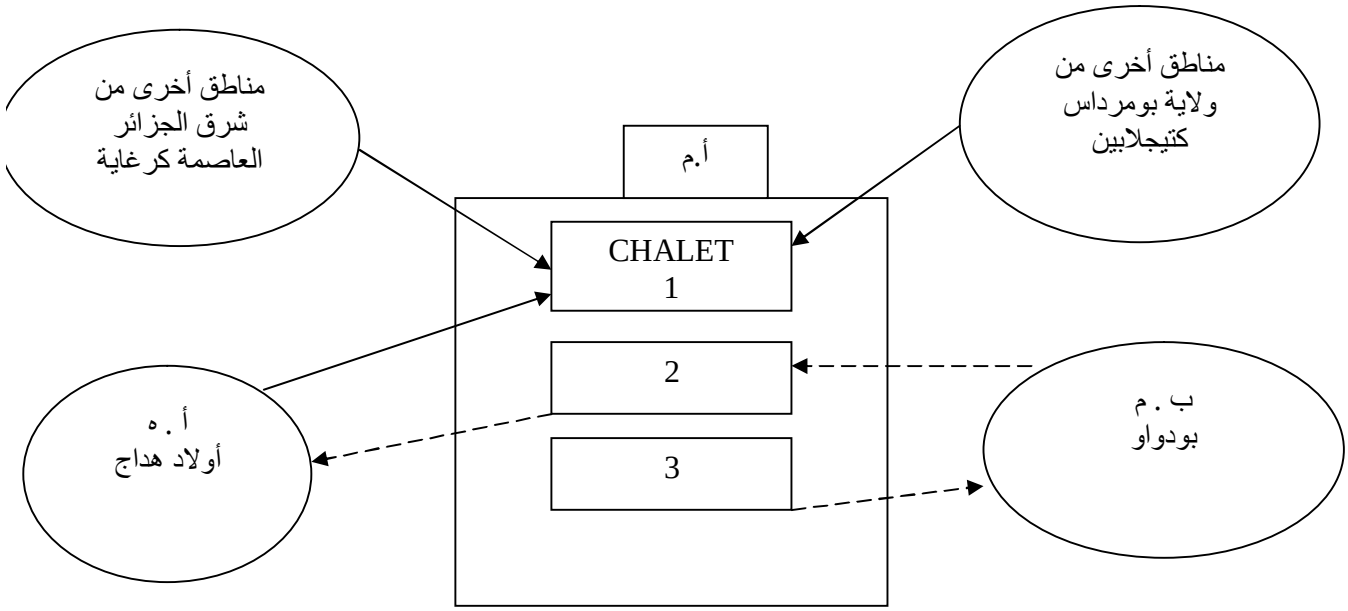

1.نسق فرعي: موقع الشاليهات
2.نسق الفرعي للتخطيط الحضري
3.نسق فرعي: حي 1700 مسكن
*أنساق فرعية

⟵ خاص باتجاه الداخلي لأنساق السكان الأخرى إلا الجزئية لنسق (أ.م)

⟵ - - - قام النسق باستيعابهم مؤقتا في موقع الشاليهات لحين ترميم منازلهم المقدمة أو إعادة بنائها.

قام النسق باستيعابهم في موقع الشاليهات ثم نقلهم إلى موقع آخر من النسق (حي 1700 مسكن) بصورة دائمة نسبيا في النسق بعد توفير المسكن لهم داخل النسق (أ.م).

أ.م أولاد موسى

-أ هـ أولاد هداج

-ب.و: بودواو

-(م.ا.ب.ج) مناطق أخرى من بومرداس والجزائر العاصمة.

المبحث الثالث: كيفية تجلي أثر و/أو دور نسق البناء البيروقراطي للتخطيط الحضري في توجيه الحراك السوسيو مجالي لأسر المدينة من خلال عينة البحث

على العموم، فإنه لا يمكن إنكار دور نسق بناء التخطيط الحضري للبلدية، والمشخص في إطار مبنى البلدية (city hall)* أو(town house) في توجيه الحراك وكذا تحديد شكل التركيبة السوسيو مجالية للمدينة على حد تعبير المبحوث ممثل الأسرة رقم (13)، ذكر 25 سنة من العمر أعزب، مستوى جامعي يعيش مع الوالدين وخمسة إخوة غير متزوجين وهو على حد تعبيره "...ابن المنطقة أبا عن جد"- في إجابته عن السؤال 36 من استمارة المقابلة... حيث أجاب خارجا من الموضوع "...تهيئة الطرقات الرئيسية بناء مساكن ومساجد..".

نلاحظ شيء من التحسن في امتيازات التخطيط والتنمية في أولاد موسى.. خاصة بالمقارنة مع السنوات الماضية" مع العلم أن هذا المبحوث من أسرة أصلية وعريقة تاريخيا في المنطقة حيث أنها تمارس الحراك..."وأنا اسكن في نفس الحي بالرغم من وجود إضافات وترميمات لكن دائما في نفس المسكن القديم"- مع العلم أن امتلاك المسكن كان عن طريق الإرث العائلي- الكائن بحي عميرات عبد القادر (المركز) ... فهذا يعتبر كشاهد عيان على دور نسق التخطيط الحضري لأولاد موسى منذ أن كانت تابعة للحكم العمومي للحكم الاستعماري إلى بلدية ريفية أثناء الستينات إلى منتصف الثمانينات إلى مدينة نائية قد تتحول إلى قطب اقتصادي يغذي ويمون ولايات الوسط من سطيف شرقا إلى البليدة وتيبازة غربا هذا بفضل نسق التخطيط والتسيير الحضريين. خاصة بعد عملية إنشاء (Rungis) والذي شرع فيه سنة 2008 (جوان 2008). بعد إعطاء مصلحة المحافظة العقارية لولاية بومرداس الضوء الأخضر وتسوية وضعية المساحة المخصصة لذلك –والمقدرة بـــ 35 هكتار من ساحة مزرعة قد تخلى عنها المستفيدون منها- حيث –وحسب مكتب دراسات إسباني- قد يصل رقم أعماله إلى ما بين 35 و 40 مليون أورو في اليوم[1].

بالإضافة إلى هذه المعطيات التي كانت نسق البناء التخطيطي والسلطة التسييرية المحلية فإن بلدية أولاد موسى عموما حققت سنة 2007 ارتفاعا في الميزانية يقدر بـــ 42 مليار سنتيم حوالي ،حيث كانت نصف الكمية من العوائد الضريبية التي أتت من المنطقة الصناعية الخاصة بالمدينة والتي يعمل نسق التسيير والتخطيط المحلي إلى توسيعها لتصل مساحتها 42 هكتار، حيث تحتوي على 13 وحدة إنتاجية ويرشح لميزانية البلدية لأن تصل في غضون الخمس سنوات القادمة إلى 300 مليار سنتيم.

هذه الظروف الاقتصادية المتعلقة "بالمعاش البشري** كانت من صنع نسق التخطيط تجعل من المدينة قطب يعمل دور الجذب لأسر المهاجرة طالب للترقية الاجتماعية...

---

* بالترجمة الحرفية لكلمة (city hall) رواق أو غرفة كبيرة أو قصر المدينة أو (town house) دار البلدية لكن معناه اصطلاحا أو كمصطلح إداري يقابله في الثقافة التسييرية والحضرية في الجزائر "دار البلدية" للمزيد من التوسع في مفهوم أو معنى مصطلح(city hall) في الثقافة التسييرية الحضرية أنظر: S.keller. OP.CIT PP 190-201 .

[1] Voir : Elwatan : le numéro de 24/10/2007.

** كمفهوم خلدوني حيث يرى هذا الأخير أن الساكن الإنساني إنما يتبع في حراكه السكني معاشه الذي يحافظ على بقائه فأينما كان معاش الإنسان انتقل إليه...

إن أثر البناء البيروقراطي للتخطيط الحضري (المتضمن داخل نسق السلطة المحلية)** يتجلى في عدة أوجه، أهمها:

-عملية الكبح والطرد التي يمارسها هذا البناء البيروقراطي على الأسر سواء المحلية منها أو المهاجرة عبر الفترات المختلفة من مراحل السوسيو تاريخية التي مرت بها بالمدينة في عملية نشأتها... سواء النشأة الطبيعية منها أو المخططة، كما يرى (Mauris Halbwachs) حيث يرى نوعين لظهور المدن ونموها، فهناك نمو طبيعي وآخر مخطط وموجه عقلانيا من طرف سلطة تخطط المدن.... مثلما حدث لمدينة باريس بعد إعادة تهيئتها بداية القرن العشرين... بصورة تخدم الأهداف الأمنية والاجتماعية للسلطة...وتشمل مراقبة المتمردين ومثيري الفتن السياسية.

ويمكن أن نلمس أو نستنتج هذا الدور (أي دور الدفع) من خلال ظروف تقديم رخص البناء للسكان حيث أنها قد لا تشجع على البناء في المركز، فحين تشجع على البناء في الضواحي، أو قد يكون العكس...أو قد لا تقدم بسهولة لا إلى من يريد البناء في المركز ولا لمن يريد البناء في الضواحي..وحتى من يتمكن البناء بدون طلب رخصة بناء يكون على الأرجح من السكان الأصليين مالكو الأراضي عن طريق الإرث، والمعترف بملكيتهم "عرفيا" لكن يعدمون الوثائق خاصة تلك المتعلقة بنقل الملكية عبر الأجيال... فعلى الساكن الأصلي أن يغامر بالبناء بدون رخصة مثل حال الأسرة رقم (13)... لكن المهاجر الحديث التمركز لا يملك نفس تلك الشجاعة على المغامر فالرهان غير مضمون..... هنا يدخل رأسمال الاقتصادي للأسر المهاجرة كرهان عظيم الفائدة، حيث تحاول شراء مكانها ومكانتها في مجتمع المدينة المدروس بواسطة رأسمالها الاقتصادي... هذا ما سنراه مع تحليلات الجداول الموالية التي سنتطرق إليها.

** الأمر هنا يتعلق طبعا، بنسق سلطة الحالة المدروسة أي مدينة أولاد موسى.

الفصل الفرعي الثاني

تحليل الجداول (21-22-23)

1. تحليلات واستنتاجات متعلقة بالجدول رقم (21):

حيث يخصص هذا الجدول لتوزيع أفراد عينة البحث على أساس تأثير التموقع المجالي (مجال مركزي أو مجال الضواحي). على الموقف المتعلق بظروف الحصول على رخصة بناء.

من خلال معطيات الجدول رقم (21) نلاحظ الاتجاه العام للجدول يميل نحو كون أفراد العينة لا يواجهون صعوبات في الحصول على رخص البناء، رغم كون الفارق في النسبة يبين من يقولون بوجود صعوبة وبين أولائك الذين يقولون بعدم وجود صعوبة صغير نسبيا، حيث نجد من أسر العينة ككل أن نسبة 55% يقولون بعدم مواجهتهم لصعوبات في الحصول على رخصة بناء، ويعود هذا لعدة أسباب سنتطرق إليها.

جدول رقم 21: توزيع التموقع المجالي للسكان وتأثيره على الموقف من الحصول على رخص البناء

مجال التمركز / الموقف	المستقرين بالمركز	المستقرين بالضواحي	المجموع
نعم توجد صعوبات	%46 31	%43 10	%45 41
لا توجد صعوبات	%54 37	%57 13	%55 50
المجموع	%100 68	%100 23	%100 91

ملاحظة: N=91 لأن 8 حالات امتنعت عن الإجابة نظرا لحساسية السؤال المتعلق بالمأوى، حيث كان التحقيق الميداني في فترة تميزت بظهور ضجة حول الملكيات العقارية للأسر بسبب عملية مصادرة الأراضي لصالح مشروعي الطريق السيار شرق غرب، وكذا المحور الرابط بين بودواو وزرالدة، ورأس الفتنة كان عملية التعويضات التي كانت على أساس عقود ملكية و/أو وثائق تثبت الوضعية القانونية للسكن "كرخصة البناء" مثلا.

أما العشرة (10) حالات التي أجابت بلا أي عن نفس السؤال، رغم ذلك فـــ (8) منهم أجابوا بنعم أي تم بناء المسكن برخصة بناء، هذا ما يجعلنا نرجع انتماءهم إلى فئة من لم يجدوا صعوبة في الحصول على رخصة بناء، طالما حصلوا عليها، أي يبقى اثنان من الحالات التي أجابت بلا أدري لم تجب عن السؤال رقم 31، فيتم كذلك حذفها من أفراد العينة التي تتوزع على الجدول 21، أي يبقى من أصل 99 حجم عينة البحث الكلي 91 هم من قدموا معلومات واضحة في خصوص الشأن المتعلق به من الجدول (تسيير أو تعسير الحصول على رخص البناء في إطار دور نسق التخطيط الحضري- المندرج ضمن نسق السلطة المحلية بكبح وتعديل وانتقاء العناصر المستقبلة الوافدة إلى المدينة.

في حين نجد نسبة 45% من أسر العينة تقول بوجود صعوبات تواجهها في الحصول على رخص البناء....خاصة أولائك الذين لم يشتروا عن البلدية مباشرة قطع أرضية مخصصة للبناء كاحتياط عقاري من

حق البلدية، تكفلها لها على وجه الخصوص المادة 11[1] من الأمر رقم (74-26) المتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلدية مما يضطر الكثيرين من هؤلاء إلى اللجوء إلى البناء الهش أو بناء بدون رخصة.

وأما مع التدقيق في أفراد العينة الذين يودون البناء بالمركز و أولائك الذين يريدون البناء في الضواحي، سنجد رغم التقارب في الأوضاع والمواقف المتعلق بظروف الحصول على رخصة البناء، أن هناك شيء من الاختلاف في ظروف الحصول على هذه الرخصة.

حيث نجد بالنسبة لذلك القاطنين في المركز الحضري ،أي في الأحياء الواقعة بالمركز الحضري، أن نسبة 54% من هذه الأسر ترى بعدم وجود صعوبة في الحصول على رخصة البناء في مقابل ذلك نجد نسبة 46% من الأسر القاطنة بالمركز يقرون بوجود صعوبة تواجههم في الحصول على رخص البناء.أي نسبة دلالة أقل ممن يقولون بعدم وجود صعوبات.

طبعا هذه الصعوبات متعددة من بيروقراطية أو عدم حيازة المستفيدين من عقود البلدية** إلى غيرها من الصعوبات الإدارية، القانونية المتعلقة بتنظيم سير الحياة في المجالات الحضرية....في مؤسسات المجتمع الجزائري، سنأتي على ذكر أهمها (أي عقود ملكية الأرض) ، فيما سيأتي من صفحات في هذا الفصل.

أما فيما يتعلق بالأسر القاطنة بالضواحي فتقريبا نفس الشيء يمكن التعبير عليه، إلا أنه يوجد بعض الاختلافات حيث نلاحظ اتساع الفارق بين نسبة الأسر التي تقول بعدم مواجهتها لصعوبات وتلك الأسر التي تقول بكونها واجهت صعوبات للحصول على رخص البناء، حيث نجد نسبة دلالة الأسر التي تقطن الضواحي التي تقول بعدم إيجاد صعوبات هي 57%، أما نسبة دلالة الأسر التي تقر بوجود صعوبات في الحصول على رخص البناء تمثل 43%.

من خلال معطيات هذا الجدول نستنتج أن الأسر القاطنة بالمركز هي الأكثر تعرضا لصعوبات الحصول على رخص البناء حيث نجد 46% يقولون بصعوبة الحصول، في حين أن الأسر القاطنة بالضواحي التي أقرت بصعوبة الحصول على رخص البناء هي 43%...أي فهي أقل تعرضا لعراقيل الحصول على الرخص.

لكن لماذا هناك أسر لا ترى أن هناك صعوبات تواجه طالب الرخص من أجل انجاز مشروع بناء منزله في مقابل ذلك هناك أسر ترى عكس ذلك، أي أنه توجد صعوبة تواجههم عند طلب رخصة البناء؟ ماهي الأسباب والعوامل التي تجعل البعض يقولون بعدم وجود صعوبات في الحصول على رخصة بناء؟ وفي مقابل ذلك ماهي الأسباب والعوامل التي تجعل البعض الآخر يقولون بصعوبة الحصول على رخصة بناء؟

---

[1] نص المادة 11 من الأمر(74-26) مؤرخ في 27 محرم عام 1394 الموافق لـــ 20 فبراير 1974

" إن للبلدية الحق في تهيئة قطع أراضي المخصصة للبناء والقيام ببيعها على أساس تقدير مصلحة أملاك الدولة ضمن الشروط المحددة في المادة 10 أعلاه" أنظر الجريدة الرسمية العدد 19 الفصل الأول لسنة 1974، ص 292.

** تم استنباط أهم الأسباب التي تؤدي إلى صعوبات الحصول على رخص البناء ، وكذلك الأسباب التي يتم بموجبها تسهيل الحصول على رخص البناء للبعض الآخر.

إن من خلال الملاحظة بالمشاركة من جهة مدعمة تقنية يستعملها إتباع "غار فنكل"، رائد مقاربة الاثنوميتودولوجيا، وهي مراقبة أحاديث الناس في المقاهي، المارة بالشوارع، والركاب في الحافلات..الخ.

حيث يمكنك هذا من اكتساب معطيات وبيانات تعبر عن واقع ومشاكل سيرورة التفاعلات الاجتماعية لدى الفاعلين الاجتماعيين (أفراد وأسر).

من خلال الأدوات وتقنيات المنهجية للملاحظة السوسيولوجية السالفة حيث تم إجراء مقابلات مع أفراد عينة البحث المنتقاة من مجتمع الأم (مجتمع المدينة ككل ، المركز، والضواحي)...تم استنتاج أهم الأسباب التي تجعل من عملية الحصول على رخصة بناء أمرا سهلا ، أو قد تجعل منه أمرا صعبا، إلى مستحيل فيما يخص بعض الحالات، الأمر الذي يضطر هذه الأخيرة إلى إما بناء بصورة غير قانونية وإما تحمل السكن في منزل هش قديم، وضيق، خاصة مع ازدياد عدد أفراد الأسر التي تسكن هذه المساكن القديمة، كما هو عليه الحال في La Cité بالمركز أو كما كان عليه الحي بحوش أولاد إبراهيم بالضواحي الغربية، قبل أن يسترجع من قبل مالكه الشخصي، محمد بن إبراهيم* بن إبراهيم باللهجة المحلية**، الذي استرجع ملك أبيه منتصف التسعينات. حيث كان قد صودر من قبل الدولة في إطار الثورة الزراعية منتصف التسعينات. حيث كان قد صودر من قبل الدولة في إطار الثورة الزراعية حسب قانون الثورة الزراعية[1].

ولنذكر مثالين من عينة البحث بخصوص الحيين العتيقين الأخيرين، أما فيما يتعلق بالأول حي La cité، فنذكر الحالة رقم (58)، أما فينما يتعلق بالحي العتيق الثاني (حوش وما يحتويه من فيلا فرنسية الأسلوب+ إسطبلات وأقباء، حولت إلى مساكن بعد تهديمها)[2] فنذكر الحالة رقم 51.

أما الحالة 58 فهي أسرة ممتدة تتكون من 3 أزواج، عم (أب وأم)، (المبحوث وزوجته)، (أخ المبحوث وزوجته)، نجد 7 سبعة من أفراد هذه الأسرة يتقاسمون منزلا عتيقا بالحي العتيق، ثكنة عسكرية سابقا، يتكون هذا المسكن الاستعماري من ثلاث غرف حيث نجد انطباع الأسر حول كفاية هذا المسكن من عدمه، في تعبير المبحوث ممثل الأسرة 58، حيث يرى بعدم كفايته لتلبية متطلبات الأسرة الممتدة.

---

* والتي تبقى مستمرة إلى غاية إتمام انجاز البحث المندرج في إطار رسالة الماجستير نهائيا.(Le Rapport Fina)

** أو بالأحرى الأمر (71-73) سيما المادتين 2 والمادة 28، أنظر: الجريدة الرسمية العدد 97، السنة الثامنة، الثلاثاء 12 شوال 1319هـ / 30 نوفمبر 1971م،ص ص 1642-1644.

[1] (H.Garfinkel) وهو سوسيولوجي أمريكي تتلمذ على يد T.Parsons وبصفة أقل على آخرين من أمثال H.Sicourel قد قام باختراع هذا المفهوم للدلالة على التقنيات والمناهج المتضمنة التي تعمل على توجيه أمور الحياة اليومية كأخذ حوارات فالاثنوميتودولوجيا تدرس الأحداث الروتينية الأدوار، الأشكال التطبيقية للسلوك الاجتماعي أنظر R.bonan et Autres, op.cit, p 92.

[2] قد يتساءل أحدهم كيف لإبراهيم أبو محمد كل هذا الحوش الذي يقدر بعشرات الهكتارات-مبنى ذو ثلاث طوابق ذو صقف قرمدي نمط بناء الريفي الفرنسي ولم يتعرض لعملية المصادرة من قبل النظام الكولوني في فترة الاستعمار الفرنسي... وقد يتلخص الأمر في سببين اثنين هما: 1.كون إبراهيم من المحليين ومن عائلة كبيرة في المنطقة لم تظطر لبيع أراضيها نظرا لاستقرارها الاقتصادي آن ذاك، 2 :كون إبراهيم ((ح) الحرف الأول من الاسم العائلي) كان نائبا برلمان في الجزائر في الفترة الاستعمارية.

يرى المبحوث ممثل الأسرة 58، وهو ذكر يبلغ 42 سنة، متزوج، مستوى جامعي يمثل المرتبة الثانية بين إخوته من حيث الترتيب من الأكبر إلى الأصغر ، يرى المبحوث ممثل الأسرة 58، وهو ذكر يبلغ 42 سنة، متزوج، مستوى ،جامعي يمثل المرتبة الثانية بين إخوته من حيث الترتيب من الأكبر إلى الأصغر بعدما كان يشتغل في قطاع التعليم (المستوى الابتدائي) تحول مؤخرا إلى النشاط التجاري.

أن هناك صعوبات تواجه طلب رخصة البناء معللا بسبب عدم توضيح الأمور بصفة جيدة من طرف البلدية، وبقصد بذلك ما عبرت عليه المبحوثة ممثلة الأسرة الممتدة 84 ، معتبرة "ياك يكرهنا (رئيس البلدية الحالي) ما سكنا ما رحلنا من أولاد موسى و تهنامنا" (أي سكان La cité).

حيث لم تقدم مصالح التعمير للبلدية لا بترحيلهم إلى أحياء عمومية (200 سكن، أو 1700 مسكن أو حي تطوري مثل ما فعلت مع سكان حوش (إبراهيم عند طردهم من قبل مالك الحوش بأمر من البلدية) وهدم الثكنة القديمة، ولا هي رحلتهم إلى خارج البلدية، أو وزعت عليهم قطع أرضية بين السكان والسماح لهم بالبناء في ذات المكان... مثل ما فعلت مع سكان حي (حوش فيدوVidou سنة 2008م.. فالأمور أو الوضعية بالنسبة لسكان حي La citéغير واضحة حقا.

في إجابة المبحوث ممثل الأسرة 84، عن سؤال استمارة المقابلة رقم 22، متعلق بطريقة تملك المسكن، فقد أوضح معبرا: "وضعيته غير موضحة من طرف مصالح البلدية".

إن وضعية هذه الأسرة أي (84)، الاقتصادية والاجتماعية، وكذا المكانة الاجتماعية والسياسية والتاريخية الذي يمثلها الحي الذي تسكنه هذه الأسرة والمنتمية إليه اجتماعيا في مقابل موقف نسق بناء السلطة المحلية تجعل أسر تختار الحل الوحيد الذي تمسكت به بعض أسر الحي –خاصة ذات الدخل المنخفض منها- وهو سلوك موقف الاستقرار.

وعدم ممارسة عملية الحراك السوسيولوجي رغم الوضعية التي لا تشجع على الحياة الاجتماعية الخاصة بثقافة المجتمع المحلي المبينة على أسس الثقافة والهوية الإسلامية...وذلك ريثما تستتب الأوضاع السياسية المتعلقة بالحكم المحلي للمدينة (البلدية عموما) لصالح ممثل صورة المعارضة. حيث لم يفلح أحد طيلة أكثر من ثلاث عهدات رئاسية في إزاحة الرئيس الحالي نظرا لتوفره على الرأسمال الاجتماعي القوي، بالإضافة إلى القوة، نفوذ قوي في سلطة الدولة المركزية، شبكة علاقات مع كبار المسؤولين بالإضافة إلى كونه ضابط سابق بالجيش وامتلاك الثروة والتي ورثها من ممتلكات الأسرة. حيث عبر هذا الشخص (الحاكم الحالي) في خطابه لسكان حي la cité في إحدى المناسبات الانتخابية "أنا دارني l'canon وينحيني l'canon" ولكم تفسير ومعنى هذه العبارة، حيث يبرر هو نفسه ذلك بقوله: "لقد فرض عليا هذا المنصب فرضا في بداية التسعينات عندما كانوا يفرون منه. وكلمة canon معناها "المدفع" وهو وسيلة يستعملها الجيش للردع وهي كمفهوم خاص للمجتمع الجزائري يدل على "الجيش".

وأهم عائق يحول بين هذه الأسر وبين البناء أو الانتقال للسكن في مكان آخر هو عدم ملكية عقد ملكية الأرض كما عبر عنها دائما المبحوث ممثل الأسرة (58).

أما فيما يتعلق بمثال حي أو حوش أولاد إبراهيم فسيتم التطرق إلى الحالة (51). والأمر يتعلق هنا بأسرة نووية عدد أفرادها سبعة، يبدو أنها من أحد ولايات الشرق (بسكرة على الأرجح) إذ ليس أيا كان يمكنه التصريح بولايته الأصلية، فلا يمكن للباحث في العلوم الإنسانية إلا باستغلاله لمعلومات التي قد يلاحظها من خلال مقابلاته التي يجريها مع المبحوث (مثل طريقة لباسه، لهجته، البنية المورفولوجية...إلخ). فمن من خلال هذه المعلومات التي توفرها المقابلة المباشرة مع المبحوث يمكن للباحث أن يستنتج الكثير من المعلومات لاسيما انتماء المبحوث الجغرافي الأصلي. قد هاجرت هذه الأسرة (أي الحالة رقم 51) من منطقتها الأصلية إلى أولاد موسى وبالضبط في "حوش براهيم" كما يسميه السكان المحليون أو "أولاد إبراهيم" وذلك كان منذ 17 سنة إلى غاية سنة 2000. ثم رحلت إلى حي تطوري لأولاد موسى بالمركز.

انتظار هذه الحالة (51) قد كلل في الأخير بنيل مرادها وهو اتخاذ حيز وتملكه بطريقة غير قانونية إلى أن تسوى وضعية هذا المالك غير الشرعي إما بترحيله مثل ما حدث مع الحالة (51) وهي ممثلة لأسر أخرى تقطن حوش أولاد إبراهيم.

لقد قام نسق سلطة التخطيط والتسيير الحضري المحلي (البلدية) بتسوية وضعيتها ببيع قطعة أرض بالدينار الرمزي (أي بسعر منخفض جدا) وتدعيمهم من أجل بناء منزلهم الحالي. وكان هذا بعد ما قام سكان حوش أولاد إبراهيم بمظاهرات بمبنى البلدية في النصف الثاني من التسعينات، عندما أدركوا أنهم مطرودون من الحوش لا محال من ذلك على حد تعبير المبحوثة رقم (51): "لقد قمنا بعملية الترحيل بأنفسنا" فهذا القول قد يدل أولا على كون هذه الأسرة قامت بشراء وبناء المسكن بمساعدة البلدية. لكنه قد يدل أيضا كون فعل المظاهرات التي قامت بها أسر حوش أولاد إبراهيم لاسيما النساء، إذ أن الرجال كان مغلوبا على أمرهم بين الخوف من الطرد من عملهم فكانوا مضطرين على مزاولة الشغل وبين إرهاب سنوات اللاأمن. فتركوا المجال لنسائهم اللائي خرجن بتلقائية إلى مقر البلدية من أجل غلق باب المبنى على رئيس البلدية الحالي.

وعموما ومن اجل فهم لماذا تعاني بعض الأسر من أجل الحصول على رخصة البناء بينما حال أسر أخرى من أسر المدينة هو عكس ذلك تماما، تم التطرق إلى هذه المسألة بشيء من الدقة والتركيز بتخصيص مساحة لتحليل وضعية كل مجموعة من المجموعتين اللتين تمثلان كل من أفراد العينة البحثية التي تقول وجود صعوبات في الحصول على رخصة بناء من جهة. والأخرى من أفراد العينة التي تقر بوجود صعوبات في الحصول على رخصة بناء من أجب بناء المنزل الخاص بالأسرة.

*** محاولة فهم الوضعية الاجتماعية لأسر المدينة –من خلال أسر عينة البحث- التي لا تواجه صعوبات من طلب الحصول على رخص بناء:**

ولتكن البداية مع أسر العينة التي ترى أنه لم تواجه صعوبة في الحصول على رخصة بناء. من أجل معرفة ماهية أهم الأسباب التي ساعدتها على هذا. كما سلف الذكر فإن الملاحظات الميدانية والقصدية بالإضافة إلى المقابلات مع المبحوثين ممثلي الأسر (أسر العينة) مكنت من استنباط ثلاث أهم أسباب و/أو عوامل ساعدت بعض الأسر على تمكنها من حيازة منزلها بدون مشاكل إدارية أو صعوبات بيروقراطية. وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

1-حيازة الأسرة لعقد ملكية الأرض بالإضافة إلى ميزات منزل "قديم الإنشاء" على حد تعبير احد المبحوثين: "بنينا في وقت الغفلة" –المبحوث(6)- ويرتبط الأمر هنا وبصورة أكبر مع الأسر ذات الإنتماء العريق للمدينة أي الأسر الأصلية والتي في الغالب لم تمارس الحراك السوسيومجالي طيلة عشرات بل مئات السنين عند البعض أي السكان الأصليين كما ما هو الحال مع الحالة (99) وهي أسرة نووية كبيرة الحجم لم تمارس الحراك السكني منذ "أكثر من 5 قرون" على حد تعبير المبحوث ممثل الأسرة وسنتعمق في هذا الأمر أكثر عند القيام بتحليل الجدول رقم (22).

2- استغلال بعض الأسر التي تواجه صعوبات في الحصول على رخص البناء، لرأسمالها الاجتماعي من جهة، وكذلك استغلال النفوذ. كما عبر أحد المبحوثين ممثل أسرة ممتدة لم تواجه صعوبات في الحصول على رخصة بناء من أجل إنشاء منزلها حيث قال: " الحصول على رخصة البناء عن طريق أحد موظفي البلدية" المبحوث(93)، أو كما عبر المبحوث ممثل الأسرة (17): "كوارطنا ريقلو، كاين المعريفة" أي قاموا ببناء منزلهم بصورة قانونية وذلك باستغلال النفوذ.

3- لكن هناك سبب أو عامل يختلف عن كل ما سبق ذكره، حيث أجاب بعض المبحوثين بعدم إيجاد صعوبات في الحصول على رخصة بناء كونهم لم يطلبوها أصلا وذلك كان بسبب شراء (أو كراء) المنزل من طرف الخواص ملاك المنزل مثل ما هو الحال مع الحالة (98) الممتدة حيث عبر ممثلها: "لا أدري شرينا من طرف الخواص".

الذين كانوا على الأرجح هم من تحملوا عبئ الحصول على رخص البناء من عند نسق التخطيط والتسيير المحلي (البلدية).

ولأجل فهم ومعرفة أكثر العوامل تأثيرا على جعل الأسر لا تواجه الضغط ودور الدفع الممارس من طرف نسق التخطيط والتسيير المحلي (أو بناء النسق البيروقراطي الذي يسير المدينة) بواسطة عدم تسهيل بالبناء لأسباب أو لأخرى سيتم تحليل الجدول رقم (22) الذي يوزع أفراد عينة البحث الذين لم يواجهوا صعوبات في الحصول على رخص البناء.

2. تحليلات واستنتاجات متعلقة بالجدول رقم (22):

حيث نجد N=50 أي أفراد العينة الذين صرحوا بعدم وجود صعوبات في الحصول على رخصة البناء بالارتباط بين التموقع المجالي والأسباب التي حالت دون إيجاد صعوبات بيروقراطية للترخيص بالبناء.

من خلال الجدول ومن خلال الإتجاه العام لهذا الجدول، نستنتج ان السبب الرئيسي الذي حال دون إيجاد صعوبات البيروقراطية من طرف أسر عينة البحث. هي كون الأسر تحوز عقد ملكية الأرض وكذا امتلاك وإرث منزل قديم الإنشاء حيث نجد نسبة الأسر التي بررت عدم مواجهتها لصعوبات بيروقراطية تمثل 62%. حيث نجد 31 حالة من أصل 50 حالة تبرر عدم تلقيها صعوبات بيروقراطية بهذا السبب.

ويلي هذا السبب من حيث الثقل، سبب كون الأسرة قامت بشراء المنزل الذي هو على الأرجح بني بصورة قانونية. ومعظم ممثلي هذه الأسر تجيب عن السؤال (29): هل هناك صعوبات تواجهكم في الحصول على رخصة بناء؟ بـــ "لا أدري". وعموما فإن الأسر التي بررت عدم تلقيها صعوبات

في الحصول على رخصة بناء بهذا السبب تمثل نسبة 30% أي نجد 15 حالة من أصل 50 حالة التي أجابت بعدم تلقيها لصعوبات بيروقراطية. وبالدرجة الثالثة نجد التبرير على عدم مواجهة الاسر لصعوبات البيروقراطية بسبب استغلال رأسمال الاجتماعي.

جدول رقم (22): التموقع المجالي وأثره على تبريرات الموقف من الحصول على رخصة بناء

(وحدة التحليل في هذا الجدول هي الأسر التي أجابت بـــ "لا" فيما يتعلق بوجود صعوبات تواجههم في الحصول على رخصة بناء وبالتالي فإن N=50).

مجال التموقع والإستقرار / تبرير وشرح الموقف عدم وجود صعوبات	المركز	الضواحي	مجموع
حيازة عقد ملكية الأرض+ إنشاء مسكن قديم	%62 23	%62 8	%62 31
استغلال رأسمال اجتماعي و النفوذ	%8 3	%7 1	%8 4
بسبب شراء المنزل	%30 11	%31 4	%30 15
مجموع	%100 37	%100 13	%100 50

N=50 أفراد العينة الذين صرحوا بعدم وجود صعوبات في الحصول على الرخصة.

واستغلال النفوذ في نسق السلطة المحلية أو نسق التخطيط والتسيير المحلي (البلدية)، حيث نجد عدد المبحوثين الذين صرحوا بهذا التبرير "صراحة" 4 مبحوثين فقط من أصل 50 حالة. من الحالات التي لم تلاقي صعوبات بيروقراطية أي أن نسبة دلالتهم هي 8%. رغم ان الواقع الميداني يثبت ان حتى الأسر التي تبرر عدم تلقيها لصعوبات بيروقراطية يمكن أن تكون قد استغلت رأسمالها الاجتماعي المتمثل خاصة في العصبية بالنسبة للأسر الأصلية قديمة التواجد بالإقليم أو بالمنطقة ككل.

هذا ما يمكنها من السيطرة على السلطة المحلية، كما تتم ملاحظته في الفصل الخاص بالسلطة المحلية في هذه الرسالة. وهذا الأخير (أي السيطرة على السلطة) يمكن من خلق نفوذ لأفراد الأسر المسيطرة على السلطة وعلى الساحة السياسية المحلية. هذا ما يمكنها من الحصول على ترخيص بالبناء متى شاءوا وأينما شاءوا في أرجاء المدينة سواء المجالات المركزية أو مجالات الضواحي. طبعا في حدود ملكيتهم الخاصة طبعا. فحيازة عقد ملكية الأرض وحده لا يكفي لتبرير عدم إيجاد عراقيل بيروقراطية من طرف نسق التسيير والتخطيط المحلي (البلدية).

كل ما سبق من تحليل إحصائي متعلق بالاتجاه العام للجدول، أي يتعلق الأمر بكل أفراد العينة الذين لم يواجهوا صعوبات بيروقراطية (N=50). ولكن بالتركيز على نمط المجال الحضري المتواجدة فيه هذه الأسر الخمسين. فهل نجد اختلاف يذكر في درجة تأثير العوامل الثلاثة سالفة الذكر (أي عقد الملكية، استغلال النفوذ وشراء المنزل من طرف الخواص) بالانتقال من الأسر القاطنة بالمركز إلى الأسر القاطنة بالضواحي.

يتبين لنا من خلال توزيع معطيات الجدول رقم (22) ما يلي:

- نسبة الأسر القاطنة بالمركز التي لم تواجه عراقيل بيروقراطية، والتي برت وضعها هذا يكونها تملك عقد ملكية الأرض وكذا ميراث المنزل العائلي قديم الإنشاء هي 62% ومثال هذا من عينة البحث، الحالة رقم (24) والأمر يتعلق هنا بأسرة نووية هي من السكان الأصليين، عدد أفرادها سبعة يتقاسمون منزلهم "ذو النمط التقليدي" المتكون من 6 غرف وهي من ذوات الدخل المرتفع نسبيا. حيث متوسط دخلها الشهري حوالي 60000 دج. فكما سبق ذكره، فمن خصائص هذه الأسرة أنها من السكان الأصليين[1] تقطن بالمركز حي 108 مسكن. كما يعبر المبحوث ممثل الأسرة (24): "قلنا حنا عيلة قديمة في أولاد موسى" وكذلك "أنا قديم في أولاد موسى عندي جدودي هنا في أولاد موسى".

كما أن تملك المسكن كان عن طريق الميراث العائلي على حد تعبير المبحوث ممثل الأسرة عن سؤال (22) المتعلق بكيفية تملك المسكن فأجاب أنه بالميراث "أبا عن جد حنا عايلة كبيرة" بالإضافة إلى امتلاك الأسرة لقطعة أرض عن طريق الإرث العائلي. وعن سؤاله إن كان لدى الأسرة نية بيع الأرض فأجاب بكل ثقة بـــ "لا".

هذا ما يثبته تعلق الكثير من الأسر المحلية بالأرض، بل منهم من يعرقل عملية إرث النساء حتى لا تتحول أجزاء من الأرض للأجانب فيبيعونها بكل بساطة!. امتلاك منزل قديم من قبل الأسرة جعلها تتفادى الصعوبات لكن في حالة ما إذا أرادت البناء فإنها تواجه صعوبات متعلقة بعقد الملكية ووثائق وإجراءات نقل الملكية. إذ أن الكثير من الأسر الأصلية لم تكن واعية بأمر إجراءات مقل الملكية عبر الأجيال منذ عملية الإرث. الأمر الذي جعل نشوب الكثير من الصراعات العائلية، كما تعبر عنها ممثلة الأسرة (78) عند إجابتها عن إمكانية وجود نية بيع الأرض الموروثة وغن كان بوسع الأسرة ذلك فأجابت بـــ: "لا ...فالعائلة حاليا في اضطراب شديد من هذه الناحية وذلك بسبب انعدام التفاهم بينهم. فبعضهم يفضل الاحتفاظ بتراث الأجداد والآخر يفضل البيع وتكوين حياة أرقى فهم في صراع دائم حول قضية الأراضي منذ زمن بعيد، من جيل لآخر. وحاليا لا يزال الوضع كما هو".

لقد تنبأ المبحوث ممثل الأسرة (24) بكون الأسرة قد تواجه مشاكل تتمثل في عقد الملكية عند إجابته عن السؤال (30) المتعلق بكون "إذا ما كانت هناك إمكانية مواجهة صعوبات في الحصول على رخصة بناء؟...حيث أجاب أنها تتمثل في "عقد الملكية" إذ انه رغم امتلاك الأسرة لعقد ملكية الأرض المتعلق بالجد أو أب الجد. لكن فيما يتعلق برب الأسرة (24) فلا، للأسباب التي تم ذكرها من عدم وعي جيل السبعينات والستينات بإجراءات نقل الملكية.

[1] أي قد ينتهي نسب هذه الأسرة غلى نسل احد أبناء أو بنات موسى ابن عبد القادر الموضحين بالمخطط المتعلق بشجرة الإرث العائلي لحوش أولاد موسى أنظر: L'arbre généologique de haouch Ouled moussa ben abde kader de 1752 à 1840. في الملاحق.

أما أسر العينة القاطنة بالمركز التي لم تواجه صعوبات في الحصول على رخص البناء والتي بررت ذلك بكونها قامت بشراء المنزل من طرف ملاكه الخواص. حيث أن هؤلاء الأخيرين هم من تحمل هذا العبء فتتمثل نسبتهم 30%.

من خصائص هذه الأسر هي كونها حديثة الحلول بالمدينة أو أنها من الأصليين وقد مارست الحراك السوسيومجالي هبر مجالات المدينة. مثال هذه الأخيرة، من أفراد العينة نجد الحالة رقم (98) وهي أسرة ممتدة من الأسر الأصلية. يمتد وجودها بالمنطقة إلى حوالي 300 سنة بأولاد عمر، إلا أنها انتقلت مؤخرا إلى المركز (حي عبد العزيز الكبير) وذلك منذ 5 سنوات. حيث قامت هذه الأسرة بشراء المنزل من قبل ملاكه الخواص.

ويأتي تبرير عدم مواجهة صعوبات بيروقراطية من طرف الأسر المستقرة بالمركز بسبب استغلال الرأسمال الاجتماعي وكذا النفوذ في الدرجة الأخيرة. حيث تمثل الأسر التي استعانة بعاملي رأسمال الاجتماعي التي تملكه وعامل النفوذ نسبة 8%.

ومثال هذا من أفراد العينة الحالة رقم (17) وهي أسرة ممتدة من الأصليين بالإقليم الشرقي لسهل متيجة. عدد أفرادها 13 فردا يتقاسمون منزلا ذو 6 غرف وهو منزل ذو طابق أرضي. لكن تواجد هذه الأسرة بالمدينة كان منذ 40 سنة بـــ st Paul شمال المدينة. ثم منذ أكثر من 32 سنة بحي عميرات عبد القادر بمركز المدينة أيضا. حيث قام الأب بشراء قطعة أرض بحي عميرات سنة 1979 ثم قام ببناء المنزل برخصة مقدمة من طرف البلدية على حد قول المبحوث. لقد أجاب عن السؤال (29) قائلا "لا كوارطنا ريقلو...كاين المعريفة" فهذا دليل على استغلال الرأسمال الاجتماعي وكذا النفوذ.

كما يمكن ذكر الحالة رقم (93) وهي أسرة ممتدة عدد أفرادها 8، يتقاسمون فيلا من 8 غرف ما عدى غرفة الاستقبال على حد تعبير المبحوث. استقرت بحي 108 مسكن المركزي منذ 48 سنة. حيث يبرر ممثل هذه الأسرة عدم مواجهة لصعوبات بيروقراطية بما يلي: "الحصول على رخصة البناء من البلدية عن طريق احد موظفين البلدية" وقد يكون على الأرجح إطار في البلدية العامل في مصلحة الإحصاء.

وأما بالانتقال على الأسر القاطنة بالضواحي فأثر نمط المجال الحضري على نوع تبريرات الأسر التي لا ترى أنها واجهت صعوبات بيروقراطية من أجل الحصول على رخص البناء ومن أجل إنجاز المنزل الأسري الخاص. حيث نجد تقريبا نفس النسب وحيث نجد أيضا عامل "حيازة عقد الملكية مع إرث المنزل قديم الإنشاء" يأتي دائما في المرتبة الأولى ثم يليه العامل الثاني الذي حال دون تلقي الأسر مشاكل بيروقراطية أي عامل "شراء الأسر للمنزل الجاهز أو نصف مكتمل من طرف ملاكه الخواص". مع ارتفاع طفيف في نسبة الأمر التي استعملت هذا التبرير.

ويأتي في المرتبة الأخيرة دائما العامل المتمثل في استغلال رأسمال جديد وكذا النفوذ".

وعموما تتوزع النسب كما يلي:

بالنسبة للأسر القاطنة بالضواحي التي بررت عدم تلقيها لمشاكل بيروقراطية من أجل الحصول على رخص البناء بسبب حيازة العقود وإرث المنزل القديم، فنسبة دلالتها هي 62%. وكما نلاحظ فإن نسب الاتجاه العام من جهة ونسبة الأسر المستقرة بالمركز التي استعملت التبرير بهذا العامل متقاربة أي 62%.

ومثال هذه الأسر هي الحالة رقم (78) وهي أسرة نووية من الأسر الأصلية في الإقليم عموما – حسب إجابة المبحوثة- "البعض من العائلة يسكنون في بومرداس وأولاد هداج ومناطق عديدة أخرى (من الإقليم الشرقي لمتيجة)".

تقول المبحوثة في إجابتها عن السؤال (22) المتعلق بكيفية تملك المسكن: "الأرض إرث عائلي والمسكن بناه أبي". وقالت بخصوص عدم تلقي الأسرة لصعوبات الحصول على رخصة البناء قائلة: "لأن الأرض التي نرغب البناء فيها معظمها ملك لنا" اما بخصوص المسيرة السكنية أو سلوك الحراك السوسيومجالي لهذه الأسرة فهي مستقرة في نفس الحي ولم تمارس الحراك السكني. كما عبرت قائلة: "هناك استقرار في المسيرة السكنية وعدم تغيير المسكن...".

وهناك مثال آخر من أفراد عينة البحث بخصوص امتلاك عقد الملكية كعامل حال دون ملاقاته عراقيل بيروقراطية وهي الحالة رقم (99) والتي قد تم التطرق إليها من قبل حيث أنها تملك عقود ملكية الأرض. حيث يعبر المبحوث ممثل الأسرة (99): "لأني أملك الأرض وأوراقها أس عقودها كما أن البلدية لا تمانع".

وعموما فإن الأسرة هذه لا تنوي تغيير السكن والانتقال إلى مكان آخر، يعبر المبحوث عن هذا فيقول: "فلا أتصور أني أسكن في مكان غيره". وفي الإجابة عن السؤال (47) المتعلق بكون إذا ما كان للأسرة إمكانية الاختيار فهل تختار العودة أم البقاء، فأجاب بالبقاء في المسكن الحالي مبررا :"لأنه مريح ويتوفر على كل ما أحتاج" والحاجة التي يقصدها المستجوب بالإضافة إلى الحاجة الاقتصادية فهو يركز ومعه كل أفراد العائلة على الحاجة الثقافية أي النسق الثقافي وما يحتويه من قيم، معايير، مقومات الهوية اللغة...إلخ[1].

حيث أن المبحوث في إجابته عن السؤال (37) وهو عبارة عن سؤال اختياري المتعلق بنية المستجوب في تغيير المسكن، حيث أجاب بـــ "لا" مبررا "لا أريد تغيير المسكن لأن المكان الذي أعيش فيه يتكون من ناس محافظين كما أن الجو ملائم...".

أما فيما يخص مبرر امتلاك سكن قديم الإنشاء، فمعظمهم استعملوا هذا المبرر يجيبون بـــ "لا أدري" أما بخصوص تلقي أو إمكانية تلقي صعوبات على رخص البناء، فتم ميراثه عائليا فيمكن أخذ كمثال حالة الأسرة رقم (62) وهي أسرة نووية متوسطة الدخل الشهري، عدد أفرادها 6 أفراد يتقاسمون منزلا تقليديا ذو ستة غرف. وحسب إجابة المستجوب عن السؤال (19): هل ترى أن المنزل الحالي يكفي لكل أفراد العائلة؟ فأجاب بنعم وهي أسرة من الأسر الأصلية.

يعبر المبحوث ممثل الأسرة (62) في إجابته عن سؤال (22) المتعلق بكيفية تملك المسكن عن طريق إرث عائلي. كما تمكنت من ميراث قطعة أرض حيث أنها لا تنوي بيعها: "لأنها مستعملة في مشروع

[1] Charles Harpers, op-cit, p 34

فلاحي" أي أن نشاط الأسرة يندرج في القطاع الزراعي وأهم النشاطات الزراعية التي يلاحظ سيطرتها وانتشارها بقوة هي نشاط تربية الأبقار وإنتاج الحليب وهذا خاصة في الخمس السنوات الأخيرة.

يبرر المستجوب عدم تلقي الأسرة عراقيل بيروقراطية في الحصول على رخصة البناء بكون الأسرة لديها مسكن قديم: "لدينا منزل قديم" وهو طبعا المنزل التقليدي الموروث.

وفي الإجابة عن السؤال (31) المتعلق بكون المنزل مبني برخصة بناء أم لا، فأجاب: "المنزل قديم البناء" أي تم بناؤه دون أية مشاكل بيروقراطية طالما لم يكن هناك احتكاك بالنسق البيروقراطي المحلي.

وعموما فإن الأسرة ليس لديها نية الحراك السوسيومجالي حيث أجاب المبحوث ممثل الأسرة (62) عن السؤال (47) من أسئلة الاستمارة بالمقابلة. إذ كان للأسرة إمكانية الاختيار فهل تختار؟ إن الأسرة تختار البقاء في المسكن الحالي مبررا: "لأنه المكان الأصلي كما أنه في إجابته عن السؤال (48) التعلق بقوة علاقات الجيرة مع أسر الحي، فاختار الإجابة أن الاتصال مع الأسر المجاورة والأسرة التي يمثلها بـــ "قوي جدا".

أما الأسر المتمركزة بالضواحي والتي تبرر عدم تلقيها لعراقيل بيروقراطية للحصول على رخصة بناء بسبب شراء المنزل، فتمثل نسبة 31%. جزء من هذه الأسرة تسكن شقق كمثيلاتها من الأسر التي تتمركز بالمركز والتي أجابت بنفس المبرر.

وكمثال على أسر الضواحي التي بررت عدم تلقيها لصعوبات بيروقراطية بسبب شراء المنزل الذي يكون على الأرجح قد تحمل تبعات بنائها خاصة الجانب القانوني والإداري، هو بائع المنزل.

نذكر حالة الأسرة النووية رقم (60) من أسر العينة والأمر يتعلق هنا بأسرة حديثة الاستقرار بالمدينة وبالضبط بالضواحي الجنوبية (حي أولاد عمر). لم تذكر المبحوثة المنطقة الأصلية وذلك لظروف سبق التطرق إليها: كالخوف من التمييز والتهميش بالنسبة لبعض المناطق من الوطن ذات السمعة السيئة "اجتماعيا" في نظر عامة أعضاء المجتمع الجزائري. ولكن يبدو على الأرجح أنها من الجهة الشرقية للوطن، عدد أفراد هذه الأسرة هو 5 أفراد يتقاسمون 4 غرف. لقد قامت هذه الأسرة بكراء المسكن ذو النمط الفردي، من الخواص ملاك المنزل بواسطة "سماسرة أحرار" بالإضافة إلى شراء قطعة أرض بنفس المنطقة حيث تتواجد اسر من نفس الجهة والولاية، وهذا حسب إجابة المبحوثة عن السؤال (21): إذا كانت أسرتك من الوافدين الجدد؟ فهل تسكن معكم في نفس الحي أسر أخرى من الجهة أو الولاية التي جاءت منها أسرتك؟ هذا يبرر ربما قوة علاقة الجيرة بين أسرة المبحوثة والأسر المجاورة حسب الإجابة عن السؤال (48) التعلق بقوة علاقات الجيرة. رغم كون المبحوثة تود العودة إلى مكان الإقامة الأول والأصلي مبررة ذلك "لأن يوجد فيها كل الاحتياجات اللازمة" فيبدو من هذا أنها كانت تسكن بمنطقة ميتروبوليسية من مدن الشرق الجزائري. او قد يكون ذلك لضعف عاطفة الانتماء إلى الحي الجديد بالنسبة للمبحوثة ممثلة الأسرة (60). حسب إجابتها عن السؤال (51) المتعلق بعاطفة الانتماء إلى الحي.

وبالدرجة الثالثة الأخيرة، تأتي الأسر المستقرة بالضواحي التي تبرر عدم تلقيها بأسباب تندرج ضمن استغلال رأس مال الاجتماعي بالإضافة إلى استغلال النفوذ. حيث نجد نسبة دلالة هذه الأسرة تمثل 7%.

ومثال هذه الأسرة هي حالة الأسرة رقم (47) والأمر يتعلق هنا بأسرة ممتدة، عدد أفرادها 6 أفراد وهو يعيشون معا في نفس المنزل، حيث أن من بين أفراد هذه الأسرة هو مهاجر بليبيا وفرنسا يتقاسمون منزلا فرديا تمكنوا من شرائه عن طريق الخواص ملاك المبنى المباشرين أي من دون وساطة لا رسمية ولا غير رسمية.

لقد قدمت هذه الأسرة سنة 2005. وقامت بشراء قطعة أرض التي لا ترغب هذه الأسرة بالاحتفاظ بها، بل تود بيعها والشراء بمكان آخر. حيث يجيب المبحوث ممثل الأسرة (47) أن للأسرة نية البيع مبررا: "لأنها لا تتلاءم مع الرغبة...".

من خلال معطيات المقابلة، فيبدو أن هذه الأسرة من منطقة الأوراس كما أن لها نفوذ في المؤسسة العسكرية. فما يميز موجة المهاجرين إلى المدينة خاصة فيما بعد سنة 2000 (المهاجرين من منطقة الأوراس خاصة باتنة) هو الانتماء إلى المؤسسة العسكرية خصوصا المتقاعدين.

وخلاصة القول فيما يتعلق بمعطيات الجدول رقم (22) هو أن أهم عامل و/أو سبب بحول دون تلقي أسر العينة صعوبات عند طلب الحصول على رخصة البناء وهذا في إطار قيام بناء نسق التخطيط والتسيير المحلي، بدور الكبح أو/و الدفع لموجات المهاجرين إلى إقليم المدينة. هو بالدرجة الأولى عامل المتعلق "بحيازة عقد الملكية وكذا إرث المنزل قديم الإنشاء أصلا".

ومن أهم ما يميز أسر العينة التي تستقر سواء في المركز أو في الضواحي، هو كونها من السكان الأصليين الذين تجاوزت أقدميتهم بالإقليم 100 سنة. حيث يملكون الأراضي عن طريق الإرث، كما أن من خصائص هذه الأسر هو امتلاك الأرض عند الكثير منهم بصورة عرفية دونما اللجوء إلى الإجراءات الرسمية لنقل الملكية عبر الأجيال. حيث أن رأسمالها الاجتماعي ونفوذها يمكنانها من تسوية وضعية البناء القانونية باستعمال هذا العامل الأخير (أي رأسمال الاجتماعي والنفوذ في السلطة المحلية). ولو أن القليل من المبحوثين هم من يصرح به الصراحة ثم نمط المجال (مجال المركزي ومجال الضواحي لم بكن له اثر كبير في ظاهرة الصعوبات البيروقراطية).

وعلى العموم فقد كان هذا فيما يتعلق بأفراد العينة التي لم تواجه صعوبات بيروقراطية عند طلب الاستفادة من رخصة البناء. لكن في مقابل ذلك هناك أسر أخرى من أسر العينة قد واجهت فعلا صعوبات أي ضغوطات إدارية من اجل عدم تمكن هذه الأخيرة من الاستقرار وبناء منزلها العائلي في المدينة من قبل بناء نسق التخطيط والتسيير المحلي (البلدية)، في إطار دوره في الكبح والطرد. ويبدو أن لهذا الدور غايتين هما: أولا تمكن نسق التخطيط والتسيير للمدينة باستيعاب وتدارك الوضع السكني والعمراني للمدينة. وكذا تحقيق التنمية المخططة للمدينة لا الطبيعة والتي تشوبها الكثير من الغموض مثلما حدث في فترة اللاأمن. ثانيا: غاية الانتقاء للأمر الوافد على نسق الاجتماعي للمدينة التي تريد لنفسها ان تكون مركزا حضريا لائقا بموقعها الجيوستراتيجي، كقربها من العاصمة وكذا يفصلها 20 دقيقة عن ميناء الجزائر الدولي وكذا ميناء دلس، الجو والمناخ المعتدل والملائم الخالي من الرطوبة المفرطة. بالإضافة إلى المستقبل الاقتصادي بعد توسيع منطقة النشاط، سيتم انتشاء أول rungis على المستوى الإفريقي والذي يمول عدة ولايات (سطيف،

بجاية، تيزي وزو، بويرة، بومرداس، الجزائر، تيبازة، البلدية...) ذو رقم أعمال يومي يقدر بـــ (35-40) مليون أورو/يوم[1] حسب مكتب دراسات اسباني، فهذه العوامل تجعل من نسق الاجتماعي للمدينة الناشئة التي تريد أن تجعل من نفسها تجمع "حضري راقي" ترى أن لها الحق في انتقاء مداخلاتها الاجتماعية.

*** محاولة فهم الوضعية الاجتماعية لأسر المدينة (من خلال العينة) التي تواجه صعوبات عند طلب الحصول على رخص البناء:**

من اجل فهم الأسباب والعوامل التي تجعل من بعض اسر العينة تعاني من صعوبات بيروقراطية من أجل الحصول على رخص البناء والتي في الغالب لا تتمكن من الحصول عليها فتلتجئ على البناء الهش، رغم كونه مبنى بالأجور والإسمنت المسلح فهو معرض للهدم في أي لحظة من طرف سلطة التعمير مدعمة بالشرطة العقارية كجهاز تنفيذي. وهذه الوضعية المتعلقة بأسر العينة التي تقول بأنها تواجه صعوبات في الحصول على رخص البناء، هي نفسها الوضعية المتعلقة بكثير من الأسر التي تقيم بأرجاء المدينة المدروسة (مدينة أولاد موسى الناشئة) القديمة العهد بها أو جديدة العهد بها.

ومن أجل التطرق والتعمق في فهم الوضعية الاجتماعية والقانونية لهذه الشريحة من أسر المدينة، سنتطرق إلى أسر العينة التي تمثل ظروفها عموما وذلك بتحليل الجدول رقم (23) الذي يوزع اسر العينة التي ترى أنها تعاني من صعوبات بيروقراطية من طرف بناء النسق التخطيطي والتسييري المحلي التي تحول دون تمكن هذه الأسر من البناء أسس متينة ماديا، ولكن أيضا من الناحية القانونية والتشريعية حتى لا تعيش هذه الأسر في خوف دائم من تهديم منازلها في أي لحظة أو عدم تلقيها تعويضات عند حدوث الكوارث الطبيعية مثل ما حدث بعد زلزال ماي 2003 الذي جعل من المدينة منطقة منكوبة.

وعموما فإن أهم العوامل أو المظاهر التي تتجلى فيها الصعوبات حسب ما صرح به أفراد العينة (الأسر) لاسيما التي تقول بأنها واجهت صعوبات بيروقراطية (وهي الأسرة (41) كما هو موضح في الجدول رقم (23)) تتمثل فيما يلي:

1- ظاهرة الصعوبات البيروقراطية: ولو تم التدقيق في كلمة بيروقراطية لوجدناها مقسمة إلى كلمتين الأولى تدل على مكتب، والثانية هي السلطة أو الحكم. وقد تطور هذا المفهوم عبر العصور في حضارة الصين القديمة، هي توزيع الوظائف العمومية التي تتكفل بسير الأشغال العمومية كبناء وتطوير تقنيات الري وصرف المياه وبناء الجدار العظيم. أي مزاولة وتوجيه وتطبيق سياسات الأشغال الكبرى إلى مفهوم الوسط المنظم بصورة عقلانية للعلاقة بين الحكم (السلطة) والشعب. "من بيروقراطية استبدادية على العقلانية البيروقراطية حيث ضرورة. مع الصعود بقوة السيطرة الملكية وظهور الدولة، تمثيلها لإقليم ما، لوطن ما، وفي ما بعد اللغة[2]. حسب "هيقل" Hegel هو أول منظر أعطى للكلمة مفهومها السوسيولوجي حيث رأى في عملية تجريد الأعمال هي لحظة ربط بين السلطة والشعب بالإضافة إلى كونها ضمان الصلح بينهما مكان لتقسيم العمل وكما كتب "هيقل" "الإدارة هي ضمير الدولة". هذا المفهوم الإيجابي الذي يرى لبناء النسق

[1] Html://www.algerie-dz.com/forums/economie/54890-le-rungis-alger-sera-implante-ouled moussa.html

[2] André AKNOUN Op,Cit , P55

البيروقراطي كضمان لتخطيط الأشغال العمومية الكبرى للمجالات الحضرية وكذا سير السياسات التي تنظم الحياة الاجتماعية للمدينة الميتروبولسية (المدينة دولة) أو الوطن (الدولة وطن) أو للجماعة المحلية (البلدية). يقابله مفهوم سلبي للبناء البيروقراطي. وهو مفهوم "ماركس" للبيروقراطية "ليست البيروقراطية ضمير الدولة بل هي نقص ضميرها" لطالما استعملت هذه النظرة للبيروقراطية من طرف الليبراليين والماركسيين، يضيف ماركس "معنى البيروقراطية هو معنى نفاقي jésuitique على الإطلاق. البيروقراطيون هم منافقو الدولة"[1] حيث يضعون العراقيل ويمررون مصالحهم الشخصية أو مصالح الحاكم الشخصية على الشعب بإسم شرعية الدولة.

وفي واقع الأمر، فإن هذا المفهوم الأخير للبيروقراطية الشائع الاستعمال هو المراد. أي البيروقراطية كرمز للعراقيل أمام رغبات المواطنين، عند طلبهم حق الانتفاع بمزية ما، في حياتهم اليومية عبر المجالات الحضرية.

2- أما العامل الثاني الذي يتسبب بخلق صعوبات عند طلب رخصة البناء، فهو عامل "عدم حيازة الأسرة على عقد ملكية الأرض" المراد البناء عليها.

3- أما السبب الأخير فيرده المبحوثون من أفراد عينة البحث إلى عامل الرشوة والفساد الأخلاقي بالإضافة إلى عدم امتلاك الأسرة للنفوذ في السلطة. سواء كانت الوطنية منها (مؤسسات الدولة كالجيش) أو المحلية منها، البلدية وإدارتها أو بنائها البيروقراطي والإداري.

وقد تم سرد هذه العوامل وتوضيحيها في ترتيب حسب أهمية دورها في التأثير على وضيفة الطرد والدفع الذي يمارسه بناء النسق التخطيطي والتسييري المحلي للمدينة على أسر عينة البحث، التي تواجه صعوبات من أجل الترخيص لها من هذا الجهاز البيروقراطي المحلي من اجل البناء والاستقرار أو التوسع عبر مجالات المدينة المختلفة بإضافة بنايات عائلية أخرى. ومن ثم أسر المدينة ككل كمجتمع بحث والتي تشترك في نفس المشكل أنظر الجدول رقم (23).

3. تحليلات واستنتاجات متعلقة بالجدول رقم (23):

جدول رقم (23): التموقع المجالي للأسر المبحوثة ونوع التبريرات (عناصر العينة في هذا الجدول هي الأسر التي أجابت بـــ "نعم" عن السؤال: هل توجد صعوبات ؟ وبالتالي N=41)

مجال التموقع / تبرير وشرح الصعوبات	المركز	الضواحي	المجموع
بيروقراطية	17 %55	6 %60	23 %56
عدم حيازة عقد ملكية الأرض	9 %29	4 %40	23 %32
الرشوة والفساد ونقص النفوذ	5 %16	0 %0	5 %12
المجموع	31 %100	10 %100	41 %100

[1] opcit, P56

ملاحظة: أفراد العينة الذين أجابوا (N=41) بوجود صعوبات في الحصول على رخصة بناء.
توجد عملية كبح من قبل نسق السلطة المحلية.

إن هذا الجدول يوزع أفراد عينة البحث، حسب التموقع المجالي لأفراد العينة (أسر) وعلاقته بأنواع التبريرات المقدمة من طرف هذه الأسر كسبب تلقيهم الصعوبات البيروقراطية عند طلب الحصول على رخص البناء. وكما نلاحظ فإن حجم العينة في هذا الجدول هي (N=41) أو هو عدد أسر العينة التي أجابت عن السؤال (29) بـــ "نعم" أي أنها تواجه صعوبات بيروقراطية عند طلبها الحصول على رخص بناء.

من أهداف هذا الجدول هو محاولة فهم أيّ العوامل الأكثر تأثيرا على ظاهر الصعوبات البيروقراطية التي يواجهها أسر المدينة المدروسة من خلال أسر العينة سواء الأصلية أو تلك الوافدة حديثا إلى المدينة.

وعموما فمن خلال هذا الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام يضع العامل البيروقراطي في الصف الأول، حيث نجد نسبة دلالة الأسر التي تعاني من الصعوبات البيروقراطية تصل إلى 54%، أي أننا من أصل 41 أسرة -سواء التي تسكن بالمركز أو تلك القاطنة بالضواحي- نجد 23 أسرة تقول بأنها تعاني من هذا العامل، والذي هو متعلق مباشرة ببناء نسق التخطيط والتسيير (السلطة المحلية/البلدية).

إن هذا الأخير يدل على وجود دور يقوم به عامل التخطيط الحضري في عملية الحراك السوسيومجالي، وتحديد وجهته، ومن ثم تحديد شكل التركيبة السوسيومجالية سيما دور الكبح والدفع لظاهرة الهجرة بمستويات مرتفعة، قد ينجر عنها عدم إمكانية نسق التخطيط الحضري من استيعابه مستقبلا في عملية الترقية الذاتية حضريا للنسق العام للمدينة المدروسة.

كما أن الاتجاه العام للجدول، يضع عامل " عدم حيازة عقد ملكية الأرض " في الصف الثاني، وهذا العامل جد مهم وخطير، إذ أنه حتى الأسر التي تنسب عدم تمكنها من الحصول على رخص بناء كان سببه بيروقراطيا وقد يرجع قسم كبير منها لكونها لا تملك عقد ملكية، أو لكون قطعة الأرض حديثة الابتياع من طرف مالكها الجديد. فعقد "مشتهر" أي عقد شهرة فيظهر شخص آخر من السكان الأصليين فيرفع دعوى بحجة أنه الوارث الشريعي لهذه الأرض بعقود ملكية قديمة، أو بحجة أن العائلة الكبيرة لم تقم بعملية قسمة الإرث ونقله عبر الأجيال الوارثة بصورة رسمية.. حجة أن الذي باعه قطعة الأرض -وعرينتها فعلا إلى العائلة- لكن تسرّع وأخذ القطعة بالمكان الذي يروق به، دونما مشورة من أفراد العائلة الكبيرة، حيث قام بترسيم ملكيته لها بعقد شهرة وبالتواطؤ مع بعض المسؤولين وتعاطي الرشوة... فإذا أحيلت القضية إلى القضاء فمعناه أن أيّ مشروع أو نشاط أياّ كان طابعه يقام على قطعة الأرض فسيجمد فورا وبالملاحقة المباشرة والمتكررة في محكمة الرويبة، خاصة في جلسات العقاري، والمستعجل... نلاحظ أن هذا النوع من القضايا قد بدأ يرتفع خاصة في الجهة الشرقية لسهل متيجة أين تقع المدينة المدروسة وعموما فإن نسبة دلالة الأسر التي برّرت العراقيل البيروقراطية بهذا العامل هي 32%.

أما عامل الرشوة والفساد الإداري فيأتي في الرتبة الثالثة والأخيرة وذلك حسب ما تصرح به العائلات المبحوثة، نظرا لتجربة هذه الأسر مع إدارة البلدية بناء نسق التخطيط والتسيير الحضري/السلطة المحلية). كما يعتبر المبحوث ممثل الأسرة رقم 6 في إجابته عن السؤال (29) " نعم الرشوة دارت حالة " أي

أن تقضي حوائجك بإدارة البلدية بدون رشوة، وبأيّ صورة كانت -حتى ولو بفنجان قهوة- أمر قد يكون مستحيلا.

وعلى العموم فإن نسبة دلالة الأسر التي تبرر مواجهتها صعوبات عند طلب الحصول على رخصة بناء هي 12% أي 5 أسر من أصل 41 أسرة، من أسر العينة التي تقول أنها تواجه صعوبات من أجل الحصول على رخص بناء.

لكن هل تأثير هذه العوامل الثلاث (أي عامل البيروقراطية، عامل عدم حيازة عقد ملكية، وعامل الرشوة) لديها نفس درجة التأثير بالانتقال من المجال المركزي إلى الضواحي ؟ أي بصورة أخرى، هل يؤثر نمط المجال الحضري لمدينة أولاد موسى على درجة تأثير الأسباب المساهمة في ظهور صعوبات بيروقراطية عند أسر المدينة المدروسة -من خلال أسر عينة البحث- ؟ هذا ما سنراه في التعمق في تحليل الجدول رقم (23).

ولتكن البداية مع سكان المركز (أحياء المركز) حيث نجد أسر العينة القاطنين بالمركز التي تبرر مواجهتها لصعوبات من أجل الحصول على رخص البناء، بعامل "البيروقراطية" تمثل نسبة 55% وهذه النسبة قريبة من نسبة الاتجاه العام للجدول المتعلقة بهذا العامل أي 56%.

وكمثال لهذه الشريحة من عينة البحث نجد حالة الأسرة رقم 25، وهي أسرة ممتدة، عدد أفرادها الذين يسكنون نفس المنزل هو ثمانية أفراد، والمنزل عبارة عن منزل تقليدي ذو عشر غرف، وهذه الأسرة من الأسر الأصلية بالمدينة، فعلى حد تعبير المبحوث ممثل الأسرة 25، ذكر، 30 سنة من العمر، متزوج يعيش مع الوالدين يشتغل بالنشاط التجاري، مستواه التعليمي هو الثانية ثانوي... "5 أجداد المتفق عليهم بالإجماع!".

رغم تملك هذه الأسرة للمنزل عن طريق إرث عائلي بالإضافة إلى امتلاك قطعة أرض بالمدينة ودائما عن طريق الإرث العائلي، إلا أن المبحوث مثل هذه الأسرة عندما أراد إنشاء منزله الخاص -على الأرجح- صادف مشاكل إدارية في نسق التخطيط والتسيير الحضري المحلي، حيث يعبر عن ذلك إجابته عن السؤال (29) بـــ "نعم" مبررا " تعقيدات في الإدارة للأسباب البيروقراطية... "، مع العلم أن المسكن الحالي يسكن فيه المبحوث منذ 1975، حيث لم تكن آنذاك هذه التعقيدات الإدارية أو على الأقل لم يكن هناك وعي بها لدى السكان المحليين، حيث لم يكلفوا أنفسهم لطلب رخص بناء.

أما في المرتبة الثانية، فيأتي عامل "عدم حيازة عقد ملكية الأرض" كعامل يعرقل عملية الحصول على رخص البناء من البلدية لصالح المستفيدين من الأسر القاطنة بالمركز، إذ نجد نسبة دلالة الأسر القاطنة بالمركز التي بررت بهذا السبب هي 29%، ومثال هذه الشريحة من أسر العينة هي حالة الأسرة رقم 80.

إن الحالة رقم 80 هي عبارة عن أسرة ممتدة، عدد أفرادها يبلغ الثمانية عشر فردا، يتقاسمون سكنا فرديا يتكون من 7 غرف، بحي عميرات عبد القادر (أي بالمركز)، وهذه الأسرة عموما من السكان الأصليين والقدامى بالمدينة وهي لم تمارس حراكا مجاليا، كما عبرت المبحوثة ممثلة الأسرة -29 سنة من العمر موظفة عزباء، مستواها الدراسي ثانوي، تقطن مع الوالدين والإخوة المتزوجين دخلها الشهري أقل من

150.000 دج-: " نحن من السكان القدامى.. المرحلة الأولى سكن عادي بالقرميد (أي منزل تقليدي وفي نفس الحي الذي تقطن فيه اليوم)، المرحلة الثانية بناء فيلا فوق محل تجاري أمام المسكن القديم... ".

تعبر المبحوثة على لسان أسرتها الممتدة -عدد أفرادها المتزوجين هو (3 ذكور و2 إناث) على حد تعبير المبحوثة- مجيبة عن السؤال (29) المتعلق بإمكانية مواجهة الأسرة لصعوبات للحصول على رخصة قائلة " نعم لأنه ليس لدينا عقد ملكية " مع العلم أن الأسرة تملك قطعة أرض بالمدينة، عن طريق إرث عائلي وهي لا تنوي البيع لأنها الرمز الوحيد الذي بقي يدل على عراقتهم بالمنطقة كما أجابت المبحوثة " لا ... لأنها كل ما تملك ".

ويلاحظ أن مشكل حيازة "العقد" مشكل قائم في معظمه مع الأسر الأصليين حيث أن مشكل ترسيم الملكية الخاصة للورثة من الأسر الأصليين مازال يشكل عائقا كبيرا، رغم مجهودات الدولة في حل مشكل ملكية العقار بسهل متيجة خاصة الجهة الشرقية منها -كما يثبته الواقع المعاش- وآخر محاولة هي عملية مسح الأراضي سنة 2003 والتي أثبتت فشلها في إقليم مدينة أولاد موسى وخميس الخشنة وحمادي.

أما الأسر المقيمة بالمركز التي بررت تلقيها لصعوبات عند طلب الحصول على رخصة البناء، بسبب "الرشوة والفساد الإداري ونقص النفوذ" فنسبة دلالتهم هي 16%.

وعلى سبيل المثال فقط، نأخذ من أسر العينة الحالات (7 و6) والحالة (10)، وسنتطرق إلى هذه الحالات حسب هذا الترتيب*.

أما الحالة (7) فيتعلق الأمر بأسرة ممتدة من أسر المدينة التي تقطن بالمركز (حي عبد العزيز الكبير)، عدد أفراد هذه الأسرة هو (10) يتقاسمون منزلا تقليديا عدد غرفه -ماعدا المطبخ والحمام- هو ستة غرف، وهو في نظر هذه الأسرة غير كاف، أي توجد ضرورة لبناء مسكن أو إضافة غرف أو ممارسة حراك سوسيومجالي. عموما فهي من الأسر مرتفعة الدخل بالإضافة إلى كونها من السكان الذين قدموا إلى المدينة سنوات السبعينات حيث قام رب الأسرة بشراء المسكن.

ورغم وجود رغبة لدى بعض أفراد هذه الأسرة بتغيير المسكن، من بينهم المبحوث ممثل هذه الأسرة، حيث قال مجيبا عن السؤال (37) -هل تفكر في تغيير المسكن ؟- " نعم للابتعاد عن المشاكل العائلية وخاصة ثرثرة النساء ".

إلا أن الصعوبات التي يفرضها بناء نسق التخطيط والتسيير المحلي يجعل قيام الأسرة وممارسة الحراك السوسيومجالي أمرا صعبا أو قد يستحيل أصلا، حيث يعتبر المبحوث ممثل الأسرة 7 مبررا إجابته بوجود العراقيل البيروقراطية عند طلب رخصة البناء "الرشوة دارت حالة"، وفي تعبير آخر فيه نكهة سياسية يقول المبحوث " حي 108 مسكن لم ينتخبوا على رئيس البلدية " وهذا كمبرر على إجابته بوجود عنصرية أو عملية تفرقة مجالية باستفادة أحياء دون أخرى من امتيازات التخطيط والتهيئة العمومية -يكفي الحال أن حي

* لأن الاولى متعلق تبريرها بالرشوة والثانية متعلق تبريرها بالفساد الاداري، اما الحالة الثالثة فيتعلق تبريرها بنقص النفوذ، أي احترام ترتيب تبريرات خانات الجدول المتعلقة بـــ "الرشوة والفساد الاداري ونقص النفوذ".

(la cité) في قلب المركز ليس فيه قنوات صرف المياه القذرة على حد تعبير المبحوثة ممثلة الأسرة رقم (30)-

أما الحالة (6) فيتعلق الأمر بأسرة ممتدة من السكان القدامى لتجمع أولاد موسى -منذ أكثر من 150 سنة بالضواحي ثم منذ 60 سنة بالمركز بالتريبو والذي شمله حي 108 مسكن حاليا-

رغم كون هذه الأسرة من ذوات الدخل الاقتصادي المرتفع نسبيا -أكثر من أو حوالي 60.000 دج شهريا كدخل أسري- إلا أن الصعوبات البيروقراطية المتعلقة خاصة بالفساد الإداري تحول دون إنجاز مسكن جديد رغم تصريح ممثل الأسرة رقم (6) بأن المنزل الحالي ذو 6 غرف غير كاف مستقبلا، رغم أن عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون في نفس المنزل (التقليدي) لا يتعدى السبعة أفراد، فهو كاف من جانب النظرة إلى حجم البنية الأسرية، لكن من جانب النظرة الوظيفية للأسرة فالمسكن حقيقة غير كاف، كيف ذلك؟ الفرق بين النظرة من جانب حجم البنية الأسرية والنظرة من جانب الوظيفي للعلاقة بين أفراد الأسرة واستغلالهم لغرف المنزل:

من أجل توضيح الفرق يمكن أن نعطي مثالا، فلنفرض أن لدينا أسرة متكونة من الأب والأم و6 أبناء يتقاسمون شقة مكونة من 6 غرف، فإننا لو رأينا الوضعية السكنية (أو المعدل السكني) لهذه الأسرة لوجدناه مثالي وأن المسكن كاف على الأقل حاليا هذا إذا ما رأينا إلى المنزل من زاوية الحجم البنيوي للأسرة.

لكن إذا قلنا أن أسرة تتكون من نفس عدد أفراد الأسرة الأولى أي 8 أفراد لكن من الناحية الوظيفية لهذه الأسرة، تختلف وظيفة أفراد هذه الأسرة عن الوظيفة الاجتماعية لأفراد الأسرة الأولى. يتقاسم أفراد هذه الأسرة الثانية شقة بنفس حجم وعدد غرف شقة الأسرة الأولى أي شقة مكونة من 6 غرف.

وإذا ما اعتبرنا الوظائف الاجتماعية لأفراد الأسرة الثانية على هذا النحو:

1. زوج (أب + أم).
2. تزويج ابن من الأبناء (الابن + زوجة الابن).
3. ولدين ذكرين أعزبين كلاهما في صدد الزواج أي لكل منهما يجب استغلال غرفة خاصة.
4. البنت لم تصل سن الزواج بعد + تتابع دراستها يجب أن تشغر غرفة خاصة بها.
5. ابن الابن المتزوج: يجب ألا ينام على الأقل في غرفة واحدة مع والديه لأنه قد بلغ 4 سنوات مثلا.

فلو نظرنا إلى هذه الأسرة الثانية من المنظور الوظيفي لأفرادها من جهة، وإذا علمنا أن الإطار المرجعي للفعل الذي يتحكم في التفاعلات الاجتماعية لأفراد هذه الأسرة مبني على أساس النسق السوسيوثقافي للمجتمع الجزائري يجعلنا نقول أن المسكن من حجم F6 الذي يعتبر كاف للأسرة والوظائف الاجتماعية لأفرادها تماثل الوظائف الاجتماعية لأفراد الأسرة الأولى في حين أن منزلا من نفس الحجم لا يعتبر كاف لأسرة وظائف أفرادها الاجتماعية مثل وظائف أفراد الاجتماعية للأسرة الثانية.

وهنا ينعكس الفرق بين أن ننظر إلى شاغلي مسكن ما بنظرة بنيوية وبين أن ننظر إليهم بنظرة وظيفية فيتغير الحكم تدريجيا على الوظيفة السكنية لهؤلاء الأفراد (الفاعلين الاجتماعين).

مما سبق ذكره يمكننا أن نفهم انطباع المبحوث ممثل الأسرة رقم (6) على وضعية أسرته السكنية، حيث أن أفراد هذه الأسرة التي يعيشون في نفس المنزل ذو 6 غرف يتوزعون وظيفيا على هذا الشكل:

1. زوج أول (أب + أم).
2. زوج ثان (أحد الأبناء + زوجته).
3. ثلاث أبناء (من بينهم المبحوث وهو في سن يرشحه للتفكير في الزواج حيث يبلغ من العمر -سنة 2007 سنة إجراء المقابلة- 26 سنة).

فتوزيع أفراد هذه الأسرة وظيفيا على غرف المنزل يجعل حكم المبحوث على وضعيته السكنية معقولا إلى حد كبير، الأمر الذي يجعل من الضروري القيام بحراك سوسيومجالي سواء من طرف الأسرة ككل بالانتقال إلى مسكن أوسع أو من أحد أفراد هذه الأسرة.

إلا أن عامل اللاتوظيف الذي يصيب بناء نسق التخطيط والتسيير المحل (البلدية) يجعل من هذا الأمر صعبا للغاية وهذا الخلل أو/واللاتوظيف في نسق التخطيط يكون من جراء أو يتمثل في ظاهرة الفساد الإداري خاصة الرشوة.

حيث أجاب المبحوث ممثل الأسرة (6) عن السؤال (29) -صعوبات الحصول على رخصة بناء- كما يلي: " نعم لأن البلدية (demander) الرشوة ". كما أوضح أن الأسرة حصلت مؤخرا على رخصة بناء باستعمال "الرشوة" في إجابته عن السؤال (31).

فمثل هذه الأدوار الناتجة عن لاتوظيف في نسق التخطيط والتسيير المحلي، والذي واجهته هذه الأسرة بكل بساطة وذلك بتقديم "الرشوة" ففاعلين اجتماعيين (أفراد وأسر) آخرين لا يفضلون هذا الحل البراغماتي بل يفضلون التريث والتربص إلى حين قد يطول طبعا فتتعرقل عملية الحراك السوسيومجالي.

أما فيما يتعلق بنقص النفوذ، وكمثال نستدل به من أفراد العينة (أسر العينة) نجد حالة الأسرة رقم 10 ويتعلق الأمر هنا بأسرة نووية عدد أفرادها (10) (أب وأم + 8 أبناء). يحتل المبحوث ممثل هذه الأسرة الرتبة السابعة بين إخوته من حيث العمر من الأكبر إلى الأصغر، مع العلم أن عمر المبحوث 25 سنة فلو افترضنا أن الفرق العمري بين كل ابن وابن هو سنة فنجد أن أكبرهم يبلغ 32 سنة (25+7=32) ولو كان الفارق العمري بين كل واحد من الأبناء هو سنتين فإنه يصبح عمر الابن الأكبر هو 39 سنة (25+14=39).

معنى هذه الأرقام الأخيرة المتعلقة بالسن الافتراضي للأبناء الستة الذين يكبرون المبحوث هو وجود ضرورة لزواج أكثر من ابن من الأبناء، رغم ذلك فلم يحصل هذا.. قد يكون عدم كفاية أو عدم قدرة البيت على تلبية احتياجات الأسرة رقم (10) من غرف أي ضيق المسكن سبب في عزوف الأبناء (سيما الأكبر منهم) عن الزواج، فالزواج يعني ازدياد في حجم الأسرة وبالتالي طلب متزايد لغرف إضافية، ومنه ضرورة إما توسيع المسكن أو بناء مسكن آخر، وهذا ما يعتبر أمرا ليس بالهين بالنسبة للظروف الاقتصادية للأسرة: " كانت توجد لدينا أرض منذ الاستقلال ثم بدأنا نعدّ لبناء المنزل وهذا عبر سنين عديدة نظرا لغلاء مواد البناء خاصة الحديد والإسمنت ناهيك عن الدخل البسيط وغلاء المعيشة " مع العلم أن الأسرة هي من ذوات الدخل

المتوسط نسبيا على العموم، وهذا الدخل مقارنة مع حجم الأسرة يمكن اعتباره غير مربح اقتصاديا، بالإضافة إلى ما ترمز له الكلمات التي تحتها سطر من إجابة المبحوث تدل كلها على صعوبة إنشاء البناء الأول فما بالك إضافة بناء آخر أو حتى شراءه..

وهذه الأخيرة عبارة عن عوامل اقتصادية تتدخل في عملية الحراك السوسيومجالي، لكن الأسرة تواجه عامل آخر متعلق بنسق التخطيط الحضري المنضوي تحت نسق السلطة المحلية، حيث يعبر المبحوث مبررا إجابته عن السؤال (29) كون الأسرة تواجه صعوبات بيروقراطية عند طلبها الحصول على رخصة بناء قائلا: " لا توجد إمكانيات ومعارف " وكلمة "معارف" الدارجة على ألسنة المحليين تدل على النفوذ الإداري والسياسي في أجهزة الحكم (على الأقل السلطة المحلية).

ومن كل ما سبق ذكره، نستنتج أن أهم العوامل التي تجعل أمر الحصول على رخصة البناء من طرف أسر العينة القاطنة بالمركز، هو عامل "الصعوبات البيروقراطية" (55%) ويليه عامل "عدم حيازة عقد ملكية الأرض" بـــ (29%)، ثم يأتي عامل " الرشوة والفساد الإداري ونقص النفوذ" بـــ (16%).

أما فيما يتعلق بتبريرات أسر العينة القاطنة بالضواحي التي أجابت بمواجهتها لصعوبات إدارية لدى طلب الحصول على رخص البناء فنجد تقريبا نفس القول ينطبق عليها، مع تسجيل غياب التبرير المتعلق بـــ "الرشوة والفساد ونقص النفوذ" فليس بالسهولة بما كان أن يقول لك أحدهم أنه قدم رشوة من أجل الاستفادة من امتياز إداري عندما يتعلق الأمر بالرشوة.

وعموما فإن التبرير بوجود صعوبات بسبب العراقيل البيروقراطية لدى الأسر القاطنة بالضواحي يمثل ما نسبته 60%، أي من أصل 10 أسر من أسر العينة القاطنة بالضواحي والتي أجابت بوجود صعوبات للحصول على رخص بناء نجد 6 حالات أجابت بكونها يصعب عليها الاستفادة من رخص بناء من أجل التوسع المجالي، بسبب عراقيل بيروقراطية.

أما أسر العينة القاطنة بالضواحي والتي بررت إجابتها بمواجهتها لصعوبات إدارية عند محاولتها الحصول على رخصة بناء بـــ "عدم حيازتها عقد ملكية الأرض" فنسبة دلالتها هي 40% أي أربع حالات من أصل 10 حالات.

وعموما فإن ما يلفت الانتباه في شأن عدم حيازة الأسر لعقد ملكية الأرض خاصة في الضواحي، هو ما يتعلق خاصة بالأسر الأصلية بالمدينة، وبالإقليم عموما، حيث يوجد لحد الآن صعوبات وتشنجات في التفاعلات الاجتماعية بين أفراد هذه الأسر بسبب مشاكل نقل الملكية والميراث بصورة رسمية لا عرفية، أي بترسيم الملكية الخاصة للأرض الموروثة، خاصة فيما يخص الأسر النووية المتفرعة من الأسر الممتدة الكبيرة مثل ما يحدث مع الحالة رقم (78) التي تقطن بالضواحي وهي من السكان الأصليين حيث تعبر المبحوثة ممثلة الأسرة (78) عن التشنجات في التفاعلات الاجتماعية بين أعضاء الأسرة النووية المنحدرة من نفس الأصل البيولوجي -أي نفس "الجد" أي أسر من الجيل الثالث أو الرابع- الناجمة عن عملية ترسيم الملكية الخاصة. ولندع تعبيرها المباشر يعبر عن ذلك فهو أصدق تعبير على هذا الوضع المتعلق بالملكية الخاصة للأرض " ...فالعائلة حاليا في اضطراب شديد من هذه الناحية (أي هناك رغبة عند البعض بالبيع

وعند آخر بعدم البيع، البعض الآخر الذي لا يرغب في البيع يعيق رغبة من يرغب في البيع، بعدم الإمضاء على عقد البيع مثلا أو إخفاء العقود الأصلية القديمة)... " وتضيف المبحوثة " وذلك بسبب انعدام التفاهم بينهم، فبعضهم يفضل الاحتفاظ بتراث الأجداد والآخر يفضل البيع وتكوين حياة أرقى (أي في إطار عملية الترقية الاجتماعية لدى الفاعلين الاجتماعيين الحضريين -الأفراد-). فهم في صراع دائم حول قضية الأراضي منذ زمن بعيد من جيل لآخر وحاليا لا يزال الوضع كما هو... ".

إن عبارة المبحوثة " فالعائلة حاليا في اضطراب " تدل على تشنج العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين الأفراد أعضاء الأسر المحلية بما أن هذه الحالة (الأسرة رقم 78) هي من الأصليين.

أما تعبير المبحوثة "منذ زمن بعيد" فهذا قد يجعلنا نستنتج تعقد المسألة الناتج عن التراكم من "جيل لآخر" على حد تعبيرها، حيث كان نقل الملكية بين السكان المحليين عن طريق العرف وعدم اللامبالاة بالإجراءات الرسمية.

استنتاج الفصل:

ما يمكن استنتاجه مما جاء في هذا الفصل الوصفي، هو كون مدينة أولاد موسى تعرضت لنوعين من عملية النمو الحضري ويتمثلان في كون هذه المدينة الناشئة قد نمت نموا طبيعيا من جهة، لكن في نفس الوقت سيما بعد سنوات الثمانينيات بدأ يتجلى نموها المخطط*.

حيث يتجلى هذا الأخير في الأدوار المختلفة التي يقوم بها الجهاز البيروقراطي المحلي الذي عرف استقرارا في طاقمه الحالي خاصة منذ بداية التسعينات إلى اليوم، مستغلا من جهة الترسانة القانونية التي تضمن له حق التعامل بالعقارات العمومية، ومن جهة أخرى الحنكة الشخصية المتجسدة في شخصية القائد الذي يتسم بسمتين هما سمة القائد المتسلط بالدرجة الأولى وسمة القائد الديمقراطي (خاصة فترة الحملات الإنتخابية) بالدرجة الثانية، حيث يتلاعب بهذه السمات حسب الحاجة، في الوقت المناسب، ومع الشخص أو الفاعل الاجتماعي) المناسب، بنزعة برغماتية وفردانية.

وعموما " إن قضية الاندماج المدني وقضية الإسكان [والاستقرار] والحراك عبر مجالات المدينة – سيما أولاد موسى- تنشأ بسبب الصعوبة الموجودة في عيش العلاقة مع المدينة، التي هي في نفس الوقت مجال اجتماعي، مجال "سياسي" و"تنظيم حضري"، فهي ليست تعبيرا للعوائق السوسيوثقافية، بلا هذه الأخيرة مضافة إلى عوامل أخرى موضوعية [كعوامل التخطيط والسياسات الحضرية كتلك المنتهجة من طرف نسق السلطة المحلية لمدينة أولاد موسى الناشئة] وتشترك هذه العوامل المختلفة في إعاقة [والتأثير] في الاندماج الحضري [وعملية الحراك السوسيومجالي] "[1].

* إن مفهومي النمو الطبيعي والنمو المخطط للمدن مفهومين تم استعمالهما لأول مرة من طرف السوسيولوجي والفيلسوف الفرنسي موريس هالبواكس (Morrice Halbwachs).

[1] Larbi Icheboudene, l'intégration citadine, in (sous direction de) Mustapha Madi, la ville dans tous ses états, (éd) Casbah, Alger, 1998, pp 10-11.

الخلاصة العامة: استنتاجات الدراسة

على العموم فإن أولاد موسى ككيان، إجتماعي إنساني ،معنوي ومادي أو بكلمة أخرى ككيان ثقافي فكري ومادي في نفس الوقت ــ تمكن من صنع تمويه لنفسه حيث تم صقل رأي عام لهذا الكيان ، مفاده أن أولاد موسى هي عبارة عن " مدينة / و أو سائرة بخطى ثابتة لتكون مدينة نامية في كل الميادين "* ...

لقد تم طرح سؤال حول كون أولاد موسى عبارة عن دشرة قرية أم مدينة ؟ قد تم طرحه على الكثير من السكان من مختلف الفئات العمرية و المستويات التعليمية ...

و كذلك من حيث جده ، أو قدم استقرارهم و مدة استقرار أسرهم بما ، فكان الأغلبية يرددون هذه العبارة و كأنهم نقلوها عن بعضهم البعض ؟ أي أن مدينة أولاد موسى مدينة ... أو هي حقا سائرة لأن تكون مدينة. لقد تم طرح هذا السؤال على سكان المدينة المتوزعين على مختلف مجلاتها –المركزية .الضواحي.والمشتتة طيلة سنة 2007 تقريبا ، و من مختلف التيارات السياسية المحلية أي مع أو ضد الرئيس الحالي للبلدية - ...هؤلاء المستجوبون لم يرو بعضهم البعض ...سواء شملتهم عينة البحث أم لم تشملهم.وهذه الفئة الأخيرة من المبحوثين الأفراد هم الأكثرية الذين ستطرح هذا السؤال عليهم من أجل جس نبض الرأي العام المحلي لسكان أولاد موسى المتعلق بتنقلاتهم لمدينتهم أو بيئتهم المعيشية ...

تيارا مغناطيسا يوجههم إلى نفس الموقف...يبدو أن هذا الكيان .كنسق يقود أعضاءه إلى نفس الاتجاه ...وهو قد يصنع من طرف أعضاءه ،ولكنه أقوى من أعضاءه والأشمل...حيث جعلهم يتفوقون على أحد الإجابتين " هي مدينة أو و هي سائرة لتصبح مدينة... "

إن هذا النسق (أولاد موسى) يتشكل من مجموعة من الأنساق الجزئية ، حيث تدخل هذه الأنساق في تفاعل متبادل ، فتأثر على شكل النسق الكلي و بالعكس ، فالنسق الكلي يؤثر في أنساقه الجزئية، فعلى سبيل المثال ، لو أخذنا نسق السلطة المحلية لأولاد موسى ، حقيقة أن لنسق السلطة المحلية أهداف و يعمل على توجيه و توزيع الموارد المحلية و الإستثمارات .

- أي اتجاه مسار الكيان ككل اجتماعيا ، اقتصاديا ، سياسيا ، يبدو للوهلة الأولى أن له السيطرة الكاملة و المسؤولية المباشرة في تحديد هذا الكيان أو النسق الكلي لهذا الكيان (أولاد موسى ككل) ، لكن من يقوم باختياره هذه السلطة ؟

من يطالب بتلبية حاجياته السوسيولوجية و النفسية؟

من يدفع إلى أو يساند ؟ من يكبح أو يعارض؟

إن هناك أنساق جزئية أخرى ... تقوم بأدوار اجتماعية سياسية و اقتصادية ... تتمثل في المطالبة ، في تنسيق أو عزل في المعارضة ... لهذا النسق الجزئي المتمثل في السلطة المحلية.

و تتمثل هذه الأنساق الفرعية في مؤسسات المجتمع المدني، كالجمعيات المحلية كإطار منظم و فئات الفلاحية المحليين الرافضين لإتمام المساحات الفلاحية من طرف الإسمنت وفئات أخرى ... تدخل ضمن

* كما يعبر بعض المخبرين الذين تم محاورتهم أثناء البحث الميداني وطيلة عملية الملاحظة بالمشاركة ... سواء الذين شملتهم عينة البحث أو لم تشملهم.

النشاط غير المؤطر ، و هو لم سيرقى لمستوى العمل المؤطر ضمن مؤسسة المجتمع الدولي ، فحسن النية وحده لا يكف على كل حل[1] بدون فرشاة لا يمكن طلاء الدهن[2] أي بدون الإنضمام ضمن إطار منظم لمؤسسات المجتمع المدني لا يمكن فعل أي شيء...

وعلى العموم فإن تحضر أولاد موسى كنوية حضرية واقع ضمن النطاق الميتروبوليسي للعاصمة ، بمواد ليس له دواء ... ليست هي فحسب بل و باقي النوبات الحضرية الأخرى التي تقع في نفس النطاق ... بل و كذلك تلك المتوزعة على كامل قطر الوطن ... سيما تلك الواقعة على امتداد الساحل ... حيث نجد أن نسبة التحضر سنة 2002م ، 49% من عدد السكان بالجزائر و هي تقع ضمن أكبر النسب المتعلق بعدد السكان المقيمين بالنطاقات الحضرية ، بمنطقة شمال إفريقيا وجنوب شرق أسيا[3] ، و هذه النسبة بالنسبة لسكان العالم سنة 2002م ، تمثل (45%)[4] أي أقل من نسبة السكان الحضريين بالجزائر (49 % >45 %).

- لقد قامت مدينة أولاد موسى رغم فتوة نشأتها كتجمع سكاني متحول من ريفي إلى حضري، إلى صنع تمويه و انتماء خاص يربط سكانها ، خاصة أبناء الجيل الثاني والثالث ، مثل ما يعبر المبحوث ممثل الأسرة (95) حيث قال :" نعم جدي كان من تيجلابين ، (لكن) بصح أنا معنديش حتى علاقة (أي انتماء) بها، أنا (je me considéré comme) وليد أولاد موسى ... أنا هنا صحابي ، هنا كبرت ..." فمن خلال هذا التصريح و تصريحات أخرى صادرة من مبحوثين و مخبرين نلتمس أن هناك نوع من تمويه انتماء لدى سكان أولاد موسى خاصة لدى الأصليين و كذلك المهاجرين من الجيل الثاني و الثالث ... أي أن مدينة أولاد موسى الناشئة استطاعت أن تصنع لنفسها كيانا ، وتمويه خاصة بما تميزها عن ما يحيط بها من أقطاب عمرانية (حضرية كانت أم ريفية).
- من حيث التركيبة السوسيومجالية للمدينة فإنه يمكن ملاحظة شكلين من التمركز السكاني عبر مجالات المدينة ، متأثرة بعوامل سوسيومجالية حيث نجد في البداية ، عندما لم يكن هناك أثر العوامل الإقتصادية ، سواء على المحور الزمني من جهة ، أو على المحور السكاني ، أي المناطق الخارجية أو الضواحي ، حيث أسعار العقار منخفضة نسبيا من جهة أخرى ، نجد أن التركيبة سوسيومجالية على أساس جهوي ، إن صح التعبير " تكتلات جهوية " حي نجد مثلا تكتل السكان المنحدرين أو النازحين من ولايات الشرق خاصة ، باتنة ، البرج ، ومسيلة ، يستقرون في الضواحي الجنوبية للمدينة ، سيما أولاد عمر وقار مصطفى ، حيث نجد شباب من الإثنية الجهوية تشترك في جماعات رفاق مشتركة ، حيث يختارون نفس المقاهي بل و نفس الطاولة في المقهى الواحد و ان اظطروا لجلب مقاعد اضافية من طاولات أخرى بالمقهى.
- و مع هذا علينا ان لا ننسى أن " انتاج المجال الحضري هو عبارة عن نتيجة لفعل مشترك.[5]

---

[1] Jame .R.Evser, Pas de pinceaux , pas de peinture .in E.J.Dionne (sans la direction) la vie associative ça Marche ! Renouveau de la Société civil aux Etats-Unis. Nouveaux Horisons.Paris Juin 2002 . P88.

[2] Ibid . P87

[3] H.T de Blij and other , Geographique , Realins , Regions and Cocepts édited by JW Nersey 2002 .P37

[4] Ibid . P35

[5] Y.ankel.Fijalkow, Sociologie de la ville.(éd) La Découvert Paris 2002 ; P21

" كما أن سوق العقار يعكس التمثيلات الجماعية للمجال"[1] ، حيث نجد عائلات كبيرة او من نفس الجهة الجغرافية تشتري قطعا أرضية خاصة الضاحية الجنوبية للمدينة المدروسة ، واسعة و مقبولة الشمس ، فتقوم بتقسيمها وتجزئتها فيما بينها للبناء ، كل عائلة صغيرة على حدى".

نستنتج عدة معطيات الخاصة باتجاهات الحراك السكاني من جهة ، و بالدور الذي تلعبه مدينة أولاد موسى كنويه من النوبات الحضرية التابعة للإقليم الميتروبوليسي للعاصمة:

- كل اتجاهات مسارات الهجرة الداخلية القادمة من عمق الجزائر ، سيما ولايات منطقة القبائل ، ولايات الشرق ، ومنطقة الأوراس ، فيما يخص عينة البحث ، نحو العاصمة وضواحيها ، بل منها من يستقر مؤقتا بمدينة أولاد موسى من اجل انتظار الظروف الإجتماعية و الإقتصادية المناسبة للإنتقال إلى العاصمة ، وقد ينته المطاف ببعض هؤلاء من الوافدين إلى المدينة بالرضى عن البقاء بها و الإستقرار و عدم مواصلة الحراك نحو العاصمة.

- كون الموقع الإستراتيجي للمدينة التي تقرب لمركز عاصمة ولاية بومرداس ب 20 كلمتر[2] ، بحوالي 20 دقيقة يستغرقها السير إلى ميناء الجزائر العاصمة[3] ... جعلت هذه الخصائص تلعب من جهة دور الوسيط والمعدل لظاهرة الحراك السوسيولوجي للسكان ، الوافدين من مختلق ولايات الوطن ... وكذا تخفيف الضغط جعلت هذه الخصائص تلعب من جهة دور الوسيط و المعدل لظاهرة الحراك السوسيولوجي للسكان ، الوافدين من مختلق ولايات الوطن ... وكذا تخفيف الضغط والصدمة على العاصمة من جراء موجات الهجرة الداخلية للسكان ، نحوها ، أي دور ممتص الصدمات و من جهة أخرى تلعب دور مخفف الضغط السكاني للعاصمة ، لاستيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين و المهجرين (أو المرحلين) منها سيما المرحلين إلى حي 1700 مسكن حي الكويت بالتعبير الجاري بين ألسنة المحليين.

[1] Ibid , P21.
[2] Monographie de la wilaya de Boumerdes année 2005.D.P.A.T 2006 p62.
[3] Html://www.algerie-dz.com/forums/economie/54890-le-rungis-alger-sera-implante-ouled-moussa.html

قـــائمة المـــراجع

قـــائمة المـــراجع

1. المراجع باللغة العربية:

*** الكتب:**

1. إبراهيم عثمان ، علم الإجتماع ، مقدمة في علم الإجتماع ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، 1999

2. إلياس خضير البياتي، النظرية الإجتماعية ، جذورها التاريخية وروادها ، الجامعة المفتوحة ، طرابلس، ليبيا ، 2002.

3. بلقاسم بوقرة، التاريخ الإجتماعي للجزائر تحت المجهر من الإستبداد الشرقي إلى النظام العالمي الجديد، تحليل نقدي للنظريات الغربية حول المجتمعات الشرقية، O.P.U، الجزائر 2000

4. عبد الرحمن ابن خلدون" ، المقدمة، تحقيق و تعليق و تقديم ، عبد السلام الشدادي ، الجزء الأول ، CNRPAN ، الجزائر 2006.

5. محمد بومخلوف، التحضر، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، دار الأمة، الجزائر، ط1، 2001.

*** مذكرات الماجستير:**

1. قرار كريم، آثار عمليات الترحيل على الإندماج الإجتماعي، دراسة ميدانية للسكان المرحلين من القصبة إلى باب الزوار، إشراف أ.مدني صفار الزيتون، جامعة الجزائر، 2002-2003.

*** المجلات والملتقيات:**

1. الجريدة الرسمية، العدد 97، السنة الثامنة، 30 نوفمبر 1971، وعدد 19 الصادرة يوم 05 مارس 1974، السنة الـــ 11.

2. صالح شقير، التفكير الاجتماعي منذ مطلع العصور الحديثة إلى الثورة الفرنسية، في مجلة الشؤون الاجتماعية. ع 82 سنة 2004.

3. المبشر، الورقة الاخبارية الفرنسية باللغة العربية الصادرة 28 جوان 1871، بقلم الكومت دوقيدون أمير البحر.

4. مجلة الشؤون الاجتماعية، عدد 82، 2004.

5. محمد بومخلوف، المشكلات الحضرية الراهنة و التحديات المستقبلية للمدن الجزائرية ، في ملتقى أزمة المدن الجزائرية ، مقرر عقده في 2003/02/20 ، جامعة منتوري ، قسنطينة.

2. المراجع باللغة الفرنسية:

*** الكتب:**

1. C[d] Louis de Rinn, le royaume d'Alger, sous le dernier Dey, presentation de A. Rabahi, (éd) Grand Alger Livres, Alger 2005.

2. Charles André Julien, histoire de l'Algerie comtemporaine, la conquête et les débuts de la colonisation, 1827-1871, P.UF, Paris, 1964.

3. Claude Chaline, les villes nouvelles dans le monde, Que sais-je? (éd) ,P.U.F. Paris 1985.

4. Dan Sperber.Ze: Symbolisme en général, collection savoir Hermann, Paris, 1974

5. Denise Pumain et autres, la ville, collection (éd) Anthropos, Paris, 2000.

6. H.Zeffebrere, Le manifeste differencialiste, Ed Gollimard, Paris.

7. Herbert H. Smith, Urbanisme : le guide des citoyen, trad. par Monique Berry, Nouveaux Horizons, Chicago.USA 1993.

8. Herbert. H. Smith, Urbanisme de guide du citoyen. Trad par Monique Berry. Ed Nouveaux Horizons Mamille Philippines, 1998

9. Jean Claud Combessive, la méthode en Sociologie , Approches , (éd) casbah , Alger, 1998.

10. Jean pierre Deslauriers, recherche quantative, guide pratique, (éd) Mc Graw-Hill, Montréal (Québec), 1991.

11.K.falek, les instrument d'urbainisme evolution et eddets in ville entre les instrumments et la realité, Mibaine , 2004.

12. Ledrut Raymond : le qualitatif et quantitatif dans recherches sociologiques, XVI, 2 Avril 1985.

13. Madeleine Grawitz, Méthodes des Sciences Sociales, (éd) Dalloz, 11éme édition, Paris, 2001.

14. Mahfoud Benoune, ElAkbia ; un siècle d'histoire Algerienne ; de 1857-1975, O.P.U, Alger, sans date.

15. Marie. Théres, Lacourse et autres. Individu et société. Chenchére, Mr Graw. Hill. 1e édition. Québec. 1994.

16. Maurice Godolier. Les sciences de l'homme et de la société en France. Paris. La documentation Française. 1982.

17. Mustapha Madi et autres, la ville dans tous ses états, (éd) Casbah, Alger, 1998.

18. Omar Aktouf. Méthodologie des sciences sociales et approche quantitatives des organisations ; une introduction à la démarche classique et une critique. PMQ. 3[e] impression. Québec. 1992.

19. Philippe Brachet, Science et société , Consept , thème , et fondateurs .(éd)Publisnd, Paris , 1993

20. Pierre Jacob ; présentation de l'épistémologie, dans l'age de la science (vol :II,(ed) odile, paris. 1989.

21. Robert Compeau et autres : Individu et société, introduction à la sociologie, Gaétan morin éditeur, Montréal, 1993.
22. Stéphane Dufour et autre : L'enquête de terrain en sciences sociales ; L'approche monographique et méthodes qualitatives, édition St Martin, Québec, 1994.
23. Sylvie Dagenais. Sciences humaines et méthodologie Introduction pratique à la recherche , (ed) Beauchemin Itée , Laval (Québec) 1991.
24. Ulf. Hannerz. Explorer la ville. Traduit par .I. josephe. Ed paris. 1983.
25.Y.Ggrafmeyer et I.joseph. l'école de Chicago , Naissance de l'écologie unbaine (éd) Aubier.
26. Yankel.Fijalkow. Sociologie de la ville (éd)La Découverte ,Paris.2002.
27. Yves Grafmeyer et autre. L'école de Chicago ; naissance de l'écologie urbaine. Auber. 1990.

*** القواميس:**

1. Alex Mucchielli et autres, Dictionnaires des méthodes qualitatives en sciences humaines, édition Armand Colin, Paris, 2 ed, 2004.
2. André Aknoun et autre, Dictionnaire de Sociologie , le Robert et Seuil. Paris, 1999.
3. Français Gresle et autres. Dicitionnaire des sciences humaines Anthropologie, Sociologie , Nathan .Paris 1994.
4. Madeleine Grawitz, lexique des sciences sociales, Dalloz, 6ed, Paris, 1994.
5. Polin Claud , Max Weber , la Sociologie , Encycolpédie larousse , Paris 1987 .
6. Raymond Boudon et autre, Dictionnaire de Sociologie, Larousse Bouradar/HER, Paris, 1999.

*** الجرائد والمجلات والتقارير:**

1. Capitan Verrière, Les ouled recheches, Alger 1863.
2. François .Guichard ,Ville en projet ;projet de ville : Essai-de stratification ou les ages de babel in ville en projet colléque de 1995 (sous la direction de J.P charié.éd.M.S.A. Telenie 1996).
3. Kadonr Daghefi, Boumerdes 4 ans après le séisme de 21 mai2003.EL WATAN.2007.
4. LE SOIR d'ALGERIE.27/07/2007
5. Mokhtar Kheladi et autres, contribution à l'analyse des structures de la ville Algérienne à partir du cas de la ville Bejaia. dans les cahiers du cread. N 56, 2eme trimestre. 2001.
6. Musette , économie informelle.cread.Alger.2003.
7. Nasredine Daoudi, L'impacte de la fécondation sur l'infrastructure scolaire du primaire dans la commune d'Oran. Département de démographie. Faculté des sciences sociales. Université d'Oran. Esseman act du séminaire. Espace- population 14-15 Avril 2002. Oran.

8. Nasredine Daoudi, L'impacte de la fécondation sur l'infrastructure scolaire du primaire dans la commune d'Oran. Département de démographie. Faculté des sciences sociales. Université d'Oran. Esseman act du séminaire. Espace- population 14-15 Avril 2002. Oran.
9. Rapport (n° 52, n°49) de la commission des transactions et partages de l'arrondissement d'Alger sur le houche Ouled Moussa situé dans les Khachenas 12 Novembre 1852
10. Rapport de Haouche .O.Moussa , 1852.

3. المراجع باللغة الإنجليزية:

*** الكتب:**

1. Cahnmam (Wermer),J.Weber and Tonnies : Comapative Sociology in historial perspective, New Brinuvich,Transaction Publishery 1995.
2. Frank Liyod Wright, in Architecture traditionnelle, ETAU 1973.
3. Guy.M.Robinson, Conflect , and. Change in the counterside , Belhaven Press. London. 1990.
4. James W.Vander Zanden , The social expérience , An Introduction to Sociologie (éd) R.G.N York 1988.
5. Joe.R.F.Feagin and other, Bulding Americancities ; the unban real games , Beard books,2éme edition Washington , U.S.A 2002 .
6. Maine , Henry , Ancient law , N.york Charbes of sonbner ,1864
7. Paul. D. Leedy and others. Pratical research; planning and design. Pearron .Merrill prentice Hall. New. Jersey, Olio. 8th edition. 2009.
8. Stephen .P.Turner.Eurner.Emaile Durkhein, Sociologist and moralist, (éd) Routhedy the . London, 1993
9. Suzanne Keller , Community; Pursuing , the dream , living the reality , Princeton university press, Princeton , N. Jersey 2003

*** القواميس:**

1. Ahmed Zaki Badawi, Dictionnairy of Social Sciences , English, Franch Arabic , Librairie de Liban, Bierut 2000.
2. Collins, York English dictionary, millennium edition, librairie de Liban publisher, 2000.

*** الأنترنت:**

1. google earth.
2. Html://www.algerie-dz.com/forums/economie/54890-le-rungis-alger-sera-implante-ouled moussa.html.

الملاحق